الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي

# رهانات الأمن المجتمعي في الجزائر

إعداد الطالب:
ياسين سعيدي

إشراف الأستاذ:
د. فوزية قاسي

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| طيبي بلهاشمي محمد الأمين | أستاذ التعليم العالي | جامعة وهران 2 | رئيسا |
| قاسي فوزية | أستاذة محاضرة (أ) | جامعة وهران 2 | مقررا |
| موساوي فاطمة نبيلة | أستاذة محاضرة (أ) | جامعة وهران 2 | مناقشا |
| عياد محمد سمير | أستاذ التعليم العالي | جامعة تلمسان | مناقشا |
| بلغيث عبد الله | أستاذ محاضر (أ) | جامعة مستغانم | مناقشا |
| عباسي محمد الحبيب | أستاذ محاضر (أ) | جامعة بشار | مناقشا |

السنة الجامعية 2021 – 2022.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

فاطر / الآية 02

# الإهداء

ولأن الفضل لأهل العلم لا يكون إلا بالعلم

أهدي هذا العمل المتواضع خالصا إلى روح فقيد العلم

أستاذي الدكتور عبد العزيز بن طرمول

رحمة الله عليه...

ياسين سعيدي...

# شكر و تقدير

الحمد لله والشكر لله الذي أنعم علي بفضله و كرمه لإتمام هذا العمل المتواضع.
أتقدم بخالص الشكر و جزيل الامتنان، إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة فوزية قاسي على تكرمها و تحملها مسؤولية الاشراف على هذا العمل، فكانت لي سندا وبذلت جهدا كبيرا في سبيل بلوغي مقام اكمال هذه الرسالة.

إلى كل من كان له فضل في مسار إعداد هذا العمل وأخص بالذكر:
الدكتور عزبي بومدين على مرافقته لي طيلة إعداده بتبادل الأفكار والتزود بالمراجع
إلى كل الأساتذة الأفاضل الذي خدمونا بعلمهم وأخص بالذكر منهم: الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي، الأستاذ الدكتور برقوق محند، الدكتور يحي بوزيدي، الدكتور عباسي محمد الحبيب، الدكتور وليد دوزي، الدكتورة العرابي فاطمة...

إلى كل من تشرفت بإدراج مراجعهم في هذا العمل على افادتهم لنا بفكرة أو اقتباس أو إحالة مفيدة لهذه المذكرة...

إليكم جميعا أزجي خالص الشكر والتقدير...

**ياسين سعيدي...**

# مقدمة

## مقدمــة:

لعقود متلاحقة ظلت الظاهرة الأمنية لازمة لمفهوم القوة العسكرية التي حكمت سلوكات الدول والمجتمعات في سعيها لضمان وصيانة أمنها أو الاستزادة منه، وكانت أغلب السلوكات الأمنية تعرف بمنطق الفعل ورد الفعل عبر رافد المصلحة القومية، لكن تحول الأحداث منذ منتصف القرن العشرين، دفع بالعديد من الحقول البحثية إلى إعادة بعث المفاهيم العلمية بتعاريف جديدة تستجيب للتغيرات الجوهرية المتسارعة التي طرأت على بيئة النظام الدولي؛ وفسحت المجال أمام إعادة ترتيب مظاهر التفاعل وتوازنات المصالح وعلاقات القوة وغيرها في تباينات السياسة الدولية.

راكمت الاهتمامات العلمية في حقل العلاقات الدولية رصيدا معرفيا هاما في تحليل الظاهرة الأمنية باعتبارها ظاهرة ذات طبيعة ديناميكية متجددة وليست استاتيكية جامدة؛ حيث شكل موضوع انتقال مصادر العطب الأمني من المستوى الدولي خارجيا إلى المستوى المحلي داخليا نقطة فارقة في إعادة قراءة الظواهر الأمنية الجديدة آنذاك، واستطاعت كتابات العديد من الباحثين نقل المفاهيم الأمنية إلى مستويات بحثية أنتجت فيما بعد إسهامات نظرية هامة؛ مكنت من تعميق الدراسة وتوسيعها في هذا المجال إلى مسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول، إلى قضايا ناشئة ضمن بيئة الدول داخليا وممتدة خارجيا. وقد سمح الحراك التوسعي الذي قاده المفكر باري بوزان بإيجاد تصنيفات حاسمة للأمن؛ ساهمت بشكل كبير في فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في تلك الفترة وتأطيرها، وقد عززت هذه الجهود البحثية قراءة المشهد الأمني العالمي خلال فترة نهاية الحرب الباردة لدى صناع القرار الذين وجدوا أنفسهم أمام مستويات تصدع أمني تهيمن عليها أجندة الأمن المجتمعي؛ من خلال تفكك بيئات الاستقرار وعوامل السلم والتماسك المجتمعي داخل الدول.

لذا فقد شكل الأمن المجتمعي أحد أهم مفردات التحليل المستجدة في تلك الفترة؛ باعتباره ينزاح إلى دراسة الأبنية الأمنية التي من الممكن أن توفر غطاءً فعالا للبيئات المجتمعية، من أجل الاستمرار في انتاج أسباب الاستقرار المجتمعي التي أثارتها عوامل الانكشاف الاجتماعي المتعلقة باستثارة سؤال الهوية ورهانات التنافس في المواجهات الإثنية ومطامع الانفصال؛ وعمليا الاقصاء الديني وسياسات التمييز الفئوي.

وبالرغم من تجاوز الأجندة الأمنية لمضامين التنافس الهوياتي مع مطلع الألفية الجديدة نتيجة للانتقال في تحليل الظاهرة الامنية الى المستوى الانساني المرتبط بقطاعات التنمية والمواطنة والاستدامة؛ إلا أن مستجدات الأمن المجتمعي لازالت تجد في بيئات دول العالم الثالث فضاءات جيوسياسية تحتاج الى دراسة، نتيجة لفشل العديد من الدول في التعامل مع المعضلات الأمنية

المرتبطة بإفرازات الظاهرة الاستعمارية ومسالك بناء الدولة الحديثة؛ التي تشكل فيها قيم الديمقراطية أحد المداخل الرئيسية لتثبيت أمن الدولة وضمان بقائها القومي.

تُمثل الجزائر أحد أهم الدول التي خبرت في مسارها مصفوفات الأمن المجتمعي؛ من خلال النقاشات التي ساهمت في تحديد الخيارات الكبرى لبناء الدولة، وبالتالي حسم العناصر الوظيفية للنظام الاجتماعي وتحديد المرجعية الجوهرية للأمن المجتمعي في الجزائر؛ لكن ومع التطورات السياسية والتحولات القيمية داخيا وخارجيا بدت فكرة الأمن المجتمعي أمام اختبارات حقيقية، جعلت من التمايز الاجتماعي أداة وظيفية لإعادة تحيين النقاش حول المكونات الهوياتية وربطها بالظروف الداخلية والإقليمية؛ وذلك بهدف إعادة قراءتها وفقا لرؤية خلافية صفرية تستهدف البعد التنوعي الذي سعت الجزائر إلى توطينه على مدار عقود من الزمن، عبر استراتيجيات وبرامج وطنية شاملة تتسق مع قراءة المشهد السياسي والاجتماعي القائم على ثراء الهوية الوطنية.

لذلك تبدو راهنية الأمن المجتمعي اليوم أكثر الظواهر الأمنية مثولا في الجزائر، لا من حيث اعتبارها تأتي في صدارة الشواغل الأمنية فحسب؛ بل لارتباطها العميق وتداخلها مع العديد من القضايا الأمنية التي تطرأ على المجتمع الجزائري، على اعتبار أن أغلب الأزمات الأمنية في وقتنا الحالي باتت تتغذى على معطى الهوية والاختلالات البنيوية ذات البعد الاجتماعي؛ لاسيما في ظل التحديات التي تسعى الى توفير بيئة أمنية مشجعة على التمكين لسياسات التفرقة وبث الشكوك في هوية الشعوب والدول.

## مبررات اختيار الموضوع:

إنّ اختيار موضوع "**رهانات الأمن المجتمعي في الجزائر**" يستمد دافعيته من خلال جملة مبررات متأرجحة بين: **أساس موضوعي:** يحاول من خلاله الباحث الغوص في اختبار المقاربات العلمية الهامة للدراسات الأمنية التي أصبحت ميدانا علميا ثريا لمعالجة ودراسة الإشكالات واختبار الفروض في بيئات الدول؛ نظرا لتداخل مستويات التحليل الأمني من جهة واختلاف الأولويات الأمنية في تحصيل التهديد الأمني على مستوى الدول. فعلى الرغم من انتقال الدراسات الأمنية من مستوى مرجعية الدولة إلى مستوى محورية الانسان، استجابة للتحولات التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي نقلت تركيز اهتمامات الدول الغربية على فكرة الأمن الانساني تماشيا مع بيئة هذه الدول التي واكبت تحولاتها البنيوية مختلف الانتاجات الفكرية في مجال الأمن، الا أن دول

العالم الثالث ظلت رهينة المستويين الأول والثاني؛ من خلال ظروف بناء الدولة ما بين البعد العسكري الذي يتجلى في نزاعات دول ما بعد الاستعمار، والبعد المجتمعي الذي يبرز في الصراعات الإثنية والحدودية البينية أو داخل دولة واحدة خاصة في إفريقيا.

إضافة لذلك فإن هذا الموضوع الذي يحاول مقاربة فكرة الأمن من خلال المستوى المجتمعي الذي يعتمد في جله على استحضار المكونات الهوياتية وما يلازمها من أبعاد؛ هو موضوع حيوي بيني قد حظي باهتمام كبير من الباحثين في مختلف العلوم التي درسته بمناهجها وتوجهاتها؛ كالفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ... لكن حقل العلاقات الدولية لم يتطرق للموضوع بشكل كاف عبر الزوايا التحليلية التي تستوجب الاهتمام به، لاسيما بعد ربط هذه المفاهيم بالمتغيرات الأمنية عبر فكرة المعضلة المجتمعية وفكرة الأمننة اللتان تعدان إسهاما فكريا رائدا في دراسة وقراءة المفاهيم والظواهر الأمنية المختلفة.

أمّا **الأساس الذاتي** فإنه يستمد مبرراته من اعتبارين: يتعلق الأول بالعرف العلمي المتعلق بطبيعة التكوين العلمي للباحث في طور الدراسات العليا "العلاقات الدولية والأمن الدولي" الذي تزامن مع مختلف التحولات الأمنية التي اجتاحت المنطقة العربية، وسمحت بإعادة قراءة المشهد الأمني في كثير من الدول؛ مما جعل من البيئة المحلية فضاءً تفاعليا وحاضنا لمختلف التحديات الأمنية التقليدية منها والجديدة.

أمّا الاعتبار الثاني: فانه انبثاق لإرادة ذاتية في بحث موضوع يتم ملامسة متغيراته في تفاعلات الواقع؛ سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الاقليمية نظرا للتمايز المجتمعي الذي يستقي من التنوع الهوياتي، حيث تمثل الجزائر الوحدة السياسية والبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الباحث؛ وبالتالي فان توجيه الدراسة ضمن حيز الجزائر الجغرافي قد يكون له الأثر العملي والقيمي في تحقيق الغاية المعرفية المنشودة بإثراء الدراسات العلمية في هذا المجال داخل الجزائر.

## أهميــة الموضــوع:

تتجلى أهمية الموضوع المبحوث في السعي إلى معالجة متغيرات علمية قابلة للدراسة يسعى من خلالها الباحث إلى تحليل موضوع الأمن المجتمعي في الجزائر، حيث تمثل الجزائر أحد الوحدات التي تتوافر على متغيرات علمية ومعطيات ميدانية تثير هذا الموضوع وتجعل منه متغيرا جادا للدراسة؛

نظرا لتوافر الجزائر على بيئة مجتمعية تضم مظاهر للتمايز، تجعلها محل استثارة كلما توافرت عوامل لإثارة مكونات البناء المجتمعي.

تُمثل عناصر الهوية أبرز تجليات قراءة مشاهد الأمن المجتمعي في الجزائر، هذا الموضوع الذي ظل متأرجحا بين قراءات رهينة للماضي، ومستجدات راهنية مرتبطة بالواقع، ورهانات مستقبلية مشروطة بضرورة معالجة الإشكالات بطريقة جدية؛ تفصل في كل القضايا التي تحد من توظيفه ضمن سياقات أمنية تبعث على زرع الشك في مقومات الأمة الجزائرية، وتجعلها في وضع استقطابي لاسيما في ظل التحديات الأمنية الاقليمية، التي تعيد قراءة تفاعلات الظواهر الأمنية؛ بما يجعلها قادرة مستقبلا على إعادة تعريف الأقاليم والدول ضمن متغيرات جديدة، قد تكون الروابط التقليدية محددا لكثير منها.

## أهـداف الدراسـة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية التي ينشد الباحث غاية تحقيقها من خلال موضوعه؛ ندرجها في الأتي:

- إبراز الجانب النظري للموضوع المبحوث؛ من خلال التركيز على أهم المقاربات التي تساهم في الضبط العلمي والتفسير العملي للمتغيرات المدروسة.
- تحديد أهم العناصر المشكلة لمكونات الهوية في الجزائر؛ من خلال استحضار مختلف المحطات التاريخية الهامة التي ساهمت في بلورة الشخصية الوطنية الجزائرية.
- تسليط الضوء على أهم النقاشات المتعلقة بطبيعة النظام الاجتماعي وعلاقته بطبيعة نظام الحكم وخيارات السلطة في الجزائر.
- قياس مدى توافر الأمن المجتمعي في الجزائر؛ وذلك وفق الخصوصيات التي يتميز بها المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات، من روابط وأنماط العلاقات.
- بحث العلاقة في أداء الأدوار بين مكونات البناء الاجتماعي والمؤسسات الأمنية المساهمة في توطين وإرساء فكرة الأمن عبر كافة المستويات.

- تحليل امتدادات فواعل الأمن المجتمعي عبر الفضاء الجيوسياسي؛ لقياس الآثار الأمنية المرتبطة بعوامل التوظيف والاختراق والتمكين.

- محاولة إيجاد أهم الآليات المساهمة في إرساء منظومة أمنية مجتمعية متكاملة الأركان؛ عن طريق ربطها بالجوانب القانونية والسياسية والتنموية.

## الأدبيات والدراسات السابقة:

حظيت الدراسات الأمنية باهتمامات كبيرة في ظرف زمني قياسي وغير بعيد؛ إذ بدأت تتشكل فروعه المعرفية تزامنا والتحولات العالمية التي شهدها العالم مع منتصف القرن العشرين، واستفاد هذا العلم بثراء مع مختلف الظواهر الجديدة التي كانت تسترعي إعادة قراءتها ضرورة التكيف والتجاوب العلمي والنظري معها؛ لتقديم أطر نظرية ومفاهيمية تفيد في ضبط مختلف السلوكات الأمنية، وهو ما حصل بالفعل نتيجة لاهتمامات قطاع هام من الباحثين في العلاقات الدولية إلى نقل دراساتهم نحو فهم كثافة الحركيات الدولية التي تراوحت بين ثنائية القوة والتهديد.

كان متغير الأمن المجتمعي أحد القطاعات الأمنية الجوهرية التي انبرت لها كثير من المدارس بالبحث وعرف بها كثير من الباحثين؛ أمثال باري بوزان وأولي ويفر وغيرهم، منذ منصف ثمانينيات القرن العشرين، أين بدأ يعمق هذا الشق التحليلي جوهر العمليات التحليلية للأمن؛ فخصص عدد من الباحثين دراسات مصدرية إيذانا بانتقال الفكرة الجوهرية إلى قراءة التطورات المجتمعية الحاصلة داخل الدول، واستمرت البحوث في الانتاج المرجعي التي يستعين بها أي باحث مهتم بهذا المجال؛ قصد الاستفادة منه أو بغرض توسيعه، أو تحليل زاوية بحثية تفيد في إثراء الرصيد العلمي لتخصص الدراسات الأمنية بأبعاده المتعددة؛ وعليه سيتم استحضار بعض الدراسات التي اعتمد عليها الباحث قصد التأسيس لموضوعه بطريقة منهجية وعلمية منضبطة.

كتاب المفكر باري بوزان وأخرون Barry Buzan and others بعنوان: **الأمن: إطار جديد للتحليل Security: A New Framework for Analysis** الصادر سنة 1998م؛ شارك في كتابته إضافة إلى المفكر باري بوزان، كل من أولي ويفر وجاب دي وايلد، ويعد هذا الكتاب إطارا مرجعيا للدراسات الأمنية؛ باعتباره يضم عصارة الجهود البحثية لمدرسة كوبن هاغن التي تنضوي تحتها أهم الاجتهادات التحليلية لفكرة الأمن المجتمعي، وقد استفاد هذا المرجع من الدراسة التأصيلية لباري بوزان في كتابه الشعب، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، والذي كتبه سنة 1983م إيذانا بالتحولات القيمية والمفاهيمية للدراسات الأمنية في تلك الفترة، وقد عمد هؤلاء

الباحثون إلى توسيع مختلف الإسهامات الأمنية وضبطها؛ عبر تقسيمها إلى قطاعات خمس ونقدها، يتضمن موضوع دراستنا في أحد فصولها الأفكار المتعلقة باسهامات المعضلة الأمنية وخطاب الأمننة وتحليل فكرة الأمن الإقليمي؛ كمؤشرات نظرية هامة ومفيدة في تفصيل عناصر البحث التحليلية.

دراسة الدكتور عامر مصباح بعنوان "**الأمن المجتمعي: في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة**" الصادر سنة 2015م؛ حيث يعد هذا الكتاب من المراجع النظرية القليلة التي كتبت باللغة العربية، التي تناولت موضوع الأمن المجتمعي عبر سياقات نظرية تقاطعية متعددة؛ من خلال المراجعات المفاهيمية للنظريات الأمنية ضمن الأطر التحليلية للعلاقات الدولية، واسقاطات ذلك على التطورات الأمنية– السياسية في الوطن العربي التي برزت منذ ديسمبر 2010م في شكل تحديات أمنية جديدة تخطت حدود المفهمة التقليدية للأمن القومي؛ والمحددة أساسا في بروز مصادر القطب الأمني من داخل البيئات المحلية للمجتمعات بدل القادمة من البيئة الخارجية، حيث أصبحت الدول العربية مهددة من داخلها بالتفكك الجغرافي والتمزق السوسيولوجي وتنامي الصراعات متعددة الخواص عبر الحدود، وقد أفاد هذا الكتاب في المساعدة على الربط بين البناء النظري والتفكيك الواقعي لفواعل الأمن المجتمعي.

كتاب الباحث محمد الكوخي بعنوان "**سؤال الهوية في شمال افريقيا**" الصادر عام 2014م؛ حيث يعد بمثابة دراسة جادة وشمولية لمعالجة موضوع الهوية في منطقة شمال افريقيا، عبر مناصرة فكرة التعدد والانصهار في مكونات الهوية في شقيها اللغوي والعرقي، بأبعاد علمية انتروبولوجية وتاريخية وبوليتولوجية؛ حيث يساعدنا هذا الكتاب في الحفر التاريخي للبدايات الأولى لتشكل متغيرات الهوية وامتداداتها عبر الأزمنة المتلاحقة، وذلك حتى يمكن التأسيس عليها في تحليل العديد من الأفكار التي صادفتنا في النقاشات الهوياتية داخل ثنائية السلطة والمجتمع في الجزائر ؛ ومفاد ذلك في تحصيل العديد من النتائج العلمية لدعم الأطروحات الغائية التي تتبناها دراستنا لبناء مشروع متكامل يقوم على فكرة الدولة الوطنية الحديثة المرتكزة على إعادة التأسيس لمفاهيم المواطنة والمدنية؛ وهي الأفكار القيمية التي يسعى الكتاب إلى توطينها.

كتاب الباحثة خولة طالب الابراهيمي بعنوان "**الجزائريون والمسألة اللغوية**" الصادرة عام 2007م، الذي يغطي جانبا هاما من موضوع الدراسة، حيث حاولت الباحثة تقديم قراءة مقارباتية اجتماعية للوضع السوسيولغوي في الجزائر ؛ من خلال تتبع الخريطة اللغوية والوقوف على التصورات والممارسات اللغوية بتجلياتها الفعلية، مع إبراز توجهات السياسة اللغوية في الجزائر ؛ حيث ترافع الباحثة التي كتبت هذه الدراسة في الأصل بالفرنسية سنة 1993م؛ في إطار انجاز أطروحة دكتوراه،

لضرورة التمكين للغة العربية، وتقدم استراتيجيات عملية لتحقيق هذا الانتقال التدريجي على المستوى النخبوي والتعليمي والرسمي في الدولة؛ بهدف انجاز مصالحة هوياتية ذاتية، تنتفي فيها كل أشكال التباين بين الخطاب حول اللغة والمعاملات اللغوية الحقيقة.

ومن أهم الأعمال العلمية المرموقة والمنجزة في هذا الإطار؛ نجد أطروحة الدكتوراه للباحث منصور لخضاري بعنوان "**استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006م- 2011م**" التي نوقشت خلال السنة الجامعية 2012م- 2013م؛ حيث قدم الباحث دراسة تحليلية شاملة لموضوع الأمن، من خلال التطرق إلى أهم المنظورات العلمية في حقل الدراسات الأمنية، كما قام بتفكيك المنظومة الأمنية للجزائر بالتركيز على إبراز أهم محددات الأبعاد الأمنية، ورهانات تحقيق الأمن الوطني وتماسكه في ظل الأوضاع الداخلية والتغيرات الاقليمية والعالمية وفق تقسيمات الدوائر الجيوسياسية التي تبناها الباحث. وبخصوص موضوع دراستنا؛ فان الأفكار التي طرحها الدكتور منصور لخضاري، قد أفادت كثيرا في طرح تساؤلات هامة ومؤسسة للموضوع، حين قدم تحليلا سوسيواثني للتنوعات الهوياتية والتي دعا في ختام دراسته إلى ضرورة إيلائها الأهمية الكبرى كرهان أمني خطير إذا ما توافرت عوامل إثارته، وأكد في الوقت ذاته على أن جوانب هامة من مصفوفة الأمن المجتمعي غير مطروحة في الحالة الجزائرية؛ بالنظر إلى الواقع الذي يكشف عن غياب أي بناءات للتمكين قائمة على حسابات هوياتية أو جهوية، لكنه تحدث في الوقت ذاته عن رهانات مستقبلية يمكن أن تقوّض من فكرة الأمن المجتمعي؛ نتيجة للتطورات المرتبطة بانتشار الآفات والتحولات الجيلية وغيرها، ويمكن الإشارة هنا إلى أهمية هذه الدراسة في التأسيس لفكرة الموضوع اعتمادا على أن ما طرحه الباحث من أفكار عامة حول فكرة الأمن المجتمعي ضمن قطاعات الأمن الانساني التي كان لابد من تعزيز البحث فيها كدراسة منفصلة ومفصلة وهو ما تم في بحثنا هذا.

مذكرة ماجستير للباحثة منيغر سناء بعنوان "**التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي**" والتي نوقشت خلال السنة الجامعية 2013م- 2014م؛ حيث ركزت الباحثة على إبراز أحد الجوانب الهامة التي تسعى مقاربات الأمن المجتمعي إلى إدراجها ضمن الأطر التحليلية للمكونات الثقافية، ومحاولة تحديد مدى تأثير التنوع الثقافي في تحقيق المستويات المطلوبة للاستقرار والأمن المجتمعي داخل المجتمعات المتنوعة ثقافيا، إلى جانب إبراز واقع التنوع الثقافي وتأثيره على الأمن المجتمعي جنبا إلى جنب، مع تسليط الضوء على التحديات القائمة أمام بناء أسس متينة لحماية حقوق الإنسان في المجتمعات المتنوعة ثقافيا، وبيان عدم قابليتها للتجزئة في ظل كلانية الحقوق السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع التركيز على أنماط معقدة من طبيعة التحديات الحاصلة في المجتمعات متنوعة الهويات والاثنيات، التي تتفاعل داخلها قضايا متشابكة من ميادين التعليم والثقافة والدين،

وقضايا الهوية والاحتياجات البشرية، وقضايا الحكم الديمقراطي والصراع والاندماج والتكامل؛ وهي جميعها مترافقة مع الاشكالات المتداولة مع مفهوم التنوع الثقافي في السياسة والقانون.

كما تبحث الدراسة عن الحلول من خلال المخارج والاستراتيجيات اللازم تصميمها وتنفيذها من أجل الاستجابة لمقتضيات الانتماء الهوياتي من جهة والأمن المجتمعي من جهة مقابلة، كتبني المسار الديمقراطي التعددي الضامن لتجسيد الحق في تكريس التنوع الثقافي وغيرها من السياسات التي يصلح تنفيذها في بيئات ونماذج معينة، تبدو مختلفة في سياق تطورها وتكونها عن الحالة الجزائرية رغم تشابه بعض الجوانب المعالجة في الدراستين.

دراسة منشورة للباحثين أمال حجيج وصالح زياني بعنوان "**الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات والسياقات والأفاق**"؛ حيث ركزت هذه الدراسة على الاهتمام بالبحث في أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الجزائر في أمنها الاجتماعي والثقافي؛ سواء على المستوى الداخلي المتمثل في قضايا اللغة والدين والفشل في بناء المشروع المجتمعي متعدد الأبعاد، وكذا التهديدات الخارجية المرتبطة بالتحول العولمي والمشاريع الجهوية وسياسات الهيمنة. كما ناقشت الدراسة مسألة غياب مقاربات استراتيجية على المستويات السياسية والمجتمعية والأمنية في مواجهة الأخطار، بسبب تبني السلطة السياسية لسلوك ردود الأفعال في الاستجابة؛ في ظل غياب أطر أو أنساق فكرية واضحة وعدم القدرة على بلورة نموذج واضح للدولة ومؤسساتها، لتخلص الدراسة الى تقديم رؤية استشرافية تقوم على ضرورة التكيف المؤسساتي والسياسي القائم على تحسين النظرة السلطوية لمثل هذه القضايا؛ وحماية المواطنين في انتمائهم الوطني، والتركيز على قضايا التعليم والتنشئة. وهي الأفكار التي تم إدراجها في الفصل الرابع لبحثنا.

انطلاقا من التجميع الاستقصائي لمختلف الابحاث والدراسات العلمية السابقة، فقد تم بلورة موضوع الأطروحة تأسيسا على ما سبق من خلال:

– **الدراسات النظرية:** والتي تطرقت الى فكرة الامن المجتمعي من خلال كتاب المنظر الرئيسي لفكرة الأمن المجتمعي المفكر باري بوزان وزملاؤه، كدراسة تأصيلية أدرجت هذا المستوى التحليلي في موضوع الأمن، وقد عنت بتحليل صيغة الفكرة داخل بيئة المجتمع الأوروبي، وكذلك كتاب الدكتور عامر مصباح كدراسة تطويرية للمفهوم وفق ما أنجز على مدار عقدين من الزمن في مجال دراسة الأمن المجتمعي، مع محاولة جادة منه لادراج ختامي لمنظور اسلامي للاقتراب من الموضوع في سياق اهتمامه بتحليل تأثيرات البعد المجتمعي للامن في بيئات أقليمية وعربية.

– **الدراسات الشاملة:** تمثلت في دراستي الباحثين " محمد الخوخي' والدكتور " منصور لخضاري، وهما دراستين مختلفتين من حيث متغيرات التحليل ومقاربات البحث ومجالات التخصص، وبيئات الدراسة، لكنها تشتركان في كونهما عالجتا الموضوع بنظرة شاملة مع اعتماد منهجيتن مختلفتين، ففي الوقت الذي اهتم الباحث محمد الخوخي بفكرة الهوية ضمن مقاربات تاريخية وانتروبولوجية وسسيولوجية في فضاء المشترك المغاربي، اهتم الدكتور منصور لخضاري بمعالجة موضوع الامن في الجزائر بتحليل شامل وفق فترة زمنية محددة، مع اشارته لموضوع الامن المجتمعي في الجزائر بصورة مقتضبة ونتيجة هامة دعت الى ايلاء هذا الموضوع دراسة مفردة ومتخصصة، وقد اسهمت هذه الأطروحة المنجزة المذكورة في التأسيس لموضوع بحثنا بشكل كبير، انطلاقا من ثلاث نقاط أساسية: موضوع التحليل العام/ وحدة التحليل/ مقاربات التحليل.

– **الدراسات المتخصصة:** وتضم بقية الدراسات المدرجة في الأدبيات السابقة، حيث تخصصت هذه الاسهامات التأسيسة للموضوع في معالجة وتغطية أحد جوانب التحليل الفرعية ذات صلة بالموضوع، وفق مقاربات علمية متنوعة في تخصصات أخرى، بشكل ساهم في اثراء المحفزات البحثية لابراز الجوانب الاخرى للتحليل والتي يغطيها الامن المجتمعي في حقل دراسات العلاقات الدولية بمنظوراته التحليلية المختلفة عن باقي زوايا التحليلية المشار اليها سابقا.

كما راعينا من خلال هذا البحث الاعتماد على أدبيات متنوعة من دراسات وكتب ومذكرات قد افادتنا في اخراج عنوان الموضوع والتأسيس لاشكالية الدراسة واعتماد مقاربات للتحليل حسب مجالنا التخصصي.

وعليه فان جوانب التحليل الواردة اجمالا في الأدبيات السابقة كمراجع أصيلة تختلف عنها دراستنا، في كوننا حاولنا ابراز الجوانب المؤسسة أو غير المعالجة فيها وفقا لمقتضيات بحثنا هذا نظريا ومنهجيا في تخصص الأمن والعلاقات الدولية، وذلك انطلاقا من:

– **وحدة التحليل:** تم اعتماد الجزائر كوحدة (بيئة) للدراسة.

– **موضوع التحليل:** تم اعتماد مقاربات نظرية حول موضوع الامن، بالتركيز على مستوى التحليل الجزئي لفكرة الامن المجتمعي، والتي تعتمد على فحص عناصر مختلفة وفق تصور الدراسات الامنية لها.

– **مقاربات التحليل:** بتوظيف مناهج تحليلية في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

## إشكالية الدراســة:

بناء على ما تم جرده في خلال ما سبق؛ ستتناول هذه الدراسة موضوع الأمن المجتمعي في إطار حيز مكاني مجسدا في تحليل رهانات هذا البعد على الجزائر، حيث ستمكننا وحدة الدراسة من فهم وتفسير أهم محددات الهوية الجزائرية في سياق تراكمية تاريخية أسست لواقع منظور؛ من خلال علاقة الدولة في صورتها السلطوية والقرارية بمختلف مكونات البناء المجتمعي، ومرد ذلك على فكرة التماسك الاجتماعي وبناء الأمن الوطني في الجزائر؛ حيث تظهر العلاقة بين تفسير مستجدات البعد الهوياتي وتفاعلاته من خلال حجم التهديد (كمتغير وسيط) في تحديد واقع ووقع الأمن المجتمعي في الجزائر كأحد مستويات بناء الأمن الوطني فيها، وسيتم التطرق إلى هذه النقاط من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

**كيـف تؤثـر مضاميـن الأمـن المجتمـعي علـى البنـاء الأمنـي للجزائـر؟**

ولتحليل عناصر الإشكالية وتوضيح أهم موضوعات التحليل المدرجة في طيها تم ادراج جملة من التساؤلات الفرعية التي من شأنها تبسيط متغيرات الدراسة المراد معالجتها من خلال موضوع البحث:

- ما المقصود بفكرة الأمن المجتمعي ضمن سياقات التحليل الأمني؟
- ما هي محددات الأمن المجتمعي في الجزائر؟ وما مدى امتداداتها داخليا وإقليميا؟.
- ما هي استراتيجيات الجزائر لمواجهة الأعطاب الأمنية المرتبطة بالمعضلة الأمنية المجتمعية؟
- ما مدى مساهمة القوى الأمنية والمجتمعية في توطين فكرة الأمن المجتمعي كمحدد لتحقيق الأمن الوطني؟.
- ما هي الآليات المستهدفة لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر؟.

## فرضيــات الدراســة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المساعدة تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- يتحدد الأمن المجتمعي في الجزائر بمصفوفة الأبعاد الهوياتية والفئوية التي تطغى على طبيعة النقاشات داخل الابنية الفرعية للنظام الاجتماعي داخليا واقليميا.
- تتأرجح السياسات السلطوية في التعاطي مع أزمات الأمن المجتمعي بين سياسات الاحتواء والتوظيف؛ بهدف المحافظة على توازنات مركبة للأمن المجتمعي.
- تبرز العلاقة بين مختلف القوى الأمنية والمجتمعية؛ من خلال الأدوار التي تؤديها هذه الفواعل أمنيا لتجاوز حالات الاختلال الأمني مجتمعيا ووطنيا.
- يرتهن تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر بضرورة تجاوز النظرة الوظيفية للدولة إلى تبني آليات قانونية وسياسية وتنموية؛ تستجيب لطبيعة التحولات الداخلية وتتماشى مع مستجدات التغيرات العالمية.

## منـاهــج الدراسـة:

لإنجاز فصول هذه الدراسة تم اعتماد مجموعة من المناهج العلمية نوجز بيانها في الآتي:

**المنهج الوصفي التحليلي:** يعد من أهم مناهج التحليل المستخدمة، نظرا لوظيفة التفسير العلمي المنظم التي يوليها للظواهر محل البحث، وقد تم توظيفه في إطار سعي الباحث لجمع البيانات والمعطيات العلمية المتعلقة بالمتغيرات المبحوثة وتحليلها وفق أسلوب علمي متزن، يعتمد التمحيص والفحص المعرفي؛ نظرا لخصوصية وحساسية الكثير من المعطيات المدرجة ضمن هذه الدراسة.

**منهج تحليل النظم:** تم اعتماده كإطار للدراسة؛ من خلال التركيز على مختلف الأنظمة والأبنية الفرعية المشكلة لعلاقات النظام السياسي بالنظام الاجتماعي في الجزائر القائم على نمط مفتوح، مع إعطاء تفسيرات منتظمة للغايات والأجهزة والوظائف؛ بغرض فهم المشكلات التي تتصل بالسلوكيات والأنشطة الاجتماعية، وذلك من خلال إقرار نظام المدخلات الذي يحتوي مختلف الموارد والمحددات التكوينية المتاحة في بيئة النظام المجتمعي ومطالب الأنظمة الفرعية الهوياتية داخل النسق الاجتماعي؛ لينصرف التحليل إلى تفاعلات هذه العناصر في سياق منظومات التحليل السياسية والاجتماعية، ثم مخرجات المعالجة التي تبين غايات العلاقة بين فواعل الأمن المجتمعي في سياق البيئة المحلية والاقليمية وحالات التغير وإجراءات التقييم والتقويم في مؤشرات واستراتيجيات النظام.

**منهج العلاقات الاجتماعية (السوسيومتري):** يرجع الفضل في ابتداع هذا المنهج للمفكر "مورينو". يفيد توظيف بعض جوانب هذا المنهج في الدراسة من خلال التركيز على التفاعل الاجتماعي الذي يحدث داخل أفراد الجماعة وبين الجماعات نفسها، من خلال التركيز على فكرة الزعامة وتماسك الجماعة وانحلالها ومدى استمرارها[1]، وإدراك الدور الاجتماعي وسلوك الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية التي تحدد دوره الاجتماعي، إضافة إلى قياس أشكال التفاعل الاجتماعي من خلال التعاون والتنافس والتوافق والصراع والاتصال[2]، كما أن أهمية هذا المنهج تنصرف إلى إبراز الأبعاد الاجتماعية التبادلية داخل الأنظمة والمؤسسات؛ ومختلف الأبنية المجتمعية في صورتها التنظيمية الرسمية أو غير الرسمية.

## المقاربات المنهجية المعتمدة:

لضبط زوايا البحث بطريقة منهجية، تم الاستعانة ببعض المقاربات المساعدة لمعالجة موضوع الدراسة:

**الاقتراب القانوني المؤسسي:** يعد من المقاربات الأساسية التي تم توظيفها في متن الدراسة، حيث تبرز أهمية هذه المقاربة من خلال التركيز على مختلف الأطر القانونية والمؤسسية لمختلف البنى المدرجة في فصول الموضوع، وذلك عبر استحضار النصوص الدستورية والمراسيم التي تضبط تفاعلات مختلف الأبنية والأنظمة، وتحدد المضامين الرئيسية في خيارات الدولة وصناعة القرار المؤسسي، وعلاقات النظام السياسي مع مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في أداء الأدوار المرتبطة برهانات الأمن المجتمعي في الجزائري.

**اقتراب الجماعة:** يرتكز استخدام هذه المقاربة في كونها تهتم بدراسة الجماعة؛ باعتبارها مجموعة من الأفراد التي تتفاعل فيما بينها سعيا نحو تحقيق أهداف سياسية مشتركة، كما أن الجماعات المرجعية تمارس تأثيرا واضحا في اتجاهات وسلوكات أعضائها، حيث يفيد هذا الاقتراب في إبراز التأثيرات البيئية للجماعات المدرجة في الدراسة خاصة الهوياتية والفئوية على أفرادها، وتصورات هذه الجماعات

[1] علي معمر عبد المومن، **البحث في العلوم الاجتماعية: الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات**. منشورات جامعة 07 أكتوبر: ليبيا، الطبعة الأولى، 2008م، ص 340.

[2] **المرجع نفسه**، ص 342.

في التعامل مع النظام السياسي من روافد المحافظة على خصوصيتها في تحقيق المكاسب والموارد السياسية والاقتصادية.

**اقتراب علاقة الدولة– المجتمع:** ينحو هذا الاقتراب إلى دراسة صيغ التنافس والتصارع بين المجتمع والدولة؛ من خلال مظاهر السيطرة والضبط الاجتماعي التي تحاول السلطة عبرها تحقيق الولاء والانقياد، وتحقيق المشاركة السياسية والحصول على الشرعية[1] في صورتها المدنية المرتكزة على فكرة المواطنة والمجتمع المدني؛ التي توفر الموارد البشرية اللازمة لقوة الدولة، عن طريق خلق نظام أخلاقي وقيمي معين عبر المؤسسات وسلوك الأفراد، مستفيدة من الفكر الديمقراطي بغرض تقوية أمن الدول واستمراريتها.

## المقاربات النظرية المعتمدة:

– **النظريات الأمنية التقليدية:** تم إدراجها في الدراسة لتتبع مسار تطور الفكر الأمني الذي نتج عن حقل العلاقات الدولية، والذي اهتم بالمفاهيم الأمنية ضمن نطاق مركزية الدولة في التحليل، ثم انتقالها إلى أفكار نقدية تقوم على الانعتاق والتحرر، حيث تساهم هذه النظريات في إبراز المرجعية الفكرية المستند عليها لاختيار متغيرات الدراسة وبلورة الإشكالات المطروحة للمعالجة.

– **نظريات الأمن المجتمعي:** تعد بمثابة الانعكاس النظري المراد محاكاته في الدراسة وإسقاطه على الحالة الجزائرية؛ حيث تساعدنا من خلال العناصر التحليلية في إخضاع مختلف مكونات وبنى المجتمع الجزائري للتفسير والدراسة، بهدف قياس التأثير المجتمعي في صيانة وبناء أمن الدولة التي أصبح يرد ضمنها متغير التماسك والاستقرار المجتمعي كمحدد لها.

– **المستويات التحليلية للأمن:** قصد إدراج المعطيات المرتبطة بتحليل المعضلة الأمنية الاقليمية واستغلال فحوى نظرية المركب الأمني، إضافة إلى قياس الامتداد الجيوسياسي لفواعل الأمن المجتمعي إلى فضاءات إقليمية كمالي والنيجر وليبيا، وقضايا التوظيف ومحاولات الاختراق من طرف دول كليبيا والمغرب.

[1] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2007م–2008م، ص 32.

كما يُمثل الاختراق الكوني أحد مظاهر التفاعل الدولي مع المعضلات الأمنية المجتمعية المرتبطة بقضايا الهوية والانتماء، أو عبر ما تفيد به استراتيجيات الهيمنة والتنميط الفكري والقيمي المنبعث من الفكر العولمي.

## المفاهيـم الإجرائيـة المعتمـدة:

تتحدد الاتجاهات العلمية في الدراسة عن طريق المتغيرات التحليلية المعتمدة:

**رهانـات:** يشير مفهوم الرهان في أغلب معاجم وقواميس اللغة العربية الى حالة زمنية مقيدة بين وقت الحاضر المتمثل في فكرة الراهنية المرتبطة بواقعة حال آنية حاصلة في الوقت الحاضر "الظروف/ الأمورُ الرَّاهنةُ– ناتجٌ عن الحالة الرَّاهنة، حسب معجم اللغة العربية الحديث، وبين توقعات مستقبلية تبنى على حسابات ومعطيات مدركة لدى المراهن، حيث أن توظيف هذا المصطلح في هذه الدراسة يصب في محاولة للربط الزمني بين واقع الأمن المجتمعي وما يشكله من مستجدات وانعكاسات على الحالة الجزائرية محط الدراسة.

**الأمـن:** متغير التحليل الأساسي؛ باعتباره المجال البحثي والنظري الذي يؤطر هذه الدراسة كما تم الإشارة إليه سابقا، وما سيتم تحليله لاحقا.

**الأمـن المجتمعي:** ترتكز المضامين الأساسية لتوظيف هذا المتغير في الدراسة على قراءة وتحليل الجوانب التقليدية والجوهرية المنبعثة عن الإسقاطات التحولية للظاهرة الأمنية اجتماعيا؛ من خلال بحث الفكرة التي تقيس قدرة مجتمع في الاستمرار على نسقه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المتوقعة، أو الفعلية التي تصدر عن التفاعلات الوظيفية للتشكيلات الاجتماعية داخل الدولة.

## تبريـر الخطــة:

تتجه الدراسة المعتمدة في هذه الأطروحة إلى التخصص في بحث متغير الأمن المجتمعي في الجزائر، ولإشباع الموضوع وإحاطته بجميع عناصره التحليلية اعتمادا على اشكاليتنا المبحوثة وانطلاقا من فرضياتنا المطروحة للاختبار؛ تم إقرار أربع فصول تنطوي في فحواها على مجموعة من المباحث،

حيث يضم كل مبحث جملة من المطالب والعناصر المفاهيمية التحليلية المفسرة لأفكار الدراسة وفق الأسس العلمية المدرجة سابقا، ويمكن تفصيل محتويات البحث في الآتي:

يختص الفصل الأول باستحضار كل الأطر النظرية والايتيمولوجية المتعلقة بفكرة الأمن، حيث تم الاستعانة بالمقاربات المعرفية المراكمة لتحولات الظاهرة الأمنية، مع الاستفاضة في الاعتناء بمتغير الأمن المجتمعي الذي يعد مصطلحا محوريا في دراستنا؛ حيث تتبعنا كيف انبثق هذا المفهوم من التحليل النقدي والبنائي لمفهوم الأمن وجعله متغيرا جوهريا في التحليل الأمني خلال فترة زمنية هامة من التحليلات الديالكتيكية لحقل النظريات الأمنية؛ عبر مفهوم المعضلة الأمنية المفيدة في تحليل الأبعاد الهوياتية للأمن المجتمعي، وفكرة خطاب الأمننة المفيدة في تعميق التحليلات الخاصة بالقضايا الأمنية المستجدة في المجتمع، وكذا فكرة الأمن الاقليمي ضمن مستويات تحليل الامتداد الجيوسياسي لفكرة الأمن المجتمعي، وصولا إلى إدراجه ضمن القطاعات التحليلية للأمن الانساني؛ بما يعيد إدراج تعريف المفهوم ضمن المقاربات الموسعة للأمن المجتمعي.

في حين يركز الفصل الثاني على توصيف بيئة الأمن المجتمعي في الجزائر من خلال التطرق إلى جموع المحددات الأساسية لتحليل قطاع الأمن المجتمعي، عبر المكونات الهوياتية التي تعد جوهر اشتقاق مرجعية إدراج المجتمع في التحليل الأمني، إضافة إلى أمننة فكرة المحددات الفئوية التي رافقت تحولات البيئة السياسية والاجتماعية للدولة الجزائرية، وبرزت بشكل كبير عبر خطابات التمكين التي تراهن عليها السلطة في الاستجابة لتغيرات البيئة الداخلية وتماشيا مع التوجهات الدولية في هذا الشأن.

أمّا الفصل الثالث فهو بمثابة نموذج تحليلي لطبيعة العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية ممثلة في مؤسسة الجيش، والمؤسسة الشرطية من جهة؛ ومن جهة أخرى جهودها لترسيخ البعد المجتمعي والإنساني في إطار تثمين أدوارها وتحسين سلوكات تفاعلاتها مع المجتمع، مع تركيز التحليل في شقه الثاني على الظاهرة الارهابية كنموذج قياسي لعلاقة هذه المؤسسات بمختلف القوى المجتمعية والمدنية المساهمة في صيانة الأمن المجتمعي والوطني في أبرز أزمة أمنية عرفتها البلاد خلال العقدين الماضيين.

وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى أهم الآليات المساعدة لتوطين فكرة الأمن المجتمعي وتجاوز المعضلات المجتمعية المهددة لكيان الدولة ككل، من خلال التركيز على ضرورة الترسيخ لمنظومة قانونية حمائية وردعية تقوم على قواعد العدالة والمساواة وصيانة الحقوق والعفو والمصالحة المجتمعية، إضافة إلى مختلف المداخل السياسية والمخرجات الاقتصادية الهادفة إلى إلغاء التصنيفات

التقليدية القامة على فكرة المناطقية والفئوية وتعويضها بوضعيات تكافؤ الفرص واستشراف التنمية وغيرها. حيث يستمد هذا الفصل أطروحاته من تحليلات الفصول السابقة، لتقديم حلول عملية ناجعة مع عدم تركيزه بشكل مفصل على الرهانات المستقبلية للأمن المجتمعي في الجزائر؛ التي قد تعتبر بديلا أصيلا في دراستنا أو أي دراسة تتقاطع معها في متغيراتها المعتمدة.

## صـعوبـات الـدراسـة:

إنّ اتساع المفاهيم الأمنية وتداخلها بشكل لافت قد أوجد لدى الباحث بعض الصعوبات في إيجاد انسياب مفاهيمي لمتغيرات الدراسة؛ كون الظاهرة الأمنية قد حوت في مراحل مختلفة مفاهيم مرجعية تحاول تأطير كل الظواهر الاجتماعية وإدراجها في تحليل الظاهرة الأمنية المجتمعية، حيث صعبت هذه النظرة التحليلية الموسعة من تجميع كل تصورات التهديد المرتبطة بالقيم والتفضيلات الاجتماعية التأويلية التي تنبع عن تفاعلات الفضاء المجتمعي العام في صورته الحديثة.

كما أن بيئة الدراسات الأمنية في شقها النظري هي نتاج لجهود منظومة بحثية متكاملة ومستقرة في بيئة علمية ومجتمعية متطورة؛ تجعل من قراءة الظواهر تميل الى القدرة العلمية على التنبؤ والتفسير القابل للتعميم والقياس، عكس الحالات الناتجة عن بيئة مجتمعية معقدة وغير ناضجة نظريا وواقعيا؛ مما يصعب اختبار العديد من التحليلات المعرفية.

إضافة لذلك فقد أثرت الالتزامات الإدارية والعملية على مسار إعداد الأطروحة بين تسارع وبطء وتوقف؛ تتحكم فيه الصعوبات العلمية المرتبطة بالحصول على المعلومات ذات علاقة بالموضوع من جهة، وعدم التوزيع الجيد للوقت واستغلاله بشكل مرتب لانهاء هذا العمل في وقته المحدد من جهة أخرى.

وعليه فإنني أفيد نفسي والباحثين المتخصصين في مجال الدراسات الأمنية من خلال ما خبرته في هذا العمل المتواضع، الى ضرورة الاستفادة من الحقل النظري؛ المتضمن إسهامات واسعة لدراسات باحثين غربيين لتطوير هذا المجال البحثي العلمي في بيئة دول تختلف في طبيعة نظامها الاجتماعي والسياسي؛ بما يستجيب لتفاعلاتها الداخلية ويواكب التحولات الاقليمية والدولية في هذا الاختصاص.

كما أود توجيه نظر الإخوة الباحثين في طور الدكتوراه بضرورة المواءمة بين سنوات التسجيل في الدكتوراه والمزامنة في تحرير الأطروحة؛ عن طريق تخصيص برنامج سنوي، حسب طبيعة الموضوع وفصول المذكرة؛ حتى يتجنب ضغط تجاوز المدة القانونية الممنوحة للمناقشة، وبخاصة من الناحية العلمية في خضم مستجدات التي قد تطرأ على موضوع الدراسة بشكل جذري أو من الناحية التنظيمية في ظل التعديلات التي تطرأ على الكثير من الاجراءات والنصوص القانونية بهذه الشهادة العليا، فضلا عن تجنب الوقوع فيما يمكن أن يشهده موضوع الدراسة من مستجدات معقدة قد تجعله يعيد التفكير في كثير من النقاط المدرجة سابقا في المذكرة.

هذا ما أردت أن أشاركه من صعوبات قد تفيد الزملاء الباحثين في هذا المستوى البحثي الهام لمسار طالب العلم. والله ولي التوفيق.

# الفصل الأول

## تطور الدراسات الأمنية: السياقات والتحولات

# الفصل الأول: تطور الدراسات الأمنية: السياقات والتحولات

تسعى المقاربات التحليلية لمفهمة الأمن إلى تقديم اسهامات نظرية تحاول من خلالها الوصول إلى تأسيس حقل علمي يسمح بتأطير كل الظواهر المشكلة لهذا الاتجاه البحثي. ذلك أن الحديث عن فكرة الأمن بتجلياتها العلمية والواقعية يجعلنا أمام متغير بحثي ديناميكي يتسم بتسارع الأحداث وتعدد الفواعل، وتنوع الفضاءات الحاضنة لتفاعلات هذه الظاهرة، حيث يمثل الانتاج النظري في هذا المجال، جزءً هاما من الرصيد المعرفي الذي يجعل من استكشاف هذه الظاهرة يتطلب منا التطرق الى تلك المرجعيات الفكرية والنظريات العلمية الكبرى والمتخصصة، التي قدمت جهدا مضنيا في سبيل الوصول إلى تخصيصات علمية تجعل من مصطلح الأمن يتطور بانضباط فكري مؤسس وفقا للمسارات النظرية والمرجعية الحاضنة لهذا المتغير، ضمن منطلقاتها التحليلية لتفاعلات السياسة الدولية في بيئات مختلفة وبفواعل متجددة.

تراوح الاسهام النظري بين منظورات التحليل التقليدية التي جعلت من مواكبة الظاهرة الامنية يقع في صلب اعتمادها على فكرة الدولة، ثم فكرة المجتمع كوحدة للتحليل تزامنا مع نهاية الحرب الباردة، ومع تسارع الاهتمام الدولي نحو الاستعاضة عن فكرة الحرب والقوة والصراع، بدا مفهوم أمن الانسان أكثر ملاءمة لجعله محورا لتفاعلات الظاهرة الأمنية بمستوياتها المختلفة، إذ سمح هذا الانتاج المعرفي بالتوجه نحو شمولية الأمن باعتباره ظاهرة عالمية تجعل من الانسان منطلقا لها وغاية لتحقيقها، حيث يتجلى أمن الدولة نفسها في اشباع الحاجات الأمنية للفرد بشكل يجعل من شعوره يتعزز عبر روافد علاقته بمجتمعه ودولته؛ وامتداد ذلك الى فضائه الاقليمي والدولي، حسب خصوصيات البيئة والمحيط المتضمن لفكرة الأمن هذه.

## المبحث الأول: المقاربات النظرية للتحليل الأمني

بالعودة إلى سياقات الاهتمام النظري بفكرة الأمن، ينطلق أي تحليل علمي في هذا الشأن مما أجادت وجادلت به النظريات التقليدية والنقدية للعلاقات الدولية الرئيسة من خلال تقديم أفكار لتعريف فكرة الأمن وتحديد أهم النقاشات المرجعية المشكلة لمنطلقاتها؛ حيث تمثل تراكمية الرصيد التاريخي القائم على محورية الدولة في تأميم فكرة الأمن عبر كل مراحل تطور المجتمعات الانسانية أهم المقاربات وأكثرها صمودا في التعبير عن فحوى فكرة الأمن، ورغم الاسهام النقدي القائم على فكرة الحرية الفردية وفكرة الديمقراطية وتحليلات الاندماج والتكامل المستجدة في حقل العلاقات الدولية، إلاّ أن أفكار السلم والأمن لم تستطع التخلص من الاحتكار الدولاتي لفكرة الأمن، لكن هذه الاسهامات النقدية شكلت في نفس الوقت أسس فكرية لبداية تشكل رؤى جديدة تعيد النظر في هذه المقاربة التقليدية للأمن؛ انطلاقا من التحولات العلمية في مختلف العلوم تزامنا مع التحولات العالمية التي شهدها العالم قبيل نهاية الحرب الباردة.

### المطلب الأول: المنظور الواقعي للأمن

#### 1. الواقعية: من ثراث الفكر السياسي إلى حقل العلاقات الدولية:

تواجه الدراسات الأمنية معضلة تأصيلية حول السياق التاريخي والحقل العلمي لمرجعية فكرة الأمن، حيث أن أغلب الأبحاث العلمية حول هذا الاتجاه التخصصي، تنطلق من مسوغات تاريخية لفهم واقعة الأمن ضمن منظورات علمية متعددة؛ إذ يعتبر الواقعيون أن فكرة الأمن نتجت ضمن سياقات تراكمية لسلوك الفعل وردة الفعل، ويؤسسون لذلك عبر كتابات أغلب المفكرين التاريخيين الذين تعاقبت أفكارهم في وصف أفعال الحكام والملوك عبر الحضارات، بشكل جعل من أصداء الفكر الواقعي تتعدى أسوار البيئة الغربية آنذاك، إلى الحضارة الهندية عبر كتابات كاوتيليا والحضارات[1]، كما يمكن اعتبار كتاب فن الحرب لـ "سان تزو" الاستراتيجي الصيني(551-496 ق.م) بمثابة أولى المحاولات الفكرية المدونة في التاريخ الانساني المعبرة عن سلوك الفكر الواقعي؛ حيث قدم فيه النصح للحاكم "مون تي"، في كيفية صيانة عرشه وحفظ بقائه، واستعمال القوة لتعزيز مصالحه وكيفية إقامة الحروب لذلك.

لكن أغلب المصادر الفاحصة لجذور هذا الحقل العلمي تتفق على الأصل اليوناني لبدايات تشكل هذه المدرسة، إذ تعد أعمال المؤرخ الإغريقي "ثيوسيديدس" (470-400ق.م) عن الحرب

[1] تشارلز كيغلي، **السياسة العالمية: التوجهات والتحولات**، ترجمة: منير بدويدار، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر، 2017م، ص20.

البيلونزية بين أثينا واسبرطة؛ بمثابة مرصد تاريخي لما صار يعرف بالواقعية بصورتها الكلاسيكية في العصر الحديث، ويرتكز مفهوم هذا الأخير من أن الصراع والسعي للقوة والهيمنة والنفوذ مركوزة في النفس البشرية، وأن هذا الأمر يمكن أن يفسر سلوك الدول أيضا؛ فالعالم الواقعي حسبه يقوم على ما يفعله الأقوياء، ولا صلة لذلك بالأخلاق والقيم والمثل[1]. ويقول في هذا الصدد أن: "معيار العدالة يعتمد على المساواة في القدرة على الاجبار... القوي يفعل ما توفره القوة على القيام به والضعيف يقبل ما عليه القيام به"، و "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع فان القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه".

هذا الطرح استمر لقرون، ففي عصر النهضة، كتب الفيلسوف الايطالي " نيكولو ميكيافيلي" Niccolo Machiavelli(1469م-1527م) حول القوة وصيانة الدول لوجودها؛ وذلك في معرض استشارته للأمير الذي كان يعيش وضعا مماثلا لعدم الاستقرار، حيث وفي كتابه "الأمير" نصح ميكيافيلي حاكم "بيدمونت" بضرورة جعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار[2]. لأن الأمراء في حالة بحث دائم عن الحرب والغزو العسكري برغم كل المخاطر لسببين: الأول؛ هو من أجل تثبيت والمحافظة على الثروة المكتسبة التي تهب الفضيلة. والثاني؛ هو من أجل حماية دولهم من السلب وأطماع الآخرين.

كما قدم في ذات الاتجاه "توماس هوبز" Thomas Hobbes (1588م-1679م) تحليله العقدي، الذي ربط من خلاله بين حالة الطبيعة القائمة على النزعة المصلحية الأنانية، والمرحلة المدنية التي سعى فيها الناس لإنهاء حالة الحرب والعيش بأمان؛ في ظل سلطة حاكمة تمنع عدوانهم على بعضهم البعض وتشيع العدل بينهم وتضمن مصالحهم، لكنه يقر بأن استمرار السلوك الذاتي الأناني، قد لا يضمن وجود مبادئ ولا أهداف ولا سياسات مشتركة بين الدول؛ لأن كل دولة لها منظورها الخاص في مجال الحفاظ على أمنها[3]، وبالتالي فإنّ الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، باعتبار أن كل وحدة سياسية تتطلع للبقاء وتسعى لذلك عن طريق الاستزادة من أقدار القوة التي تضمن لها صيانة أمنها[4]. في نفس السياق نجد تحليلات المفكر جون جاك روسو Jean Jaques Rousseau في فلسفته الاجتماعية حول التفاعلات الانسانية، حيث يرى أنّ انخراط الانسان في المجتمع يدفعه إلى استبدال غريزة البقاء والرأفة بسلوكات الادعاء والغطرسة والثقة المفرطة بالنفس؛

---

[1] يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص77.

[2] تاكايوكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية.ترجمة: عادل زقاع، **موقع سياسة**، متوفر على الرابط التالي: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045

[3] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي.. مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2016م، ص20.

[4] محمد وقيع الله محمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية**، دمشق: دار الفكر،2010م، ص151.

والسعي إلى تأمين المكانة المتميزة، إذ أنّ هذا السلوك يمكن أن يفسر سلوكات المجتمع الدولي في إطار قاعدة تفاعل الذوات Intersubjectivity المتزايد في العلاقات الدولية، حيث تكون وضعية أي شخص مرتبطة بشكل كلي بالنظرة التي يُكوّنُها الآخر عنه، ونجاح أي شخص مرهون بمقدرته على إذلال الآخر[1].

ومن هنا نؤكد على ما يلي:

– أن منطلقات السلوك الانساني في إطار ما يعرف بالطبيعة الانسانية كانت بمثابة الخلفية المعرفية للواقعيين؛ فالقانون الطبيعي القائم على علاقات من أجل القوة يوفر قواعد ثابتة، تضمن التفسير الديناميكي لسلوكيات الدول واستراتيجياتها.

– شكل التاريخ رصيدا تراكميا هاما بالنسبة للواقعيين لبناء التفسيرات النظرية التي تؤسس لفهم وتحليل المتغيرات التي أقرها الواقعيون في تحليلهم للظواهر، وتقديم التنبؤات الكامنة وراء تفاعلات السلوك الدولي.[2]

لكن بروز التيار الواقعي كمدرسة فكرية في مجال السياسة الدولية، يرتبط بنهاية الحرب العالمية الثانية، حين اكتسبت الواقعية قدرة تفسيرية وقوة تأثيرية كبيرة داخل الأوساط الأكاديمية بدءً بكتابات المنظر"هانس مورغانثو"Hans Morgenthau سنة 1948م في كتابه "السياسة بين الأمم:صراع السلطة والسلم"،Politics Among Nations بعد نهاية مرحلة عرفت بالدمار والخراب[3].

في هذا السياق، خصص مورغانثو حيزا كبيرا في دراساته للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لمفهوم الأمن؛ لاسيما مع التطور الذي عرفته المقاربات العلمية لدى الباحثين في الدراسات الأمنية، خلال القرن العشرين، بعدما كانت من اختصاص العسكريين والاستراتجيين في مجالي الحرب والسلام. أين بدأ رفقة بعض المفكرين الواقعيين برسم نظرة فوضوية عن العلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وكل دولة تسعى إلى تحسين وضعيتها؛ وتحسين علاقاتها وزيادة القوة، وتنظر للدول الأخرى كتهديد[4].

**2. الدولة وحدة مرجعية في التحليل الأمني:**

---

[1] برتران بديع، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: جان ماجد صبور، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015م، ص37.

[2] جيمس دورتي، وربرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1985 ،ص63.

[3] Colin Elman, **'' Realism''**, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, London : Routledge, 2008, p17.

[4] عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد160، أفريل 2005م، ص57.

انطلقت الواقعية من فرضيات أساسية مفادها أن:

– الدولة هي الفاعل الأساسي، وأن الفواعل الأخرى كالتنظيمات العابرة للحدود هي مركبة من دول، ولا يبدو أنها فواعل مستقلة، فالسياسة كالمجتمع ترتكز على قوانين موضوعية؛ ولذلك من الممكن بلورة نظرية علمية بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية.

– الدولة كوحدة واحدة؛ فليس هناك تأثير للبيئة الداخلية على الخارجية، لأن عنصر السيادة القومية هو أساس النظام الدولي، فليس هناك سلطة دولية تعلو فوق سلطة الدولة، ويتميز النظام الدولي طبقا لهذا التصور بأن القوة فوق القانون.

– القضية الرئيسية للدولة هي تحقيق الأمن الوطني؛ فعلى الدول واجب وحيد هو الدفاع عن مصالحها القومية[1].

– إن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على مستوىً من الاستقرار هي المحافظة على توازن القوى، ولا يكون ذلك إلا بمزيد من تحقيق القوة والسعي من أجلها.

ولهذا فقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني عند الواقعيين بالمقدرة العسكرية للدول حفاظا على سيادتها وصيانة حدودها الاقليمية؛ في ظل الصراع الدولي على المصلحة والنفوذ، حيث يقول "كنيث والتز" Kenneth Waltz أن: "الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية، لأنه بضمان بقائها–الدول– تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار، المصلحة والقوة"[2]؛ لذا فمفهوم الأمن الوطني يتصل بمتغيرين أساسيين هما القوة والمصلحة.

**أ . المصلحة الوطنية:**

أثار مفهوم المصلحة جدلا واسعا بين الباحثين والعلماء، وذلك لصعوبة إعطائه تفسيرا موحدا وشاملا؛ نظرا لاختلاف الدول في تحديدها لمفهوم المصلحة The intenational intrest، بسبب اختلاف العناصر التي تدخل في تعريفها؛ فإذا كانت دول تلخصها في الاحتفاظ بسيادتها، وضمان الاستقلال، ووحدة الرقعة الجغرافية ومنع أي تغيير في ذلك، فإنّ أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها كمنطق هيمني على المصلحة الأمنية وتعرفها كمصلحة كونية، وهذا ما يجعل المصلحة الوطنية معرفة بمكانة الدولة في التوزيع العالمي للقوة[3].

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2005م، ص ص32–33.

[2] Waltz Kenneth, **Theory of International Politics,** New York, Mac-Graw-Hill,1979,P 127.

[3] أمحند برقوق، **الأمن والإستراتيجية**، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أفريل2012م.

برز مفهوم المصلحة كأداة لتحليل العلاقات بين الدول[1] في كتابات المفكر الأمريكي "جيمس روزنو" James Resnau؛ وذلك في خضم تفسيره لواقع العلاقات الدولية أين فرق بين المصلحة الوطنية كأداة تحليلية "تستخدم الوصف وشرح وتقويم المصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما" و"استخدامها كأداة للعمل السياسي لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما"[2]، أما "هانس مورغانتو"؛ فيؤكد على أن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية، وأن المحافظة على "الوجود المادي للدولة" يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن؛ وبالتالي فإنّ الأمن هو ذاته مصلحة وطنية، فالدول مصالح تؤلف عملية دائمة ذات غاية واحدة، وقد تتغير الوسائل لخدمة هذه الغاية، فتكون سلمية أو حربية، ولكن الغاية نفسها[3]، ومن هنا فإنّ فكرة المصلحة الوطنية توضح جانب الاستمرار في توجهات السياسات الخارجية للدول، رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي يحدث في نمط الايديولوجية المسيطرة أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة؛ بمعنى أنه أيا كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والاستراتيجية والايديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول؛ فإنّ المصلحة الوطنية تضل دائما أبدا المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي[4].

**ب . زيادة حجم القوة:**

امتلك الواقعيون حجة قوية في تقديم أفكارهم النظرية لهذا التصور الكلاسيكي لأمن الدول بمزيد من اكتساب القوة؛ حيث انطلق أغلب رواد هذه المدرسة من قناعة محتواها أن القوة العسكرية هي أكثر وأهم ما تحتاجه الدول من أجل تحقيق أهم غاياتها المتمثلة في البقاء؛ ذلك أن العالم الواقعي هو مجال الصراع المستمر، حيث لا وجود لأي سلطة آمرة ذات شرعية مقبولة أو مفروضة على الجميع تلزمهم باتباع مدونة سلوك محددة؛ لذلك فإنّ اللجوء للقوة ليس مسألة اختيار بل ضرورة تفرضها مقتضيات الحياة في هذا العالم والمحافظة على الكيان ذاته[5].

---

[1] ملحم قربان، **الواقعية السياسية**، بيروت: دار النهار للنشر،1970م، ص 110.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**.القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991م، ص24.

[4] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007م، ص232.

[5] يوسف محمد الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

لذلك فإنّ سلوك القوة يعتبر المتغير الأساسي لتفسير واستيعاب السلوكية الدولية؛ إذ يعد من المفاهيم المركزية للنظرية الواقعية، ويتجلى ذلك من خلال إسهامات أغلب المفكرين و المنظرين أمثال نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman وفريدريك شومان Frederick Schuman عبر مسار تطور هذه المدرسة؛ إذ يربطون في علاقة تلازمية بين الأمن وعنصر القوة، باعتبار أن العالم الواقعي هو مجال الصراع المستمر، حيث لا وجود لسلطة عليا تلزمهم باتباع سلوك محدد؛ لذا أكد "ادوارد كار" في كتابه أزمات القرن العشرين (1919م–1939م) The Twenty Years Crises، أن الدولة والقوة ثنائي لا يمكن فصله؛ طالما أننا بصدد السيادة والبقاء[1]، كما ارتبط هذا المفهوم كذلك بشكل وثيق بأفكار مورغانتو وإسهاماته ضمن النظرية الواقعية، من خلال تفسيره للعوامل المتحكمة بالعلاقات بين الدول، إذ يقول في هذا الصدد: "أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة. ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية؛ فإن القوة دائما هي الهدف العاجل".

أمّا الواقعية الجديدة فحاولت بزعامة كنيث والتز معالجة وتدارك الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية، وانطلقت هي الأخرى في أن الاتجاه التقليدي بزعامة مورغانثو قد أخفق في فهم واستيعاب الواقع الحقيقي، وبالغ في تفسيره للمصلحة الوطنية والقوة، بالإضافة إلى عدم أخذه بالنظريات والمعرفة من العلوم الاجتماعية الأخرى؛ التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية. لاسيما مع تطور النزعة العلمية في شتى الاختصاصات الاجتماعية، والمناداة بتحيين حقل العلاقات الدولية للارتقاء به إلى علم يشبه العلوم الطبيعية، لذا استوحى والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية" من علم الاقتصاد الجزئي، "نظرية التحليل العقلاني"، كأداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لا أكثر؛ لتحقيق الأهداف القومية[2].

يرى والتز في هذا الإطار أنّ الصراع الدولي لا يمكن إرجاعه إلى طبيعة الأفراد أو الدول فقط؛ ولكن إلى طبيعة وشكل البيئة التي يعيشون فيها، أي أن الحرب هي نتاج البنية الدولية الفوضوية ويقصد بذلك أن الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية وليس الصراع هو من ينتج الفوضى. وفي ظل هذا الوضع فانّ الدول لا تسعى إلى المزيد من الأمن إذا كان الهدف الأمني قد تحقق لها، و تسعى إلى تعظيم القوة فقط في حالة ما إذا كانت الاجراءات المتبعة للقيام بذلك لا تضع أمنها وبقاءها في

[1] يوسف محمد الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للنشر،2012م، ص157.

خطر. وبالتالي فبتركيزه على تحقيق الحد الأقصى من الأمن بدلا من تحقيق الحد الأقصى من القوة عمل والتز على تصليح المشكلة الأساسية في واقعية مورغانثو الكلاسيكية[1].

بالنسبة للواقعيين الجدد، يعتبر الأمن الهدف الغائي نتيجة حالة اللاأمن المنبثقة عن الفوضى؛ لذلك فالأمن عندهم مقترن بعنصر الخوف الذي يجعل من الأمن القومي في ظل هذا الوضع هو مفهوم نسبي[2]، يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال، والدفاع عن وجودها ضد العدوان؛ أي أنها تمتلك القدرة المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي واسهامها في تحقيق الأمن الجماعي؛ مما يجسد شعورها بتحررها من احتمالية تعرض كيانها الذاتي ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي، وانعدام أو غياب العوامل التي تؤدي إلى التهديد بالنسبة لدولة من الدول؛ سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية، واطمئنان هذه الدولة إلى تحقيق أهدافها الوطنية، هي تجسيد حالة الأمن. وهذا هو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية[3].

لكن هذا التفسير الذي قدمه الواقعيون الجدد يركز على أن عملية إدراك الأمن من حيث ندرته أو توافره مرتبط بقدرة صانع القرار على ذلك، حيث وفي خضم هذه النقاشات الفكرية داخل المدرسة الواقعية حول فكرة الأمن فإنّ تحليلات أنصار الواقعية الجديدة أدّت إلى انقسامهم إلى فريقين (الدفاعية والهجومية)؛ حيث شهد هذان التياران مجادلات فكرية تركزت أساسا حول:

- الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدول.
- مقدار أو حجم القوة التي توفر أمن الدولة في نظام تسوده الفوضى والمنافسة الدولية.

بخصوص الواقعية الدفاعية التي يتزعمها كل من "ستيفن والت" Setphen Walt و"جاك سنايدر" Jack Snyder و"ستيفن فان افرا" Stephen Van Evera، يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع الحرب كان أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها البعض؛ ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإنّ الأمن يكون أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى. ويميز هؤلاء بين القوة السلبية المتوافرة للدول، والتي تنعكس في قدرتها على الحيلولة دون حدوث أي اجراء لا ترغب فيه من جانب الدول الأخرى، في حين أن القوة الايجابية التي تعني القدرة على حث الدول الأخرى على

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، "**الحوارات المنظومة واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلوم الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2010م -2011م، ص ص 31 - 32.

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007م ، ص160.

[3] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009م ص321.

اتخاذ إجراء مرغوب فيه، نادرة إلى حد ما. من هنا تفترض الواقعية الدفاعية أن سعي الدول للأمن أولى من سعيها نحو النفوذ، وبذلك تتنبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد، في أوقات انعدام الأمن، وفي غياب مناخ للتهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع؛ فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة لكن عندما ينبغي عليها ذلك.

في نفس السياق يدعي " كل من "روبرت جيرفيس" Robert Jervis و سنايدير Jack Snyder أن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد، في ظل وجود مصالح مشتركة وفي إطار العولمة، لكن ذلك لا ينكر عدم إذعان الدول، ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية؛ وبخاصة في السياسات الأمنية؛ لذا فان إتباع ومواصلة الاستراتيجيات الحذرة هي التي تتضمن الأمن الأفضل"[1].

يعتقد الواقعيون الدفاعيون أن الدول تريد الأمن وتحقيقه قبل تحقيق القوة، ولا يرسمون بذلك رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة والأمن، فمضاعفة القوة أحيانا قد يؤدّي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى الدول عادة باعتبار أن توجهاتها، هي دوما للحفاظ على الوضع القائم.

ومنه يجب عليها الدخول في اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية؛ وبخاصة مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحقيق أمنها [2]، وهكذا شيئا فشيئا يعوض ميزان القوة بميزان الردع وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني، لكن هذا الفعل لا يؤدي إلى انهاء النزاعات بصفة نهائية ومطلقة؛ بل فقط بصفة نسبية لأنّ هناك أزمة ثقة بين الدول، خاصة بين القوة العظمى وبقية الدول؛ مما يؤدي دائما إلى حالة من عدم الثقة؛ خاصة مع الدول الفاشلة failed states، وبالتالي فإنّ الواقعية الدفاعية فضلت ( الاستراتيجيات التعاونية ) لتقليص أخطاء إدراكات وحسابات الدول وصناع القرار على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح وكسب المزيد من القوة، باستعمالها مصطلح " الأمن المشترك commun sécurity [3].

أمّا بخصوص الواقعية الهجومية؛ فإنّ من أبرز المؤيدين لهذا الطرح نجد كل من "جون ميرشايمر " Jhon Mearcheimer و"روبرت غيبلين" Robert Geblin و"ايريك ليبرمان" Eric

---

[1] محمد أنور فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص384.

[2] Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, Paris : Montchrestien,2002,p93.

[3] رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008م.

Liberman. يجادل هؤلاء بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية؛ وذلك ببساطة لأن كل دولة لا تستطيع التنبؤ في أي وقت يجب عليها أن تُظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن، لذا يقترح جون ميرشايمر على قادة الدول أن يبحثوا عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها، وتزيد من قوتها النسبية اتجاههم، ويعتقد بذلك أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت عينه على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام الدولي. باعتبار أن لكل قوة عظمى نوعا من الطاقات العسكرية العدوانية؛ أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض، وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هو أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة، وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى[1].

يطرح ميرشايمر سؤالا جوهريا لدعم فكرته الهجومية؛ حيث يتساءل فيقول: هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار وكثافة الصراعات العنيفة بين الدول، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب؟. الجواب عند ميرشايمر يؤكده في القول بأن المؤسسات قائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى، وأن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول، لاسيما القضية المهمة ألا وهي العلاقات الأمنية؛ لذلك يبحث عن تأثير المؤسسات الدولية على الاستقرار الذي يُعَرّفه بأنه غياب الحروب والأزمات الكبرى، ويعتقد أن التعاون بين الدول له محدداته، لأنه وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني، إذ يقول ميرشايمر كذلك"إن الدول تتفاعل في بيئتين: بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي، والأولى تسود على الثانية في الحالة التي تتنازع فيها الاثنتين، والسبب واضح وصريح؛ وهو أن النظام الدولي فوضوي في الأساس[2].

وعند الحديث عن المعضلة الأمنية والمأزق الأمني في التحليل الواقعي فقد كان "جون هيرز" John Herz أول من أوضح فكرة معضلة الأمن لأول مرة في مقال بعنوان " الدولة المثالية ومعضلة الأمن" عام 1950م حين كتب يقول:"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها على أنها اجراءات دفاعية. ويفسر الاجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا. لأن معضلة الأمن هي نتاج البيئة

[1] راجع: جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012م.

[2] محمد أنور فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص388.

الفوضوية للدول بشكل يشجع على زيادة مستويات انعدام الثقة وسوء إدراك نوايا الغير؛ مما يؤدي بدوره لإعادة انتاج وتعزيز هذه الفوضوية[1]. إذ يعتبر الخوف المحرك الأساسي للمعضلة الأمنية حسبه؛ فقلق الأفراد والجماعات بشأن أمنهم يدفعهم إلى اكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين، هذا الاجراء تباعا يجعلهم غير آمنين بشكل أكبر، ويرغمهم على الاستعداد للأسوأ، لأنه لاشيء يبدو آمنا للوحدات المتنافسة، ومنه تستمر منافسة القوة والحلقة المفرغة للأمن وتراكم القوة[2].

وعليه فإنّ الشك المتبادل يخلق معضلة متبادلة؛ بمعنى إما الهجوم أو المخاطرة بأن تُدَمَّر، وهذا السعي لاكتساب القوة لحماية الذات –المصلحة الأمنية الوطنية– يتضمن زيادة في قوة إيذاء الأخر ومنه زيادة الشعور بالخطر الأمني بين الوحدات؛ مما يعكس بالنتيجة انعدام الأمن المتزايد للجميع في النظام الدولي. ومنه وحسب هيزر لمعضلة الأمن طابع الحتمية، الحرية، وكذا العالمية؛ فليس هنالك مخرج من هذه الحلقة المفرغة، فهي حتمية نتيجة لطبيعة الحياة الاجتماعية، كما أن الرغبة في الأمن عالمية، وهذه المعضلة الأمنية في حد ذاتها أبدية باقية ببقاء التنافس على القوة والأمن موجودا.

كما أشار"هيربرت بيتر فليد" Herbert Butterfield سنة 1951م إلى المعضلة الأمنية بالمعضلة غير القابلة للتقليص في مؤلف – تاريخ العلاقات الانسانية – مؤكدا أن سبب المعضلة هو عدم اليقين في نوايا الآخر. وبفعل عدم الفهم المتبادل يصبح هذا الوضع بين الدول مأساة حقيقية في إطار حلقة مفرغة لسوء الظن؛ مما يرفع من مستوى انعدام الأمن المتبادل. كما أنها معضلة ناتجة عن فشل الحكومات في إدراك طبيعتها، وعليه الخروج منها يتطلب الفهم المتبادل من صناع القرار في حكوماتهم بأنّ سلوكيات الآخر العدوانية هي نتيجة الخوف لا النوايا العدوانية.

وبعد عقد من الزمن أشار" أرلوند والفرز"Arnold Wolfers في مؤلفه "النزاع والتعاون" بالفصل السادس إلى المعضلة الأمنية؛ مشيرا إليها بمصطلح "الحلقة المفرغة"، إذ يرى أن انعدام الأمن في النظام الدولي الفوضوي يدفع بالفواعل إجبارا لتحقيق أقصى حد من القوة؛ وفي الوقت ذاته هم مجبرون على العمل لأجل تحقيق الأمن في إطار الصراع الذي يخلق قدرا أكبر من انعدام الأمن، حيث أن موضع الجدّة في تفكيره تمثل في الربط بين منطق معضلة الأمن بمسألة تعذر التمييز بين القوة اللازمة للهجوم وتلك اللازمة للدفاع، وما عرف لاحقا بميزان الهجوم/ الدفاع، "إذ يرى أن سياسات الأمن القومي عندما تستند على تراكم القوة تصبح في حد ذاتها وسيلة لهزيمة نفسها إذا كان

[1] خالد معمري، حوار المنظورات في الدراسات الأمنية تفكيك البنى الابستمولوجية والأطر الأنطولوجية. **مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية**، تلمسان:جامعة أبوبكر بلقايد، العدد: 09 ،2009م، ص196.

[2] John. J. Mearcheimer, **THE TRAJEDY OF GREAT POWER POLITICS**) NEW YORK: LONDON: W.NORTHEN AND COMPANY; 2003); PP.140.41.

الهدف هو تحديد مستوى مرتفع جدا، لأن قوة المقاومة(الدفاع) لا يمكن تمييزها عن قوة العدوان (الهجوم)"*، فسعي دولة ما إلى تعزيز قوتها لضمان بقائها يمثل للدول الأخرى تهديدا لأمنها وبقائها؛ وهنا تقع الحلقة المفرغة كدليل بالنسبة له على سعي الدول لتحصيل المزيد من الأمن بدل القوة كغاية عليا.

وعليه فهنا يكمن جوهر المأزق الأمني؛ فبدل أن تزيد القوة المتراكمة من تعظيم وفرة الأمن فإنها تدفع بالدول الأخرى لتنتهج منهج البحث عن المزيد من القوة، ومنه خلق انعدام الأمن المتبادل. فهو وضع يُذْكي المنافسة الأمنية الدولية ذات الخاصية الجوهرية المتمثلة في انعدام النهاية المنظورة لها[1]. فالمأزق الأمني هو استراتيجية ديناميكية نابعة من متطلبات المساعدة الذاتية المتأصلة في النظام الدولي الفوضوي، بحيث تعتمد الفواعل بشكل كبير على قدرتها الذاتية في توليد القوة والقوة المضادة. كما يمكن أن ينبع المأزق الأمني من التطور التكنولوجي الكبير في صناعة الأسلحة النووية.

**المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للأمن.**

تجادل مفاهيم الطرح الليبرالي في أن القوة الاقتصادية تقع في قلب قدرة الدول على ولوج الحرب وحماية وجودها وصيانة أمنها، حيث أن الأمن الحقيقي يرتهن بتحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، بشكل يجعل من مفهوم التنمية مرادفا لغاية الأمن؛ فالليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، ما يعني وجود فاعلين غير الدولة[2].

يمكن ربط ولادة الليبرالية بنهاية عصر الاقطاع ونشوء طبقات اجتماعية جديدة من البورجوازيات والتجار بالإضافة إلى التطورات التقنية، وقد أثارت الاختراعات خلال الفترة التي نسميها بعصر النهضة، سلسلة من التغيرات التي أصابت عدداً من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويجمع بين هذه السلسلة من التغيرات صفة مشتركة هي تطور مفهوم الفرد والنزعة الفردية؛ ما حدا بهذه النظرية الانطلاق من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات؛ أساسها أهمية الفرد في التحليل، والمطلوب توفير الحقوق له، وكان "إميريك

[1] Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, **OP. CIT** , pp145.

[2] تاكايوكي مامورا، ترجمة: عادل زقاع، **مرجع سبق ذكره**.

كروتشيه" Emeric Crucé(1590-1648) أول من أعلن أن الممثل الأساسي للعلاقات الدولية ليس الدولة بل الأفراد. فالأفراد متساوون فيما بينهم وهم كائنات عقلانية[1].

في حين أن دور الدولة هو جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة؛ فرغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد، وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي، الاجتماعي، البيئي والاقتصادي؛ ما يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية. ورغم اختلاف الليبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادئهم، إلا أنهم التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تساهم في زيادة اللاثقة والارتياب فيما بين الدول، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام. ولكنها تفترض أنه وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول.

انطلق التصور الليبيرالي من مجموعة مبادئ من شأنها أن تساعدنا في فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور هي كالأتي :

- يمكن تقليص حدّة النزاعات بين الدول عن طريق اتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدّة التهديدات.
- نشر القيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري؛ لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها، وغالبا ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.
- نشر التجارة والقيم الليبيرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي؛ حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي، وبالتالي الوصول إلى العولمة[2].
- المفاهيم المؤسسة لليبرالية هي مفاهيم شديدة الاختلاف؛ لدرجة أنه يمكننا الحديث عن ليبراليات "بعضهم يفضل مصطلح التعددية"، لذا لسنا بصدد تناول بناء نظري موحد ومتماسك إزاء هذه النظرية، وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية، وسياقاتها التاريخية، ومنطلقاتها الايديولوجية[3]. حيث

---

[1] اكزافييه غيّوم ،"العلاقات الدولية" ، ترجمة: قاسم المقداد، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، سنة 2003م، ص36.

[2] رياض حمدوش، **مرجع سبق ذكره**.

[3] اكزافييه غيّوم ، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

برزت هذه المبادئ في تفسيرات ومنطلقات اتجاهات فكرية أهمها الليبيرالية البنيوية والليبيرالية المؤسساتية.

**1- الليبيرالية البنيوية:**

استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين؛ موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساسي للسلام. وتعود فكرة السلام الديمقراطي عند البنيويين إلى الأبحاث التي قام بها كل من "سمول مالفين" Melvin Small و"دافيد سينغر" David Singer وكانت في مقال نشر لهما سنة 1976م في صحيفة القدس للعلاقات الدولية[1]؛ حيث خلصا من خلاله إلى أن جنوح الدول إلى السلم لا يتحقق إلا بعد تبني ونشر الفكر الديمقراطي الذي يدعو إلى تجنب الحروب وتعزيز الثقة. هذه النتيجة جاءت بعد أن قاما بتوسيع فكرة "ايمانويل كانط" Immanuel Kant لعام 1796م في كتابه "مشروع السلام "الذي حاول من خلاله هو كذلك التوصل إلى أن السلام ممكن، إذا توافرت بعض الشروط؛ مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة السلام الديمقراطي ومعاهدة فيديرالية بين الدول لإنهاء الحرب، وليس تنظيمها فقط، كما قال هوغو غروتيوس Hugo Grotius.

وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة[2]. ويضيف لذلك أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلم من الحكومات التسلطية، مدعما مقترح كروتشيه في إقامة تنظيم عالمي؛ هدفه إقامة السلام بين الأمم وإنهاء إشعال الحروب، حيث عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق وودر ويلسون الذي كان يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي[3]، وأن الجمهوريات وحدها كفيلة بذلك؛ بدليل أنها وحدها كانت أعضاء في الفيدراليات، ومنظمات الأمن التعاوني، كما دعم الفكرة فيما بعد "مايكل دويل" doyel Michael و"بروس روست" Russet Bruce. حيث يقول دويل: "إن التمثيل الديمقراطي والالتزام الايديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه الميل للسلام الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق"[4]. ولهذا فقد ارتبط اسمه بما يسمى "أطروحة السلام

---

[1] صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث، **مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية**، تلمسان:جامعة أبوبكر بلقايد، العدد: 09 ،2009م، ص209.

[2] مبروك غضبان، **مدخل إلى العلاقات الدولية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007م، ص335.

[3] اكزافيه غيووم، العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[4] صليحة كبابي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

الديمقراطي" (La paix démocratique)؛ وكانت من أهم ما جادت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وهي ترتكز في جوهرها على تصورين أساسيين

- **أولا:** أن الدول الديمقراطية لا تلجأ إلى محاربة بعضها البعض.
- **ثانيا:** انتشار القيم الديمقراطية على المستوى الدولي من شأنه أن يلعب دور "المُسكّن" للتخفيف من حدّة النزاعات المسلحة[1].

وبالتالي فإنّ الليبيراليين البنيويين يراهنون على أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمالا أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، ولأن المعايير والقيود المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض، وتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الديبلوماسية السلمية.

وعليه يؤكد "بروس روست"، أن بوجود عدد كاف من الديمقراطيات بالعالم، يُمَكّن من "إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المأزق الأمني)؛ التي هيمنت على الممارسات منذ القرن التاسع عشر على الأقل"، وفي تأكيد الصلة الوثيقة بين الشكل الحكومي والمحصلات الدولية الخارجية، كتب "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama، "لم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية أخرى"، إلا أنّ روست وإن كان مؤيدا لمسعى هذه القيم الديمقراطية؛ فإنّه لا يخفي في مقاله "ديمقراطية السلام" تخوفه من قدرتها المطلقة على تجاوز وتجنب الدول للحرب بشكل تام؛ ويضيف بأن القوة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر سلاما[2].

لكن في محاولة الليبرالية لإزاحة الواقعية، يرى والتز في فكرة أن السلام قد يسود بين الديمقراطيات فكرة مريحة، ولكن الوجه الآخر هو أن الديمقراطية قد تشجع على الحرب ضد دول غير ديمقراطية، وهي الفكرة المقلقة، وإذا ما صمد هذا الافتراض الأخير، فإنّه لا يمكننا حتى أن نقول بأنّ انتشار الديمقراطية، سيحدث نقصا جوهريا في عدد الحروب في العالم، كما أن هذا التصور قد وُضف بحدة كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية لخوضها حروبا للتبشير بالدمقرطة وتحقيق الأمن العالمي[3].

---

[1] جميلة علاق، خيرة ويفي، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008م .

[2]- Russet Bruce, "The Democratic Peace",**International Security,**N 19(4),1995,p175.

[3] جميلة علاق، خيرة ويفي، **مرجع سبق ذكره.**

**2- الليبيرالية المؤسساتية:**

ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، وهي تعد امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي، التي ازدهرت سنوات الأربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، ودراسات التكامل أو الاندماج الجهوي التي ظهرت في الستينيات، وأخيرا دراسات الاعتماد المتبادل المعقد، والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية التي ازدهرت سنوات السبعينيات؛ خصوصا في أعمال كوهين Keohane وجوزيف ناي J Nye .

جاءت الليبيرالية المؤسسية للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها والتز، حيث يعتقد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. ويرى "كوهين و"مارتن" Martin" أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"[1]. وبالتالي دعم هذه المؤسسات بحسبهما لإمكانية مساهمة هذا التعاون في تهدئة النزاعات؛ وبعبارة أخرى فهي تسهل من مسألة الربط التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون، حيث يصبح بإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، من خلال اقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات، التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية.

يسوق "تشمبيل" Jempiel مواقف تدعيمية لنمط المؤسساتية؛ إذ يؤكد أن إقرار السلام بين الدول الأوربية بعد الحرب كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والناتو، والمجموعة الأوربية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ وأكثر من ذلك فهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة. كما يضيف أن السلام لن يكون كاملا قبل إتمام اتحاد العالم الغربي. ويبدو أن تحقيق هذا الهدف بنظر تشمبيل يقتضي إنشاء فيديرالية بالمفهوم العصري، عبر إتمام الاتحاد النقدي والاقتصادي، والذهاب إلى أبعد مما أحرزته منظمات مثلOECD عن طريق رسم حدود للسيادات الوطنية، وذلك بواسطة إقرار الاقتراع بالأغلبية والتشريع الديمقراطي المباشر[2].

بالتوافق مع ذلك، ساهمت المؤسسات في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، ولو أن الأوربيين تأثروا بالحسابات الضيقة للقوة؛ لما قام الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي أو تلاشيا. ومع أن المؤسسات قد لا تمنع الحروب. إلا أنها تساهم بحسب كوهين في تقليص النزاعات والحروب؛ لأنها مجهود جماعي مشترك وتعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي. وحتى

---

[1] Keohane and Martin,"The Promise of Institutionalism Theory", **International Security,** 20(1), 1995, p42.

[2] آندري مورافسيك،" الاتحادية والسلام: منظور ليبيرالي– بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ، **موقع سياسة**، متوفر على الرابط التالي: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html

مجموعة الثمانية(**G8**) يعتقدون أنها ستتحول شيئا فشيئا إلى مؤسسة تصنع الأمن والسلم في العالم، كما أن تقاسم قيم ومعايير ما بين الدول المتطورة وخاصة ذات الثقافة الليبيرالية؛ الذي هو نتاج عملية تبادل تربوي ما بين النخب داخل الدول سيخلق نُخَباً فوق قومية عوض النخب الوطنية .

أمّا المأزق الأمني عند الليبيراليين الجدد فيتلخص في انعدام وجود اتصال ونقص المعلومات بين الأطراف والفاعلين؛ مما يؤدي إلى أزمة ثقة وتخوف بين الدول، ويتسبب في ظهور حالة من اللاّأمن بالنسبة للدول؛ وحتى بالنسبة للقوى الكبرى. ومنه فإنّ الاتصال بين الدول عن طريق هذه المؤسسات والمنظمات شيء ضروري ومهم ومركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول.

أمّا بالنسبة للمفكرين ناي وكوهين فقد لعبا دورا هاما في تطوير نظرية ( الاعتماد المتبادل ) باستحداث مصطلح جديد ( الاعتماد المتبادل المركب )؛ وذلك أن الأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة تعقد العلاقات التجارية والاقتصادية وترابطها الشديد بين الدول، مما يجعل حالة الانسحاب والتراجع غير ممكنة، وإلا ستؤدي إلى الخسارة، وكذلك يخلق نوع من العمل المشترك ضد أية قوة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصلحيه مع باقي الدول الأخرى؛ مما يردع الدول التي تجنح للحرب عوض العمل الديبلوماسي. ويحث ناي الدول إلى اللجوء في تعاملاتها وخاصة القوة الكبرى ( الولايات المتحدة ) إلى التقليص من استعمال القوة و تعويضها باستعمال القوة اللينة soft Power أي المجال الثقافي والاقتصادي للانتشار في النظام الدولي؛ حيث أنها تحقق السلم والأمن وهي أقل تكلفة من استعمال القوة الصلبة Hard power أي القوة العسكرية[1].

**المطلب الثالث: المنظور النقدي للأمن**

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كمحاولة لفهم الواقع الدولي من جهة ومحاولة تغييره من جهة أخرى؛ انطلاقا من رفض النقديين لمعظم النظريات السابقة، فهي تعتبر اتجاها عاما أو مدرسة شملت العديد من العلوم وبرزت في حقل العلاقات الدولية؛ من خلال مدرسة فرانكفورت بوجه خاص. وقد أخذت حيزا مهما وفرضت نفسها كاتجاه حديث ومتميز، وقد انتقلت في التحليل من مستوى الدولة والمجتمع إلى مستوى الفرد؛ حيث تجعل هذا الأخير فاعلا محوريا في عملية التحليل من خلال التركيز على البعد الانساني للأمن.

**1-الأسس والمنطلقات النظرية والفكرية:**

إنّ معرفة السياق التاريخي لظهور هذه النظرية أمر في غاية قصوى من الأهمية؛ كونه يساعدنا على قدر كبير في فهم التوجهات العامة لهذه النظرية والمواقف التي تتبناها منهجيا وعمليا. ظهرت

[1] رياض حمدوش، **مرجع سبق ذكره**.

النظرية النقدية في انتاجات بعض المدارس الفكرية واسهامات عديد المفكرين؛ كاتجاه فكري في مجالات الفلسفة، وعلم الاجتماع، والانتروبولوجيا، إلا أن اسمها ارتبط بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي 1923م، التي تتبنى في أبحاث مفكريها نظرة نقدية للمجتمع تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حين تمارس تحت ظروف وشروط تاريخية محددة وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف.

تطورت الدراسات النقدية من مجموعة من الأطر الفلسفية، كان على رأسها الفلسفة الماركسية، التي مثلت مرحلة فارقة في تشكل اسهامها النقدي؛ حيث تفترض وجود علاقة جدلية صراعية بين الأطراف الأضعف اجتماعيا والطبقة الأرستقراطية، بالتركيز على دور عاملي الثقافة والايديولوجيا في تحديد أشكال العلاقة الاجتماعية وأنماط الصراع بين هذه القوى. وحسب النقديين فإنّ الظاهرة الاجتماعية تفهم في سياقها التاريخي؛ وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة تأثير واضح للماركسية على النظرية النقدية، رغم أنّ الفكر الماركسي يتميز أكثر بفكرة المادية التاريخية من أي مفاهيم أخرى[1].

كنظرية اجتماعية معيارية حاولت النقدية– من خلال أعمال مدرسة فرانكفورت– فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي القائم، بإحاطة مواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية لم تتناولها الدراسات الماركسية التي ركزت على الطبقية كمتغير أساس في تشكل تفاعلات الهيمنة والسيطرة؛ فأقحمت النقدية قضايا، كأثر السلطة على اللاوعي الجماعي، وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية، التي لا تبدو فيها هذه الهيمنة جليا أو تلك التي يعتقد أن الهيمنة غائبة فيها تماما، مثل وسائل الإعلام التي عززت هيمنة السلطة بنشر أشكال ثقافية عميقة تغيب العقل النقدي في المجتمع[2].

**2-النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية:**

تبدأ النظرية النقدية باعتقاد راسخ أن العمليات المعرفية ذاتها تتأثر بالمصالح السياسية، وأن نظريات العلاقات الدولية ليست استثناء مما سبق، فهي تصاغ من خلال التأثيرات الاجتماعية والثقافية والايديولوجية، وبالتالي فإنّ مهام النظرية النقدية هو الكشف عن أثر هذه المحددات؛ فأولى بوادر ظهور النظرية النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية بدأت معالمها منذ 1976م عندما كتب روبرت كوكس" Robert Cox مؤلفه الشهير "في التفكير حول مستقبل النظام العالمي" The

[1] الحيدري إبراهيم، **مدرسة فرانكفورت من نقد الفكر إلى نقد المجتمع**، متوفر على: www.ahewar.org.

[2] حسن مصدق، **يورغن هابرماس، ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقديـة التواصلية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005م .

Thinking about The futur of the world order ، الذي أظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية لسهامات النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، وفي 1981م مع إصـدار" القوى الاجتماعية، الدولة، النظام العالمي، ماوراء العلاقات الدولية " Social Forces , State , World Order. Beyond Internatoinal Rolation أعاد كوكس طرح السؤال بدقة أكثر فقال: " النظرية هي دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين"، حينها اعتبرت الانطلاقة للنظرية النقدية، وفي 1987م أصدر كوكس كتاب "النظام العالمي والقوة" World Order and Power الذي صنف كأول مرجع لهذه المقاربة الجديدة، والحقيقة أن البداية في هذا التحليل كانت بفضل اسهامات أساتذة جامعة يورك الكندية مثل كوكس وجامعة ييل البريطانية وأمستردام الهولندية، ثم توسعت مع بداية التسعينيات مع بروز أقطاب جديدة للبحث في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

لكن الملاحظ ضمن سياق نشوء هذه المدرسة هو محاولة الانتقال بفهم العلاقات الدولية ضمن سياق غير أمريكي/ انجلوسكسوني يركز على تصور جديد في فهم بيئة العلاقات الدولية واستدعاء مشاهد وجديدة وتفاعلات مؤثرة في تشكل الظاهرة الدولية؛ وهو ما عبر عنه كوكس في أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية أو نظريات حل المشكلة وخاصة النيوواقعية والنيوليبيرالية ليست نظريات غير متخصصة أو غير فعالة ، لكنها تقلص أونطولوجيتها في التحليل في الزمان ( تجاهل التفاعلات الاجتماعية– تاريخية، وسائل الإنتاج) والمكان ( اعتبارها الدولة فاعل وحيد و/ أو أساسي). وبهذا الصدد يقدم النقديون حجة واقعية على درجة معتبرة من القوة والاقناع؛ عندما عجزت النظريات السابقة عن التنبؤ بأحد أهم التغيرات في النظام العالمي في القرن العشرين وهو انهيار المعسكر الشرقي، وذلك لأن الأنطولوجية **Néo-Néo** تجاهلت دراسة العلاقات [ داخل – دولتيه ] من جهة، ومن جهة أخرى كانت غير قادرة على أن تضع في الحسبان التحولات الاجتماعية للقوى الاجتماعية التي سبقت انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه.[2]

مفهوماتيا؛ ترفض النظرية النقدية علنية مفاهيم، مثل الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية، ومفهوم المأزق الأمني...الخ. معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية والأطروحات الفكرية؛ بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة فقط[3]. لقد قدمت النظرية النقدية تحليلا نقديا للفلسفة الوضعية، واعتبرتها فلسفة علم

---

[1] جون بيلس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص380.

[2] -Frèdirick Guillaume Duffour ,**Aperçu Du Contributions Des Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant RéFlexif Des Théories De La Sécurité**. www. Conflits. Org/ Document 1531 . Html

[3] عبد الناصر جندلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 316.

قاصرة ومضللة، وعاجزة عن فهم الحياة الاجتماعية، وأنها فلسفة متواطئة مع السلطات التي تمارس قهرا للانسان، وعنصرا مساعدا لخلق أشكال جديدة من التسلط واكتساب القوة، عكس الواقعية التقليدية التي تأخذ بها كخلفية فكرية.[1]

يشرح روبرت كوكس وستيفن جيل أنه ليس من الكافي تقديم الوقائع والمعايير ( الواقعية ، السياسية، الفوضى) كنتيجة للبناءات الاجتماعية ( الواقعية الجديدة)؛ فما يحدد الحقل السياسي فعلا هو الأخذ في عين الاعتبار أن هذه الوقائع الاجتماعية والمعايير هي نتيجة لعملية تاريخية في إطار ديناميكية أساسية، هي مسار الصراع بين القوى الاجتماعية المهيمنة على النظام العالمي والقوى الاجتماعية الأخرى. وهكذا فإن القوى الاجتماعية المهيمنة على النظام العالمي ليست نتيجة لبناءات اجتماعية بل نتيجة لصراعات بين القوى الاجتماعية في فترات سابقة. ومن خلال ما سبق يبدو بشكل واضح أن النظرية النقدية تتحدى الانطولوجيا الواقعية بكون الدولة فاعل وحيد ، وحدوي وعقلاني.

**3- نحو مراجعة مضمون الأمن: إعادة مفهمة الأمن:**

تشمل عملية إعادة مفهمة الأمن التي نادى بها أنصار النقدية الأمنية، فكرة توسيع المضمون النظري للأمن بشكل تتسع دائرته لتشمل مواضيع أخرى غير تلك الشائعة في الدراسات الأمنية التقليدية؛ المرتبطة بتحسين الدولة لأدواتها العسكرية من أجل توفير الغاية الأمنية، وبذلك يطرح النقديون مفردة "الأمن العميق" التي تعكس الخاصية المميزة للمسارات الجديدة في الدراسات النقدية للأمن؛ التي تهدف الى الغوص في جوهر ظواهر السياسة العالمية، بهدف اعادة توجيه مسار البحث ليشمل جميع العناصر والمتغيرات التي تدرج في سياق توسيع مفهوم الأمن؛ كانعكاس نظر واسع لحقيقة وطبيعة الوضع المرتبط أساسا بتغير أجندة السياسة الدولية بما يشمل التركيز على تحليل الأحداث داخل الدولة وعبر الوطنية.

أ- **الموضوع المرجعي للتحليل: الفرد، جوهر الطرح النقدي:**

إنّ الخلل المنهجي في التحليل الواقعي الأمني المتسم بنزعة أولوية دور الدولة كأداة تحليل أساسية وتمجيد وجودها كفاعل حصري؛ جعل النظرية النقدية تعيد طرح السؤال من الأمن لماذا؟ إلى: الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه. من هنا تعتقد أنه لا يجب الخلط بين الأدوات والأهداف وبين الوسائل والغايات، وتعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي؛ لذا فهي الوسيلة، أما الفرد فهو الهدف والغاية، فيصبح الأمن كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة القهر والاضطهاد، وحسب هذا التصور الراديكالي فإنّ الدولة- الأمة تجاوزها الزمن، بل أصبحت تشكل خطرا. ويعتقد كل من كيث كروز K Krause و مايكل وليامز M Williams أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاثة

[1] أنور فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 454.

مستويات مختلفة هي: كأشخاص، كمواطنين، وكأعضاء في المجتمع والانسانية (كجماعة شاملة). ففي ما يخص المستوى الأول كأشخاص؛ فإن الدولة لا تستطيع لا احتـــرام الحقوق الأساسية لهم ولا ضمان مصادر حاجاتهم الغذائية. أما فيما يخص المستوى الثاني: أمن المواطنين؛ فإنّ الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل تهديدا أساسيا لأمن الأفراد. المستوى الثالث: أمن الأفراد باعتبارهم أعضاء في الجماعة الانسانية، فالدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملـة، كالتدهور البيئي والاقتصادي؛ إذ لم تشكل هي ذاتها تهديدا للبيئة بواسطة أسلحتها الملوثة بيولوجية كانت أو نووية[1].

**ب-الانعتاق: التحرر في صلب الأمن:**

يعود إدراج هذا المصطلح في الدراسات النقدية إلى هوركايمر؛ الذي يعني به "حالة اجتماعية دون استغلال أو استعباد؛ أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، أي الانسانية الواعية بنفسها أو بذاتها". وبذلك يصبح التهديد معرفا في كل ما قد يعيق الفرد، مما يجعل الأمن مرتبطا بغياب التهديدات والتحرير من الاكراهات المادية والانسانية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم؛ فالحرب قد تكون مهددة للأمن الانساني، لكن الفقر والعنف السياسي والكوارث الطبيعية والأمراض هي كذلك تهديدات ومعيقات لتحرير الفرد، وبالتالي تهديدات للأمن في مختلف مستوياته، فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معينة، وإنما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء القوميتين؛ وعليه يكون الانعتاق شرطا وجوبيا في إعادة تعريف الأمن أوصياغة أي سياسة أمنية، فكما يقول "كين بوث"Ken Booth "الظروف تتغير، مواضيع الانعتاق أيضا تتغير".

يقدم بوث تعريفا لمفهوم الانعتاق الذي يعنيه، في كتابه نظرية الأمن العالمي على أنه "كخطاب للسياسة، يسعى الانعتاق إلى حماية الناس من الظلم والقيود التي تحد من تنفيذهم لما اختاروه بحرية التوافق مع حرية الأخرين، إنه يمنحنا اطارا ثلاثيا للسياسة كَمُرْسٍ فلسفيّ للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع، وممارسة لمقاومة الظلم. فالانعتاق هو فلسفة ونظرية".[2]

من خلال ذلك يبدو أن بوث يعطي تعريفا قيميا للانعتاق، ويضعه في جوهر الفكر الفلسفي من خلال ربطه بمتغيرات ترتبط بصميم الرغبة الانسانية في التخلص من القيود والانطلاق نحو الأمام بما يُحقق استقرار الطموح الانساني، وفي هذا السياق يرى واين جونز Wayne Jones أنّ دراسات الأمن النقدية هي عبارة عن "محاولة لتطوير فهم موجه عبر الانعتاق، من أجل تنظير وممارسة الأمن"، ومن ثمة فإنّ هذه الدراسات هي البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى، من أجل الترويج "لانسانية أكثر انسانية."

---

[1] سليم قسوم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 151 .153.

[2] Ken Booth, **Theory of world Security,**Cambredge University Press.2007.p 110.

كما يُعطي بوث تفسيرا تلازميا راديكاليا لمتغيري الأمن والانعتاق حين يقول:" إنّ الأمن في جوهره يعني غياب أي نوع من التهديدات. أمّا الانعتاق فيعني تحرير الأشخاص ( سواء كانوا أفراد أو جماعات) من القيود المادية والبشرية التي تقيد حريتهم وتمنعهم من تحقيق اختياراتهم. فالحرب أو التهديد باللجوء إلى الحرب، الفقر، تدني مستوى التعليم والاضطهاد السياسي هي إحدى هذه القيود. إنّ الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، فالقدرة على التحرر، هي التي تحقق الأمن الحقيقي"[1].

وعليه فإنّ مفهومي الأمن والانعتاق مترابطان بشكل جدلي؛ إذ يعني الأمن غياب تهديد الألم والخوف...، وبذلك يكون عنصرا أساسيا للكفاح من أجل التحرر وهو يشتمل كلا من الأدوات والأهداف. فتحقيق الأمن وتعزيزه يمكن أن يكون مهمة تحررية في حد ذاتها في البيئة المميزة بعدم الأمن الدائم، في الوقت نفسه يعتبرون التحرر عملية بدلا من أنه نقطة نهاية للسلوك الانساني، ومن ثمة يصلون إلى نتيجة مفادها أنه لابد من توسع مفهمة الأمن لتشمل كل التهديدات للوجود الانساني.

[1] Pinar Bilgin**, '' Critical Theory''**, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, London : Routledge, 2008, p100.

## المبحث الثاني: فكرة الأمن المجتمعي..من أمن الدولة إلى أمن المجتمع

برزت هذه المقاربات في سياق دولي بدأ يشهد تغيرا في طبيعة المحددات والفواعل على مستوى النظام الدولي، انطلاقا من منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وهي نفس الفترة التي استدعت إعادة النظر في مفهوم الأمن نتيجة للتغيرات الذي طرأت على البيئة الدولية، وما صاحبها من اتساع في نوع المخاطر والتهديدات، بحيث لم تعد المقاربات التقليدية كفيلة باستيعاب وتفسير مظاهر المستجدات الجديدة، ولم يعد الصمود يحيط بمسلمة المرجعية الدولاتية كمحور لجميع التفاعلات في الظاهرة الأمنية، الأمر الذي دفع بهذه المقاربات ما بعد الوضعية الجديدة إلى ضرورة تكييف البحث في مجال الدراسات الأمنية وتوسيعها بما يستجيب وواقع هذه التحولات؛ لاسيما بعد انتقال الانشغال والاهتمام إلى الوضع الذي كان يعيشه الأفراد والجماعات داخل عديد الدول، فمثلت بذلك هذه التوجهات الفكرية والنظرية أحد أكبر الاسهامات في هذا المجال.

### المطلب الأول: المنظور البنائي للأمن

يُعتبر "نيكولاس أنوف"Nicholas Onuf من الأوائل الذين استعملوا مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989م في كتابه world of our making؛ حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية[1]. و أيضا مع المقال المرجع لـ Alexandr Wendt الملقب بأبي البنائية ، الصادر سنة 1992م والمعنون بـ Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics [2]. حيث تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبيرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث؛ كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف M. Gorbachev في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك"[3].

إنّ القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية؛ وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول

---

[1] حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2005م، ص 34.

[2] Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**. Cambridge University Press, 1999, p.10.

[3] ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن httpm//www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html، 2005.

تنامي دور هذا البعد ( القيمي). ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

كذلك بروز قضايا الأقليات، والارهاب والتنظيمات الارهابية، أو مايعرف بالفاعل الخفي، وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، واللعب على مستوى النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، والَّذي يشهد بروز العديد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية.

تشترك النظرية البنائية بخاصة مع الافتراضات الواقعية؛ في الافتراض المتعلق بأنّ الهدف الأساسي للدول هو البقاء، وأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي المحدد الرئيس لسلوكيات الدول في الاتجاه الصراعي أو التعاوني، كما أنّ انعدام الثقة هو المسبب الجوهري للمأزق الأمني أو المعضلة الأمنية، حيث يطرح ووندت فيلهلم Wundt Wilhelm فكرة بديلة للمعضلة الأمنية التي يطرحها الواقعيون بمفهوم "الجماعة الأمنية" كبديل مؤسس لحالة الفوضى الدولية. في مقابل ذلك فإنّ التهديد لايرتبط أساسا بالمكون المادي العسكري بقدر مايرتبط بعنصر الإدراك والأفكار المسبقة؛ فعلى سبيل المثال المسدس الذي يحمله الصديق لا يعطي الانطباع نفسه إذا حمله العدو، رغم أنّ التهديد واحد في كلتا الحالتين. بناء على ذلك فإنّ الأمن يحمل مدلولا اجتماعيا بقدر ما يحمل مدلولا ماديا.

### المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن[1]

استجابة للتهديدات الوجودية التي شهدتها أوروبا خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، كان لزاما على الجهود البحثية الفتية في مجال الأمن أن تختبر قدرتها على إعطاء تفسيرات تتجاوز الطرح السائد حول مفهمة الفعل الأمني من بُعده الصلب لبعد ينصرف إلى تقدير الفواعل الجديدة دون الدولة، وتزامن هذا الزخم مع إنشاء مدرسة كوبنهاغن للسلام في ذات الفترة سنة 1985م؛ حيث انبرت بجهودها التنظيرية الأولى إلى محاولة بلورة تصور نقدي يدمج الفواعل الجديدة الناشئة في ظل ارتدادات الحرب الباردة، كالأفكار القومية، تزايد الهجرة الدولية والنزعة الاثنية، وذلك قصد بناء تصور متكامل ومتجانس يندمج ضمن رؤية جديدة للدراسات الأمنية. ليصبح بذلك معهد

[1] تشير أغلب الدراسات الى أن هذه التسمية تنسب للمفكر ماك سويني.

كوبنهاغن، منبرا نظريا رائدا في هذا الاتجاه عن طريق دراسة أفكار الأمن والسلم وفق خلفية فكرية نقدية، حيث برزت هذه النظرة في كتابات رواده أمثال أولي وايفرOle Waever ، وياب دي وايلدJaap de Wilde، لين هانس.... باري بوزانBarry Buzan ؛ هذا الأخير شكلت أعماله سندا حقيقيا وثراء فكريا ضمن مشروعات المعهد، إذ يعد مشروعه البحثي "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"سنة 1988م الاسناد الجوهري لإسهامات المدرسة ضمن أطر أبحاث الأمن.[1]

قام بوزان في كتابه الشهير "الناس، الدول والخوف" People, States and Fear بتوسيع أجندة الأمن لخمسة أبعاد رئيسية تتجاوز الطرح المادي الدولاتي؛ تمثلت بالإضافة إلى الأمن العسكري المتمحور حول فهم منظومة الدول الدفاعية والهجومية، ومدى إدراكها لتوجهات وأهداف بعضها البعض، يضيف بوزان قطاع الأمن السياسي الذي يركز على ربط الاستقرار بطبيعة الأنظمة السياسية وشكل الحكومات، والتوجهات الايديولوجية المتجانسة.

تتمثل هذه الأبعاد في: الأمن الاقتصادي: المرتبط بتحقيق الرفاه عن طريق تحقيق القوة الاقتصادية الحاملة للرواج المالي والسوقي والموارد. الأمن البيئي: يهتم بالأبعاد الايكولوجية للأنشطة عن طريق المحافظة على المحيط وتحقيق السلامة البشرية ضمن مختلف الممارسات ذات الصلة بالبيئة. الأمن المجتمعي: والمتعلق بالنماذج التقليدية للهوية، واللغة والثقافة والدين والثراث[2] يضاف إليها الأمن السكاني: المتعلق بالبعد الديمغرافي، على أساس أن النمو السكاني للدول الأخرى يُشكل تهديدا لأمن الدول الغربية، وهو ما عبر عنه بمصطلح الهجرة وما قد يترتب عن هذه الديناميكية من ترابط مع فكرة العنف وغيرها[3].

إضافة لذلك فقد ساهم التحاق أولى وايفر بالمدرسة مع باري بوزان إلى تطوير مشروعهم البحثي عبر استحداث العديد من المفاهيم النظرية المرتبطة بمصفوفة السلوكات الأمنية الجديدة؛ فتم بذلك تقديم برامج بحثية حول مفهوم " الأمن المجتمعي" تحت إشراف بوزان وتطوير ويفر، في حين قدم هذا الأخير فكرة حول الفعل التواصلي والخطابي للأمن؛ تمثلت فيما يعرف بـ "نظرية الأمننة"[4]. وسيتم معالجة مضامين هذين المفهومين في الآتي:

---

[1] Paul Roe, **Ethnic voilence and The societal Security Dilemma**. Oxon, Englend and newyork: Routledge, First published, 2005, P 48.

[2] Barry Buzan , New Patterns of Global Security in The Twenty first Cuntry, **International Affairs**, Vol, 67, (3) 1991, P 19- 20.

[3] Bill McSweeney, **Security, Identity and Interests :A sociology of International Relations**,(UK :Cambridge University Press ),2004,p.63.

[4] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، سلسلة دراسات إستراتيجية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد:169، ص 26.

**1-الأمن المجتمعي:** يبدو من خلال أعمال مدرسة كوبنهاغن أن فكرة الأمن المجتمعي تعد أهم ما طرح ضمن أجندة هذه المدرسة، وهذا الأمر يبدو كذلك أكثر مرونة وتقبلا ضمن الموجات المتصاعدة لإعادة بحث فكرة الأمن وتطويرها في تلك الفترة؛ على أساس أنها فكرة بنيوية تنقل سياق النقاشات بفكرة الأمن من السلوك الدولاتي إلى المجتمع، وتحاول من خلال ذلك إعطاء تعريف يتسق مع القراءة الوظيفية للمجتمع من خلال التركيز على فعل الهوية كقيمة جوهرية لتحليلات هذه الاتجاه البحثي، وهو ما يتمازج مع التعريف الَّذي قدمه بوزان للأمن المجتمعي الذي يعتبره بأنه " القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور"، حيث يستدعي هذا التعريف مكونات الوعاء الجماعاتي التي قد تكون محل تهديد، أو تكون فيه التشكيلات الاجتماعية اللامتجانسة غير متعادلة التطور.[1]

وبالتالي فعندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الاقليم، فإنّ ذلك يؤدي إلى ما يسميه بوزان بالمأزق المجتمعي[2]. مما يزيد من فرص تقويض الأمن المجتمعي (اللاأمن المجتمعي)؛ لذا فإنّ الجوانب الجوهرية لفكرة الأمن المجتمعي، تهدف إلى صياغة تحول في المجتمع بالانتقال من التفاعل حول الانتماءات والمطالب الضيقة المحدودة نحو التفاعل حول الوظائف والتعبير عن الذات، والاستعداد العضوي الطوعي للانخراط المتزايد في المعادلة المجتمعية الواسعة المتضمنة معايير وقواعد عادلة متساوية أمام جميع الفاعلين؛ خاصة ما تعلق منها بقضايا السياسة والاقتصاد[3]، هذا الأمر يقود إلى فهم مسألة أساسية في قراءة الأمن بمنظور مجتمعي؛ مفادها أنه لا يمكن استدعاء حالة المعضلة الأمنية لمجرد وجود مجتمع فسيفسائي التكوين ومتعدد التشكيل، ولمجرد احتوائه كذلك على حالة من الازدحام والتنوع تمثلها جماعات اجتماعتية فرعية (دون وطنية) تتمايز عن بعضها بمظهر من مظاهر الاختلاف الديني أو المذهبي أو الاثني أو اللغوي وغير ذلك.

ولا يمكن كذلك اعتبار توجه هذه الجماعات إلى إنشاء كيانات اجتماعية ذات طبيعة مؤسسية بوصفه سلوك يوحي لذات المعضلة، وإنما تمثلها فقط تلك الحالة من الاندفاع العصبي نحو التمأسس في أطر مغلقة وغير عمومية لإدارة شؤونها بشكل مستقل، حينها فقط نكون أمام حالة غير طبيعية في فهم السلوك المجتمعي إزاء الدولة، باعتبار أن ما يحدث هو شكل من أشكال انتاج مجتمع فرعي داخل المجتمع ودولة صغرى داخل الدولة، وهي حالة يمتنع معها قيام مجتمع وطني ودولة وطنية

---

[1] بوبكر بوخريسة، **الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012م، ص 276.

[2] تاكايوكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاع، **مرجع سبق ذكره**.

[3] عامر مصباح، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015م، ص78.

جامعة[1]، بحسب بوزان الَّذي لا يرى في وجود تحديات مجتمعية كحالة لتهديد الأمن القومي، وإنما الخطر يكمن في حالة العطب المجتمعي التي تصيب وحدة المجتمع وتماسكه بشكل يهدد الوجود المادي والقومي للدولة[2].

هذا الأمر ما قدمه ويفر في مشروع العمل الجماعي " الهوية، الهجرة، والأجندة الأمنية في أوروبا" بفكرة تكاملية وغير تناظرية تقوم على أمن الدولة وأمن المجتمع، جيث يصنف الأمن المجتمعي كقطاع لأمن الدولة، ولكنه يبقى في نفس الوقت موضوعا مرجعيا ضمن تحليلات الأمن، وذلك لارتباط الوحدتين بفكرة البقاء، اعتبارا لمفهوم السيادة الذي تمثله الدولة، وسياقات الهوية التي تخص المجتمع[3]، ويشدد ويفر على ذلك بالقول: " نحن لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول في المجتمعات المكونة لها، نحن.... نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع. بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة، أمّا بالنسبة لأمن المجتمع فإن قيمة الهوية كلا الاستعمالان يدلان على البقاء؛ فإذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة، والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء نفسه".[4]

**2- نظرية الأمننة:** تعتبر نظرية الأمننة Securitizationtheory التي أسسها وايفر من خلال مقالته الصادرة بتاريخ 1995م، فهي تعتبر من أهم النظريات في مجال الدراسات الأمنية، ويتمثل جوهرها في اعتبارها الأمن فعلا خطابيا Speech Act، فبمجرد وسم شئ ما بأنه مسألة أمنية؛ يجعله كذلك، وقد أشار "وايفر"Waever إلى ذلك بقوله: "يصبح شئ ما مشكلة أمنية، متى أعلنت النخب أنه كذلك"[5].

يرتبط إسهام هذه النظرية بما قدمه ويفر – كما تم الاشارة إليه سابقا- وذلك عندما تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، والتي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل:( بيار لوميتر، وايليزابيتا ترومر، ودي وايلد)، وآخرين غيرهم.

---

[1] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008، ص 62.

[2] Carla Andrea , Community Security : Letters from bosnia- Athreotical analysis and its Application to the case of bosnia Herzogovina. Peace conflict and Devlepment: An **interdisciplinary Journal**, vol: July 2005, P 223.

[3] Ole Waever, « Securitzation and Desecuritization, in Barry Buzan and Lene Hanen, **International Security Studies** : Vol 3Widening Security "SAGE Publication, 2007, P 63.

[4] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[5] Ole Waever, ''Securitization and Desecuritization'',In Ronnie D. Lipshutz(ed.),**On Security**,New York :Colombia University Press,1998,p.6.

ويتلخص فحوى هذه النظرية مفهوماتيا في أنها "ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من طرف نخبة ما؛ القائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما ( قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية) بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به"[1].

بناء على هذا التعريف، فإنّ تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة؛ حيث سيجد هؤلاء أن من مصلحتهم–عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد– إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون الأخرى، التي تُدرَك على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية؛ إذ يقول وايفر في هذا السياق: "عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية: الاضطرارية، أو الاستعجالية، ومن ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية".

بالرغم من الدور الذي تؤديه السلطة في تعريف المشكلة الأمنية ومن ثم حدوث الأمننة، فإنّ هذه الأمننة لا تتم إلا بتدخل المجتمع، هذا الدور المحوري الذي يعطيه وايفر للمجتمع نابع من اعتبارين:

**أولا:** تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

**ثانيا:** تبنيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل (حسب مقاربة ما بعد بنيوية).

يقول وايفر في تعريفه للمفهوم، ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة؛ فإننا يمكن اعتبار الأمن فعلا خطابيا، وحسب هذا الاستعمال، فإن الأمن ليس إشارة تحليل إلى شيء ملموس؛ فالكلام في حد ذاته هو الفعل. وعليه فإن الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها، وهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية. وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الاجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد، فان ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الاجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه[2].

إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ؛ حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات ولوائح الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة[3]. وإذا كان هذا الطرح يعطي

---

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010م–2011م، ص38.

[2] Rita Taurek,''Securitization Theory and Securitization Studies'',**Journal of International Relations and Development** 9(2006),p.3.

[3] سيد أحمد قوجيلي، ، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

مبررا لأمننة قضية ما، فان البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية؛ تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أي مسألة مدركة، ليتم ذلك من خلال:

– توضيح كيف يمس هذا التهديد ببقاء نوع الموضوع المرجع.

– استراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الاستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد.

– مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من خرق لقواعد الرقابة والشفافية الذي يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.[1]

وهكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية واجراءات صنع القرار ) إلى عالم السياسة العليا (تتميز بالاضطرارية، والأولوية الملحة عبر قضايا الموت أو الحياة).

ومن الأمثلة عن أمننة بعض البيروقراطيات الدولية؛ قضية الأكراد في تركيا على مستوى الاتحاد الأوربي: غالبا ما يُنظر بالتقدير إلى الاتحاد الأوربي؛ حيث قام بتوفير الأمن والاستقرار للمجموعة الأوروبية كما أسس للمصالحة الألمانية–الفرنسية، وبناء على ذلك؛ طبعت الامكانيات التي يتمتع بها الاتحاد الأوربي في مجال الأمننة النقاشات حول توسيع الإتحاد. وتمت المحاججة على أن هذا التوسيع يستطيع المساعدة في حل النزاعات الداخلية كما هو الشأن بالنسبة للنزاعات الداخلية التي تتضمن مطالب حقوقية، وهو ما يضفي على الاتحاد دور المؤمنن (Desecuritisation)، حيث أن الاتحاد الأوروبي يشترط على الدول المترشحة لعضويته أن يتبنى الأطر المعيارية والقانونية؛ أي دعم الديمقراطية وحكم القانون؛ واحترام حقوق الإنسان؛ و الحريات الأساسية كشرط لنشر الأمن في محيط الاتحاد.[2]

ومن النماذج عن دور البيروقراطيات في أمننة القضايا ما قامت به الأمم المتحدة من سعي لحشد الرأي العام حول فكرة الأمن الإنساني؛ وهو ماورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994م الذي اقترح مفهوما جديدا للأمن وهو مفهوم الأمن الانساني؛ بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم أولويات الأجندة الأمنية في القرن الواحد والعشرين. وقد طرح التقرير مجموعة من المبررات تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم مغاير لمفهوم الأمن الوطني، وتمثلت فيما يلي :

- إن تحقيق الأمن الانساني هو شأن عالمي؛ فهو مهم للأفراد في كل مكان في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.
- وجود تداخل وتشابك بين أبعاد المفهوم، بحيث يتوقف كل منها على الآخر.

[1] حسام حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[2] Rabia karakaya polat, "**the European union as a desecuritizer : securitization and securitization**" , a Working paper presented to 58th political studies association annual conference, democracy governance and conflict dilemmas of theory and practice April 2008, Swansea university,pp.6-7.

- يمكن تحقيق الأمن الانساني عن طريق الوقاية المبكرة بدلا من التدخل اللاحق.[1]

ونخلص إلى أن الأمم المتحدة ممثلة في أجهزتها البيروقراطية استطاعت عبر تغيير الخطاب الأمني من طابعه التقليدي القائم على القوة الصلبة (العسكرية) إلى مفهوم يجعل من القوة الناعمة (الأمن الانساني أساسا لاهتمامه، وقد استطاعت الأمم المتحدة وعبر وسائل مختلفة كتجنيد المنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية أن تمنح مفهوم الأمن الانساني درجة عليا تفوق من حيث مستوى الاهتمام الأمن الوطني لدول؛ حيث عرفت نهاية التسعينيات وبداية الألفية تنامي الدراسات الأكاديمية حول الأمن الانساني.

**3-المعضلة الأمنية المجتمعية:** يعتبر بوزان أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على انفجار العنف الاثني وخاصة في كتابه (The Security Dilemma and Ethnic Conflict )المنشور عام 1993م. ثم جاء بعده كل من ستيوارت كوفمان Stuart Kauffman ودونالد روتشيلد Donald Rothchild ودافيد لايك David Icke، وكل منهم ركز على حالة الصراع في البلقان؛ محاولين تطبيق نفس المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية الدولية على المعضلة الاثنية[2].

والمعضلة أو المأزق الأمني يعتبر مفهوما هاما عند تطبيقه على النزاع الاثني، وخصوصا في الاقليم السوفيتي سابقا . حيث انهار النظام التسلطي، فالجماعات الإثنية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية كحامية لها؛ فجأة وجدوا أنفسهم في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي، فالدول المستقلة حديثا تفتقر تقريبا إلى الدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم. ومن ثم أفراد هذه الأقليات يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الاثنية؛ حيث تصبح هذه الجماعة مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها واستمراريتها، وفي ظل هدا المأزق فإنّ جهود أي مجموعة اثنية لتعزيز أمنها يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد. ومثل هذه الحركية لدى بوزان تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية؛ حيث تشن مجموعة اثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الاثنية، وذلك بذريعة الدفاع عنها؛ قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة، وذلك ما أبرزته تجربة البوسنة[3].

---

[1] نور الدين دخان، الأمن الإنساني دراسة في المفهوم، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد9، الجزائر: مركز البصيرة للأبحاث والدراسات والاستشارات، دار الخلدونية ، 2006م، ص ص22-23.

[2] Robert Jervis,"Cooperation Under the Security Dilemma",**World Politics**, Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978), pp. 167-214.

[3] **Ibid.**

وبخلاف المعضلة الأمنية الدولية، فإن التهديد لأمن الجماعة الإثنية قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وإنما يمتد إلى جوانب ثقافية أو كما يسميها جون كوتير John cotter بالمعضلة الأمنية الثقافية، ففي بيئة متعددة الإثنيات نجد كل إثنية مطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها ودلك قد يؤدي إلى خلق معضلة، لأن الجماعات الاثنية الأخرى تعتبر هذه الجهود تهديدا لعناصر ثقافتها . خاصة إذا ما تم رفض تحقيق هذه المطالب ما يعطي روح الوطنية قوتها لدى هذه الجماعة . ومن ثم الاعتماد الذاتي لتأمين ميراثها الثقافي والذي يعطي رد فعل مقابل من قبل الجماعات الأخرى التي تشعر بالتهديد ، وهكذا حتى العوامل الديمغرافية قد تخلق معضلة أمنية إثنية[1].

**المطلب الثالث: الأمن المجتمعي كأحد قطاعات الأمن الانساني**

لا يعتبر الحديث عن دور الفرد في العلاقات الدولية من المسائل الحديثة؛ إذ كانت هناك العديد من الإشارات في تاريخ العلاقات الدولية. فمن الناحية التاريخية أثار العديد من المفكرين، الكُتَّاب والفقهاء هذه القضية، ويرجع تاريخ الأمن الانساني إلى القرن الثامن عشر ميلادي، مع انطلاق أولى المبادرات الفلسفية المتصلة بالموضوع مع "مونتيسكيو"Montesquieu الذي ركز على الحرية وحقوق الأشخاص، في حين أثار "آدم سميث"Adam Smith الأمن وحماية الأفراد من الاعتداءات العنيفة والمفاجئة التي تهدد سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم[2]، كما برز أيضا من خلال أفكار "غورشيوس" gracious، "جينتيلي"Gentile ، وأفكار السوسيولوجيين خاصة "جورج سال"George Sale .

ومن الناحية الواقعية ساهمت العديد من الأحداث والقضايا في تبلور دور الفرد في العلاقات الدولية، وذلك في ميثاق الأمم المتحدة1945م وصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان1948م، وإبرام إتفاقيات جنيف 1949م، بالإضافة إلى العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية1966م، ومختلف الاتفاقيات الاقليمية والدولية[3]. تلى ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الانساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. حيث شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات البعد الإنساني، والتي من خلالها طرح مفهوم الأمن الإنساني. ففي عام 1966م طرح "بلاتز" W.E.Blatz رؤيته حول الأمن الفردي، وذلك في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني: بعض التأملات"، حيث تمثلت

---

[1] راجع: عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، جامعة ورقلة، جوان2011، ص106.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011م، ص ص 66-67.

[3] LIOYD AXWORD, "La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation", In: **Politique étrangère** ; N°2 - 1999 - 64e année, p335.

فرضيته في أن الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية على وجه الخصوص. كما ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي" Individual Security في نفس السنة، ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد. ما دفع إلى ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد؛ وهو ما يتطلب إدراكا دوليا بخطورة مصادر تهديد الأمن الانساني[1]، إلا أن طبيعة البيئة الأمنية خلال تلك الفترة حالت دون إثارة جدل أكاديمي حول المفهوم.

بالرجوع إلى تعريف الأمن الانساني فإنه يمكن حصره في نقطتين:

**التعريف الواسع:** تجسد هذا التعريف في أول محاولة لطرح مفهوم الأمن الانساني في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994م، وقد تبناه بعض الباحثين؛ حيث يشمل المفهوم كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد، فهو مفهوم شامل ودقيق يعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن ويأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر والتهديدات التي تمس أمن ومستقبل البشرية في عالم معولم.

**التعريف الضيق:** على خلاف المعنى الواسع الذي يشمل كل التهديدات؛ فإن المعنى الضيّق ينصرف إلى "التحرر من الحاجة"، وفي هذا الإطار فإنّ الحكومة الكندية تقدم تعريفا ضيقا لمفهوم الأمن الانساني تقتصر أبعاده على مظاهر العنف؛ فبالنسبة لهم يعني" التحرر من الخوف" أي التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق الأفراد وسلامتهم وكذا حياتهم.

ستأخذ هذه الدراسة بالمفهوم الموسع للأمن الذي ينصرف إلى مجموعة الأبعاد التي تتعدّى المفهوم العسكري التقليدي للأمن؛ ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999م بعنوان "عولمة ذات وجه انساني " Globalization with a Human Face أكدّ التقرير أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرًا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة، وحرية انتقال السلع والخدمات؛ فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الانساني، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد حدد التقرير سبع (07) تحديات أساسية تهدد الأمن الانساني في عصر العولمة تتمثل في[2]: عدم

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: مركز الدراسات و البحوث، الطبعة الأولى، 2009م، ص 21 –29.

[2] United nations development programme(UNDP), , Human development report 1999" **Globalisation with a Human Face**". New York: united Nations, Oxford University Press, 1999, p3-5.

الاستقرار المالي، غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل، غياب الأمان الصحي، غياب الأمان الثقافي، غياب الأمان الشخصي، غياب الأمان البيئي، وكذا غياب الأمان السياسي والمجتمعي.

**عدم الاستقرار المالي:** يظهر ذلك فيما تفرضه سياسات العولمة من أزمات مالية ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997م. إذ أكدت الدراسة في عصر العولمة أن أزمات مالية مشابهة يتوقع لها أن تحدث في مناطق عدة من العالم وهو ما حدث فعلا في الأزمة المالية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية منذ النصف الأخير من عام 2007م ووصلت إلى ذروتها عام 2008م، و امتدت آثارها لتشمل العالم أجمع.

**غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل:** أكدت الدراسة أن ضغوط المنافسة العالمية دفعت بالدول إلى تطبيق سياسات عمالية أكثر مرونة تقوم على غياب أطر قانونية تضمن حقوق والتزامات طرفي الشراكة في العمل.

**غياب الأمان الصحي:** يبرز هذا التحدي كأحد تداعيات العولمة على الأمن الانساني كنتيجة لفتح الحدود وما يترتب عليها من سهولة انتقال الأمراض؛ فالعدوى أصبحت الآن تنتقل بسهولة، حيث تشير الدراسة إلى أنه في عام 1998م بلغ عدد المصابين بالايدز في العالم نحو 33 مليون فرد، ووفقا لاحصائيات عام 2003م بلغ عدد المصابين في العالم نحو 40 مليون شخص.

**غياب الأمان الثقافي:** يبرز من خلال انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات الذي يتم بطريقة غير متكافئة، من خلال انتقال المعرفة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ومن ثم محو الشخصية المحلية لتحل محلها الشخصية العالمية.

**غياب الأمان الشخصي:** يتمثل في سهولة عمل الجماعات الارهابية؛ فالجريمة المنظمة تنفذ في دولة ما بواسطة أشخاص من دولة ثانية، وأسلحة من دولة ثالثة، وتمويل من دولة رابعة، والضحايا قد يكونون من دولة أخرى.

**غياب الأمن السياسي والمجتمعي:** إذ أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات؛ تمثل في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما أدى إلى تعقيدها، بالإضافة إلى انتعاش دور شركات الأسلحة التي أصبحت تقوم بتمويل الأطراف المتنازعة، ما يشكل تهديدا واضحا للأمن الدولي.

على الرغم من أنّ الأمن المجتمعي كان سابقا في الظهور، نتيجة لمقتضيات الاهتمام به كوحدة مرجعية في التحليل الأمني، فقد حافظ على مكانته ضمن أبعاد الأمن الانساني كفكرة قابلة للتحليل ضمن أبعاد الأمن الانساني ومستويات الأمن الشامل؛ حيث توسع مفهوم الأمن المجتمعي ليشمل إضافة إلى المضامين المدرجة سابقا، التي تمثل البعد الأساسي في هذه الدراسة كعناصر من قبيل الهوية مجموعة من المُتغيرات الجديدة والمرتبطة بتفاعلات المجتمع كالجريمة ، والعنف، والفقر.

في جانب آخر فإنّ أمن الدولة في معناه الشامل يرتبط أساسا بتماسك الأمن المجتمعي، ذلك أنّ البقاء القومي للدولة هو نتيجة لاستمرار المجتمع آمنا من التهديدات المتعددة الخاصيات، ومن ثمّ فإنّ هناك علاقة ارتباطية بين تماسك الأمن المجتمعي وقوة الدولة كوحدة سياسية، وبعبارة أخرى فإنّ أمن الدولة القومي هو إحدى المخرجات الأساسية للأمن المجتمعي في شكل استقرار داخلي مستدام، يجعل صانع القرار للدولة يعبر عن وحدة سياسية قوية في البيئية الخارجية جديرة بثقة العالم والمؤسسات الدولية[1].

[1] عامر مصباح، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة..مناقشة النماذج النظرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015م، ص91.

## المبحث الثالث: المستويات التحليلية للأمن/ الأمن المجتمعي:

تمثل المستويات التحليلية لفكرة الأمن المجتمعي أحد أهم الأجندة البحثية للمفكرين المهتمين بتحديد قطاعات ومضامين تحول فكرة الأمن، حيث يستقي هذا التصنيف أهميته من تفاعلات الظاهرة الأمنية في سياقات ودوائر أمنية معرفة بأبعاد جيوسياسية وحسابات استراتيجية؛ تساهم في اعطاء تعريفات موسعة للتحليل الأمني داخل البيئات المحلية، وامتدادتها الى الفضاءات الأمنية المختلفة، نظرا لكون الظاهرة الأمنية ممتدة ولا تعترف بالحدود، كما أنها تتفاعل حسب حجم وكثافة المتغيرات المؤثرة عليها؛ مما يجعل من ارتدادتها على الحالة الأمنية للدول حالة عكسية قد تجعل من عناصر التنوع ومقومات التماسك الاجتماعي مداخل لتأزيم الوضع الأمني للدول. سيعرض هذا المبحث أهم المستويات التحليلية لفكرة الأمن المجتمعي في سياقات وطنية محلية، ووفق التصنيفات الاقليمية والعالمية في هذا الشأن.

### المطلب الأول: المستوى الوطني

يرتبط المستوى الوطني للأمن المجتمعي بمسألة الهوية؛ حيث تعرف بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن على أنها جملة من الأفكار والممارسات التي ترسم الحدود الفاصلة بين الذات والآخر/ نحن وهم. ولا مراء بالقول أنّ عناصر الهوية كاللغة والدين والاثنية من بين العناصر التي تحدد هوية المجتمعات، وترسم معالم التوجهات على المستوى الدّاخلي والخارجي، فضلا على أنها تعطي صورة لحدود تماهي الدولة والأمة. وعادة ما كانت هذه العناصر في كثير من تجارب الدول تلعب دورا مُحددا في رسم شكل الدول، وتبيان طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويمكن الإشارة إلى هذه المُتغيرات نظريا في الآتي:

**- اللغة:**

إنّ وظيفة اللغة في العصر الحديث لم تعد جزءً من المنظومة الاتصالية فقط؛ بل أبعد من ذلك، إذ أصبحت رابطة لسانية وذاكرة المجتمع وأحد أهم مقومات المجتمع، ومن أساسيات تماسكه وانسجامه وجزءً لا يتجزأ من هويته الاجتماعية[1]؛ هذه الهوية التي أصبحت في عصر التطور والانفجار المعلوماتي مهددة بالانصهار والانسلاخ والاضمحلال، وبالأخص لدى فئة الشباب كأحد تأثيرات مظاهر العولمة السلبية؛ ما فرض ضرورة البحث عن الخطط والميكانيزمات الفاعلة للحد من هذه التأثيرات وصقل مقومات اللغة والهوية لدى الأمم، كما هو الحال في كثير من المجتمعات الأوروبية

[1] صحراوي عز الدين ، " **اللغة العربية في الجزائر : التاريخ والهوية** ، متوفر على الموقع :
http://fll.univ-biskra.dz/images/pdf_revue/pdf_revue_05/sahraoui%20azzeddine.pdf

والآسيوية. وفي هذا الصدد يركز العديد من العلماء والباحثين على تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في غرس قيم اللغة والهوية والمواطنة، ومن بينها المدارس التربوية؛ لما لها من دور كبير في تنشئة أبناء المجتمع وتشكيل شخصياتهم، ونقل تراث المجتمع الذين يعيشون فيه للحفاظ على كيانه ووحدته الوطنية وتوضيح معالم الهوية الوطنية والانتماء القومي [1]، لتسهم هذه الهوية في زيادة القدرة على تحديد الأهداف واستكشاف البدائل بما يتوافق مع القيم المجتمعية والأخلاقية التي تم تنميتها [2].

والأهم من ذلك؛ أن اللغة هي حدث اجتماعي؛ لهذا فإنّ الظروف السياسية، والتاريخية والاجتماعية ضرورية جدا لدراسة اللغة وفهم مكانتها، والأداءات التي تقوم بها؛ وبهذا المعنى فإنّ اللغة ليست ناقلة الثقافتين المادية والقيمية فقط، بل هي جزء من ماهية هذه الثقافة؛ لأن اللغة ليست القناة التي تمر من خلالها قيم وثقافة وحضارة المجتمعات، بل هي أساس كل ذلك، وغياب اللغة عن كل ذلك يفقدها مكانتها، وحتى حضورها الثقافي والتاريخي[3].

نعتقد في هذا السياق بأنه لا يمكن تبسيط واختزال مفهوم اللغة؛ فهو بطبيعة الحال يوحي إلى معان عميقة لا يمكن حصرها في الوظيفة التواصلية، أو في قالب الانتماء والثقافة، أو من حيث هي آلية للتفكير والابداع وتجسيد الأشياء وإعطائها معانيها الرمزية. وفي المقابل لا يمكن أن نضع صورة نمطية عن مفهوم الهوية ونعطيها دلالة البطاقة الشخصية؛ بل إنّ اللغة هي عصب الهوية والمركب الأساسي فيها[4]، الأمر الذّي أكدت عليه وثيقة الحقوق اللغوية في ديباجتها المضافة إلى "ميثاق التنوع الثقافي" في منظمة اليونسكو بالقول: " إنّ اللغة ليست أداة للتواصل واكتساب المعرفة فحسب؛ بل هي مظهر أساسي للهوية الثقافية ووسيلة لتعزيزها، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة"[5].

بالعودة إلى محتوى العلاقة بين اللغة وسياقات الهوية، فإنّ الاهتمام الذي حظي به الموضوع في مختلف المجالات العلمية، يفيد بارتباط وثيق بين اللغة كمعطى تاريخي يهتم بالرصيد التراكمي

---

[1] خوني وريدة ، " دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني " ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، عدد خاص : الملتقى الدولي الأول الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، ص 75-76.

[2] عبد القوي الزبيدي وآخرون ، " أساليب الهوية والتأجيل الأكاديمي للإشباع لدى الطلبة العمانيين " ، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية** ، مجلد 11، العدد: 03، 2015م، ص 346 .

[3] محمد أمارة، " اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل"، **كتاب دراسات**، الكلية الأكاديمية- بيت بيرل، 2010م، ص25.

[4] بومدين عربي، سعاد بوسنية، "اللغة والهوية في الجزائر في زمن العولمة: نحو استكشاف العلاقة "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 481، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2019م، ص69.

[5] تمت المصادقة على المعاهدة في20 أكتوبر2005م.

لانتاج اللغة في خلال تطور المجتمعات؛ وبين ممارسة اللغة ضمن البناءات المجتمعية الفاعلة في تشكل هذا السياق السوسيو ثقافي الهام، يحيلنا إلى البحث في فكرة جادة تقوم على قياس مفهمة الأمن اللغوي، التي تحاول الغوص في تفكيك معادلة اللغة ضمن وجود الدولة والأمة؛ فتعريف اللغة لقرون ظل محصورا ضمن وظيفة التواصل وتمثل الأشياء، يختصر هذا الجانب ما قاله سقراط في إحدى محاوراته لأفلاطون في أن "غاية اللغة هو تمييز الأشياء عن بعضها البعض، وتلقين بعضنا بعضا هذه الأشياء"؛ لكن مع بدايات القرن العشرين انصرف هذا الأمر أكثر فأكثر لسؤال الهوية؛ حيث أصبحت هذه الأخيرة رمزا للهوية والانتماء الثقافي، وعامل توحيد لمكون ثقافي معين؛ حتى وإن اختلفت تنوعاته، وهي باختصار تُعبر عن الهوية الجماعية كما هو الحال مع اللغة التركية في فرض الوجود التركي اقليميا ودوليا، وكما هو الحال أيضا مع اللغة الصينية، التي أصبحت تصدر إلى مختلف بقاع العالم، فضلا عن اللغة الألمانية، إذ يجد الفرد والمجتمع الألماني نفسه متمسكا بها، ويعمل على استخدامها وانتشارها، من خلال استعمال المدخل الاقتصادي في تعزيز تواجدها واستخداماتها.

**- الدين:**

يكشف ميراث الأمم والشعوب أن الدين كان ولا يزال وسيبقى يتصل ويتحكم بالحاجات والمشاعر والقيم والتطلعات البشرية الأكثر عمقا، وأن تأثيره حاضر وملموس باستمرار في أغلبية مجالات الحياة الفردية والجماعية[1].إذ تؤكد العديد من الدراسات عن وجود الدين كعنصر أساسي لا يخلو منه أي مجتمع ولا ثقافة؛ حيث يعتبر العامل الجوهري في حياة المجتمع وبناء الثقافة وفي تحديد هوية وقيم أي مجتمع.

في الوقت الذي يشهد فيه العالم ـ في ظل العولمة ـ ثورة علمية ـ معرفية هائلة؛ يذهب الكثير من الباحثين الى أن العامل الديني سيكون المحدد الرئيس للصراعات في المستقبل، وفي توجيه العلاقات الدولية بفعل العودة القوية الى الأديان والخطاب الديني؛ ما جعل الكثيرين منهم يصفون القرن الواحد والعشرين بأنه قرن ديني بامتياز. حيث لا شك أن مسائل الثقافة والدين والهوية باتت تحرك اليوم جماعات ومجتمعات عدة في عالمنا المعاصر، كما باتت غالبية الصراعات تدور داخل حدود الدولة أغلبها كانت حول الهوية، وغالبا ما كان للدين دور فيها. وفي إطار هذه التحليل للمداخل الدينية ورؤيتها للعلاقات الدولية، يمكن القول أن التطورات الراهنة فى العلاقات الدولية، وفى هيكل النظام الدولي، فكراً وممارسة، قد أفرزت العديد من الانعكاسات على تطور حقل العلاقات الدولية، وعلى

[1] محمود صالح الكروي، "مكانة الدين في النظام الملكي المغربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف2008م، ص165.

المحتوى الفكري والتنظيري له؛ مما كان له تأثيره الكبير على منظورات تحليل العلاقات الدولية، وموقع البعد الدينى فيها، الذي أصبح أكثر بروزاً؛ فى ظل تزايد أهمية وانتشار مقولات "نهاية التاريخ"، و"صدام الحضارات"، والعولمة الثقافية" .. إلخ[1].

وعلى الصعيد الدّاخلي، تصاعد دور العامل الديني في زيادة الاحتراب الداخلي داخل المجتمعات؛ فبعد نهاية الحرب الباردة تصاعدت حدّة النزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق، وهي التي كان وراءها في الغالب التمايز بين العرقيات المشكلة داخل هذه الدول، ففي سنة 1995م إحدى الاحصائيات وجدت أن هناك 35 نزاع داخليا؛ كان أحد أطرافها على الأقل جماعة عرقية، حيث كانت هذه النزاعات عابرة للحدود؛ فانهيار الاتحاد السوفييتي أدّى إلى نشوء 15 دولة متعددة الاثنيات بأزيد من143 مليون فردا، بالاضافة الى نزاعات طاحنة داخل هذه الدول نفسها؛ كان الدين فيها المحرك الأساس. ضف إلى ذلك نزاعات في القارة الافريقية كالصومال والكونغو وروندا وأنغولا وفي كثير من الدول الآسيوية[2].

بناء على ما سبق يمكن القول أنّ العقيدة الدينية تؤثر تأثيرا بالغا في سلوك الجماعة، وعلى نحو يفوق في بعض الأحيان تأثير اللغة والسلالة؛ ففي ظل مواقف أو أوضاع معينة قد يتخلص المرء في سلوكه من رابطة السلالة أو اللغة أو حتى الايديولوجية من أجل العقيدة الدينية[3]. فعلى سبيل المثال؛ فإنّ أكثر المناطق استجابة للمتغير الديني وأكثرها تأثيرا تشير الوقائع كَما الدراسات إلى أن الدين له مكانة مركزية في الصراعات العرقية في الشرق الأوسط أكثر من أي مكان آخر، حيث يؤكد فوكس جونثان Fox Jonathan على أن " 54 % من الأقليات العرقية السياسية في منطقة الشرق الأوسط هي أيضا الأقليات الدينية... ويسترسل في القول : الدين في الواقع له أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والصراعات الاثنو–دينية وهذا بالنظر إلى أربعة شروط بما في ذلك: اعتبار الدين قضية هامة في الصراع، وجود التمييز الديني، أقلية تطالب بالمزيد من الحقوق الدينية، الدين هو عنصر الاحتجاج في الخطاب السياسي"[4].

---

[1] Samuel Huntington, **''The Clash of Civilisation ?''**, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, volume 2, (London : Sage Library of International Relations), 2007, pp. 358-361 [Source : Foreign Affairs, Vol.72, N°3, (1993) : pp. 22-49]

[2] إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010م، ص107.

[3] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات: الاسكندرية، الطبعة الخامسة ،2007م، ص100.

[4] إكرام بركان، **مرجع سبق ذكره**، ص107.

**- الاثنية:**

الاثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة، والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين. وقد ظهر هذا المفهوم في الأساس للتحايل على الدلالات اللغوية المباشرة لمفهوم الأقلية التي تشير إلى القلة العددية، وكذلك على ميراثه التاريخي الذي يشير ولو بطريقة لاشعورية في التراث الغربي إلى مفهوم التعصب العنصري؛ بمعنى إعلاء شأن من يمثل الأصل القومي والتمييز ضد من لا يمثله ومن ثم التشكيك في صدق انتمائه[1].

ومنذ استخدام مفهوم الجماعة الاثنية لأول مرة في عام 1909م؛ فإنه صار أحد أكثر المفاهيم خلافية، حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، والتعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين، على اعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة ومقوماتها وإن لم تكن له دولته المستقلة؛ فالجماعات الفرعية الأيرلندية واليونانية والايطالية في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال ليست في حقيقتها إلا أمما بذاتها؛ وإن لم يعترف المجتمع لها بحقها في التمايز عنه من منطلق استيعابه لمختلف الأقليات وصهرهم في بوتقه واحدة.

وقد اكتسبت التعددية الاثنية أهمية خاصة بسبب كونها وراء الصراعات التي تشهدها مجتمعات ودول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وأدت إلى انهيار دول مثل الصومال وليبيريا، أو إلى حروب طويلة وتغيير أنظمة سياسية في دول مثل الكونغو والسودان ورواندا وبوروندي، أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات سياسية مثل اندونيسيا واسبانيا والولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية.

بالرجوع إلى الحديث عن الاثنية فإنّ المجال يأخذنا في التحليل إلى مفهوم الأقلية، التي تنقسم إلى قسمين: دينية ولغوية.

1. **الأقلية الدينية:** هي التي يمثل الدين المقوّم الرئيس لذاتيتها وتمايزها عن عقيدة الأغلبية في ذات المجتمع، و قد شكّل الدّين ومبدأ حماية الأقلية الدينية على مَرّ التاريخ الصورة الأصلية لفكرة الأقلية.
2. **الأقلية اللغوية:** هي كل جماعة اثنية من سكان دولة ما، يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة، يتمايزون عن أفراد الجماعات الأخرى في مجتمعهم، وعادة ما تسمى هذه اللغة باللغة الأم[2]؛ أي

---

[1] محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، الطبعة الأولى ، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م، ص 10-30.

[2] عرّفت "**اليونسكو**" في تقرير لها نشر عام 1953م "**اللغة الأم**" بأنها: "اللغة التي يكتسبها شخص من خلال سنواته الأولى، والتي تصبح في الأحوال العادية وسيلته الطبيعية للتفكير والتعبير".

بمعنى اللغة الأصلية التي يتكلم بها الفرد أو الجماعة منذ الولادة، والتي تعتبر المعيار الذي على أساسه توصف بأنها أقلية لغوية[1].

بالحديث عن اللغة في سياق الاثنية فإنها تعتبر في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة، والمطالبة بوضع رسمي لِلُغة ما في البلاد؛ مطالبة باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر. وقد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الاثنية أقلية. وللغة دور في الحراك الاجتماعي الطبقي والكفاءة الإدارية وشغل المناصب وعلاقات الدولة الخارجية. ومن أمثلة المطالب اللغوية مطالب الأمازيغ في الجزائر باعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية من خلال دسترتها، ورفض التعريب في جنوب السودان، والاعتراف باللغات الافريقية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية. في جانب آخر يُستخدم الدين للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي، وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي، والاثنية الأقل تطالب عادة بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما في السودان ونيجيريا.

كما تمثل العناصر الفئوية اضافة لما تم عرضه، كذلك أحد الاهتمامات التي أصبح يُعنى بها جانب هام من الدراسات، وذلك نظرا لما أضحت تطرحه تلك الاحتياجات ذات الخصوصية لكل من فئتي المرأة والشباب كفئات عمرية؛ تتطلب اهتماما للحاجات المتعلقة بمسائل التمكين السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، وتكاد تظهر هذه الأفكار بشكل أكثر وضوحا في المجتمعات التي تعاني فيها هذه الفئات من مشاكل التهميش والاقصاء. إذ أصبح النوع الاجتماعي (دراسات الجندر)[2] وتمكين الشباب؛ مسائل تطرح على المستوى العالمي وضمن أجندات الأمم المتحدة، وبرامجها الانمائية، وتقاريرها الموجهة للدول[3]، وضمن السياسات العامة للدول؛ إذ أصبح المجال الدولي يؤثر بشكل واضح في المجال الداخلي عبر هذه المداخل، في سياقات تعزيز وتماسك الأمن المجتمعي الذّي يرتبط في الأساس باستدامة الاستقرار الاجتماعي كآلية لتحقيق الأمن الوطني والدولي.

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000م، ص ص 116– 117.

[2] يونسي عيسى، تلي نسمية، " النوع الاجتماعي (الجندر) مقاربة سوسيوتنموية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد: 04، المجلد: 13، جامعة الأغواط، 2020م، ص81–90.

[3] لتفاصيل أكثر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م: الشباب وآفاق التنمية واقع متغير**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016م.

يُعتبر مدخل التمكين Empowerment Approach أحد المداخل الرئيسة التي يمكن أن توسع من فرص النساء والشباب في المشاركة الفعالة، على أساس المساواة والاهتمام ودون تمييز، في إثراء النقاش العام والسياسي، والاندماج في العملية التنموية وصنع القرار والاستفادة من عوائدها[1].

فلعقود طويلة ظل موضوع تحرير المرأة وإبعادها عن مسالك الاستغلال الجسدي، والالغاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي محل نضال حركات نسوية عالمية في أوروبا وأمريكا بالتحديد[2]، ومع بداية التحولات العالمية التي رافقت إرساء منظومة عالمية للحقوق الجماعية والفردية والفئوية بعد سنة 1945م، بدأ الانتقال إلى الاقرار التدريجي بمكانة المرأة ودورها في الحياة العامة؛ لتتوج هذه المساعي بانعقاد مؤتمر مكسيكو في أوت 1975م؛ الذي يعتبر أولى الجهود التي تم تبنيها لإعداد خطة أممية شاملة واعتمادها في دفع مساعي ادماج المرأة في مختلف المرافق الحياتية، وتدعيما لذلك تم الإعلان خلالها على اعتبار الفترة ما بين سنتي 1976م و1985م " عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية، تحت شعار: "المساواة التنمية والسلم"[3]، وقد تزامنت هذه الديناميكية مع الانفتاح الذي بدأ يعرفه حقل الدراسات الأمنية خلال ذات الفترة تماشيا؛ مع موجة التحولات الواقعية والعلمية لهذا المفهوم في أوروبا بتوسيعه إلى مفاهيم الحرية والانعتاق، وأمن المجتمع، خطاب الأمننة وحماية الفئات المهمشة وغيرها[4].

تتويجا لهذه الجهود فقد خطى المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة المنعقد في بكين سنة 1995م خطوة جديدة في تقوية مساواة النوع الاجتماعي باعترافه بالحاجة إلى التحول لمجال تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع[5]، وتم إقرار خطة "**منهاج عمل بكين**" التي أكدت على ضرورة ضمان القدرات المادية والبشرية المؤهلة لادماج النوع الاجتماعي في ذات الشأن؛ من خلال إنشاء هيئات وآليات وطنية مناسبة للمرأة، ومنحها صلاحيات على مستوى

---

[1] سعاد بوسنية، التمكين السياسي للمرأة: نحو ممارسات جيدة لترقية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، مداخلة غير منشورة في الملتقى الدولي الموسوم بـ : **المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل، يومي 19 و20 أكتوبر 2015م.

[2] ليلى سادات زعفرانتشي وآخرون، **عمل المرأة مقاربات دينية واجتماعية**، ترجمة: محمود سبكار، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: بيروت، 2013م، الطبعة الأولى، ص 21.

[3] عائشة بورغدة، المرأة الجزائرية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. **مجلة الأسرة والمجتمع**، مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والإجرام، جامعة الجزائر 2، ص 04.

[4] J. Ann Tickner, Gendering World Politics: Issues and Approaches in The Post- Cold War Era, New York: Colombia University Press, 2001, P9. P10.

[5] إعلان ومنهاج عمل بكين، **المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة**، بكين، الفترة ما بين 04– 15 سبتمبر 1995م.

السياسات والاستراتيجيات والتخطيط للنهوض بها، إضافة إلى العمل على ترجمة المساواة الدستورية بين الجنسين في السياسات المؤسسية والقطاعية والتشريعية[1].

وقد أخذت فكرة تمكين المرأة دفعة قوية مع تبني المنظمة الأممية مسؤولية الدفاع عن المرأة وحماية حقوقها الانسانية الأساسية باستحداث فكرة عقود المرأة،[2] وهو ما أدى إلى تبلور وعي كوني بقضايا المرأة، حيث شددت المنظمة الأممية في مؤتمراتها الرئيسية حول المرأة على أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع المجالات، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة؛ يعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام.[3] وبعبارة أخرى، هناك روابط قوية بين تمكين المرأة، تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية. وفي هذا الإطار تقول كابير Kabeer "إن موقع المرأة عند التقاطع بين الانتاج والانجاب، بين كسب العيش ورعاية الأسرة، يجعل من تنظيم العلاقات بين الجنسين مركزيا للرابطة بين النمو الاقتصادي والتنمية الانسانية، وبالتالي مركزي أيضا للأجندة التنموية"[4]. بناءً على ذلك فإنّ التمكين السياسي للمرأة سيجعلها في صلب البناء السياسي والاجتماعي؛ بما يسهم في بناء الأمن المجتمعي الَّذي يسهم فيه جميع شرائح المجتمع.

وفي سياق الحديث عن الشباب يمكن التحدث عن "التمكين" كمكوّن بنائى فى عملية الحكم الجيد، أو كمنتج مصاحب لها، وفى الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس "نوعية" الحكم؛ أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية فى صنع القرار وآليات المحاسبة، وتشجيع

---

[1] هيفاء أبو غزالة، **المرأة العربية والديمقراطية**، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2014م، ص71

[2] في عام 1975م، دشن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي في المكسيك عقد المرأة الأول؛ أين تم تبني مدخل المرأة في التنمية Women in Development، والذي اعترف بالدور الانتاجي للمرأة وضرورة إدماجها في العمليات التنموية؛ بتحسين مهاراتها وتطوير قدراتها على مواجهة مشاكلها، بما يساهم في ترقية مركزها الاجتماعي والاقتصادي. وشهد مؤتمر الأمم المتحدة بنيروبي سنة 1985م بداية العقد الثاني للمرأة، وظهور مدخل النوع الاجتماعي والتنمية Gender and Development، الذي أكد على أن الاشكالية الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية ترتبط أساسا بالمفاهيم الخاطئة حول أدوار وإمكانات كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وأن اختلاف الأدوار النوعية يجد مصدره في الممارسات الاجتماعية وليس في الفوارق البيولوجية. وفي أعقاب مؤتمر بكين 1995م؛ تم التشديد على العلاقة التبادلية بين تعزيز مشاركة المرأة في الفضاءات العامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفي عملية التنمية؛ وهو جوهر مدخل التمكين.

[3] United Nations, "The Beijing Declaration and Platform for Action", **Beijing: The Fourth World Conference on Women**, 4- 15 September 1995, article 13, p 3, Available at: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/Events/bdpa.pdf

[4] Naila Kabeer, "Gender, poverty, and inequality: a brief history of feminist contributions in the field of international development", **Gender & Development**, Vol. 23, No. 2, 2015, p 203.

المشاركة فى الحياة العامة[1]. وفي غياب ذلك فإنّ الأمن المجتمعي يبقى مرهونا بتهديد الاستقرار في سياق عدم احتواء فئة الشباب وإدماجها في عملية الحكم والعملية التنموية بصفة عامة؛ فقد خلُص تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016م، بعنوان: "الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الانسانية في واقع مُتغير إلى أنّ نسبة الشباب مرتفعة جدا في المنطقة العربية، مشيرا إلى أنّ هذه الحصة الكبيرة من الشباب لم تشهدها المنطقة من قبل، حيث يُكون الشباب العرب من أعمار (29-15) نحو 30 في المئة من السكان؛ أي ما يعادل نحو 105 ملايين شخص (ثلث السّكان). وضمن هذا المعطى أكَّدت الاحتجاجات في المنطقة العربية سنة 2011م على أهمية المعالم الديمغرافية الشبابية للعالم العربي كفاعل جديد ومؤثر؛ فالشباب غالبا ما يُترجمون المشاكل الاجتماعية إلى حالة من التوتر .

**المطلب الثاني: المستوى الاقليمي**

تُعالج فكرة الأمن المجتمعي هذا المعطى عبر البحث في العلاقة بين تزايد مظاهر تهديد الأمن المجتمعي/ أمن الجماعات، وظاهرة الجماعات التي لا تتناسب لا جغرافيا من حيث الحدود ولا سياسيا من حيث التمثيل- مع الدول القائمة أصلا- فعبر القاء نظرة سريعة على خريطة العالم الجيوديمغرافية؛ يمكن ملاحظة كيف أن هذا العالم الذي يبدو منظما سياسيا من خلال حدود اقليمية تفصل بين دول ذات سيادة، إنما يعج باثنيات قائمة بحد ذاتها، لكنها لا تحظى بكيانات سياسية خاصة بها (أمم بدون دول)، بعضها مشتتت بين حدود دولتين أو عدة دول؛ هذه الظاهرة تبقى مصدرا للتوتر الدائم بين الحدود المادية/ السياسية والحدود الاجتماعية الهوياتية للتشكيلات الاجتماعية عبر العالم، لذلك يؤكد ويفر على أن الأمن المجتمعي مهم؛ لأن الجماعات التي لا تحضى بدول تعبر كذلك عن واقع سياسي مهم ومؤثر ولا يمكن تجاهله.

ينسجم هذه الطرح مع التحليل الجيوبوليتيكي لقوة ومكانة الدول من خلال فكرة التماس الجيوسياسي للدول عبر الحدود، وتطرح عادة بشكل واضح عبر فكرة أخرى أكثر مرونة هي المجال الحيوي Living Space لفريديريك راتزل Friedrich Ratzel ، التي استخدمها قبله الباحث الألماني هنريك فون تريسك Heinrich von Treitschke (1724م-1804م) بهدف تسويغ النزعة الاستعمارية الألمانية في تنافسها مع مختلف الامبراطوريات الأوروبية أنذاك[2]، والتي أوحت لكثير من

---

[1] علي الصاوي، " الشباب والحكم الجيد والحريات"، ورقة **مقدمة إلى ورشة العمل الاقليمية الثالثة، الرباط- المغرب** 6-2005/7/8م، برعاية: UNDP-UNDESA، ص03.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**. ط 1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006م، ص55.

المحللين، بأن تقسيم وتشكيل الحدود ليس فعلا طبيعيا وسياسيا بريئا، وإنما هو نتاج تواريخ الصراع بين الهيئات المتنافسة على القوة من أجل تنظيم واحتلال ادارة الفضاء[1]مثلما تجسد في مؤتمر برلين (1884م-1885م) حول رسم حدود القارة الافريقية بتوافقات أوروبية؛ دون مراعاة للوقائع والخصائص الاجتماعية الافريقية[2]، ومؤدى ذلك بتقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، وإلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود اقليمية واحدة؛ وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف[3].

قياسا على ذلك فإنّ فكرة الأمن المجتمعي تشير في هذه الاتجاه إلى أن التهديدات الأمنية ليست حالة منحصرة داخل حدود معلومة، وإنما هي حالة ديناميكية قد تتدفق إلى الخارج عند مستوى معين من التصعيد أو الكثافة. وتبحث هذه النظرية في جذور الاختلال الأمني عبر إعطاء أولوية التفسير للمستوى المجتمعي على أنه المنتج الأساسي لعوامل الاستقرار أو اللااستقرار؛ عكس نظرية المركب الأمني التي تهتم بالنتائج الأمنية المتدفقة من المجتمعات نحو المنطقة الاقليمية ككل، نظرا لتناسب العديد من الخصوصيات بين المجتمعات أو غير ذلك، حسب طبيعة التهديدات الأمنية التي تتسم بالمرونة وسرعة الانتشار عبر المساحات.

مفهوم التخومية هو الآخر يستجيب لذات التحليل؛ كونه أحد المتغيرات الأساسية في تحليل المعضلة الأمنية الاقليمية حسب نظرية المركب الأمني الاقليمي؛ من خلال تركيزه على ربط ارتدادات الوضع الأمني المجتمعي غير المستقر داخل الوحدات السياسية؛ والتي لا يمكن معالجتها عبر القوة الصلبة المرابطة عبر الحدود أو المراقبة؛ فهي تمتد بشكل رخوي عندما تشهد دولة معينة اضطرابات أمنية نتيجة لتنامي نزعة ايديولوجية متطرفة أو تصاعد موجة انفصالية لها خصوصية جغرافية وانتمائية متشابكة، أو حرب أهلية ومذهبية ممتدة؛ حينها سوف تجد الدول نفسها أمام وضع أمني غير مطمئن، كحالات (الأكراد، الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة في الشرق الأوسط، حالة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي...) ففي الحالة المذهبية مثلا؛ تعد الحرب العراقية الايرانية سنة1980م نتيجة لتنامي النزعة الايديولوجية للثورة الايرانية، وتسويقها بمضامين مذهبية شيعية مثالا حقيقيا عن حالة الاضطراب التي خلفتها في المنطقة كرد فعل؛ خشية أن تمتد صيغة الثورة الايرانية إلى الجماعات الشيعية في المنطقة العربية. وامتدت تداعيات هذا الاضطراب بشكل تصاعدي يطغى اليوم

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[2] عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الاثنية وأثرها على بناء الدولة في افريقيا القرن الافريقي نموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد:06، المجلد:3، 2016م، ص39.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا...الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 1، أكتوبر 2004م، ص34.

على طبيعة صراع التنافس والنفوذ بين القوى الاقليمية الكبرى في المنطقة؛ وهو ما تحاول نظرية الأمن الاقليمي تفسيره من خلال الربط بين العنف الذي تمارسه الدولة أو مجموعة من الدول داخل المركب الأمني الاقليمي من أجل بسط سيطرتها على اقليمها. ومن جهة أخرى على العنف المضاد الذي تمارسه الولاءات المحلية التي تقاوم سيطرة أو وجود الدولة؛ مما قد يضعفها (وضع الهشاشة) أو يقف على احتمال انبعاث كيانات جديدة؛ إذا ما تم استحضار متغيرات الاختراق والحماية والاعتراف الدولي فيما بعد[1].

وبالتالي فإنّه لا يمكن لفكرة الانتماء والولاء القائمة داخل الوحدات السياسية أن تلغي حدود الهوية التي لا تعترف في حد ذاتها بمتغير الزمان والمكان؛ ولعل أكبر المخاطر التي يمكن أن تواجه انسيابية العلاقة بين الدولة والأمة تنبعث من المعطى الجيو–اثني في أحايين كثيرة، فلا يزيد من صعوبة الوضع سوى ذلك التلازم الذي يحصل بين طبيعة المكون البشري (أقلية) والوعاء المساحي الجغرافي (المناطق الحدودية) الذي يسمح بسهولة بناء صلات ترابطية متعددة الدوافع والمكاسب مع العالم الخارجي؛ سواءً عن طريق امتداد هذه الأقليات بين حدود الدول فيكون طوعيا، أو بوجودها في دولة واحدة، فيكون توظيفها بإرادة منفصلة أو استغلالية من طرف دولة مجاورة بهدف اضعاف الدولة الأم في إطار سياسات التنافس الاقليمي بين دول جوار، لذا فإنّ إدراك هذه المخاطر كان من بين دوافع الدول لانتهاج سياسة تحاول أن تطابق بين الحدود الخرائطية والحدود الثقافية المفترضة للأمة، حيث خلص الدكتور وليد عبد الحي في شأن ذي صلة من خلال دراسته لـ 284 أقلية في دول وأقاليم مختلفة خلال الفترة من (1945م–2003م)، إلى أن أهم العوامل في تحريك النزعة الانفصالية هو العامل الجغرافي؛ (أي وجود الأقلية على حدود الدولة وتكون مجمعة في نفس المكان وليست مشتتة في أماكن عدة). وهذا الوضع لا تُستثنى منه الدول المتقدمة والمتخلفة، مع فارق حجم الخطر على الوحدة الاقليمية للدولة، وشكل إدارة الخلاف؛ ففي بلجيكا هناك مشكل اقليم "فلاندر"، وفي كندا اقليم "الكيبك"، وبريطانيا رغم وصفها بأعرق الديمقراطيات يتهددها خطر انفصال اسكتلندا، وقد كان لهذا الموضوع ارتداداته على الدول الأوربية الأخرى حيث أصبحت مدريد في 2012م متخوفة بأن طبيعة الاستفتاء الاسكتلندي وحدوثه يمكن أن يؤزم الوضع في منطقة كاتلونيا. وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك في العام2017 م.

عند تتبع نتائج السعي للانفصال يوضح الباحث بوزيدي يحي أن العامل الجغرافي ( تواجد الأقلية على الحدود أو في وسط الدولة+ تجمع الأقلية في هذه المنطقة أو تشتتها في إقليم الدولة) كان متوفرا في تحديد احتمالات نجاح الأقلية في الوصول إلى أهدافها(الانفصال ) بنسبة 87%؛ فإذا توفر

[1] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

وجود مورد اقتصادي هام في منطقة الأقلية ارتفعت النسبة إلى 97% لنجاح الانفصال. ذلك يعني أنّ المتغير الجغرافي ( الموقع والتجمع فيه) هو العامل الحاسم لنجاح الانفصال أو تشكيل كيانية سياسية ذاتية[1].

نظرية المركز والهامش كذلك تستجيب لذات التفسير من خلال التركيز على التفاعلات الاقتصادية للدولة مع الجسد الاجتماعي لها؛ فالهامشية من وجهة نظر بارك park تعني أن الفرد الهامشي يشكل هجينا ثقافيا لأنه يعيش على هوامش ثقافتين ومجتمعين، لكنه ليس عضوا كاملا في إحديهما، ويتفق كل من وينك wink ومرتون marton مع هذا المعنى؛ فالأول يرى أن الثقافة الهامشية هي ثقافة فرعية مخالفة للثقافة المحيطة؛ بينما يرى الثاني أن الجماعات الهامشية هي جماعات قبلت قيم الثقافة المهيمنة، لكنها تفتقر الى وسائل تحقيقها أو تمنع من القيام بذلك، لتبرز من جديد وكما سبق عناصر الرفض والمقاومة وبروز عوامل وأطراف تساعدها على تغذية الأفكار التي تسهم في تهديد وحدة الدولة.[2]

تنطلق جدلية الهامش والمركز من الوضعية التاريخية للدول كوحدات متنوعة ثقافيا ومتمايزة عرقيا ومختلفة دينيا ومتفاوتة تاريخيا، في شكل الدولة الحديثة. وتقول الفرضية أنه غالبا ما تقوم بعض هذه الكيانات بالسيطرة على جهاز الدولة وتستثمره اقصائيا على مستويات عديدة، وتتحول المحددات الثقافية من لغة وأفكار وعادات وتقاليد وعقائد وتراتبيات اجتماعية إلى أسلحة أيديولوجية، تمارس بموجبها حالات الحرمان والاضطهاد وتتحول معها أدوات الاكراه المادي إلى ممارسة أفعال الابادة والتهجير والحرمان.

الحديث عن مركب الأمن الاقليمي يتفق مع الأمن المجتمعي في فكرة التهديدات الأمنية التي لا تبقى حبيسة حدودها المحلية أو الوطنية، وإنما تتعدى البيئة الداخلية، إلا أنهما يختلفان في مستوى التحليل؛ إذ تعطي نظرية مركب الأمن الاقليمي الأسبقية للمستوى الإقليمي في التحليل الأمني؛ في حين يركز تصور الأمن المجتمعي على المستوى المجتمعي بصفته المنتج الأساسي لعوامل الاستقرار أو مصادر التهديد الأمني. وهذه الحقيقة ترتبط بأنه لم تعد المصادر التقليدية فعالة في تحديد شكل البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط أو إفريقيا على سبيل المثال؛ بقدر ما يبحث الأمن المجتمعي في المصادر غير التقليدية للتهديد كالمضامين السوسيو–ثقافية والاقتصادية، ومن ثم فإنه يركز على الجذور العميقة للاستقرار وعدم الاستقرار الأمني؛ في حين أن نظرية المركب الأمني الاقليمي تهتم

---

[1] يحي بوزيدي، **المناطق الحدودية وأثرها على سياسات الدول: دراسة حالة إيران بعد 2001م**، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزئر3، 2018م– 2019م ص 66.

[2] راجع: المؤتمر الدولي الأول لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية – لندن: حول: " **العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي**"، جامعة لندن، 28–30 ماي 2012م.

بالنتائج الأمنية التي مصدرها البيئة الداخلية للمجتمعات، وتتدفق لاحقا نحو المنطقة وما بين المناطق ثم العالم[1].

**المطلب الثالث: المستوى العالمي**

ينطلق تحليل هذا المستوى من توجهين أساسيين هما: كيف يمكن لدول أن تساهم في إذكاء اللااستقرار المجتمعي داخل دولة ما؟، وكيف يمكن أن يتم ذلك بالتحديد من خلال القيم الثقافية الهوياتية؟

من الواضح أن أي تغيير نوعي في العلاقات المتبادلة بين الأفراد يؤثر على هيكل المجتمع، على المدى المتوسط والطويل. المجتمعات ليست ثابتة بطبيعتها؛ فالأكيد أنها في حركة دائمة وتتطور باستمرار، وليس من السهل معرفة قوانين هذه الحركة على وجه اليقين؛ على الرغم من تقدم الاسهامات والبحوث في العلوم الاجتماعية وحقل العلاقات الدولية في هذا المجال. يذهب ماكس فيبر MAX WEBER في تحليل المجتمعات والبنية الاجتماعية والمتغيرات الاجتماعية من خلال "العمل الاجتماعي"؛ وقد استند في تحليله على تفكير وأفعال الأفراد، واعتبر أن الأفكار والمعتقدات تقف وراء التحولات الاجتماعية، كما رأى أنه "يمكن للفرد التصرف بحرية ورسم طريقه في المستقبل، ولا يمكن أن يكون للبنى الاجتماعية وجود منفصل عن الأفراد؛ لأنهم يتشكلون من خلال تفاعل معقد بين الأفعال"، حيث يقدم هذا التحليل تشخيصا واقعيا لدور الأفراد في التأثير على الخيارات المجتمعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذا بمدى وعي الأفراد بنتائج أفعالهم، وقدرتهم على تشكيل المجتمعات التي ينتمون إليها؛ وبالتالي فإن التغيير في أنماط العلاقات بين الأفراد يؤثر على بنية المجتمع على المديين المتوسط والبعيد[2]، مما قد ينقل المجتمع إلى مرحلة تعريف نفسه من خلال قيم جديدة نتجت عن ذلك الكم الهائل من التدفقات والتفاعلات المعقدة بين أفراد من المجتمع؛ بحيث أنهم قادرون على تشكيل هوية مشتركة تنشأ دون تفاعل مباشر، بل قد يكونون منفصلين؛ لكن هذا التدفق نابع من جهة مشتركة، تستهدف التأثير على جزء هام من المجتمع، بما يجعل من التغير في الأنماط السلوكية والعلاقات الاجتماعية معرفا بقيم جديدة نتجت عن صيغ تراكمية مقبولة؛ تم الاتفاق على تشاركها بصفة تلقائية.

---

[1] عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

[2] مصطفى دحماني، التهديد البيولوجي الجديد للأمن المجتمعي: جائحة كوفد 19 أنموذجا، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، العدد: 03، المجلد: 02، نوفمبر 2020م، ص 82.

من جهة مقابلة يتشكل البعد الاجتماعي في قراءة الدول لأمنها الوطني بمفاهيم مترابطة تبدأ من الدولة نفسها وتصل إلى الأفراد؛ حيث تطرح مظاهر تراجع سيادة الدول الحالة القصوى في تحليل هذا البعد الهام، أين فرض النظام العالمي الجديد على الدول التخلي أحيانا عن سيادتها لمصلحة الأمن والاستقرار العالمي. إذ يسلم مفهوم "أمن البشر" بأن الأمن العالمي يتجاوز حماية الحدود والنخب الحاكمة ومصالح الدولة الحصرية ليشمل حماية البشر. وبذلك اختفت الخطوط الفاصلة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول في ظل النظام العالمي الجديد؛ فالتحديات والمخاطر والتهديدات باتت مشتركة، كما أن عدم الاستقرار الداخلي وانتشار الفوضى الأمنية في دولة عادة ما تكون لهما انعكاسات على أمن الدول المجاورة؛ بل على الأمن الاقليمي والعالمي في كثير من الأحيان.[1]

يتجاوب هذا الطرح في دعم الفكرة التي اقترحتها نظريات الاندماج المجتمعي لنظام ما بعد الحرب؛ أين حاولت الدول الكبرى ايجاد روابط هامة تجعل من الدول في بوتقة سياسية واقتصادية واجتماعية موحدة ضمن مصير مشترك. وقد شهد العالم في هذا السياق نموذج الاندماج المجتمعي في العديد من القضايا. لقد أصبحت ممارسات حقوق الإنسان الدولية أكثر اندماجا؛ خاصة في الدول الديمقراطية، وبعض الدول المكافحة من أجل بلوغ الديمقراطية، وهو أحد الطروحات التي تنبهنا إلى دور المعايير والمعتقدات المدمجة اجتماعيا والتفاهمات المشتركة فيما يتعلق بتشكيل السلوك. تلك النظريات في صورها المحدودة للغاية يراد لها أن تشكل نوعا من "أعلى" المناهج العقلانية عبر التفاعلات المرتكزة على المصالح الشخصية مع درجة ما من الاندماج الاجتماعي؛ الذي يخلق عمليات مستقلة بذاتها لتشكل الهوية المشتركة، عبر اقتراح وسائل للوصول إلى معتقدات وقيم ومعايير أكثر اندماجا، تتغير معها الهويات والمصالح من خلال التفاعل المستمر؛ وقد يحدث هذا أيضا بصورة جزئية من خلال أنشطة جماعية من جهات فاعلة غير حكومية تعمل بناءً على معايير وقيم مشتركة وتسعى إلى ترويجها وفق خطط وبرامج مدروسة[2].

على العكس من ذلك؛ قد ينسحب نفس منطق التحليل على متغير "الاختراق" المطروح من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي، بحيث أنه يعني بالنسبة لبوزان وزميله ويفر اختراق القوى العظمى لمركبات الأمن الاقليمية؛ كنتيجة للمنافسة الأمنية الاقليمية، ولجوء كل طرف إلى الاستعانة بقوة عظمى من المستوى الكوني؛ من أجل الصمود والاستمرار في المعادلة الاستراتيجية الاقليمية[3]؛ ما قد يعزز من مظاهر الاستقطاب، التي تدفع بالحضور الدولي للقوى العظمى في هذه المناطق أمر

---

[1] يحي بوزيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] مايكل جيه مازار وأخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، مؤسسة راند RAND، 2016م، ص ص 37 38.

[3] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، 139.

حتمي، خاصة إذا ما أخذت هذه الحماية بعدا هجوميا يستهدف إضعاف مقدرات الدولة الأخرى؛ في ظل تبني استراتيجية تجعل من البعد المجتمعي مدخلا لتفكيك الدول التعددية.

في هذا الجانب نوضح كيف ساعد المعطى المجتمعي التعددي لكثير من الدول على المقاربة؛ أين عمدت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في شرعنتها للتدخل إلى توظيف منطق المجتمعي، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تنطلق من رؤية كونية لتحقيق أمنها القومي؛ الغزو الأمريكي لأفغانستان إلى استخدام ما يسمى بـ "التحالف الشمالي"، وهو مكون من البشتونية العرقية والمذهبية؛ كأقلية الأوزبك والطائفة الاسماعلية، كذلك الاحتلال الأمريكي للعراق لعبت فيه الطبيعة التكوينية للمجتمع العراقي عامل حسم. فرغم الاقرار بتعقد التنوع العرقي والمذهبي في العراق إلا أنه لم يشهد اقتتالا داخليا ولا حربا طائفية مند تأسيس دولة العراق؛ ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت مند حرب الخليج على حماية الحركة الكردية، وساندت الشيعة في كثير من المواقف المتخذة من طرف الرئيس صدام حسين ضدهم حسبها؛ راهنت على اختراق تماسك القوى المجتمعية وحتى العسكرية لغزو العراق سنة 2003م[1].

إن هذا الواقع المتناقض بواقعية مقبولة يدفعنا إلى استحضار مفهوم آخر ألا وهو السيادة؛ باعتباره العنصر الذي يمثل الهوية القانونية للدول، الذي يجعل منها بصورة مبدئية سلطة عليا داخل اقليمها على امتداد حدودها الترابية. لكن مع بروز مفاهيم عالمية حقوق الإنسان والتدخل الدولي الانساني، أعيد تكييف هذا المفهوم ليستجيب للتطورات التي شهدتها الانسانية في هذه المجالات الحيوية؛ حيث أنه وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قضية حقوق الانسان مجالا محفوظا للدولة، على اعتبار أن هذا الجانب كان منظما من طرف القانون الدولي، لكن بعد عام 1945م أصبحت الحرية الواسعة التي كانت تتصرف فيها الدولة في الماضي فيما يتصل بحقوق الانسان مقيدة في كثير من المستويات بمعايير عالمية وجهوية ، قانونية وعرفية، وموضحة في خطوات اتفاقية تحدد كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها؛ مما جعل من السيادة في موضع نسبي باسم المعايير الدولية لحقوق الانسان، حيث يقول المفكر كريستيان روز – سميت C Reus-Smit بناءً على رؤيته البنيوية للسيادة "أن كلا من السيادة

[1] يحي بوزيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص240.

وحقوق الإنسان، كنظامين منفصلين، يقومان على علاقة صفرية؛ إما أن يكون الأقوى مبدأ السيادة، والأضعف هو مبادئ حقوق الانسان، أو العكس بالعكس"[1].

إنّ إعادة التعريف السياسي لمفهوم السيادة ووضعه في موضع رخوي متعدد الأوجه؛ ما هو إلا هو إلا صورة من صور إدراجه ضمن العناصر المستباحة في ظل تحولات النظام الدولي الجديد، الجديد، فربط مجال انتهاكات حقوق الإنسان بالتدخل الانساني؛ قد يكون أمرا مقبولا بالنسبة للحالات للحالات التي تتطلب ذلك وفق الأطر الدولية المتفق عليها بهذا الخصوص، لكن مكمن الريبة وإن وإن كان يعتقده البعض مرتبطا بالابتداع الأوروبي لقيم حقوق الانسان، وهذا أمر غير منطقي نظرا نظرا لان غالبية حقوق الإنسان هي حقوق أصيلة تتجاوز أي تصنيفات معيارية، فإنه مرتبط بقصر حالات المعالجة على التدخل الدولي الانساني، والذي لا يعترف في تطبيقاته بمبدإ السيادة ولا بالحدود السياسية التي تشكل إطارا لهذا المفهوم؛ ذلك لأن التدخل الانساني له صفة الفوقية[2] التي تكتسب شرعيتها من تطور تفاعلات السياسة الدولية، التي لم تعد تقتصر على الدولة كشخص وحيد وفاعل حصري للعلاقات للدولية؛ بل وتجعل منها في هذا السياق مدانة بصيغة أن الدولة التي كانت تعد ضامنا للأمن فوق اقليمها أصبحت مهددة له. هذه الرؤية تعد أحد الأفكار المؤسسة لأطروحة الأمن المجتمعي التي اعتمدها المفكر باري بوزان ومدرسة كوبنهاغن خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي[3] تزامنا والتهديدات المرتبطة بتفكك المعسكر الشيوعي وانتشار مظاهر التمييز القومي والاضطهاد العرقي والابادة الجماعية...وغيرها.

إنّ حالات التدخل الإنساني في العالم لم تحقق في غالبيتها سوى مزيدا من الحروب والاستغلال من خلال منطق هيمني يقوم على شرعنة الاحتلال بأساليب جديدة ومقبولة، تحت مسميات حماية الأفراد والأقليات والحفاظ على الأمن والسلم العالمي....إضافة لذلك فإن مشكلة الانتقائية في التعامل مع كثير من القضايا المرتبطة بمطالب الحماية الدولية وحث الدول على عدم استخدام العنف وتمكين الفئات بمزيد من الديمقراطية وفرص الاستجابة، يُقَوّض من فرص الاعتمادية على هذا الجانب، إذ أن الدول الكبرى بمنظور عام لا تتدخل إلا في الحالات التي تتعرض مصالحها للخطر، أو يكون تدخلها دافعا لتحقيق مكاسب جيواستراتيجية في تلك المناطق؛ سواءً بمسوغات التدخل الانساني أو مكافحة

---

[1] سعيد الصديقي، "حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية"، في: حافظ عبد الرحيم، **السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود الإقليمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008م، ص ص 103 104.

[2] فاطمة الزهراء الثلوت، **الأمن الإنساني بين شرعية التدخل والتعارض مع السيادة الوطنية**، 2020م، متوفر على الرابط: https://cutt.us/bzpKH

[3] تاكايوكي مامورا، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاع، **مرجع سبق ذكره**.

الارهاب، ومثال ذلك تدخل الحلف الأطلسي لإنهاء النزاع الاثني في يوغسلافيا[1] والاستجابة بصورة فعالة لقضية الأكراد، مع التاكيد على فشلها في قضايا أخرى كالانحياز الدولي لاسرائيل بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي وقضايا انتهاكات الحقوقية ضد الفلسطينيين[2]، وعدم التجاوب مع كثير من حروب الإبادة في افريقيا بنفس المقدرات كالتي مست رواندا والكونغو وسيراليون وانغولا وليبيريا.

من جهة أخرى يشكل البعد العولمي أحد المحددات الأساسية في مراجعة التأثير على طبيعة الوعي الجماعي داخل الدولة؛ فعادة ما تنتج خطوط التماس الحدودية تمازجا ثقافيا تعكسه طبيعة القواسم المشتركة في تمظهرات السلوكات الهوياتية بين طرفي المجال، وعادة ما تسعى دول عبر القوة الناعمة أو الأفكار الثقافية الناشئة إلى توجيه فصائل مجتمعية لتبني قيم جديدة قد يتعارض بعضها أو يتنافى مع ما هو مشترك داخل جماعات المجتمع الواحد؛ ما من شأنه أن يؤثر على تماسك الدولة ووحدتها ويتجه بها إلى حالة من التفكك في شكل دويلات جديدة.

في هذا الإطار تشكل العولمة مظهرا آخر من مظاهر تجاوز كل ما يمكن اعتباره ظاهرة محلية؛ فكثافة القيم التي يحملها هذا المتغير الجديد، لا يهمها فقط أن تصير شيئا مشتركا بين كل الأفراد والمجتمعات؛ فمثلما تسعى العولمة إلى تنميط القيم من خلال العولمة الثقافية، تحرص كذلك على توحيد صيغ السلوك الإنساني؛ كتنميط الأذواق والاستهلاك[3] وغيرها، عبر تجييش ترسانة إعلامية ضخمة. وعلى الرغم من جهود الدول ـ سابقا ـ لحماية حدودها الثقافية من خلال صياغة القوانين التي لا تسمح بمرور التأثيرات الخارجية إليها، عبر منع المنشورات ووسائل الإعلام ومنع السلع التي لا تتوافق مع قيمها وثقافتها وحتى سياساتها، وأمام التطورات في وسائل الإعلام والاتصال؛ أصبحت المحاولات في هذا السياق أكثر صعوبة. فلطالما استاء الكنديون من وجود 70 محطة تلفزيونية أمريكية منتشرة على الحدود الكندية لتبث برامجها للجماهير.

كما طالب المندوب السوفيتي لدى مؤتمر اليونسكو المنعقد في نيروبي عام 1976م، باسم السيادة بتوقف إذاعة "أوروبا الحرة" عن بثها الموجه من الغرب تجاه المعسكر الاشتراكي. لازالت الدول ترفع مطالب مماثلة لبعضها البعض كما فعلت الكثير من الدول العربية بمطالبتها قطر غلق قناة الجزيرة. وهذا ما اصطلح عليه بنهاية السيادة الإعلامية information soverignty.

---

[1] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 351.

[2] عتيق بن يحي، **التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الانسان دراسة حالة: دارفور – السودان (2003م... واقع وأبعاد)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008م، جامعة الجزائر3، ص 22.

[3] ريتشارد مينس، **الأمة والمواطنة في عصر العولمة**، ترجمة: عباس عباس، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م، ص 193.

يتضح من هذا كيف أضعف المتغير التكنولوجي قدرة الدولة على ضبط عمليات تدفق الأفكار والأفراد في صيغة التبادل السوقي، أو اللجوء أو النزوح أو الهجرة غير الشرعية عبر حدودها؛ فقلل هذا من أهمية الحدود السياسية والجغرافية السياسية. فالتطور في وسائل الاتصال والتواصل أدى إلى تدمير قيمة الحد كمانع لانتشار الفكر والمعلومات بين الدول. حيث يؤكد دافيد دومنيك David Dominique على أنه " مثلما يفضي العلم باستمرار إلى المجهول؛ فإن الحداثة التكنولوجية تؤدي إلى قلة المناعة"، ذلك لأن المواد والمؤثرات الثقافية لا تقبل حدود الزمان والمكان. ولا تستطيع أي دولة أن تحصر هذه المواد داخل حدودها، أو أن تقيد حركة دخولها وخروجها من بلادها. وليس هناك دولة تمكنها سعة اقليمها أو قوة عقيدتها من استبقاء ثقافتها مغلقة على ذاتها[1].

لذلك فإن هذه المشاهد العولمية تعمل على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية، عبر خلق صراعات جديدة وبأدوات أخرى. فمثلا نجد أنه وبعد انهيار المعسكر الشرقي تحول الصراع نحو الثقافات الوطنية والايديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس لتطور المجتمعات في الماضي؛ ومن أهمها الثقافة العربية والايديولوجية الاسلامية؛ فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة؛ ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية[2]الهادفة إلى ترسيخ هوية ثقافية عالمية مشتركة؛ تتجاوز القيم التقليدية والقومية للمجتمعات، كما تتجاوز الرؤية الوطنية؛ فتتوحد هذه القيم نحو المواطنة الوطنية إلى مواطنة عالمية.

[1] يحي بوزيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 58 59.

[2] باية بوزغاية، العربي بن داود، إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد: 05، المجلد: 03جامعة ورقلة، ص 655.

# الفصل الثاني

## محددات الأمن المجتمعي في الجزائر

# الفصل الثاني: محددات الأمن المجتمعي في الجزائر

تُعرف المجتمعات من خلال طبيعة المكونات المدرجة في تعريف الشخصية الوطنية لأي دولة؛ أين تمثل روابط الانتماء بين الأفراد والجماعات تلك الحمولة الأساسية في التعبير عن مقومات أي مجتمع، وتلعب عناصر الهوية جزءً مهما في تحديد هذا الرصيد، حيث عادة ما تؤثر تلك الرابطة العقدية بين الدولة والمجتمع على مسار تشكل الدولة وطبيعة ممارسة الحكم فيها، واذا اختل أي عنصر من عناصر هذا البعد المجتمعي؛ فان ذلك يمثل عطبا أمنيا على واقع الدولة بشكل واضح.

تتضح أهمية هذا البعد من خلال ما قدمته مدرسة كوبنهاغن في بداياتها؛ من خلال اعتبار أن الخصوصيات الهوياتية تمثل جوهر الأمن المجتمعي للدولة، كما يمثل البعد الفئوي دورا هاما في قراءة الأمن المجتمعي من خلال ما يمكن أن تمثله فئات العمر(الشباب) والجنس (المرأة) من قيمة أمنية داخل هذه المجتمعات. إضافة إلى ذلك يلعب امتداد هذه العناصر إلى الفضاءات الاقليمية والدولية دورا هاما في قراءة الارتدادات المرتبطة بفكرة الأمن المجتمعي، وسنحاول في هذا الفصل تفصيل هذا التقديم من خلال الأبعاد الثلاثة للأمن المجتمعي.

## المبحث الأول: المحددات الهوياتية للأمن المجتمعي في الجزائر

إذا كان تعريف الناس لأنفسهم مقبولا وواقعيًا، وكان تعريف الآخرين لهم منسجمًا مع الرؤية الذاتية للجماعة؛ وإذا كان مركز تلك الهوية يمنحها اعترافه، حينها يقال أن تلك المجموعة تعيش في توازن .أما إذا تفاعلت العوامل الثلاثة بصورة متناقضة؛ أي إذا كانت تصورات الناس لأنفسهم لا تنسجم مع الطريقة التي يعرفهم بها الآخرون؛ أو –وهذا أخطر الأمور– إذا كانت القوى المالكة لصلاحيات إضفاء الشرعية، لم تقبل تعريف الجماعة لنفسها، فإن هذه الجماعة توصف بأنها تعيش تناقضًا وعدم انسجام. وفي هذه الحالة لا ينبثق النظام الرمزي من الذات الجماعية للجماعة، بل يكون مستعارًا في العادة من مركز الهوية التي تهفو إليها تلك الجماعة، وترغب أن تكونها. هذه الشروط إذا اختلت تنبئ ببروز تناقضات الهوية، وزحف عدم الاستقرار إلى خلايا المجتمع؛ فاتحة المجال أمام تفاقم أزمة الهوية واللاأمن المجتمعي.[1]

وسنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى المحددات الهوياتية للأمن المجتمعي في الجزائر عبر المطالب التالية:

### المطلب الأول: البعد اللغوي (المجتمع، صناع القرار النخب)

إن النتيجة التي يمكن أن نصلها في نهاية هذا العنصر، مفادها الأكيد أن الجزائر اليوم أصبحت تعيش واقعيا سياسيا لغويا طبيعيا، يتماهى وغايات النقاش الذي ظل مفتوحا لسنوات طوال حول استجابة السياسة اللغوية للمعطى التاريخي والتكويني في تشكل المجتمع الجزائري؛ هذه الغاية يكشف عنها ذلك التضمين الدستوري والقانوني الذي يقر بوجود لغتين رسميتين في البلاد، عبر نص المادتين 03 و 04 على التوالي من دستور 2020؛ اذ نصت **المادة 3** على أن " اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة. تظل العربيّة اللّغة الرسميّة للدّولة..."؛ في حين تنص **المادة 04** على أن: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة. تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني...."[2]

حيث أن هاتين المادتين في حد ذاتهما –باعتبارهما موادَ صماء– تترجمان انتصار الهوية الجزائرية المتكاملة، لأن الدستور يقر وينظم كل ما تعبر عنه السياقات السياسية والاجتماعية في الدولة، لكن فحوى العلاقة الترابطية الذي يطرح نفسه باستمرار يتعلق بمدى تجانس السياسة اللغوية التي انبثقت عن إرادة سياسية للسلطة سواء في تمسكها بأحادية اللغة أو إقرارها لثنائية لغوية؛ وبين انعكاس هذه

---

[1] الباقر العفيف، "أزمة الهوية في شمال السودان"، ترجمة: الخاتم عدلان، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.alnilin.com/vb/showthread.php?t=72599،

[2] مرسوم رئاسي رقم 20–442، **المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد: 82، ، بتاريخ 30 ديسمبر 2020م، ص 07.

السياسة على الواقع المجتمعي الذي يعبر عن خصوصيته عبر رافد اللغة، كمحدد أساسي في تحقيق الأمن القومي للدولة، بمعنى آخر قياس تلك الدرجة من الانسجام المجتمعي في الاقرار بهذا التنوع وتعزيزه وفقا لما يمكن أن يحقق الأمن اللغوي[1] أولا ويدعم الجهود نحو تحقيق الأمن المجتمعي عبر هذا العنصر الهام في جس الاستقرار الهوياتي داخل الدولة.

قبل ذلك عملت الجزائر منذ استقلالها على محاولة استرجاع مكونات الهوية اللغوية، فخصصت لذلك البرامج وفتحت الورشات، وأنشأت الهياكل كالمجلس الأعلى للغة الوطنية سنة 1981م، والذي تمثل نشاطه الأساسي في متابعة برنامج تعميم استعمال اللغة العربية ومراقبة تطبيقه، كما تمّ إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986م، والمجلس الأعلى للغة العربية سنة 1996م، وكان هدفهما احتضان جهود الدولة في خدمة اللغة العربية وتطويرها وترقيتها بما يستجيب للمطالب المجتمعية في هذا الشأن؛ ويتناسب مع دمجها ضمن مشهد التحولات العالمية في المجالات التعليمية والاقتصادية والتقنية[2].

توازيا مع ذلك فقد عرف مسار تثمين اللغة الأمازيغية جهودا متباينة على عكس اللغة العربية؛ حيث تأرجح هذا المسار في مدخلات السلطة بين النضال السلمي والعنف الرمزي، وكانت معه اللغة الأمازيغية، تتجه إلى التموضع في مساحة هامة ضمن مكونات الهوية الجزائرية، وتم تحقيق ذلك عبر مسار سياسي وقانوني مطلبي. إضافة إلى ذلك تم إنشاء هيكلين أساسيين لتعزيز الاعتراف والاهتمام باللغة الأمازيغية، وهما المحافظة السامية للأمازيغية[3] التي تزامن استحداثها سنة 1995م وبداية إقرار تدريس هذه اللغة في المدرسة الجزائرية، واهتم هذا الهيكل بإعادة الاعتبار للغة الأمازيغية كثقافة وتاريخ ومكون حضاري جزائري[4]، يضاف إليها التكريس الدستوري سنة 2016 لهذا الحق؛ عبر إنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية سنة 2017[5]م.

---

[1] كانت العالمة الليسانية **نيكول غوتيه Nicole Gueunier** أول من استعمل مصطلح "الأمن اللغوي" وذلك في بحث لها أعدته عن مظاهر التعدد اللغوي النابع من الهجرات التي عرفتها فرنسا.

لمزيد من التفاصيل انظر: صالح بلعيد، **في الأمن اللغوي**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، الطبعة:02، 2012م، ص 43.

[2] حسنية عزاز، **اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة**، مجلة عود الند، العدد: 08، ربيع 2018م. متوفر على الرابط: https://www.oudnad.net/spip.php?article1950

[3] **المحافظة السامية للأمازيغية** □□□□□□□□□ □ □□□□□ □□□□□□□□ : هي مؤسسة أكاديمية حكومية جزائرية أنشأت في 27 ماي 1995م في عهد الرئيس الجزائري لمين زروال بعد أحداث الربيع الأمازيغي الأوّل ومقرّها الجزائر العاصمة وهي أول مؤسسة تعنى برد الاعتبار للأمازيغية وترقية اللغة الأمازيغية في شمال افريقيا.

[4] صالح بلعيد، **في المسألة الامازيغية**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، الطبعة الثانية، د.ت.ن، ص 71.

[5] **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016م الجريدة الرسمية العدد: 14، بتاريخ 7 مارس 2016م.

إنه لمن الواضح بأن ما يتم استخلاصه مما تم اختزاله سابقا، يوحي بأن المسألة الجوهرية في معالجة هذا العنصر تتلخص في فهم تلك العلاقة بين أطراف العملية اللغوية؛ فسياق الأمن المجتمعي ينصرف إلى بحث متغير اللغة عبر فواعلها بتفكيك سلوكيات الجماعات اللغوية، وعلاقتها بالجماعة الوطنية، عبر تفاعلات نحن/ هم، ولا شك أن الواقع اللغوي في الجزائر يثير هذا التباين عبر ثلاثية الممارسة الفعلية، وثنائية الاقرار القانوني، وهو ما يوضحه الوضع اللساني في الجزائر حسب الدكتور صالح بلعيد بقوله: " تتميز الخريطة التعبيرية في الجزائر بانتشار ثلاث (03) لغات متعايشة؛ الأمازيغية بلهجاتها المختلفة واللغة العربية بنوعيها (الفصحى والدارجة) واللغة الفرنسية؛ حيث تستقطب العاميات والدارجات العربية المتنوعة أكبر فئة من المجتمع الجزائري، لتليها اللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها فاللغة العربية الفصيحة أقل استعمالا إلى جانب الفرنسية". فمن خلال هذه الخارطة اللغوية يمكن فحص هذا الواقع بالتركيز على ثلاثة(03) فواعل أساسية ضمن هذا النقاش[1].

**1- المجتمع واللغة:**

يقول جون لوتز John Lutz عن اللغة بأنها " الرابط الذي يُكَوّن المجتمع"[2]، هذا الوصف يحيلنا إلى أهمية العلاقة التي تؤسسها اللغة ضمن تفاعلات الهوية المجتمعية، فقياس الأثر اللغوي عادة ما يتم عبر هذه البنية التي تعبر عن مدى التجانس اللغوي في أطر الأحادية أو التعددية اللغوية داخل الدول؛ فاللغة حسب فاردنان ديسوسور Ferdinand de Saussure هي نظام اجتماعي وليس نظاما فرديا، يعبر عن الادراك الجمعي للذات وللآخر. ويتم في غالب الأحيان عن طريق التعدد اللغوي، الذي يعد ظاهرة اجتماعية لا تستدعي النفور من لغة إلى أخرى أو التعصب للغة واحدة؛ لأنها تمثل حمولة حضارية تعبر عن صيرورة حال جماعتها، حيث ظل التعامل مع هذا الاشكال، محددا رئيسا في فهم التوجهات السياسية والاجتماعية داخل الدول[3].

يكشف الرصد الواقعي والتاريخي في جرد علاقة المجتمع بالتعدد اللساني كظاهرة لغوية في المجتمعات العربية، عن حالة من السلبية والخطر؛ وذلك لارتباطه بمفاهيم معقدة أخرى تهدد التماسك

---

[1] درقاوي كلثوم، أي دور للتعدد اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م، ص 281.

[2] قنيفة نورة، الإشكال الهوياتي اللغوي الجزائري..أو إشكالية أزمة الانتماء، **مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية**، العدد: 16، جامعة سطيف2، ص 282.

[3] مريم قدار، التعايش بين العربية والأمازيغية مظهر من مظاهر ثراء لغوي وثقافي، أي دور للتعدد اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م، ص 401.

المجتمعي والأمن القومي واللغوي، كالطائفية والأقليات والنزاعات والتحرر والانفصال والفيدرالية...الخ[1]. على عكس كثير من المجتمعات المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا للتعدد اللغوي وتستثمر فيه ثقافيا بما يخدم التنوع والتجانس الاجتماعي داخلها[2].

مثل النقاش اللغوي في الجزائر أحد أبرز تفاعلات الهوية الجزائرية، بحثا عن تماسك المجتمع الجزائري، فالمجتمع هو حامل اللغة وناقلها، كما أن سؤال اللغة في الجزائر يتغذى من عوامل سوسيوتاريخية مهمة؛ ففي حين كان التعريب يُربط ببواعث قومية، كباعث التحرر من الاستعمار أو استدعاء النزعة الوطنية أكثر من ربطه بدعائمه الإسلامية؛ ظلت الأمازيغية تعبر عن نفسها باستدعاء النزعة التاريخية؛ على اعتبارها لغة السكان الأصليين في الجزائر[3]، وبعث هذا التأرجح على حالات من القبول والرفض، بين طرفي الثنائية اللغوية في الجزائر، وتم توظيف هذا المشهد في سياق التحولات الاجتماعية، وايديولوجيًا عبر الاشتراكية واللائكية... وغيرها.

انسجاما مع ذلك فإن أكبر مكامن التعبير الهوياتي في الجزائر يستقي مبرراته من متغير اللغة؛ فالجماعة الأمازيغية ترتبط باللغة الأمازيغية، وتعدها كأبرز المكونات التي تعبر بها عن اختلافها وتجعلها تحس بذاتها، وهو ما يطرح مشكلة علاقتها بالجماعة الوطنية؛ في حين يسعى بعض العروبيين إلى تسويق التعريب بمنطق الهيمنة اللغوية. ولا ضير من الإشارة إلى أن الجهد الفرنسي في مسح وتفتيت الهوية الجزائرية قد أثر على عملية البناء والترميم التي خاضتها الجزائر في استرجاع هذا الرصيد؛ وما حدث للحركة الوطنية سنة 1949م حول تحديد المعالم الهوياتية الكبرى لدليل على حالة الارتباك التي أثرت على مسار تشييد الدولة الجزائرية بعد الاستقلال[4]، حيث ظل الجزائريون لعقود من الزمن ينشؤون المشاريع التعليمية والتحديثية؛ من خلال إقحام عنصر اللغة، وتعزيزها في أسس البرامج والسياسات.

إن من أبرز تجليات العطب الأمني القومي؛ أن يتحول التنوع والتعايش إلى اختلاف وتباين مقصود في الشخصية الهوياتية اللغوية، فيتراءى للبعض أن اللغة العربية تَتَهَدَّدُ اللغة الأمازيغية أكثر من اللغة الفرنسية[5]، في حين يرفض أنصار اللغة العربية ما دونها أن ينضوي ضمن مقومات الهوية الجزائرية،

---

[1] درقاوي كلثوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 285.

[2] مريم قدار، **مرجع سبق ذكره**، ص 401.

[3] جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**. ترجمة: محمد اسليم، افريقيا الشرق: المغرب، 2011م، ص 25.

[4] محمد داود، الهوية والتعدد اللغوي والثقافي في الجزائر: واقع ورهانات، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م، ص 31.

[5] جلبير غرانغيوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 168.

حيث يمكن محاكاة ما ذكره أحمد لخضر غزال في سياق حديثه عن الازدواجية اللغوية عبر تعايش اللغة العربية مع الفرنسية؛ حين قال: "علينا أن ننتقل من ازدواجية لغوية مفروضة إلى ازدواجية لغوية مقبولة ومثقفة..." [1].

في مقابل ذلك لا يمكن إنكار الوضع اللغوي المستقر اليوم بالجزائر؛ فلم يعد سؤال الهوية يستغل عامل اللغة في تسويغ عديد القضايا التي كانت تستعمل رهانا أمنيا في مواجهة السلطة أو المجتمع، فالتباين اللغوي الذي تحكمه الجغرافيا ، لا يعيق تنوع استخدامها بين من يتقنونها أينما كانوا؛ وهي حقيقة تعبر عن القبول الاجتماعي لحالة التنوع والخصوصية واحترامها، تمهيدا للاندماج اللغوي في المجتمع الجزائري مستقبلا، فتنتقل الجزائر من خلال تثمين ما تحقق في رصيد النضال اللغوي طوعيا من ثنائية اللغة التي أقرتها السلطة إلى ازدواجية تخاطب لغوية يمارسها أفراد المجتمع الجزائري ويندمجون فيها، وتبتعد بذلك عن مشاريع التجزئة التي قد تطال اللغة من خلال تفتيتها من أمازيغية إلى أمازيغيات ومن عربية إلى دارجة ولهجات، تمهيدا لإنهاكها وحصرها في مجموعات متباينة، هذا الأمر الذي تبينه مخططات الغزو الثقافي التي تسعى العولمة إلى تحقيقها عبر بديل لغوي عالمي واحد[2].

### 2-صناع القرار واللغة:

يربط الدكتور صالح بلعيد بين تلازم القرار السياسي وفكرة الأمن اللغوي، باعتبار العلاقة تقوم على الفعل والإرادة لدى المسؤولين في حل المسألة اللغوية، ولا شك أن تتبع مسار توطين اللغة الرسمية في الجزائر لم يتوقف لسنوات عديدة، ومازال مستمرا إلى حين أن تستقر تلك الجهود بتحقيق غاياتها. فبالحديث عن استعمال اللغة العربية –باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة لعقود– فان ذلك قد جاء ليجسد اندماج الجزائر مند استقلالها سنة 1962م في الرقعة الحضارية العربية والإسلامية، كاستمرار للنضال الثوري في الحفاظ على مقومات الهوية والانتماء[3]؛ فخصصت الجزائر لذلك جهودا وجعلت من التعريب قرارا سياسيا، ومهمة وطنية كبيرة شملت مختلف المؤسسات والقطاعات، كتعريب المدرسة والإدارات العمومية... وغيرها، وكان قرار تعميم استعمال اللغة العربية[4] في 16 يناير 1991م في الإدارات والمؤسسات أحد القرارات الهامة في التعبير عن تلك الجهود التي سعت الجزائر إلى تحقيقها.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 173.

[2] محمد الخوخي، **سؤال الهوية في شمال افريقيا**، افريقيا الشرق، المغرب، 2014م، ص 137.

[3] صالح بلعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[4] تهامي بلعقون، واقع استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليوم الدراسي حول: **اللغة العربية في التعليم الجامعي: بين الواقع والمأمول**، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، 19 أفريل2019م، ص 24.

إن الحديث عن استعمالات اللغة في الجزائر من خلال ثنائية الدولة- المجتمع يعطي نوعا من الإيحاء بوجود تصنيفات لغوية، وأن استخدام اللغات الوطنية في التواصل والتفاعل لم يتجسد بشكل مريح؛ فالمواطن الجزائري لا يحس بنوع من الاغتراب اللغوي في أحيان كثيرة إلا حين اتصاله ببعض المؤسسات أو استلامه لبعض المراسلات[1] أو استماعه لخطابات وتصريحات بعض المسؤولين، الذين يعطّلون استعمال اللغة الرسمية كنوع من التفرد في الصفة والمركز؛ ما أصبح يعطي انطباعا للغة بأنها أداة للانتقاء الاجتماعي، ومجالا للفرص التي تؤديها اللغة الفرنسية بالتحديد في الترقية الاجتماعية، فالاقتصار شبه الكلي على اللغة الفرنسية في بعض القطاعات والمناصب؛ يوحي بأن هذه اللغة تمثل لغة للنجاح الاجتماعي، أو كما يسميها الباحث جلبير غرانغيوم Gilbert Grandguillaume "لغة الخبز"[2]؛ بمعنى أنها تتيح للفرد الحصول على امتيازات لا تتاح لغيره، من الناطقين بدونها، وأن أكثر حالات التعاطي المقبول في الخطاب اللغوي تتم بالتعاقب اللغوي الذي يتم عبره المزج بين لغتين للتفسير أو توضيح المعنى[3].

إن توظيف اللغة لأغراض سلطوية كأسلوب للانتقاء الطبقي، يجعل من هذه الرافد يتغذى من حقل الصراعات الطبقية والتوترات الايديولوجية والتنافس بين الفئات الاجتماعية، وهو ما برز في سياسة ليوتي المدرسية، الذي أكد على ضرورة "إبقاء المراتب الموجودة والدرجات التراتبية واحترامها لكي يبقى الناس والأشياء في موضعهم السابق، ويظل من كان زعيما بالفطرة يحكم، والآخرون خاضعون له"[4]. ففرنسا التي فقدت رهان اكتساب المجتمع الجزائري إلى حد كبير ودمجه، تفيدها الهيمنة الثقافية في الجزائر أكثر من مصالحها الاقتصادية كما يعتقد البعض؛ فكثير من الجزائريين يرون اليوم في لغتها تكريسا لسياستها عبر "النخب السياسية الجسرية" كما سماها الكاتب الألماني جون غاتونغ John Gattung[5]، وكما يراها المفكر عمار بلحسن "كنتاج للأنتلجانسيا المهنية والفكرية المفرنسة التي أعطتها الأداة اللغوية والخبرة المهنية سُلطا مُتعدّدة في مراكز الحل والعقد والإدارة العُليا والاقتصاد والتسيير ومناصب اتخاذ القرار"،

---

1 أنّ المحكمة الإدارية بأم البواقي أصدرت حكمها لصالح المواطنين "أمين" و"جلال" بتاريخ 22 جويلية 2016م، بعدما طالب المواطنان من هيئة المحكمة إلزام شركتي سونلغاز واتصالات الجزائر بإصدار الفواتير باللغتين الوطنيتين الرسميتين، كما طالب المدعيان بدينار رمزي كتعويض عن الضرر الذي لحقهما .

2 جلبير غرانغيوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

3 خولة طالب الابراهيمي، **مرجع سبق ذكره** ص 105.

4 فلاديمير ماكسيمينكو، **الانتلجنسيا المغاربية**. ترجمة: عبد العزيز بواكير، دار ميم للنشر: الجزائر، 2019م، ص23.

5 علي خليفة الكواري واخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، الطبعة: 02، 2006م، ص 90.

لكنها ترى في تكوينها اللغوي ورصيدها النضالي، أمرين غير متضادين[1]؛ بما يعطي الانطباع بأن هذا الأمر لا يمكن أن يمس بخيارات صناع القرار نحو التعريب، وهو ما نراه اليوم في تعاقب أجيال أصبحت ترى اليوم في تكوينها انتصارا لمسار تعريب المدرسة والخطاب الاجتماعي؛ بما يعطي لهذه الأجيال مكانة منسجمة مع طبيعة تكوينهم الثقافي والعلمي، الذي كان ضمنه استراتيجية تثمين اللغة كمكون أساسي ضمن عناصر الهوية الجزائرية.

**3- اللغة والنخب:**

إن معالجة هذه المسألة بإدراج هذا البعد يهدف إلى دراسة مكانة النخبة كوسيط مؤثر في علاقة الدولة بالمجتمع، وذلك ضمن ما تم الإشارة إليه في العنصرين السابقين، لذلك يُثار التساؤل: ما دور النخب في فهم هذه العلاقة؟

ما يثير الاهتمام في وساطة النخبة عبر متغير اللغة، أنه ينظر إليها على أنها فئة منتجة للأفكار وحاملة للمبادرات ومشاركة في تطوير المشاريع؛ فالمثقف اليوم أصبح فاعلا اجتماعيا ديناميكيا يؤثر في خيارات السلطة ووعي المجتمع، ولا شك أن جزءً يسير من خصوصية ترتيب القوى الاجتماعية الطبقية في الجزائر قد حددتها مواقف وسلوكات النخب بدرجة معتبرة.

اعتمادا على ذلك فان أكبر ميادين المعركة حول قياس دور النخبة في تحقيق الأمن اللغوي تتجسد في ثنائية المدرسة والجامعة. وإذا كان جديرا بالاعتراف أن الجزائر قد كسبت رهان المدرسة بشكل كامل، إلا أن النقاش لازال مفتوحا حول دور الجامعة والنخب؛ باعتبار الأولى منتجة للثانية، فالإشكال الحقيقي اليوم يتجلى حول علاقة هذه الثنائية ببعضها البعض وانعكاس أثرها على ترقية السياسة اللغوية وتعزيز الأمن اللغوي في الجزائر.

من واقع الحال ومما لا شك فيه؛ أن النخب اليوم تعاني من ازدواجية لغوية بين لغة العلم ولغة التخاطب اليومي، التي لم يعرفوا كيف يجتازونها على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، ولعل أحد أسباب ذلك هو العجز عن انتاج المعرفة وتطويرها؛ وبالتالي اللجوء إلى استيرادها مع ألفاظها من الأمم الفاعلة في حقول العلوم والتقنية[2]. فالرهان الحقيقي الذي تفرزه هذه الخصوصية يتعلق بتسوية واقعية حول مسألة استبدال اللغة الفرنسية –باعتبارها لغة العلوم والتقنية حاليا في الجزائر– باللغة العربية، وفي هذه العملية كان بالإمكان تصور هدفين: إما التعريب من أجل قول الشيء نفسه بالعربية كما يقال باللغة الأجنبية (التعريب– الترجمة)، أو التعريب لكي يقال شيء أخر مختلف عن اللغة الأجنبية

[1] عمار بلحسن، الحداثة المعطوبة، **مجلة التبيين**، العدد:07، الجزائر، 1993م، ص 14.

[2] مكيري مالية، التعدد اللغوي عبر وسائل الاعلام الجزائرية ودوره في تعزيز الانسجام الاجتماعي، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م، ص 348.

(التعريب- الاقلاب)، ومن ثمة الانتقال باللغة العربية إلى صدارة النقاش النخبوي حول الكتابة وتلقين ونشر العلوم بواسطتها[1].

وليس بعيدا عن ذلك كتب المؤلف بروتنس: " من المميز أن دوائر الانتليجنسيا ذات الطراز الواحد، من حيث وضعُها كانت مصدرا لظهور مجموعات وزعامات سياسية ذات اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة، بل وحتى متناقضة"[2]؛ وهذا ما يعاني منه اليوم عديد النخب التبريرية الملحقة بالسلطة عبر الدفاع عن خياراتها الخطابية اللغوية، أو الداعمة لتوجهات ايديولوجيا عن طريق اللغة.

إن التعامل النّخبوي مع اللغة بهذا الشكل وعلى مختلف المستويات التعليمية والثقافية؛ يجعل من الوضع اللّغوي أشد تعقيدا، فالجامعة الجزائرية تسجل مستوى كبير من التسربيات والاخفاقات بسبب الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تحول دون تعّلم مسبق لّلغات الأجنبية من قبل العديد من التلاميذ . فكثير من الطلبة الذين يتوجهون إلى التخصصات العلمية، على المستوى الجامعي، يجدون صعوبة في مواصلة الدراسة باللّغة الفرنسية، وبخاصة من أبناء الفئات الفقيرة والمهمشة وأبناء المدن الداخلية والقرى، الذين لا يملكون الامكانيات المادية لتعّلم اللّغة الفرنسية؛ وباللّتالي تحضير أنفسهم للوظائف والمهن ذات السمعة العالية مثل الطب والتكنولوجيات والمهن الاقتصادية...الخ، فالإشكال الذي يحوم حول المكانة التي تحتلها اللغة الفرنسية هو أنها سمة من سمات مجتمعات ما بعد الاستعمار أو كما يسميها البعض "غنيمة حرب"؛ وربما تمثل الجزائر أحسن النماذج لها[3] -مع استثناء الدول التي اتخذتها كلغة رسمية-، وحالة الاغتراب بين ثلاثية المدرسة والجامعة والوظيفة، لهي تعبير عن التخبط في رسم سياسة لغوية نخبوية تمزج بين خصوصية هوياتية مقبولة، ومتطلبات عصرية تفرض اليوم الاندماج الجبري للبلاد في معادلة التطور عبر التمكين والانفتاح على لغات تعرض سطوتها المعرفية بشكل واضح، وتحاول إزاحة سيادة اللغات الوطنية من الاستعمال بحجة القصور العلمي، والنزوح بها إلى تنميط معاصر يستجيب للعولمة الثقافية والعلمية؛ تمهيدا لانتقال الأمن اللغوي من سيادة اللغة الرسمية إلى لغة أخرى قد يستلزمها ما تم الإشارة له. حيث يلخص الدكتور صالح بلعيد ما سبق طرحه في هذا الصدد بقوله: "أخاف على هذا الجيل ومن سيأتون بعده من الذوبان والزج بأنفسهم في أوهام "الحراقة اللغوية" والترامي على اللغات الأجنبية لقطف البريق الذي لا ينير، لغة أجنبية تُضِلُّ ولا تهدي، تفرق ولا تجمع، تحتقر اللغات الوطنية وتزيحها من الاستعمال بدعوى العجز العلمي." [4]

---

[1] جلبير غرانغيوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

[2] فلاديمير ماكسيمينكو، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[3] محمد داود، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[4] عربي بومدين، سعاد بوسنية، **مرجع سبق ذكره**؛ ص 76.

تدعيما لذلك؛ فإن النقاش المفتوح اليوم حول تحيين لغة التدريس في الجامعة، يجيب عن حالة التوجس التي أصبح يطرحها النقاش اللغوي في أوساط النخبة ككل مرة، ففي سنة 1990م قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك مصطفى شريف بإنشاء ما يسمى باللجنة البيداغوجية لتدريس العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية على مستوى الوزارة،. وبالفعل بدأت الجامعات بتدريس العلوم الدقيقة من رياضيات وفيزياء وكيمياء بالعربية في السنة الأولى وتم إصدار الكتب في ذات التخصصات باللغة العربية؛ إلا أن تغيير الوزير أجهض إكمال المشروع[1]، وربما تغييره كان لذات السبب.

نفس المشروع حمله وزير التعليم العالي السابق الطيب بوزيد سنة 2019م الذي طالب بالاستعاضة عن اللغة الفرنسية باللغة الانجليزية، باعتبارها لغة العلوم العصرية، وقام بإجراء استفتاء الكتروني بهدف إشراك الأسرة الجامعة في هذا التحول اللغوي، وقام بتنصيب لجنة قطاعية لتعزيز اللغة الانجليزية، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم تقرير يشرح أسباب هذا التحول ومراحل توطينه داخل الجامعة، ليتيح للجامعة الجزائرية انفتاحا نوعيا في مجال تلقين العلوم وتبادل المعرفة ونشرها[2]، وقد دعمت الأسرة الجامعة هذا المشروع عبر استفتاء اجرته الوزارة بـ حوالي 95 بالمئة من المؤيدين. هذا النقاش عاد مرة أخرى بمجرد مجيء الوزير عبد النور شيتور، الذي قال" :لا أهتم باللغة التي يتم بواسطتها تلقين العلوم، لأن الأهم بالنسبة لي هو المحتوى، كان باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية." مما دفع بنقابة أساتذة التعليم العالي الكناس للرد على تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي على لسان منسقها الوطني السيد عبد الحفيظ ميلاط بقوله: " نقابة الكناس ترفض تصريحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتؤكد على ضرورة السعي لتعزيز اللغة العربية والانجليزية في الجامعات الجزائرية"، لتعود الوزارة في توضيح آخر حول الجدل الذي أثارته هذه القضية على لسان الأمين العام للوزارة؛ الذي أكد بأن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليست لديها أي نية للتراجع عن قضية تعزيز اللغة الانجليزية في الجامعات الجزائرية، وأن تصريح السيد الوزير أسيء فهمه فقط"[3].

يبدو أن تمظهرات حالة التخطيط اللغوي اليوم في الجزائر وعبر الجامعة تكرس استمرارية تهديد الأمن اللغوي بمشاريع سلطوية غير مدروسة، وفي ظروف غير عادية؛ فمثلما طرح قرار تعريب الجامعة سنة 1990م تزامنا والظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، فان الأمر نفسه أعيد صياغته في وضع غير مستقر داخليا (حكومة الحراك) وواقع عالمي يفرض هذا التوجه المنفتح على

---

[1] غازي عثمانين، اللغة العربية والجامعة الجزائرية، **مجلة اللغة العربية**، المجلس الدولي للغة العربية، بيروت. د،ت،ن.

[2] وزير التعليم العالي ينشر نتائج الاستفتاء حول ترقية اللغة الإنجليزية، جريدة الشروق اليومي، 2019/11/07م، متوفر على الرابط: -https://www.echoroukonline.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1

[3] عثماني مريم، شيتور يطمئن الكناس بعد التراجع عن تعزيز الانجليزية. جريدة الرائد، العدد، الجزائر، 20.جانفي 2020م: متوفر على الرابط: -http://elraaed.com/ara/watan/145981

لغات العصر، مما يزيد من حالة الاستقطاب الايديولوجي، والشحن اللغوي التي ترهن هوية الانتاج المعرفي والتسويق العلمي للأفكار والابداع الثقافي بين مكونات النخبة الجزائرية.

**المطلب الثاني: البعد الاثني للأمن المجتمعي في الجزائر**

يثير موضوع الاثنية اهتماما بالغا في معادلة الأمن المجتمعي، باعتباره مفهوما يركز على حالة التركيبة الاثنوغرافية التي تعبر عن أحد مفاصل الهوية المشكلة للبناء المجتمعي داخل الدول؛ حيث لا تشكل مسألة التنوع الاثني من حيث المبدأ فكرة موازية للأمن المجتمعي داخل الدول، باعتبار أن أغلب الدول تشكلت بفعل ذلك التمازج الذي وقع بين مستوطني الرقعة الجغرافية التي ترسم حدود الدول وتقوم على شمولية القوانين والسياسات داخلها. لتضاف الاثنية إلى الأبعاد الرئيسة ضمن مصفوفة العناصر المدمجة في فهم تجليات الأمن المجتمعي داخل الدول.

على عكس من ذلك؛ فان تهديد الأمن المجتمعي يتم إثارته من خلال تلك الممارسات التي تشكل فيها عناصر الاستبعاد الثقافي التفاضلي القائم على إنكار التنوع العرقي الموجود داخل التركيبة السلالية للمجتمع في الدولة؛ والتي ينتج عنها حالات من الغبن الاجتماعي، التمييز والتفرقة بين المواطنين، الإحساس بالاغتراب وتهميش بعض الجماعات. ولعل الأخطر من ذلك هو محاولات الاستيعاب والاحتواء بطريقة الدمج القسري أوالقهري؛ سواء من خلال محو الخصوصيات الثقافية أو إقحام سياسات جبرية تفرض نمطا من التجهيل وضرب الهوية العرقية لهذه الجماعات[1].

اثنيا؛ أفرز الثراء السوسيو–ثقافي للجزائر تنوعا زاده تباين الخصوصيات والمنابع القيمية للجزائريين، ما أبان عن وجود درجات من الاختلاف والتمايز؛ كان من بعض مظاهر التعبير عنها اختلاف التكوين الأنتروبولوجي للجماعات، عبر الحفاظ على ما يرمز لأصولهم من طريقة في اللباس والعمران والتنظيم الاجتماعي والعادات، وسعي البعض منهم للمحافظة على العيش في إقليمهم الجغرافي الأصلي؛ باعتباره البيئة الأمثل لإبراز خصوصيتهم التي لا تنتفي ولا تتعارض مع جزائريتهم وإحساسهم بانتمائهم الوطني. غير أن ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاحا ذو حدين؛ فكما قد يكون مثريا للشخصية الوطنية، قد يكون محطما لها ومغذيا للتلاشي والتفكك؛ مما يدفع إلى ضرورة إبراز هذه التمايزات، واعتبارها رهانات أوجبت ضرورات بناء تماسك اجتماعي حقيقي ايلاءها الأهمية التي تستحق؛ وعادة ما يتجسد هذا التمايز بشكل جلي في طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي قد تتبناه هذه الجماعات، وتحافظ عليه وتخضع له في ممارسة شؤون حياتها، مع مراعاة عدم تعارضه أو توازيه مع النظم والقوانين داخل الدولة؛ بل يمكن أن يفيد في اتجاه الحفاظ والتماهي مع القيم والأفكار المركزية

[1] سناء منيغر، **مرجع سبق ذكره**، ص 77

داخل الدولة، وسنوضح ذلك بالتركيز على بعض الجماعات الاثنية التي تأخذ طابع الخصوصية العينية من منظورها الاجتماعي كحالة معبرة عن هذا البعد بشكل جلي:

1-**الخصوصية القبائلية:** تتميز منطقة القبائل باعتبارها أحد أبرز مناطق التمايز الاثني في الجزائر بنوع من النظام العرفي وغير الرسمي، الذي تؤول إليه وتخضع كل الممارسات في المنطقة ويطلق عليه اسم "تاجماعت" كدليل على اجتماع الرأي بين أهل المنطقة.

- **تاجماعت:** هي تحوير أمازيغي لكلمة «الجماعة» بالعربية، وتحظى بسلطة محلية طاغية في كل قرى منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر، وقراراتها إجبارية التنفيذ، ولا تقبل النقاش أو التراجع عنها؛ لأنها تعبّر عن الإرادة الجماعية للسكان؛ إذ تصدر بعد اجتماعات عامة لكل سكان القرية الذكور الذين تتجاوز أعمارُهم 18 سنة، ويجتمع السكان مرة في الشهر في ساحة مقر «تاجماعت»؛ وهو بيت عمومي بسيط؛ لدراسة مختلف النزاعات والمسائل الطارئة بين السكان وكذا مختلف شؤون القرية وتتم بعدها الموافقة على القرارات المتخذة بالأغلبية، ويسند أهل كل قرية قبائلية رئاسة «تاجماعت» إلى أحد حكمائها الكبار ويسمونه «الأمين»، ويساعده بضعة شيوخ مشهود لهم برجاحة العقل، ويلعبون دور المستشارين قبل اتخاذ أي قرار وعرضه على الجمعية العامة لسكان القرية، وبعدها تُسند مهمة تنفيذ هذه القرارات إلى «الطمّان» وهي كلمة تعني «الضامنين»؛ لأنهم يضمنون تنفيذ القرارات المُتخذة. وتقوم كل عشيرة أو قبيلة بتعيين «طامن» يمثلها في «تاجماعت»، إلا أن بعض العشائر الكبيرة تعين عدة «طُمّان» حتى يستطيعوا أداء مهمتهم في مراقبة تنفيذ القرارات[1].

**2-الخصوصية الميزابية:** تعتبر بعض مناطق ولاية غرداية ولاسيما منها: العطف، بني يزقن، القرارة، بريان، مليكة... وغيرها؛ الموطن الأصلي لبني ميزاب، الذين يتصل نسبهم ببني مصعب الأمازيغي من قبيلة زناتة، في حين يتبع الميزابيون دينيا "المذهب الإباضي" -لإمامه عبد الله بن أباض-؛ حيث يصعب التحديد الدقيق لعدد الميزابيين في الجزائر، فقد أشارت دراسة استخدمها الباحث منصور لخضاري في بحثه انجزتها "جامعة لافال LAVAL الكندية سنة 2004م حول اللغات المستعملة في الجزائر، أن تعدادهم يبلغ نحو 372.710 جزائري ميزابي في ذات السنة[2]. في حين تشير ارقام غير

[1] محمد حسين، **تجماعت: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية**، جريدة الاتحاد، متوفر على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011

[2] منصور لخضاري، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر (2006- 2011)**، مرجع سبق ذكره، ص 359.

رسمية حديثة ومتداولة عن تعداد بلغ أكثر من نصف مليون جزائري ميزابي يتمركز جلهم بمناطق ولاية غرداية[1].

يقوم المجتمع الميزابي على مجموعة من البنى التي لم تتحرج الدولة من وجودها، بل سعت إلى إبقائها وتعزيز وجودها، مراعاة لخصوصيات المنطقة وتثمينا لما لها من أدوار اجتماعية وسياسية لا تتعارض مع المصلحة الوطنية، من أهمها:

**2-1- نظام حلقة العزابة:** أعلى الهيئات الدينية والسياسية في المجتمع الميزابي، تتكون من العلماء والأئمة وغيرهم من المشهود لهم بالرأي والمشورة في أوساط المجتمع، تقوم بالاشراف على الشؤون الدينية كالفتوى وتعليم القرآن...كما تضطلع بمهمة التشريع المحلي، من وضع للقوانين والأحكام العرفية المعروفة ب "اتفاقيات وادي ميزاب" الناظمة لتجريم الجرائم، والمعاملات وتحديد الأكيال والمعايير والموازين الملزمة لتعاملات بني ميزاب التجارية التبادلية فيما بينهم؛ وفق ما لا يتعارض مع التشريعات الوطنية. كما يشرف هذا النظام على مراقبة الأسواق والاشراف على الأسعار، توزيع الزكاة وتحديد المهور ونفقات الحضانة والكفالة وغيرها...

**2-2- مجلس العشيرة:** تتشكل العشيرة من مجموعة من الأسر المنحدرة من جد واحد، وهي تتمتع بما يمكن وصفه بلغة القانون "الشخصية المعنوية"؛ ذلك أن لها حق التملك وتتمتع بذمة مالية، فإليها تعود ملكية الدار مقر إدارتها، التي منها يُنظَر في شؤون العشيرة والتدخل لحل الخلافات المطروحة للحيلولة دون وصولها للقضاء... وفيها تنعقد مجالس إدارتها التي ينتخب رئيسها من بين أعضاء المجلس المكون من حكماء العشيرة وذوي الرأي من أبنائها.

**2-3- المجلس الديني النسائي:** وتسمى "تيمسيردين" باللهجة الميزابية، وهي أحد فروع حلقة العزابة خاص بالمرأة الميزابية، تشرف عليها نساء فقيهات في الدين؛ أغلبهن من زوجات وبنات العزابة، تتولين تعليم النسوة أصول التربية الاجتماعية والثقافة الأسرية وترافقهن في كل الجوانب الدينية والأخلاقية والعائلية والاقتصادية، وتشرفن على جميع الانشطة الخاصة بالنساء، تعليم العبادات، تغسيل الموتى، إقامة المناسبات وحفلات الزواج، وعقد اللقاءات النسوية الارشادية للمراة الميزابية[2].

---

[1] للاطلاع على تفاصيل أكثر حول الموضوع:

brahim cherifi, **Le M'Zab : Etude d'anthropolpogie historique et culturelle.** éditions Sedia, 2015

[2] حمو محمد عيسي النوري، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا**، المجلد الاول، قسنطينة دار البعث،د، ت، ن ص175.

**3-الخصوصية التارقية:** يسود في المجتمع التارقي كغيره من المجتمعات التقليدية ذات الخصوصية المتعددة (المكان، اللغة، التقاليد...) تنظيما اجتماعيا صارما، تتحدد من خلاله الوظائف والمكانة، والقوانين والمعاملات وغيرها...حيث يتميز المجتمع التارقي بوجود سلطة مركزية يشغلها "أمنوكال" (حاكم أسمى) بمساعدة مجلس الشيوخ القبلي والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدارالية، وينتج عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع. ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات التارقية من الهياكل التالية:

**3-1- الأمنوكال:** وهو أعلى منصب، يعد بمثابة رئيس للكونفدرالية، وله عدة سلطات واسعة سواء في مجال السلم والحرب، وكذا عقد الاتفاقيات ولقاءات الصلح وسلطة القضاء وإصدار الأحكام، كما يتولى تنظيم الحياة العامة؛ سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وهو رمز للأمن، والمرجع الذي يسمح بالسير الحسن للحياة الجماعية؛ سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى معنوية وأخلاقية، ويعتبر زعيما سياسيا وقائدا عسكريا في الوقت نفسه، ويقود بوظيفته هذه المجتمع التارقي بمساعدة نظرائه من مجلس الأعيان والشيوخ[1].

**3-2- أمغار:** يطلق هذا الاسم على شيوخ القبائل؛ حيث يوجد إلى جانب الأمنوكال شيخ على رأس كل قبيلة، يتولى الاشراف على شؤون قبيلته، ويمثلها في الاجتماعات العامة، ويحمي مصالحها، ويجمع منها حصتها من الأموال المطلوبة لخزانة الكونفدرالية، أو تمويل الحرب؛ حيث أصبح في كثير من الأحيان يمارس الأمغار سلطة الأمنوكال في دائرته الضيقة، كنتيجة لتراجع دور هذا الأخير في بعض القضايا وتراجع هذا التلاحم المنضبط في الوقت الحالي إلى مستوى أدنى.

**3-3- مجلس الشيوخ:** هو بمثابة هيئة استشارية، تضم الأمنوكال ورؤساء القبائل الذين يتوسطون العلاقة بين الأمنوكال وقبائلهم في نقل الانشغالات والقرارات، ويأخذون حصص قبائلهم من الغنيمة والضرائب؛ سواء كانت لهم أو عليهم، ويكلف هذا المجلس بمناقشة القضايا الكبرى وانتخاب الأمنوكال أو تزكيته، وله مهام موسعة في إصدار وتنفيذ القرارات بمعية هذا الأخير[2].

---

[1] نبيل بويبية، المقاربة **الجزائري اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، كلية العلم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م-2011م، ص27.

[2] **نفس المرجع**، ص 29.

تجدر الإشارة في سياق ما سبق، أنه رغم اقتصار العرض على هذه النماذج سالفة الذكر، إلا أن تطبيق هذا النمط التقليدي الصارم كنظام حياة ذو صبغة محلية محدودة، يمتد إلى مناطق عديدة عبر الوطن؛ وقد يأخذ شكلا موسعا كما سبقت الإشارة، أو يتجسد في مجلس قبلي مصغر ومتعدد؛ لتبقى القبيلة بدل الأسرة أو المجتمع نواة لهذا النوع من التنظيمات؛ التي تمارس دورا فاعلا في أماكن عدة، تتجاوز في قوة التأثير أي فواعل أخرى؛ حسب طبيعة التوجيه والتوظيف الذي يمكن أن تخضع له هذه البنية.

**المطلب الثالث: البعد الديني للأمن المجتمعي الجزائري**

عرفت الجزائر على مدار محطات بنائها وإرهاصات تشكلها، عدة توجهات دينية اهتم بدراسة تفاصيلها فقهاءُ علوم الدين ومؤرخون؛ تعاقبوا على فهم تلك العلاقة المتراصة بين فحوى الترابط الديني والمجتمعي. فإذا كان العرق بالنسبة للمجتمع يمثل عامل ربط، فان الدين يتعداه إلى سلوك الضبط؛ لذا يشكل الدين عاملا مهما في فهم ثنائية الأمن والمجتمع، باعتباره يلعب دورا هاما في صياغة مبررات الفعل المجتمعي اتجاه الدولة، وفي تحديد طبيعة العلاقة المستجدة في كل مرة بين رمزية الممارسة الدينية داخل المجتمع، وحدود التأثير والتأثر المتبادل في مخرجات ثلاثية الدولة، الدين والمجتمع.

عطفا على ذلك يكتسي البعد الديني ثراء بحثيا من حيث المعالجة العلمية؛ لذا فان منحى هذا البحث لا يتجه إلى تقصي البعد التاريخي ولا تفصيل الجانب العقائدي التعبدي أو الطقوسي لتبيان هذا الزخم، أو إلى بحث مذهب وجماعة الحق لتبرير المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري، وإنما يرتكز فحواه على تلك الصورة الشمولية للانتماء الديني للجزائريين؛ باعتباره نظام حياة يرتبط بالواقع الاجتماعي الراهن للدولة وقياس مدى تأثره وتفاعله مع المشكلات المجتمعية المطروحة اليوم في مختلف مستوياتها؛ سواء تعلق الأمر بالحياة الفردية أو الأسرية أو السياسية أو الاقتصادية، وبما يضمن انسجامه مع القيم والمعاني المقبولة التي توصلت إليها الخبرة الانسانية في العصر الحديث[1]

[1] جيلالي مستاري، الخطاب الديني في المدرسة الجزائرية، بعض الملاحظات النقدية على كتب التربية الإسلامية في الثانوي، **انسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2010م، ص 16.

يؤرَّخ للدين في الجزائر مع الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا ضمن حملة عقبة بن نافع الفهري، وذلك سنة 55 للهجرة مع الصحابي الجليل أبو مهاجر دينار[1]؛ لذا ومنذ هذه الفترة البعيدة أصبح الإسلام دين المنطقة، ودين الدولة الجزائرية، وعرفت به البلاد تعاقبا متباينا في نمط الممارسة الدينية بتعاقب الدويلات الإسلامية؛ مرورا بالمرحلة الاستعمارية ووصولا إلى بناء الدولة بعد الاستقلال، وانتهاء إلى تبلور حركات الإسلام السياسي بداية من سنة 1989[2]م التي برزت كترجمة لحالة النقاش الخطابي والديني الذي ظهر مند سبعينات القرن العشرين، عبر ملتقيات الفكر الإسلامي والجامعة...وما تلاه من انفتاح على تيارات الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي كفكر جماعة الإخوان والثورة الخمينية في إيران والحرب الأفغانية وغيرها[3].

عودة إلى البداية فقد فرضت التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال حالة من البحث عن الحشد في ترسيخ تصورات وخيارات الدولة، وكان أبرزها محاولة إيجاد توافق بين خيار الايدولوجيا الاشتراكية، والإسلام كمسوغ يحث على نبذ الصراع الطبقي والاستغلال، وبث العدالة الاجتماعية وروح الجماعة، في مزاوجة منها لبناء مرجعية إسلامية اشتراكية[4]، لكن ذلك ترافق مع حالة الوعي التدريجي غير المؤطر حول النقاش الديني؛ الذي بدأ يشيع في الفضاء العام وداخل المجتمع في ظل حالة الفراغ والارتباك التي جعلت من المجتمع الجزائري عرضة للاستقطاب الفكري والايديولوجي، نتيجة لغياب مرجعية دينية حقيقية بعد فشل جمعية العلماء المسلمين في قيادة التأطير الديني للمجتمع الجزائري لأسباب سلطوية. وفي خضم ذلك بدأت تتبلور حدود القبول والرفض في الممارسة الدينية لدى المجتمع الجزائري، واستطاع الجزائريون بذلك رسم أسس تدينهم عبر مذاهب وجماعات دينية متباينة في تسويق العلاقة بين تدين المجتمع وإرادة الدولة، ولم يعترِ الممارسة الدينية أي تضييق في مسار هذه العلاقة؛ إلا بعد التحول في فحوى الخطاب الديني مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين؛ أين كانت البداية الحقيقية للقطيعة بين الخطاب الإسلامي الموجه، والخطاب الديني الراديكالي[5] الذي بدأ يتشكل في طابع

---

[1] سلطان بركاني، هكذا وصل الإسلام الى بلادنا، **جريدة الشروق اليومي**، 2021/02/07، متوفر على الرابط: https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%88%D8%B5%D9%84-

[2] حاج بشير جيدور، مأزق الإسلام السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية عن الأجاء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد:19، جامعة ورقلة، جوان 2019م، ص 291.

[3] العربي بوعمامة، **الخطاب السياسي والمؤسسة الدينية في الجزائر: مقاربة سسيوتاريخية**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران1، 2012م-2013م، ص 116.

[4] **نفس المرجع**، ص 110.

[5] **المكان نفسه**.

غير رسمي، لكنه لم يصل الى مرحلة العنف باستثناء ما حدث مع جماعة بويعلي سنتي 1982م و1985م.

يستحضر الحديث عن متغيري الدين والدولة في الجزائر فكرة الأمن بشكل ملح؛ حيث لا يمكن الاستعاضة عن هذا المتغير الوسيط في فهم تلازمية هذه الثنائية، إذ يعتبر الدين أكثر المحددات الهوياتية ملامسة في رصيد الجزائريين لفهم معادلة الأمن، كنتيجة للأحداث التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، بعد ظهور حركات "الإسلام الحزبي" التي احتضنها المجتمع الجزائري وانخرط في دعمها تنظيميا وسياسيا؛ مستفيدة بذلك من المسألة الاجتماعية والواقع العام المأزوم، لتليها حالة من التصادم وصعود الخطاب الديني الاحتجاجي، الذي تحول فيما بعد إلى سلوكات العنف الرمزي والعنف المادي[1]، وأصبحت الجزائر بذلك تعيش حالة من الاستنزاف البنيوي للدولة، والاستقطاب الفكري والديني للمجتمع، الذي ظل رهينا لتجاذبات أطراف الصراع، لكن جماعات أخرى كجماعة الإخوان المسلمين بقيادة محفوظ نحناح، والزوايا الصوفية، وحتى المذهب الاباضي، أو التيار الإسلامي الوطني الممثل في جمعية العلماء المسلمين، لم ينخرطوا في مسعى العنف؛ ولم يثبت ذلك في بيانات قياداتها أو من خلال مريديها وأعضائها أي تزكية لمنحى الصراع الذي استمر لسنوات؛ بل وإن كثيرا من روادها تعرضوا للتصفية والاغتيالات كالشيخ عبد القادر حشاني ومحمد بوسليماني، وغيرهم....

واقعيا، ومع التحولات السياسية والمجتمعية التي عرفتها الدولة الجزائرية مطلع الألفية الجديدة؛ تعيش الجزائر اليوم وضعا أكثر وضوحا مما سبق في بنية العلاقة بين الدولة والدين؛ فالجزائر اليوم لا تنفي حالة التنوع والتمايز في طبيعة الممارسة الدينية لدى الجزائريين في كثير من جوانبها، لكن الإشكال الحقيقي المبحوث ضمن هذا العنصر يبدأ من تلك اللحظة التي يتحول فيها نشاط أحد هذه الجماعات إلى تهديد أمن المجتمع ووحدته أو التصادم مع خيارات الدولة وتوجهاتها؛ وهو ما أثير سابقا حول إشكالية العلاقة في توظيف الدين؛ فالجزائر بمرجعيتها المالكية غير المؤسسية، تحصي تنوعا في الانتماء الديني للجزائريين؛ فإضافة إلى البعد الأشعري للمذهب المالكي الذي تقر به الجزائر، نجد الطرق الصوفية التي ينحصر أغلب نشاطها في الزوايا الدينية، إضافة إلى المذهب الاباضي الذي يعتقده أهل ميزاب بغرداية (الميزابيون). وتحصي الجزائر أيضا فوارق طرقية ومذهبية في هذه الاتجاهات سابقة الذكر، ناهيك عن جماعات وافدة مقبولة علنيا كالسلفية وأخرى منحصرة النشاط كالأحمدية في وقت قصير سابق؛ والشيعة حاليا... وهو ما سنأتي على تبيان تفصيله فيما يلي:

[1] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي المعاصر**، منتدى المعارف: لبنان، الطبعة الأولى، 2015م، ص 185.

**1-المسجد والزوايا: البعد المؤسسي**

تنطلق معيارية هذه الثنائية من البعد التنظيمي والمؤسسي؛ على أن المسألة الأساسية ترتكز على فحص مساحة التوازي أو التكامل بين الفضائين، حيث يمثل المسجد والزوايا الدينية أكثر الفضاءات ملامسة لتدين المجتمع الجزائري، ومن خلالهما تشكلت العديد من القناعات الدينية والأفكار التي تترجمها السلوكات الاجتماعية.

يعتبر المسجد الهيئة المؤسسية لممارسة الشعائر ونشر الأفكار الدينية داخل المجتمع؛ حيث أن هذا الأخير يتفاعل بشكل كبير مع الخطاب المسجدي الذي يتماشى بتوجيه من الدولة مع المؤسسات الاجتماعية ويتفاعل مع الأحداث المحلية والوطنية[1]، كما يعمل على بث قيم المواطنة والحث على الوحدة الوطنية وإبعاد كل فوارق الانقسام والتشتت، وحين يصطدم المجتمع بمشكلة أخلاقية أو اجتماعية فان المسجد يكون سباقا في بحث أسبابها ومعالجتها[2]،

انسجاما مع ذلك فقد لعبت الزوايا الدينية دورا فارقا مكملا في بث الفكر الديني داخل المجتمع وعَنَت بتخريج عدد كبير من الأئمة بمختلف المستويات؛ إذ تعد هذه الأخيرة بمثابة القاعدة الأساسية لتزويد وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإطارات والأئمة من مختلف الرتب، بعد تكوين في معاهد الإمامة والجامعات وغيرها....،[3] كما لعبت الزوايا دورا هاما في الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية، وتدخلت في كثير من القضايا والمواقف التي كانت تمس بوحدة الجزائر واستقرارها الاجتماعي، وعملت على تحصين المجتمع وإبعاده عن حالة الجهل؛ إذ أنها احتضنت جزءً كبيرا من المجتمع في بداية حياتهم التعليمية والدينية[4]، لذا تمثل الزوايا فضاءا لما يمكن تسميته بـ "الإسلام الشعبي"[5]؛ مما أعطاها شرعية لتأطير المجتمع في عديد القضايا والمستجدات المجتمعية التي تلامس يوميات الشعب الجزائري، إضافة إلى دورها في معالجة العديد من المسائل التقليدية في المجتمع المحلي، باعتبارها تحضى بقدسية الموقف والرؤية في كثير من الأمور ذات الصلات بالخلافات والنزعات المجتمعية.

---

[1] بودالية تواتية، سوالمية نورية، المرجعية الدينية الوطنية للخطاب المسجدي، **مجلة الثقافة الاسلامية**، العدد: 09، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ص 76

[2] مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، المعهد العالي للفكر الإسلامي: القاهرة، 1996م، ص 358.

[3] بودالية تواتية، سوالمية نورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[4] عز الدين مسعود وسلماني سالم، شعار الأمن الفكري والمؤسسات الاجتماعية في الجزائر، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد: 11، جامعة زيان عاشور الجلفة، سبتمبر 2018م، ص98.

[5] علي الطالب مبارك، الهوية وأشكال التدين في الجزائر...رهانات العصر. **مجلة العلوم الاجتماعية**: العدد: 01، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017م، ص 322.

لعب المسجد دورا هاما في فهم تركيبة علاقة المجتمع والدين وتأثر بها في مراحل كثيرة، ففي سنوات التسعينيات احتضن المسجد جزءً هاما من فصول الصراع، حين جرى توظيفه في انتاج خطاب العنف، أين طغى آنذاك الخطاب السياسي والثوري في المنابر على الخطاب التربوي، وأصبح المسجد يلعب دورا محوريا في عملية التعبئة والتحريض ضد أجهزة الدولة في عدة أماكن جرى السطو فيها على منبر الإمامة، من طرف بعض الخطباء المتطوعين الذين لم يلتزموا بتوجيهات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وحتى بعض السياسيين في بلديات تم السيطرة عليها من طرفهم[1]. مما دفع بالدولة في ظل حالة الفهم المتطرف للدين، إلى الاستنجاد بالزوايا، لما تشكله من منارة للوسطية والاعتدال في تلقين علوم الدين، ولعبت الزوايا الدينية حينها دورا هاما في بث خطاب حقن الدماء واجتناب الفتنة، والعودة إلى إشاعة الوحدة والتماسك وإبعاد المحن[2].

توازيا مع ذلك وفي السنوات الاخيرة، تجاوز المسجد الصورة التي ارتبطت به في تسعينيات القرن الماضي، لاسيما بعد إعادة تنظيمه وتأهيله من طرف الدولة، حيث أصبح المسجد اكثر تحكما واعتدالا في رسالته، وأصبح أكثر رصانة في انتاج خطابه، المرتبط بالجانب التعبدي كمؤسسة لها مجالها الشرعي الإسلامي الصحيح التي تهتم بتثبيت أركانه وأسسه في نفوس أفراد المجتمع، وأصبح يلعب دورا في بث قيم التكافل والانسجام والتصدي لكل ما يمس بأمن الأرواح والأجساد وغيرها[3]. على عكس من ذلك فقد تم استغلال التأثير الكبير للزوايا في الوسط الاجتماعي، وتم توظيفه سياسيا في حشد الولاءات وتبرير المواقف السياسية، مقابل الدعم المادي الذي كانت تحظى به من طرف الدولة. مما أضر بسمعة الزوايا في كثير من القضايا المستجدة خاصة السياسية منها[4].

### 2-المالكية الاباضية والحنبلية: البعد المذهبي

تحتوي الجزائر اليوم بشكل علني عدد من التباينات المذهبية في الممارسة الدينية داخل المجتمع؛ بالرغم أنها تقر في مرجعيتها الدينية بإتباع المذهب المالكي الأشعري في الفقه والعقيدة، وطريقة الجنيد السالك في نهج التربية[5].

---

[1] موسوني محمد، مدخل الى التطور التاريخي للخطاب الديني في الجزائر، **مجلة أنتروبولوجيا الأديان**، العدد: 01، المجلد: 03، جامعة تلمسان، ص 71.

[2] نصر الدين باقي، دور الزوايا في الاستقرار السياسي والاجتماعي للجزائر. **مجلة أفاق فكرية**، المجلد: 03، العدد: 07، 2017م، ص 148.

[3] عز الدين مسعود وسلماني سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص95.

[4] نصر الدين باقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

[5] علي الطالب مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 320

يعود وجود المذهب المالكي في المنطقة إلى القرن الثاني هجري، لكنه لم يكن مستقرا نتيجة للتحولات التاريخية التي ارتبطت بالغزو والفتوحات والخلافة والاستعمار وغيرها، حيث لعب الحكام دورا هاما في نقل وتثبيت المذاهب وإلغائها، وبعد الاستقلال عمدت وزارة الشؤون الدينية إلى تبني المذهب المالكي في جميع النصوص المنظمة للفتوى والقضايا الشرعية والمساجد، ساعد على ذلك تكوين بعض العلماء والأئمة في جوامع الأزهر الشريف والزيتونة والقيروان، وبذلك تدرج المذهب المالكي في صياغة المرجعية الدينية للجزائريين ورافق المجتمع في تنظيم شؤونه الدينية والمسائل المرتبطة بالحياة[1].

يعود انتشار التيار السلفي في الجزائر إلى احتكاك وتأثر رواد الإصلاح الديني في الجزائر كمحمد علي السنوسي الذي ولد في مستغانم عام1787م، عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي, بأفكار زعماء التيار السلفي في المشرق العربي كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده؛ الذين يشدّدون على الصرامة والانضباط في أمور العبادات والمعاملات. يتجسد الاتجاه السلفي في الوقت الراهن في استبدال شباب الجيل الجديد للمالكية بالحنبلية كمرجعية مذهبية، نتيجة للنشاط الدعوي والخطاب السلفي المكثف الذي تنهجه الحركة الوهابية، والمرتبط ـ بزعمهم ـ بطريق أهل السنة والجماعة في سعيهم إلى إعادة المسلم إلى نقائه الأصلي كما يعتقدون، ومواجهة كل أشكال العبادة التي يعتبرها هرطقة وبدع تمس بقدسية الدين؛ كإدانة التبرك أو عبادة الأولياء والطقوس الصوفية...وغيرها[2]، إضافة إلى بعض الفتاوى والمواقف التي تبعث على نفي المألوف لدى الجزائريين أو المس حتى ببعض المقومات مثلما حدث خلال اجتماع رسمي أشرف عليه وزير الشؤون الدينية الأسبق بوعبد الله غلام الله بدار الإمام بالعاصمة في جوان 2010م، حين رفض بعض الأئمة الوقوف للنشيد الوطني مما أثار استنكارا رسميا وشعبيا[3]. ولا يمكن النفي بأن تمظهرات المذهب السلفي الذي يبرز من خلال الممارسات السلوكية في المساجد وساحات التواجد الاجتماعي أصبح اليوم يزاحم المذهب المالكي الذي استمر، منذ قرون، كشكل معتاد لتحديد الهوية الدينية والوطنية في الجزائر، خاصة وان الجيل الحالي للشباب السلفي يميل إلى تبني موقف متراجع فيما يتعلق بالنشاط الديني الحركي ولا تربطهم صلة بأي منظمة سياسية أو نقابية .

إضافة إلى ذلك؛ نجد المذهب الاباضي بمنطقة غرداية الذي ينطلق من الشعيرة الاباضية؛ حيث تفرض خصوصية المذهب الاباضي –إضافة إلى الخصوصية العرقية– نمطا خاصا في النظام الديني

---

[1] عقيلة حسين، المرجعية الفقهية في الجزائر. **مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية**، العدد: 07، كلية العلوم الإسلامية: جامعة الجزائر، 2014م، ص 22.

[2] **المرجع نفسه**، ص 324.

[3] بركات عمار، دور الخطاب المسجدي في بناء الهوية الوطنية في الجزائر، **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، متوفر على الرابط: https://www.mominoun.com/articles/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-

والاجتماعي داخل المجتمع المحلي الميزابي، وهو نظام يتسم بالانغلاق الطقوسي والانحسار الجغرافي، لكنه يفرض نفسه في جو من التعايش والقبول الاجتماعي[1]، وهو ما يعبر عنه الباحث في علم الاجتماع الديني الدكتور عبد الحفيظ غرس بقوله " أن الجزائريين خضعوا لعمليات تاريخية تكرس الوحدة الدينية والمذهبية والثقافية، حتى أصبحت موقفا اجتماعيا وسياسيا، غير أن هذا لم ينطبق على الإباضية، لأنها جزء من المكون التاريخي والثقافي والديني للمجتمع الجزائري؛ وهي مجموعة منصهرة اقتصاديا واجتماعيا في الفضاء الاجتماعي العام".[2]

رغم ذلك فإنّ هذا التباين كان مبعث الكثير من الخلافات داخل الفضاءات العامة؛ خصوصا حول ما تثيره فتاوى بعض مراجع الفكر السلفي بخصوص التدين العام والممارسات الدينية للجزائريين، ومثال ذلك فتوى علي فركوس حين قال: "وليس المُرادُ . مِنْ هذه الكلمة . الدخولَ في مُناقشةِ عقيدةِ مذهب الأشاعرة والماتريديَّة والصُّوفيَّة والإباضيَّة والاتِّجاهات العقلانيَّة الحديثة، وانحرافِهم عن منهج السلف الصالح؛ وإنَّما أرَدْتُ أَنْ أُذكِّر . بإيجازٍ . بالإسلام الذي يُمثِّله أهلُ السُّنَّةِ أتباعُ السلف مهما اختلفَتْ أسماؤهم التي يُعْرَفون بها..."[3] حيث أحدثت هذه الفتوى ارتباكا في مستوى الخطاب الديني لدى اهل العلم خاصة، والمجتمع الجزائري عامة، مما دفع برئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد بوعبد الله غلام الله للرد عليه بالقول: " إن الشارع الجزائري بات يعرف تشنجا لافتا في القضايا التي تتعلق بالدين والحريات، مضيفا في هذا الشأن هناك بعض الأئمة الناشطين عبر القنوات وبعض تبع الفركوسيين والرمضانيين أرادوا بالقوة وضع مكانة لأنفسهم وسط أهل العلم والمعرفة، لكن ما لا يعلمه هؤلاء أنهم أساؤوا بهذه البدع وليس الفتاوى إلى بلدهم وثقافتهم". كذلك رد الوزير الأسبق للشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى على الشيخ علي فركوس بالقول: "إن من يهاجم التصوف يخالف علماء السلف".4

يفتح قول محمد عيسى هذا النقاش حول علاقة التصوف بالمرجعية المالكية، أين تتصدر الزوايا الصوفية تلقين هذا الفكر، على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها؛ مما يطرح التساؤل حول مدى انسجام المرجعية الدينية للجزائريين مع ما تنتجه هذه الزوايا على تباينها من فكر يستقر في نشر التراث الديني

---

[1] علي مبارك الطالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 325.

[2] حمزة عتبي، لماذا تتعامل الجزائر بقسوة مع الطوائف الاسلامية الخارجة عن مذهب البلاد، **نقلا عن موقع العربية**، متوفر على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/2016/10/27/algeria-islamic-sects

[3] محمد علي فركوس، تسليط الأضواء على أن مذهب أهل السنة لا ينتسب اليه أهل الاهواء، الكلمة الشهرية رقم 125، من **الموقع الرسمي للدكتور محمد علي فركوس**، على الرابط: https://ferkous.com/home/?q=art-mois-125

[4] نسرين محفوف، ...وزارة محمد عيسى ترد على فركوس اليوم، من **موقع جريدة اليوم**: متوفر على الرابط: https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%AA%D8%

المالكي أو غيره، إضافة إلى ما أثير قبل سنوات حول توظيف البعد الديني في الحالة النزاعية بولاية غرداية، من خلال تسويق فكرة التحرش والاضطهاد الديني والشعارات المنادية بضرورة اعتبار الفكر الاباضي خارجا عن السنة والدين؛ ما يعيد في كل مرة حالة التوجس في علاقة التدين المجتمعي بإرادة الدولة وتحصين الوحدة الوطنية بإقرار منطق التنوع الحذر لا الاختلاف والتضاد والتصادم. وهو ما حاول السيد جلول حجيمي رئيس نقابة الأئمة توضيحه في معرض سؤال حول غض السلطات الجزائرية الطرف عن تنامي التيار السلفي الوهابي، واستمرار وجود أتباع المذهب الإباضي. بقوله: "أن التيار السلفي الوهابي هو تيار سني لكنه متشدد، ومع ذلك فهو يختلف تماما عن الطوائف الأحمدية والشيعة وغيرها، غير أن الاباضية المتمركزة في غرداية هي جزء من الخصوصية الجزائرية" المشروع[1].

### 3- السنة والشيعة: البعد العقدي

قد لا نجد تبريرا لهذا التصنيف بشكل واضح في الحالة الجزائرية، ذلك بأن ما ورد ضمن العنصر السابق يفي بأن الاختلاف والتباين مستقر حتى ضمن حالة القبول العام لفحوى التدين بالجزائر، لكن ما يستدعي هذا الأمر يمكن تصنيفه في حالة المسموح والمرفوض، ضمن فهم تمثلات الهوية والمرجعية الوطنية، وحدود قبول الممارسة الدينية لدى المجتمع.

مفاد ذلك أن مسألة الولاء السياسي والديني تعد من أبرز الاشكاليات الأمنية التي تُطرح حول المتحولين دينيا ومذهبيا؛ فانتقال الانسان من دين أو مذهب إلى آخر لن يكون بمعزل عن اعتناق أفكار سياسية في غالب الأحيان، قد تصطدم جزئيا أو كليا مع ما يفرضه الانتماء للدولة الوطنية. وهذا أمر يتفرد به الفكر الشيعي بشكل أكثر وضوحا، ففي هذا السياق؛ نجد أن الدول التي توجد بها أقليات شيعية كثيرا ما يثار جدل حولها في مدى انتمائها لأوطانها، لذلك فان الخصوصية التي تميز الحالة الشيعية تطرح موضوع الولاء بحدة أكبر؛ كون موقع المؤسسة الدينية متميز عن نظيراتها، وهذا راجع لأسباب تاريخية وأخرى متعلقة بموقع المؤسسة في الحياة السياسية والاجتماعية [2].

في هذا الصدد يطرح موضوع التشيع في الجزائر حالة من التباين والتناقض في إثارته أو مواجهته والقبول به، ولأن المجتمع الجزائري سني فانه يرفض بعض المعتقدات الشيعية الخطيرة المتمثلة في سب

---

[1] حمزة عتبي، **مرجع سبق ذكره**.

[2] يحي بوزيدي، البحث عن الذات: المتشيعون في الجزائر وأزمة الهوية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي بعنوان: **المواطنة والهوية العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيام 27 و28 و29 فبراير، 2016م.

الصحابة والطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها، والاعتقاد بالإمام الغائب وزواج المتعة، كلها أفكار ليست محل قبول، بل تتم مواجهتها بشكل قطعي وعنيف حال إثارتها[1].

مع ذلك تضم الجزائر عددا من معتنقي المذهب الشيعي، تتضارب التقديرات حول عددها في ظل عدم وجود أي إحصائيات رسمية أو عدم الكشف عنها؛ فالمتشيعون يقولون أنهم خمسة وسبعون ألف، ولا شك أن هذا العدد مبالغ فيه جدا، بينما البعض يقللون منه ليحصروه في المئات، في حين تشير مصادر إلى أن أعدادهم تتراوح بين ثلاثة ألاف إلى خمسة آلاف في كل الجزائر.

لكن الإشكال الحقيقي حول الظاهرة إضافة إلى مشكل المرجعية الوطنية، يكمن في المواقف المتضاربة منها (التشيع) والتي تعيق صياغة استراتيجية موحدة لمواجهتها؛ فباستثناء موقف الاتجاه السلفي الذي يحذر من التشيع ويقود بعض الحملات والأنشطة لمواجهته، تميل الأطراف الأخرى الرسمية وغير الرسمية إلى نفي الظاهرة أو التقليل من خطورتها؛ على عكس المواجهة الصريحة للطائفة الأحمدية مثلا، فعلى المستوى الرسمي هناك تقلب في المواقف بإنكار وجود الظاهرة تارة والتنبيه والتحذير من خطرها تارة أخرى؛ فسابقا نفتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من الأساس على لسان وزيرها السابق "بوعبد الله غلام الله"، ليعود هو نفسه في تصريح لجريدة الشروق ردا على بيان مقتدى الصدر حول شيعة الجزائر؛ وينفي وجود اضطهاد للشيعة بالجزائر؛ مشيرًا إلى وجود بعض الأفراد الذين ينتمون إلى هذا المذهب، غير أنه لا يوجد تنظيم خاص بهم"، ويُذكَر أن الناطق الإعلامي السابق باسم ذات الوزارة عدة فلاحي تدلل كتاباته على تشيعه السياسي. في حين اعتبر الوزير السابق محمد عيسى ظاهرة التشيُّع من المخاطر التي يجب مواجهتها والتحذير من أخطارها على المجتمع الجزائري، وقد حصلت بعض الحالات أُوقِف خلالها أئمةٌ تابعون للوزارة من الخطبة في بعض المساجد بتهمة نشر التشيع كما حصل مع إمام في مدينة "معسكر" اعترف أمام الضبطية القضائية بأنه من أتباع المذهب الشيعي. أما رئيس المجلس الوطني للأئمة الشيخ جمال غول؛ فقد قال حول الموضوع أن:"هذه الأقليات تشكّل خطرًا على النسيج الاجتماعي الجزائري ومذهبه ووحدته". كما صرح الدكتور محمد بن بريكة، المنسق الأعلى للطريقة القادرية في الجزائر وعموم افريقيا سابقا: " أن غياب المرجعية الدينية وضعف المناعة الثقافية في الجزائر سيسهل اجتياح المد الشيعي وتناميه في الجزائر السنية؛ لأن الشيعة فـي الجزائـر موجودون وهـم حوالـــي 300"[2].

---

[1] يحي بوزيدي، هكذا يتشيع أبناء المغرب العربي، **مجلة الراصد**، العدد: 74، جويلية 2009م، ص40.

[2] محمد بوبوش، التشيع في الجزائر وجوده وردود الفعل ضده، دراسة منشورة في كتاب: ايران ودول المغرب: المسألة الشيعية، 2016م، **مركز المسبار للدراسات والبحوث**، متوفرة على الرابط:
https://www.almesbar.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%91%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D9%87

ختاما لذلك ورغم الجهود التي حاولت بذلها المؤسسة الدينية والفقهية الجزائرية بعد الاستقلال؛ استكمالا لدورها في الدفاع عن هوية الشعب الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية، بالسعي إلى بناء منظومة قانونية تحمي الحقوق القائمة وتضمن الاستقرار في العلاقات الاجتماعية؛ وتبرز هوية الجزائر وانتماءها الحضاري، من خلال إقامة هذه المنظومة على أسس المرجعية الثقافية والروحية للأمة. إلا أن دورها ظل محصورا في إطار قانون الأسرة بشكل خاص، وفي قانون العقوبات بمستوًى ضئيل.

فمشكلة المرجعية الوطنية لازالت مستمرة؛ لأن جهود الفقهاء المنافحين عن المرجعية الفقهية الوطنية المالكية لم يُنتبه إليها، وبقيت مهملة من طرف السلطة والكثير من الأطراف الفاعلة، رغم أن الأمر كان ملحا بعد الأزمة الدموية التي عاشتها الجزائر؛ أين بدأت تظهر بعض الإشارات والدعوات إلى ضرورة إعادة الاعتبار للمرجعية، دون أن يتجسد ذلك في قرارات أو مؤسسات ميدانية تحمل على عاتقها تجسيد هذا المشروع. وبذلك فإنها ستبقى أحد المداخل التي تساهم في تكريس الظواهر الدينية السلبية ومنها التشيع؛ خاصة وأنها تتجه نحو التأزم أكثر في ظل ما اصطلح عليه بفوضى الفتوى في الجزائر، وهي الظاهرة التي تزامنت مع شغور منصب مفتي الجمهورية، إضافة إلى التعتيم الممارس على علماء الجزائر؛ في حين يتم استيراد دعاة من دول أجنبية، وقد استشرت الظاهرة مع توسع الطبقة المتدينة في المجتمع الجزائري.

غير أنه من الإقرار القول في هذا السياق أن المؤسسة الدينية الجزائرية بالنظر إليها بصفة مستقلة عن السلطة السياسية؛ تعاني من غياب زعامات دينية قوية تستطيع العمل حتى في ظروف صعبة مقارنة بالقيادات التي كانت تعمل خلال المرحلة الاستعمارية أو حتى في فترة الصحوة الإسلامية، لذلك فإن ضعف المؤسسة الدينية الجزائرية يكمن في عجزها المزمن عن تلبية احتياجات المجتمع وتخلفها عن الاستجابة لمطالبه وتحقيق طموحاته في الغداء الروحي والفكري والتربوي؛ الذي يضمن له الحصانة والمناعة ضد كل التيارات الغازية[1].

[1] يحي بوزيدي، البحث عن الذات: المتشيعون في الجزائر وأزمة الهوية، **مرجع سبق ذكره**.

## المبحث الثاني: المحددات الفئوية للأمن المجتمعي في الجزائر

يرتبط إدراج هذا العنصر في تحليل الأمن المجتمعي، انطلاقا من كونه أحد أهم المحددات الأساسية لفهم وقياس الواقع الأمني داخل الدولة؛ حيث أن الطاقة المجتمعية أصبحت تعبر عنها الفئات المجتمعية الفاعلة، والتي تعرف بها اليوم أغلب الظواهر الاجتماعية نظرا للأدوار التي تؤديها الفئات العمرية في صورة الشباب والجنس من خلال المرأة في دفع الدولة إلى تحديد الخيارات والتأثير في رسم السياسات والبرامج، وفقا لما يستجيب لتطلعاتهم، لاسيما في ظل التحولات الدولية في مجال التمكين، والتنمية السياسية والاقتصادية؛ وذلك بهدف الوصول إلى وعي مشترك يتضمن إشباع هذه الفئات بما يخدم رؤية الدولة في مجال الأمن، ويبعدها عن التجاذبات الاجتماعية بين مختلف الفئات والاشكالات السياسية والأمنية داخليا وخارجيا.

### المطلب الأول: الطفرة الشبابية في المجتمع الجزائري

يعبر الشباب في أبعاده النظرية والواقعية عن حالة فئوية عمرية، يعكسها واقع اجتماعي تحددانه الدولة والمجتمع لجيل؛ يضم فئات متقاربة في السن ومختلفة من حيث الجنس والانتماء الاجتماعي، تشترك هذه الفئة في كونها تمر بمؤسسات التنشئة الاجتماعية وبمرحلة إعداد وتلقين للقيم والأفكار؛ لينعكس هذا الرصيد خلال هذه الفترة العمرية على واقع الحياة المجتمعية الذي تنخرط فيه بشكل ايجابي أو سلبي[1]، حيث ساد انطباع سلبي عن الأجيال الجديدة بأنها غير مسيّسة، وقليلة الاهتمام بالسياسة والشأن العام؛ قياسا بالأجيال السابقة لها، وأن ثقافتها الاجتماعية والفكرية ضحلة، وأن الشباب لا يبالي بأي قضية خارج دائرة الفردية المجردة، ومتشبع بقيم النفعية، والاستهلاك، والغرائزية، والرغبة الجامحة في امتلاك أسباب الاستمتاع وفرصه، التي يوفرها المجتمع الاستهلاكي[2].

لكن مع التحولات التي عرفها العالم، مع بداية الألفية، وقياسا بنتيجة الوضع العام العربي بعد 2011م؛ فإن حالة الشباب قد أبانت عن حدود التغيرات التي فرضتها هذه الفئة ضمن الفضاء العام الداخلي والخارجي.

تجيب أغلب الأبحاث الديموغرافية والاحصائيات السكانية المتوفرة، عن حالة الطفرة المدرجة في هذا السياق، حيث تشير إلى حالة ارتفاع نسبة النشء في الدول العربية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى؛

---

[1] يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م-2016م، ص 150.

[2] عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2012م، ص123.

لذا يجمع أغلب الباحثين على أن هذا الواقع الذي يسوده الشباب، يتأثر ويؤثر بشكل كبير في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول؛ ما يجعل المجتمع أكثر عرضة للتعبئة العامة من أجل التغيير، والمطالبة بدور أكبر للشباب؛ عبر تنشئته على روح المبادرة والمشاركة في عملية البناء[1]، لاسيما في ظل ارتفاع مستوى النفاذ إلى التعليم والتكوين، دون توفير برامج تنموية لادماج هذه الفئة ومرافقتها في تحقيق متطلباتها[2].

اسقاطا لذلك؛ تتميز الجزائر بحالة من الفتوة العالية في المعدل العام للسكان وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول:

**الجدول رقم (01):** يوضح متوسط العمر في الجزائر

| السنة (10) | 1960 | 1970 | 1980 | 1990 | 2000 | 2010 | 2020 | 2030 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط العمر (بالسنة) | 2،18 | 5،18 | 6،19 | 1،18 | 7،21 | 2،27 | 7،30 | 3،35 |

**المصدر**: يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، المرجع السابق الذكر، ص33.

[1] يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] خيرة بنت الشيخاني، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة: **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فبراير 2013م.

**الجدول رقم (2):** يوضح بالأرقام عدد النشء والشباب في الجزائر

| الفئة / السنة | من 0 – 19 (بالمليون) | من 20 – 39( بالمليون) |
|---|---|---|
| 2012 | 13, 5 | 13, 8 |
| 2013 | 13, 7 | 14, 06 |
| 2014 | 13,8 | 14, 3 |
| 2015 | 14, 02 | 14,6 |
| 2016 | 14, 1 | 14, 9 |
| 2017 | 14, 1 | 15, 3 |

**المصدر**: الديوان الوطني للاحصائيات

تشير البيانات المتوفرة من خلال ما هو موضح، أن متوسط العمر خلال العشرين سنة الأخيرة في الجزائر قد استقر على الأرجح ما بين 20 إلى 30 سنة؛ وهذا العقد العمري يُعدُّ بمثابة السن المناسب لتبلور إدراك الشباب للوضع العام بعد مسار تعليمي، والاقبال على مواجهة ظروف الحياة؛ مما يستوجب ضرورة ايجاد قنوات تأطير حاجيات الشباب وإعطائهم فرصة للتعبير عن خصوصيتهم ورغباتهم. عكس الفئات الأخرى الأكبر؛ التي تكون على درجة عالية من النضج، وتميل إلى علاقات أكثر رزانة نتيجة حالة الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي خبرته[1].

في حين توضح بيانات الجدول الثاني عن حالة الطفرة الشبابية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى من مجموع السكان البالغ، بين فترتي 2012م إلى 2017م حوالي37,4 و 41,7 بالترتيب، وهو ما يحيل إلى حالة الارتفاع المتزايد للنشء في المجتمع الجزائري من مجموع السكان؛ مما ينبئ عن حالة التشبيب المستمر في المعطيات الديموغرافية للجزائر لسنوات قادمة[2].

---

[1] يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، بيروت، منتدى المعارف، 2013م. ص 34.

[2] نشرة الديوان الوطني للإحصائيات. متوفرة على الرابط: -http://www.ons.dz/
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85

تماشيا مع هذه المعطيات الديموغرافية؛ عملت الجزائر على توفير الجهود والبرامج التي من شأنها أن تحتوى فيها حالة الصراع الفئوي، الذي يتصدره الشباب في المجتمعات؛ حيث أن الاختلالات الاجتماعية التي تشهدها الدول وتؤثر على أمنها المجتمعي، يكون محركها الشباب الذي يتغذى من مسلمة مفادها؛ أنه كل ما كان وضعه الاقتصادي والاجتماعي لا يتماشى بشكل كاف مع حاجاته ورغباته خاصة في ظل توافر المقدرات التنموية للدولة، كلما انعكس ذلك على الأنماط السلوكية للشباب تجاه الدولة؛ والتي تنحصر في حالة العنف والاجرام والاستقطاب...وغيرها.

تراوحت جهود الجزائر بين جملة من النصوص القانونية والبرامج التنموية والاجتماعية التي تجسد رؤية الجزائر في تمكين فئة الشباب؛ بهدف ادماجها وانصهارها في الفضاء الجمعي المؤطر وتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

إذ يكشف فحص التشريع الجزائري حول مدى الاقرار بفئة الشباب في صلب القوانين الصادرة في الجزائر، عن التضمين الدستوري والتخصيص القانوني بهذه الفئة؛ حيث نص الدستور الجزائري لسنة 2016م في مادته 37 على أن "الشباب قوة حية في بناء الوطن، تسهر الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدراته وتفعيل طاقاته"؛ وهو ما جسد إرادة الدولة سابقا من خلال قانون الأحزاب السياسية[1] وقانون الانتخابات[2]، في فتح المجال السياسي أمام الشباب وسمح بنوع من الاقبال النسبي للترشح في الانتخابات المحلية الأخيرة لسنة 2017م. حيث بلغ عدد المرشحين أقل من 40 سنة 48 بالمائة في الانتخابات الولائية، في حين بلغ عدد المرشحين أقل من 40 سنة 15 بالمائة في الانتخابات البلدية[3].

إضافة على ذلك، مثلت مسؤولية ادماج الشباب في الحياة الاقتصادية أولوية ملحة للأجندة التنموية في الجزائر، كضرورة لمسايرة التطور العالمي الحاصل في مجال السياسات الاقتصادية للتقليل من متلازمات البطالة والهجرة؛ ما دفع بالدولة الجزائرية إلى مراجعة سياستها الاقتصادية من خلال البحث عن آليات جديدة ومداخل حديثة مساندة لادماج فئة الشباب؛ الذي يعد أكثر من 40 بالمائة منه خارج قوة العمل في الجزائر، وذلك عبر توفير بيئة أعمال حاضنة، لدعم وترقية روح المقاولاتية وتحفيز الاستثمار، وقد تم إطلاق العديد من برامج دعم مشاريع الشباب بصيغ مختلفة؛ حيث قدرت عدد المؤسسات الصغيرة

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 12-04 **يتعلق بالاحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية، العدد: 01، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 12 - 01 **يتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد: 01، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

[3] ياسين سعيدي، مكانة الشباب في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني بعنوان: **الانتخابات المحلية ودورها في تكريس مفهوم الديمقراطية**، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران2، 16 مارس 2018م.

والمتوسطة المستحدثة لغاية سنة 2017م بأكثر من 1,06 مليون مؤسسة[1]، كما سعت الجزائر إلى معالجة وضع البطالة عن طريق توفير مناصب شغل لعدد كبير من خريجي الجامعات وحاملي الأفكار والمشاريع وخريجي المعاهد والفئات الأخرى المندمجة في المجتمع، لكن رغم ما بُذل للشباب إلا أن المنظومة الاقتصادية لا زالت تتحكم فيها العراقيل البيروقراطية في استحداث وشغل الوظائف، ولازال الشباب يعاني من غياب فرص حقيقية للتمكين في معادلة الحياة الاقتصادية من خلال بيئة الابتكار والانفتاح وتطوير المشاريع؛ في ظل غياب دراسات حقيقية لخارطة التطوير الاقتصادي العام، مما أدى بكثير منهم إلى فشل مشاريعيهم، رغم تأكيد المديرة العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سميرة جايدر: "أن المؤسسات المصغرة المتوقفة أو الفاشلة تمثل ما نسبته 9 بالمائة"، وقولها: "إن الوكالة تقوم بتسديد نسبة 70 بالمائة من قيمة القرض في حال توقف المشروع أو فشله." مما يعيد فتح النقاش حول جدوى هذه السياسات ونجاعة هذه المؤسسات في بيئة النشاط الاقتصادي[2].

اجتماعيا؛ تشعر أعداد متزايدة من الشباب في المجتمع الجزائري بوجود فاصل زمني ومساحة من التفكير المختلف بينها وبين الجيل أو الأجيال التي تسبقها. وتؤدي مساحة الاختلافات هذه في طرق التفكير والسلوك إلى احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الأخر؛ غالبا ما تكون نمطية وتحتوي على العديد من الأحكام الجاهزة غير القابلة للنقاش والتغيير. فبينما ينظر الشباب إلى الأجيال الأكبر من أهل ومجتمع ومسؤولين ومثقفين على أنهم أكثر محافظة وجمودا وتمسكا بالأعراف والضوابط الاجتماعية والسيطرة، وانعدام قيم التفاهم والحوار وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم الشخصية على مستوى المهنة أو الزواج أو التعليم، وربما حتى في اللباس والمظهر...الخ؛ لا يرى الكبار في الشباب إلا الحماس والاندفاع وقلة الخبرة، ويتهمونهم بعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة والطيش، وذلك عوضا عن أن يسعى الطرفان إلى تجاوز الأحكام والنظرة المسبقة الناجمة عن صيرورة النظام الاجتماعي، عبر آليات النقاش والتفاهم الهادفة إلى تقريب وجهات النظر، والاتفاق على خطوط وأطر عامة مع الحرص على ترك المسائل الخلافية للاختيارات الحرة لكلا الطرفين، والاحتكام إلى الوقائع قبل إصدار أحكام نهائية يتمسك فيها كل طرف باعتباراته وآرائه، ويتعمق الشعور بصعوبات التوافق مع ازدياد عوامل التهميش الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية عند الشباب خصوصا؛ لتطغى سلوكيات ردود الفعل ومحاولات إثبات الذات وانتزاع الاعتراف، بدل السلوكيات المبنية على القناعة وتحمل مسؤوليات

---

[1] نبيلة عدان، مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية، المجلد: 08، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 14، جامعة باتنة، ص 99

[2] ياسمين بوعلي، **من موقع جريدة الحوار اليومي**، على الرابط:
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/128358.html

الاختيار وتصحيح الأخطاء؛ وذلك بسبب ضعف الحس النقدي وانقطاع قنوات الحوار[1]، مما يؤدي إلى انتشار الفضاءات المستقلة والمفككة، التي تتيح للشباب فرصة لتحقيق ذاته ورغباته والمفككة بعيدا عن فضاءات التفاعل العام، والتعبير عن نفسه وفق مكتسباته وما يضيفه إليه الفضاء الجديد.

ولا تقتصر هوة الشعور بالتهميش لدى الشباب على جانب العلاقات الاجتماعية، بل كذلك من خلال مسألة الفرص، فيما يسمى بفرص الحراك الجيلي Mobility Generation من الناحية المهنية؛ حيث نلاحظ وجود قيم تربط الحراك الإداري والمهني بمعايير تتصل بالأقدمية والعلاقات الشخصية، أكثر من ارتباطها بالكفاءة والانجاز الفردي؛ لهذا من النادر أن نجد فئة الشباب في مواقع القرار رغم أن تحصيلهم العلمي قد يكون أعلى من تحصيل رؤسائهم في العمل. وهذا ما يخلق الشعور بالغبن والاغتراب ويحرم المجتمع من طاقات جديدة قادرة على العطاء[2]. ويؤدي في كل مرة إلى بروز أزمة الحراك الجيلي الذي يجعل من الكبار الذين وجدوا صعوبة في بداية حياتهم المهنية والعملية مبكرا يشعرون بأنهم قد فاتهم القطار؛ وبخيبة الأمل بعد أن انقضى توهجهم وحماسة الشباب فيهم، بينما يتخوف الشباب الجدد من قدرتهم على الانفكاك من هذا المصير[3] .

هذا الشق ينطبق في مجمل تقديره على الحياة السياسية؛ سواء ببعدها الرسمي أو غير الرسمي، فعلى الصعيد الحكومي أو داخل هيئات المجتمع المدني كالنقابات والأحزاب السياسية والجمعيات، تشترك غالبيتها في حصر إدارتها وقياداتها بكبار السن؛ في حين يكون توظيف الشباب "توظيفا ديكوريا"، لا يتيح لهم التعبير عن أفكارهم أو المشاركة في اتخاذ القرارات، أو يكون استغلاليا لإعطاء الانطباع بانفتاح هذه المنظمات على فئة الشباب[4]، وهو ما تساءل عنه التقرير العربي للتنمية الإنسانية سنة 2016م بعنوان: " **الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير**" أين يشير إلى هذه المفارقة: "عدم وجد عوائق قانونية كبيرة تمنع الشباب من المشاركة السياسية في الوطن العربي؛ حيث أن قوانين الجمعيات والانتخاب والأحزاب تلتزم بالمعايير الدولية لسن الانتخاب والترشح وتشكيل الأحزاب والجمعيات، لكن ذلك لم يؤدِّ إلى انخراط أكبر للشباب في المشاركة السياسية..."[5] وهو ما تعبر عنه حالة البيئة السياسية في الجزائر، ويعكس حالة الفجوة والاغتراب لدى الشباب حول دورهم في الأسس البنيوية داخل الدولة؛ في الوقت الذي

---

[1] عمر رحال وآخرون، **الشباب والمجتمع: دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح**، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله، الطبعة الأول، ص 38.

[2] **المكان نفسه.**

[3] علي الصاوي، **الشباب والحكم الجيد والحريات**، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، أيام: 8-7 جويلية 2005م، الرباط، ص 9.

[4] **نفس المرجع**، ص 16.

[5] البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2016، **مرجع سبق ذكره**.. ص 53

يكافح الشباب للانتقال من أزمة المشاركة الشكلية في الحياة العامة، إلى المشاركة الفعلية في إثراء البرامج واتخاذ القرار، بشكل يجعل من هذه الفئة ليس مجرد عناوين للبرامج التي تستهدفهم، وإنما أطرافا في صياغة السياسات التي تخصهم.

موازاة مع ذلك فان أكثر الفضاءات التي أعطت رافدا من الثقة والتفاعل لدى الشباب؛ كان من خلال تلك المساحة الواسعة التي منحتها الوسائل الاتصالية الحديثة للشباب في القدرة على التحرك والتعبئة والتعبير وربط العلاقات، دون قيود المكان وبعيدا عن ثقافة الوصاية والأبوية؛ حيث تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة إعلام جديد يضاف إلى منظومة "الإعلام البديل"[1]، الذي أصبح يوازي في تأثيره الإعلام التقليدي الرسمي بشكل خاص، ونتيجة لذلك وجدت فئة الشباب، فيما تتيحه هذه الشبكات من تطلعات إعلامية وتبادلية، البديل الأسرع والأبلغ للتعبير عن مواقفهم وأفكارهم، وحشد الدعم لها، وتمكنت بذلك من تحقيق عنصر المشاركة عن طريق إحداث تأثير فعال نحو تشكيل وعي مشترك بقضاياهم[2]، وبالتالي فقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي عبارة عن منصات تكنولوجية، مكنت مئات آلاف المستخدمين من التشارك الفوري والالتفاف حول معلومات وأهداف وشعارات ومطالب ورؤى موحدة[3].

كما أن الرؤية المعاصرة لدور الشباب في التنمية الشاملة والأمن والسلم، تتحدد من خلال الوقوف على حاجاتهم في ظل البناء التنموي؛ خاصة لما يتعلق الأمر بالمشاركة في العمليات التنموية، لأنه وفق منظور توسيع المشاركة يتعزز مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، كما يعزز مبدأ الانتماء والولاء للوطن ككل . بالإضافة إلى تعزيز مكانة الشباب في المجتمع عبر إحداث تغييرات جوهرية تشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال التنمية بمفهومها الشامل، عن طريق توظيف إمكانيات وطاقات المجتمع ككل؛ حيث أنه لا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى جهود وطاقات جميع الفئات الاجتماعية بما فيها الشباب؛ بل يتحقق بالسعي المتواصل لإتاحة الفرص أمامهم في مجالات التعليم والعمل والسياسة، والاعتراف بأن المفهوم الشامل والمستدام للتنمية لا يكتب له التجسيد والنجاح إلا من خلال إشراك جميع الفاعلين في المجتمع خاصة الشباب، ولا يمكن أن تكون مساهمة

---

[1] بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري. **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد:18، 2012م، ص 97.

[2] نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. **مجلة دراسات وابحاث**، الجزائر: جامعة الجلفة، العدد: 11، 2013م، ص 202.

[3] الحاج تيطواني، أدلجة الإعلام في عصر العولمة والتحولات الدولية الراهنة في العالم العربي، **مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية**، العدد: 23، الجزائر، 2013، ص 33.

ومشاركة الشباب في الفعل التنموي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا إلا من خلال تحديد منطلقات واضحة المعالم للبناء التنموي[1].

إن هذا الواقع المعولم، أصبح ينظر إليه اليوم بواقع الريبة، نتيجة لمخرجاته الكثيفة والمستثناة من طبيعة التفاعل الاجتماعي الذي يتسم بنوع من الانضباط والرقابة، ولا شك أن مظاهر القدوة والتقليد السلوكي والفكري اليوم أصبحت تثير حالة من الاستغراب المجتمعي نتيجة للاغتراب الشبابي؛ فطريقة تعبير النشء اليوم تعطي انطباعا عاما عن بداية تحول ملامح الذوق والآداب العامة للأجيال الجديدة، مقارنة بضوابط السلوكيات العامة المعروفة داخل المجتمع؛ مما يعيد صياغة السؤال حول تماهي فكرة الانتماء وحدود الولاء الاجتماعي في سياق هذه التحولات المستجدة.

عطفا على ما سبق فان حساسية هذا الموضوع في ظل الفوارق بين التنمية الشاملة ومطالب الشباب، تحكمه علاقة سببية، وتحيط به عدة عوامل اجتماعية تغذيها مخرجات سياسية، قد تنقل هذا المحدد الفئوي للأمن المجتمعي إلى مهدد حقيقي لأمن الدولة؛ فالحقيقة المراد تبيانها هنا، يجوز الاقرار عبرها بأن فئة الشباب ظلت لسنوات أكثر استخداما في خطابات ورهانات الدولة، ولكنها الأقل حضورا من حيث الممارسة وفرص المشاركة في البناء والتنمية، كما أن تراكم حالات التهميش والفوارق الاجتماعية والمناطقية وعدم تجانس مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات السوق، إضافة إلى غياب فضاءات كافية لإطلاق روح المبادرة والابتكار، تؤثر على مخططات الكثير من الشباب وتصيبهم إما بالاحباط والانكفاء أو التفكير في الهجرة؛ ناهيك عن حالات التحول التي تصيب عدد من الشباب بجعلهم عرضة للجريمة والادمان ومعاقبة المجتمع عبرهما، إضافة إلى حالات الاستقطاب التي يتعرضون لها من طرف جماعات التطرف والارهاب وعصابات الجريمة المنظمة؛ مما يجعل أمن المجتمع محل تهديد حقيقي، كنتيجة للأبعاد البيئية التي غذت هذا الواقع بشكل غير مباشر.

**المطلب الثاني: تمكين المرأة...شعار الألفية**

يستقي توظيف مصطلح "التمكين" ضمن هذا العنصر، من كونه حاضن عالمي للجهود الدولية ذات السبق في الاهتمام بمجال الجندر وإحلال النوع الاجتماعي في سياسات الدول بأبعادها الشاملة؛ استجابة لإعلان الألفية سنة 2000م، الذي تضمن دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأهداف الانمائية للألفية؛ حيث أصبح يستخدم هذا المفهوم كإطار مرجعي يتم الانطلاق منه لوضع البرامج والخطط على المستويات الفردية والجماعية في مختلف المجالات السياسية والتنموية والاجتماعية،

[1] يزيد عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 128- 129.

بهدف تعزيز قدرات الفئات في إمكانية التأثير والتغيير، والمشاركة في البناء والتطوير؛ عن طريق الارتقاء بقدراتها ومساهمتها في العمليات والقرارات والأنشطة العامة.

يتلازم مصطلح التمكين ويتمازج في توظيفه مع مفهوم النوع الاجتماعي ( الجندر)[1]؛ الذي يبحث في مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم، ولا يقتصر مدلوله الاجتماعي على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر الأدوار المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية. ويمكن لتلك الأدوار والمسؤوليات أن تتغير، وتتغير حتما عبر الزمن[2].

عطفا على ذلك؛ فقد ساد على مدى قرون الاعتقاد بأن التمايزات الاجتماعية والأدوار المختلفة للمرأة والرجل هي اختلافات طبيعية لا تتغير، وأنها محددة بالاختلافات البيولوجية؛ لذلك ظلت هذه التمثلات[3] تعتبر أن العملية الانجابية، بمثابة الدور الرئيس للغالبية العظمى من النساء في عديد المجتمعات؛ ويشمل هذا الدور بصفة عامة ومحدودة، الحمل والولادة وإرضاع الأطفال وتربيتهم ورعاية الأسرة. واعتبر بمثابة الدور الوحيد المعترف به للمرأة من طرف المجتمع وموقف تقييم لتأديتها له من طرفه، لذا ظلت تربية البنت ترتكز منذ طفولتها على تحضيرها لتأدية هذا الدور في أوانه على أحسن مايرام؛ وتهيء المرأة أسريا على تفهم وضعها الاجتماعي الأساسي مستقبلا Status Social الذي هو مقياس الاعتراف بها وضمان احترامها[4].

استفادت الجزائر برصيدها النضالي في إرساء مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها، من هذا المسار التوجيهي لتمكين المرأة في المجتمعات كجزء مشروط لتحقيق أمنها الشامل، وعملا بتلك التوصيات التي نصح بها مؤتمر بكين، تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة سنة 1996م. وقد لعبت هذه الأخيرة دورا لا يستهان به في إبداء الاهتمام بمسائل كانت مغفلة حول حماية المرأة؛ كمحاربة العنف

---

[1] تشير المنشورات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أنه تعبير إنكليزي (gender) وقد ترجم هذا المصطلح إلى العربية بـ "النوع الاجتماعي"، استنادًا إلى اختيار "مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث" في اجتماع للخبراء في تونس عام 1995م.

[2] دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه. تعميم المنظور الجنساني في إدارة المياه، **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**.ص 16. ص 17.

[3] العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية. العدد: 35، **السلسلة الشهرية المعرفة للجميع**، منشورات رمسيس، الرباط، 2008م، ص 11

[4] سيما عدنان أبو رموز، **النوع الاجتماعي (الجندر)**. بحث مقدم في تخصص: ماجستير دراسات إسلامية معاصرة، القدس، 2005، ص 11.

والتحرش والتكفل بأوضاعها الخاصة، مما أبان عن أهمية تدخل الدولة من أجل تكريس حقوق المرأة وبداية إقرار خيار مقاربات الجندر في إعداد بعض البرامج الحكومية[1].

ومع مطلع الألفية أشار تقرير التنمية العربية الشاملة لسنة 2002م إلى موضوع "تمكين المرأة"؛ من خلال تقييم وقياس إرادة الدول العربية في الاستزادة من تمكين المرأة في مجالات العمل السياسي والحرية والاقبال على التعليم والرعاية الصحية وغيرها؛ حيث عملت الجزائر في هذا الشأن على بداية استدراك أدورا النساء في الحياة العامة، لاسيما بعد النجاحات التي أصبحت تحققها المرأة من خلال النفاذ إلى التعليم في المستويات العليا، والولوج إلى المعرفة[2]، وترجمت هذه الإرادة في إعادة مراجعة العديد من القوانين وأنماط الممارسة اتجاه المرأة، وترافق ذلك مع بداية توجه المرأة للتعبير عن نفسها بشكل مختلف عما سبق، بعد انتقالها من مطالب الحماية والتكفل الاجتماعي إلى مطالب التمكين الحقوقي والسياسي والاقتصادي بما يضمن لها مساحة كافية لممارسة تطلعاتها.

عمدت الجزائر إلى تجسيد التزاماتها حول تمكين دور المرأة وترقيته خلال السنوات الأخيرة، وذلك عبر الاقرار الدستوري والقانوني للأبعاد السياسية والتنموية والاجتماعية للمرأة، وعمدت بالموازاة مع ذلك إلى استحداث عدة آليات ومؤسسات للحرص على ترقية هذا الدور ومرافقة المرأة في مجال الحماية والدعم؛ حيث تم إقرار صيغة جديدة في مجال انخراط المرأة في الحياة السياسية عبر نص المادة 31 في التعديل الدستوري لسنة 2008م ، ونص المادة 35 حسب تعديل 2016م والتي تنص على ما يلي: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"[3]؛ حيث توج هذا النص بقانون رقم 12- 03 مؤرخ في 12 يناير 2012م ليجسد تفاصيل تولي المرأة مناصب انتخابية عبر نظام الكوطة[4]، استجابة للبند الثالث لأهداف الألفية الثالثة من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الذي يفرض تعزيز التمكين السياسي للمرأة[5]، وسمح هذا النموذج بانتقال عدد المنتخبات مثلا

---

[1] بلقاسم بن زنين، المرأة الجزائرية والتغيير : دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية. العدد: 57-58 ، **إنسانيات: المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012م، ص 29.

[2] يوسف الصواني وريكاردو رينبه لاريمونت، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[3] **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016م، الجريدة الرسمية: 14 بتاريخ 7 مارس 2016م.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 12-03 **يتعلق بتحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**. الجريدة الرسمية، العدد: 01، بتاريخ 14 يناير 2012م

[5] رزيق نفيسة، نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية: دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 12-03، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد: 07 المجلد:02، 2017م، ص 357.

بالمجلس الشعبي الوطني من 35 سنة 2007م الى 145 في تشريعيات 2012م، و 120 منتخبة في تشريعيات 2017م؛ مما جعل الجزائر في المرتبة الأولى عربيا؛ من حيث تمثيل النساء في المجالس المنتخبة، وعرفت حكومة الوزير الأسبق عبد المالك سلال تواجد سبع وزيرات لأول مرة في تاريخ الجزائر[1].

تنمويا وفي إطار تشجيع المساواة وتعزيز دور المرأة في الحياة العملية تم نص مادة دستورية جديدة في دستور 2016م؛ بهدف تعزيز المساواة في ميدان الشغل والنشاط الاقتصادي، حيث ورد في نص المادة 36 : "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"؛ يضاف اليها نص المادة 63: " يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون"[2]. وبناءً على هذه المادة يكرس المرسوم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006م المتضمن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مبدأ عدم التمييز بين الجنسين في العمل في القطاع العمومي،؛ وبالفعل فإن المادة 74 منه تنص على أن: "تعيين الموظفين يخضع لمبدإ تكافؤ فرص الحصول على وظائف في القطاع العمومي"[3]، وقد سمحت هذه الاستراتيجية بولوج عدد كبير من النساء عالم الشغل؛ إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي عدد النساء العاملات من 1،7 سنة 2008م إلى 2،3مليون سنة 2015م،[4] وبلغت نسبة النساء المستفيدات من جهاز المساعدة على الادماج المهني نسبة 49 بالمائة مقابل 51 للرجال، وبلغت نسبة استفادة المرأة من قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة ما بين 2012م- 2017م حوالي 62 بالمائة؛ أي ما يقابل 501،095 قرضا[5].

---

[1] سهام بن رحو، مأسسة النوع الاجتماعي: مدخل لتحقيق الأمن الإنساني للمرأة بالجزائر، دراسة متوفرة على الرابط:
http://www.univ-oran2.dz/images/these_memoires/FDSP/Doctorat/TDDSPA-29/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A8%D9%86%20%D8%B1%D8%AD%D9%88%20%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85.pdf

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سبق ذكره**.

[3] منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد: 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 189

[4] عمراني كربوسة، تحديات المرأة العربية في سوق العمل: نحو ميكانيزمات التمكين. **مجلة الناقد لدراسات السياسية**، العدد: 01، المجلد الثالث، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة ابريل 2019م، ص 111.

[5] بعض المعطيات الخاصة بانجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة، **وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة**، جويلية 2017، متوفر على الرابط:
https://www.msnfcf.gov.dz/pdf/%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8

إضافة لذلك فقد تم إجراء إحصاء في أوت عام 2015م حول نتائج مسابقات التوظيف في قطاعي التربية والتعليم العالي، وكشف الاحصاء أن المرأة حصلت على 90 % من نتائج التوظيف، وأن العنصر النسوي يسيطر على أهم قطاعين في الوظائف العمومية وهما التربية والصحة، حيث يقدر تعداد النساء في الوظيفة العمومية حسب أرقام مديرية الوظيفة العمومية بـ671 ألف و789 امرأة؛ أي ما يعادل نسبته 34 %من الموظفين العموميين. ويعمل بقطاع التربية أكثر من 275 ألف امرأة، وفي قطاع الصحة أكر من 132 ألف امرأة. كما أن هناك ارتفاعا في نسبة النساء داخل جهاز الشرطة وصل إلى 14 ألف امرأة[1].

زيادة على ذلك، وجهت الدولة الجزائرية جهودها في مجال تمكين المرأة إلى إعادة النظر في المنظومة الحقوقية والحماية الاجتماعية؛ من خلال اعتماد سياسة وطنية بمقاربة النوع الاجتماعي وتجسد ذلك في مكافحة العنف ضد المرأة وحماية الفئات المحرومة؛ ووضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب؛ سواء في المدن أو في الأرياف، وتم تعديل قانون الأسرة وقانون الجنسية في سنة 2005م، والذي اعتبر حينها تعزيزا لحقوق المرأة في المجال الأسري، إضافة إلى قانون العقوبات لسنة 2015م، في شقه المتعلق بحماية المرأة؛ وذلك بإقرار مواد قانونية خاصة للمرأة، من خلال تجريم مختلف الاعتداءات ومختلف أشكال العنف الجسدي واللفظي والجنسي والاقتصادي؛ الذي يستهدف المرأة بسبب جنسها، كما تم استحداث مواد جديدة تجرم كل أشكال العنف سواء كان في الأماكن العمومية أو في مكان العمل. وفي إطار التكفل تم بموجب القانون رقم 01- 15 المؤرخ في 04 يناير 2015م إنشاء صندوق النفقة، الذي يهدف إلى حماية الأطفال القصر والمرأة المطلقة الحاضنة من خلال تخصيص مبلغ مالي لها في حال تخلي الزوج السابق عن دفع النفقة، أو لعدم قدرته على دفعها[2].

إن هذه الجهود المكثفة التي تم عرضها – عل سبيل الاختصار لا التفصيل- والتي تبنتها الجزائر خلال عقدين من الزمن؛ استجابة للتحول العالمي المستجد نحو تمكين النوع الاجتماعي، هي جهود لا يستهان بها، مقارنة بما عرفته الجزائر سابقا في ذات الموضوع، لكن ما يفيدنا في هذا السياق هو قياس هذه المكتسبات ضمن البيئة الاجتماعية التي نتجت فيها وكذا قواعد التغير الاجتماعي التي تقودها، وهو ما يسمح لنا بربط علاقة النسوية بمفهمة الأمن من خلال وساطة المجتمع؛ حيث أن الإشكال اليوم يقع على تلك الصورة من الحقوق المطالب بالاستزادة منها من طرف المرأة، دون تأهيل المجتمع للقبول بها،

%A7%D8%B5%D8%A9%20%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%2%D8%A7pdf

[1] المرأة العربية: تمكين وانجازات. **تقرير صادر منظمة المرأة العربية**، 2015، ص 18.

[2] بعض المعطيات الخاصة بانجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة، **مرجع سبق ذكره**.

بحيث يضع هذا الأمر المرأة في مواجهة مع المجتمع؛ على اعتبار أن منظومة التمكين عالمية القيم ومتعددة الأبعاد إلا أن علاقات النوع الاجتماعي وهويته ليست بالضرورة كونية وإنما تختلف من ثقافة لأخرى، كما أنها تأخذ طابعا ديناميكيا من حيث عوامل المكان والزمان[1].

إن انتهاك أمن المرأة في الواقع هو انتهاك لحقوقها غير القابلة للتجزئة، كما أنه تعطيل لأدوارها التنموية وتفريط بقدراتها المطلوبة لإحداث تغيير نوعي في حياة المجتمع. فكثير من المشاريع التي حاولت إعطاء النساء فرصا متساوية في المجتمع قد واجهت صعوبات شديدة يمكن حصرها في نطاق مقاومة التغيير بناء على بعض المعتقدات السلبية؛ وهذا يتطلب عملا فعالا لبناء جسور من الثقة وقبول التغيير بين ما تريده المرأة من موقع في خارطة السياسة والتنمية والمجتمع وما يحتفظ به الوعي الجمعي من صورة نمطية لأدوارها داخل هذه الثلاثية[2]؛ وهو ما يوضحه الباحث في علوم النفس والتربية عبد الله صحراوي في قوله:" أن المرأة في مجتمعنا لا تزال تصارع لكسر القيود الثقافية التي وصمتها بالعجز والقصور، وظلت بتأثير منها حبيسة ممارسات اجتماعية مقرونة بموروث ثقافي وعقدي أخطأ في حقها... وعقيدة الرجولة والأنوثة لا تزال مسيطرة على الرجل..."[3]

إن طرح مثل هذا الإشكال في موضوع المرأة والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر يحيلنا إلى البحث في أهمية الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية في تحديد مدى ادماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومدى نجاعة مشاركتها. وقد أشارت دراسة لفريق من الباحثين في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC إلى أنّ النساء الجزائريات يتأقلمن مع مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع، وفي مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والعائلية. ولكن ثمّة مجموعة من المشاكل تعترض المرأة الجزائرية؛ فحسب ذات الدراسة فإن العديد من الصّعوبات تمسّ بحياتهن وتثير شعورا من القلق لديهنّ، و يمكن حصر أهم هذه الصعوبات في الوسط المهني كالنقل والتحرّش وعدم المساواة في الأجر والترقية، ونقص دور الحضانة إضافة إلى تلك المشاكل المرتبطة بالوسط العائلي أيضا بسبب ما تتعرض إليه كثير من النساء من مختلف مظاهر العنف الزوجي[4].

وهو ما يجيب عنه الباحث الأنتروبولوجي بن زنين بلقاسم على أنه: "قد غاب في المؤسسات العمومية مثلا ميثاق الجندر الذي يؤكّد ويكرّس المساواة بين الجنسين في تولي المناصب وفي الأجور والترقية والحضور في الهيئات المسيّرة. وبشكل عام، هيمن الاتجاه نحو إنصاف المرأة أكثر من المساواة بين الرجل والمرأة؛ على اعتبار أن في الإنصاف مفاهيم قيمية ودينية يسهل تبنّيها وتبريرها أمام الرأي

---

[1] العربي وافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] سهان بن رحو، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] عمراني كربوسة، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

[4] بلقاسم بن زنين، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

العام، والاتجاه المحافظ في الطبقة السياسية والمجتمع المدني، وحتى لدى كبار المسؤولين في الدولة. أما اعتماد مقاربة الجندر من أجل تكريس المساواة فغالبا ما قُوبل في الجزائر كما في العديد من البلدان العربية والإسلامية بمعارضة شديدة من التيارات الدينية والمحافظة؛ التي لا يعدو ذلك في نظرها أن يكون فرضا للسيطرة الغربية وهيمنة للقيم الخارجية التي لا تتفق وخصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية والتحذير من الوقوع في فخ الرؤية الاستشراقية المعاصرة للمرأة"[1].

إن حالة النمطية والتردد كامنة في أفكار واعتقادات المجتمع الجزائري لتحديد أطر وفروع تمكين المرأة على جميع الأصعدة. ولعل حالة التناقض في التعاطي مع موضوع الكوطة السياسية للمرأة هو أحد دلائل ارتباك التصور لدى الطبقة السياسية كعينة للسياق العام الاجتماعي في الجزائر مثلا؛ ففي سنة 2010م ذكر تقرير الجزائر (MAEP الآلية الافريقية للتقييم بالنظراء) "حول الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي": " أن مبدأ التمييز الايجابي لصالح النساء الذي يستعمل بكثرة في دول نامية أخرى وحتى في الدول المتقدمة؛ ترفضه الطبقة السياسية الجزائرية". ويبدو أن التفضيل يميل نحو "ترك النساء يكافحن بنفس أسلحة الرجال ...حتى و إن كان واضحا أن النساء يصلن إلى هدفهن نظراً لروحهن التنافسية في المدرسة"[2].

إن مساعي المرأة في ظل التحولات ذات الشأن السياسي ببعدها الديمقراطي المنادي بالحرية، والجانب الاقتصادي ببعده التنموي الشامل، والاجتماعي ببعده الوظيفي، دفعها للاتجاه نحو رفع الغبن التاريخي الذي لحق بها؛ لكن هذه المسوغات يجب أن تسير بطريقة مرنة تبعد دراسات النوع وتطبيقاته عن حالة الصدام والاختراق الاجتماعي، وأن الغاية الحقيقية من كل ذلك تتجه إلى تحقيق حالة من الأمن الانساني للمرأة، واعتبار هذه الخطوة شرط أساسي للدولة للولوج إلى تحقيق الأمن المجتمعي من خلال المدخل الجندري.

**المطلب الثالث: رأس المال الاجتماعي في الجزائر**

تشهد الحقيقة التاريخية أن قوة المجتمع وضعفها لا تتحدد بالمعايير المادية وحدها، بل إن بقاءها ووجودها واستمراريتها مرهون بما تملكه من معايير قيمية وأخلاقية؛ فهي الأسس والموجهات السلوكية التي يبنى عليها تقدم المجتمعات ويصون بقاءها، وهي التي في إطارها يتم تحديد المسارات الحضارية والانسانية ورسم معالم التطور والتمدن البشري. ومن هنا فإن القيم تحفظ للمجتمع هويته وتميزه؛ ذلك أنها

[1] **المرجع نفسه**، ص 40.

[2] تقرير حول تحليل الوضع الوطني: **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي**، الجزائر 2010م، ص 24.

تمثل محورا رئيسا من ثقافة المجتمع، وهي الشكل الظاهر من هذه الثقافة التي تعكس أنماط السلوك الانساني الممارس فيه[1]. من خلال منظومة القيم التفاعلية داخل المجتمع، عبر تلك الصورة النمطية المجسدة في ضوابط الفعل الاجتماعي؛ أين تنتفي أو تتحكم مجموعة الروابط التقليدية أو المدنية في صيرورة الحياة العامة المرتقبة والناتجة عن الادراك العام لهذا الرصيد الاجتماعي.

يجيب من الناحية العلمية مفهوم "**رأس المال الاجتماعي**" عن هذه الحالة كمصطلح بيني شامل؛ تم إخضاعه للتوظيف الاقتصادي والاجتماعي في كثير من الأدبيات العلمية التي استخدم فيها لتحليل شبكة العلاقات الاجتماعية، ومجموع الموارد المتوفرة داخل التنظيمات الاجتماعية المشكلة عبر الروابط التاريخية المتراكمة والسلوكيات الاجتماعية الممارسة.

هذا المفهوم الذي يحيل كثير من الباحثين الاجتماعيين أصل استعماله إلى الباحث الأمريكي جودسون هانيفان L Judson Hanifan سنة 1916م[2]، إلا أن بعض المصادر تشير بأن الاقتصادي الأمريكي ثورشتاين فيبلن Thorrstein Veblen قد سبقه في توظيفه سنة 1899م؛ حين استخدمه كمفهوم تفضيلي للاشارة إلى مجموع المواصفات المميزة لما سماها بـ "الطبقة غير المشغلة" المهيمنة في المجتمع الأمريكي[3]، لكن المدلول التراثي للمصطلح يعود إلى قبلهما في كتابات الفكر الاجتماعي الكلاسيكي من أمثال: أليكس ديتوكفيل Alex Tocqueville واميل دوركايم Emile Durkeim و ماكس فيبر Max Weber...

علميا، يعود الطرح المعاصر لمفهوم رأس المال الاجتماعي للمفكر الاجتماعي الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu الذي يعتبر أول من قدم تحليلا سوسيولوجيا منهجيا لهذا المفهوم من خلال دراسته "**رأس المال الاجتماعي: ملاحظات تمهيدية**" المنشورة سنة 1980م في مجلة "أعمال البحث في العلوم الاجتماعية" actes de la recherche en science sociales، والتي ركز فيها على العلاقة

---

[1] يحي تقي الدين، **القيم الثقافية المكتسبة من خلال استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي**. مجلة تاريخ العلوم، العدد: 11، جامعة الجلفة، مارس 2018م، ص 142.

[2] رزيقة مجوب، الاقترابات النظرية للرأسمال الاجتماعي عند مارسال موس، مالك بن نبي، بيار بورديو، جيمس كولمان، روبيرت بوتنام، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، العدد: 01، المجلد: 09، جامعة الجلفة، ص 201.

[3] برتراند بادي، غي هيرمت، **السياسة المقارنة**. ترجمة: عز الدين الخطابي، منشورات المنظمة العربية للترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013م، الطبعة الأولى، ص 160.

الاجتماعية وطبيعة الموارد المتاحة على أساس التضامن[1]، في محاولة منه لجعل رأس المال الاجتماعي بمثابة رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام مثله مثل رأس المال المادي[2].

لكن بيار بورديو ومعه المفكر جيمس كولمان James Colman يؤكدان في نفس السياق على الطابع غير الملموس لرأس المال الاجتماعي قياسا على الأشكال الأخرى من رأس المال. ففي حين يكون **رأس المال الاقتصادي** في حسابات البشر البنكية ويكون **رأس المال البشري** في داخل رؤوسهم؛ فإن **رأس المال الاجتماعي** يلازم هيكل علاقاتهم. فلكي يحوز شخص رأس مالا اجتماعيا لابد أن يكون مرتبطا بآخرين، حيث أن أولئك الآخرين، وليس هو ذاته، هم المصدر الفعلي لمصلحته[3]، ويبين كولمان بشكل أكثر وضوحا حدود الاختلاف بين المفهومين الأخيرين؛ حين يميز بين رأس المال البشري المكون من المدارس والمعاهد والجامعات التي تعد المنتجين في المجالات الاقتصادية والمهن والخدمات والإدارة، ورأس المال الاجتماعي الذي ينتج عن رصيد متوارث من القيم والأخلاقيات، وعن دراية تكتسب وتتناقل داخل الأسرة والمجتمع، والتي يتوافق عليها ويتعامل بها في العلاقات والمعاملات؛ وبناءً عليه ترتسم خصوصيته وهويته المجتمعية[4].

عمليا، بدأ استخدام المفهوم بشكل واضح تزامنا مع التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للانهيار الاقتصادي والخسائر البشرية، التي راح العالم يشهد بعدها صراعا ايديولوجيا جديدا؛ تجسد في طرح نماذج اقتصادية وبدائل تنموية، جعلت من مفهوم رأس المال الاجتماعي يتحول تدريجياً إلى مفهوم تعلق عليه هذه النماذج أمال كبيرة في التحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف الانتقال بالدول والمجتمعات إلى حالة بناء يقع بعدها التنموي على عاتق المجتمع، عبر فكرة مفادها أن لا أحد سيقوم بالتنمية نيابة عن الناس، فهم وسيلتها وغايتها، وأن النجاح والإخفاق يرجع إليهم وحدهم، ولا تقع مسؤوليته بحال من الأحوال على الدول الغنية أو الدول الاستعمارية؛ فالتنمية لا تتحقق إذا لم تمتلك القوى البشرية إضافة إلى القدرات والكفاءات، مجموعة من الدوافع الايجابية وشبكة من روابط الثقة والتعاون والتبادل النابعة من روح البيئة وإمكانياتها القيمية.

لذلك فان الأهمية التي يطرحها مفهوم رأس المال الاجتماعي تجعل من المجتمع تحت مسؤولية حقيقية ومشتركة في تحقيق الغايات الأمنية داخل الدولة، وبناء شبكة علاقات تكاملية، بعيدا عن

---

[1] Alejandro Portes. SOCIAL CAROTAL : Its Origins Applicatins in Modirn Sociology. **Annual Review** of ***Sociology***, Vol. 24. (1998), P3

[2] إسعاف حمد، رأس المال الاجتماعي: مقاربة تنموية، المجلد: 31، **مجلة جامعة دمشق**، العدد: 03 ، 2015، ص153.

[3] Alejandro Portes. Op Cit . P7

[4] عبد الكريم عيادي، الدراسات الثقافية العولمة وإعادة بناء –تشكيل– الهوية. مداخلة مقدمة في أشغال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، منشورات المجلس، 2018م، ص 333.

الممارسات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة والشفافية والتسامح التي تغيب في كثير من الفضاءات؛ وتجعل من قضايا التنمية كأحد البدائل الأمنية التي تثير اهتمام الدولة بشكل متواصل، عبر مفهوم الأمن الانساني ومؤشرات التنمية الإنسانية [1].

لذا فإن إخضاع مفهوم رأس المال الاجتماعي للتوظيف العملي؛ أكسبه رصيدا مهما في فهم صيرورة المجتمعات ومقومات تفاعلها المبحوث عنها؛ من خلال إبرازه الوجه الآخر لمجموع الروابط المحددة لقياس السلوك الاجتماعي الأمني بعيدا، عن وظائف الهوية أو النوع الاجتماعي التي تمثل رأس مال جامع معطل في كثير من الأحيان لعمليات التلاقي؛ النابعة عن حالة التباين في الهوية أو الموقف السياسي أو المركز الاجتماعي أو الحوار العام، في حين يركز رأس المال الاجتماعي على مجموع الروابط التي ينخرط في عضويتها الأفراد على أساس الثقة والتعاون والتضامن والاحترام المتبادل، وتمثل هذه الروابط فضاءً مدنيا عابرا يتحرك فيه الأفراد بعيدا عن هيمنة الدولة، ويؤسس المواطنين وفقها روابط وشائج ومؤسسات الهدف منها تحقيق النفع العام، وتنفيذ العمل المشترك الذي يعتبرونه موردا مهما بالنسبة لهم، ويظفرون بواسطته شبكات أمان اجتماعي تستوعب المشكلات، وتعمل على حلها ومواجهتها، وتوفر سبل الخروج منها، من خلال حرص مختلف الأطراف على الحوار والمشاركة، وتحقيق المصلحة العامة وإشاعة أجزاء السكينة والهدوء[2].

إن الحديث عن رأس المال الاجتماعي في الجزائر مرتبط بشكل وثيق بموقع المجتمع حين البدايات الأولى لتشكل الدولة الوطنية، وبمسار تموضعه في سياق الزمن البنيوي لتشييد الدولة إلى غاية اليوم. وإذا كان رأس المال الاجتماعي يتشكل بعيدا عن النظام السلطوي للدولة حسب ما تم التطرق إليه سابقا؛ فان المحددات التي تقيسه والخيارات التي توجهه تكون نابعة بالتأكيد من المنظورات السياسية والايديولوجية التي تتبناها الدولة، هذا التقديم دافعه تلك التحولات الكبرى التي شهدتها الجزائر غداة الاستقلال، حين كان الجزائريون ينتشون بعظمة انتصار ثورتهم التاريخية التي أصبحت ملهمة لثوار العالم والفكر التحرري في تلك الفترة، فأحس الجزائريون بقوة انجازهم الذي كان دافعا في البداية لمواجهة الصعوبات الموروثة من دولة منهوبة اقتصاديا ومنهارة اجتماعيا، نتيجة لسياسة الإفراغ العام للمؤسسات الإدارية والتصحير الاقتصادي الذي قامت بها فرنسا في تلك الفترة، إضافة إلى سياسة التغريب أو التجهيل التي تبنتها اجتماعيا للقضاء على البنيات الاجتماعية والثقافية للجزائريين.

---

[1] سهام موفق وأحمد ضيف، رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد: 34، المجلد: 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 47.

[2] سامح فوزي، كيف يصبح رأس المال رصيدا مضافا للمواطنة، **مجلة الديمقراطية**، العدد: 67، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2017م، ص 102.

كان البعد الاجتماعي للجزائريين دولة ومجتمعا أحد المنطلقات الأساسية للبناء بعد الاستقلال، وبالرغم من الصراع الايديولوجي داخل النظام السياسي، وصراع الممتلكات بين القوى الاجتماعية[1]، الذي دفع إلى إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية وانتقال المركز الديمغرافي من الريف إلى المدينة[2]، إلا أن العديد من العمال الجزائريين وبعض النخب عملوا على السد التدريجي للفجوة التي تركها الاستعمار داخل المؤسسات، كما قام العديد من المواطنين بحملات لجمع الأموال، وتبرعت النسوة بمصوغاتهن الذهبية[3]، بهدف تدارك الثغرة المالية والاستجابة لشعارات التضامن والتكافل، التي كان الهدف منها مواجهة صعوبات البدايات الأولى للبناء، في ظل الخيار الاشتراكي القائم على العدالة الاجتماعية، والتركيز على الثقة في القوى الاجتماعية التي تعد زاوية أساسية لهذا النهج.

استمر هذا النهج في توجيه رأس المال الاجتماعي عبر الدور الريادي للنظام السياسي في تلك الفترة متسلحا بأفكار الشرعية الثورية، التي تَعتبر في نهضة الجزائريين وتماسكهم بمثابة مرحلة ثانية من النضال التاريخي، الذي يهدف إلى تحقيق فكرة الدولة الأمة، المرتكزة على مستوى عال من التجانس الاجتماعي والثقافي في دعم الخيارات التنموية ومساعي الجلاء النهائي للارتباطات المصلحية مع فرنسا، ووضعت لذلك برنامجا طموحا انخرطت فيه جميع القوى الاجتماعية، يقوم هذا البرنامج على فلسفة التوازن المناطقي ومحاربة التفاوت الاجتماعي؛ بتوطين قيم العدالة الاجتماعية، واستعانت لتحفيزه بمختلف الأفكار القومية ذات التأثير العميق في المخيال الجمعي للمجتمع الجزائري، والايدولوجيا الشعبوية[4] القائمة على خطاب يوتوبي في تعظيم الانجازات المادية، وتضخيم المكتسبات التنموية، كشعارات: أقمنا أكبر مصنع في افريقيا...بنينا أحدث مستشفى...[5]، وبالرغم من الجوانب التنموية الايجابية لهذه الفترة؛ إلا أن تبني السياسة الاجتماعية في التشغيل والتسيير أكثر منها ذات جدوى اقتصادية، أدى إلى تقويض بعض المقومات الاجتماعية للعمل؛ كفقدان الثقة في العمل الجماعي، تناقص المردود في تقديم الجهد...الخ. هذا الوجه كان أحد أبرز مظاهر تراجع التعاضد الاجتماعي وانتشار الفساد السلوكي والأخلاقي وبث روح الاتكال في ثقافة العمل الجماعي، وضعف الولاء في شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وقد ساهم

---

[1] مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**. ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع: الجزائر. 2007م، ص 26.

[2] منال كواش، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر. **مجلة تحولات**، العدد: 02، جامعة ورقلة، 2018م، ص 176.

[3] علي سدي، رأس المال الاجتماعي: القطعة المفقودة في اشكالية التنمية بالجزائر. مداخلة ألقيت في أشغال الملتقى الوطني الاول بعنوان: **دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية بالجزائر**، أيام 12-13 نوفمبر 2013م، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون بتيارت، ص 09.

[4] مصطفى الأشرف، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[5] **نفس المرجع**، ص 10.

هذا الوضع في تلاشي العديد من قيم الثقة والتعاون؛ خاصة بعد انتشار الفساد المالي وظهور طبقة بورجوازية مستفيدة من وضع اقتصادي مأزوم خلال ثمانينيات القرن الماضي، تزامنا مع انهيار شرعية الريع وارتفاع حالات الندرة والحرمان. هذا الواقع أدى إلى أزمة حقيقية في رهانات رأس المال الاجتماعي بعد تفكك مجموع القيم الممارسة في مكونات هذا المفهوم، الذي استمرت تداعياته على واقع البنية الاجتماعية في الجزائر في المراحل اللاحقة.

إن الحقيقة التي يمكن الوثوق بها في عرض ما سبق تستند إلى معادلة مهمة؛ يحيلنا تفسيرها الموسع إلى القول بأن نشوء فكرة رأس المال الاجتماعي خلال هذه الفترة، خضع لتوجيه من طرف النظام السياسي الذي كان بحاجة لهذا الرأس مال في دعم خياراته لبناء الدولة، وهذا الأمر قد لا يكون سيئا من معطى إرادة الدولة، وبيئة المجتمع الذي حفزته بسياسة اجتماعية تغذي هذه الإرادة. لكن اللافت للاختلاف في الأمر أن تلك الضرورات قد سمحت بانتاج رأسمال اجتماعي أحادي التوجيه، يقوم على تصور المجتمع بأنه كتلة موحدة، ومتمازج مع مشروع الدولة الوطنية الذي أقرته النخب الحاكمة حينها ودعمته القوى الاجتماعية كافة.

لقد أثر هذا الفشل النهضوي القائم في كل مرة على مهادنة الوضع الاقتصادي للواقع الاجتماعي غير المدروس (السياسة الاجتماعية) في مشروع الجزائر الحديثة، على ثقافة رأس المال الاجتماعي بصفة متتابعة؛ ما جعل من سلم القيم والمعايير المشتركة في رأس المال الاجتماعي الجزائري أمرا ليس ثابتا في معالجة مظاهر العجز والاختلال العام، بل كان يتم التعاطي مع القضايا في غالب الأحيان بشكل انتقائي/ تلقائي/ عاطفي كردة فعل، أو بطريقة غير منظمة ومحدودة؛ يتم كل ذلك في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج وأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية، ويضع قواعد لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية المشكلة لرأس المال الاجتماعي.

تنفيلا على ذلك؛ فقد ساهم اخفاق مشروع تحديث الدولة والمجتمع، في تكريس العديد من رواسب الانهيار القيمي والتخلف الاجتماعي، الذي ورثه من عدم القدرة على ربط الأدوار المهنية والاجتماعية لمقتضيات بناء دولة قوية؛ عن طريق محاكاتها لنماذج التحديث والتنمية الناجحة في العالم، وأنتج هذا الموروث حالة من الركود الاجتماعي الذي فتح الباب أمام ممارسات مَرَضية؛ كالرشوة والزبونية والمحسوبية، وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل العقود والتوظيف، والتعيين في مناصب حساسة وحيوية، والترقية الوظيفية والاجتماعية، وخوصصة المؤسسات عن طريق التوظيف الوراثي... ما أدى إلى تدهور قيم العمل واختلال سلم توزيع الجزاءات وتثمين الجهود، وتراجع الأداء والفعالية والكفاءة... الخ. وهي عناصر قيمية مشروطة لقيام رأس مال اجتماعي على أساس الثقة[1]؛ التي يعتبرها المفكر

[1] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4 5.

السوسيولوجي جورج زيمل George Simmel إحدى أهم تركيبات قوى المجتمع، ومن غير الثقة بين الناس يتحلل المجتمع أو يفقد تكامله[1].

إن انتشار الفساد كثقافة أفقية سائدة؛ أدى إلى التطبيع المجتمعي معه كممارسة. هذا الأمر جعل منه سلوكا ناظما لكثير من العلاقات والظواهر التي أفقدت القيم الاجتماعية المشتركة قيمتها الأساسية داخل الفضاء العام، وقد جسدت ظاهرة التفاوت الاجتماعي أبرز المخرجات المهددة لرأس المال الاجتماعي في الجزائر، نتيجة افتقارها لأسس مشروعة في ظل غياب قواعد قيمية مدعمة باتفاق نسبي لدى القوى الاجتماعية، وارتباطه بالاعتماد على علاقات القوة المشبوهة والمساعدة على التشكيل السريع لثروات ضخمة وبطرق غير مشروعة، كالمضاربة والتحايل وإتباع ممارسات لتحقيق ربح اكبر بجهد أقل وحق التصرف في الملك العام دون التزام (ثقافة البايلك)...الخ، يحدث كل ذلك في ظل عدم ضبط المراكز الاجتماعية وانتفاء معايير تثمين الامتياز، والأداء والفعالية وروح التنافس المشروعة، التي بتوافرها تمنح ذلك التفاوت الاجتماعي مشروعية مقبولة مجتمعيا، ومعقولة في خضوعها لضوابط صارمة تمارسها أجهزة الدولة، وتفرضها تلك القيم وروابط العلاقات الاجتماعية المتفق عليها في قواعد التنافس والتمايز حين التفاعل الاجتماعي[2].

لقد أدت عديد الاهتزازات إلى اختبار رأس المال الاجتماعي في الجزائر عبر محك القدرة على مواجهة الأحداث وتجاوزها. وقد كان لمأسسة التباين والتمايز داخل الكيان الاجتماعي والفكري مع بداية التعددية السياسية سنة 1989م، دور في بروز مجموعات متباينة اجتماعيا بفعل اختلاف المواقع والمصالح وتعارضها، وكان ممكنا أن يكون هذا الزخم فرصة للانتقال برأس المال الاجتماعي من حالة الأحادية إلى حالة التنوع الايجابي القائم على انتاج معايير الثقة والتشارك في سلم القيم الجماعية، لكن حالة الاستقطاب السياسي والايديولوجي أعادت حالة الاختلال من جديد[3]، وأدت راهنية التحولات آنذاك إلى ظهور أزمة هشاشة حقيقية؛ كان أحد جوانبها المستفادة اجتماعيا، تلك الجهود التي بذلها الجزائريون في مواجهة هذه الأزمة التي وصلت إلى حد التطوع الذاتي في مواجهة الظاهرة الارهابية وانتهت باستعادة اللحمة الاجتماعية عن طريق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005م. يضاف إليها تلك الجهود المبذولة اجتماعيا وحالات التضامن المتجذرة والأصيلة في التراث السلوكي الاجتماعي للجزائريين في

---

[1] اسعاف حمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 149

[2] العياشي عنصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[3] العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة: المؤسسات، الفاعلون والتحولات**. مؤسسة الكتاب الحر: الجزائر، 2020م، ص 22.

مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الوطنية كزلزال بومرداس سنة 2003م، فيضانات العاصمة وغرداية....الخ.

إن الرهان المستمر حول ماهية رأس المال الاجتماعي في الجزائر وخصوصياته –إن وجدت– لا يمكن فصلها عن الطبيعة البنيوية للدولة؛ التي استطاعت في مرحلة الأحادية توجيهه نحو أهدافها الايديولوجية، وعملت في فترة التعددية على تدجينه وفق طموحاتها السياسية، ثم تفتيته عبر شرعية الفساد التي طالت عديد المؤسسات، هذا الأمر مدعاة للقول بأن تداعيات هذا الترابط العقدي بين الدولة والمجتمع في بيئة غير شفافة قد ساهم في تفكيك روابط الثقة المتبادلة؛ التي تحددها مكونات رأس المال الاجتماعي من حيث المورد والفعل الاجتماعي المرتبط به، وصاغ هذا التصدع أشكالا متباينة من مظاهر الحراك الاجتماعي التي تراوحت في مواقف كثيرة بين قيم التقارب والاستثمار الايجابي في شبكة العلاقات الاجتماعية العميقة لدى الجزائريين (ثقافة التعاون، التكافل الاجتماعي)، كما عرف حالات من التصدع والانطباع السيئ في سلوكات معينة ( غياب ثقافة الاستهلاك، غياب ثقافة التبليغ، ثقافة الاحتجاج) ؛ وهي كلها مظاهر نافذة في تحقيق قيم التكامل الاجتماعي، وتمكين ثقافة الانسجام بين المجتمع والدولة.

## المبحث الثالث: المحددات الجيو أمنية للأمن المجتمعي في الجزائر (التماس الجيوسياسي)

إنّ اقتران مفهوم الأمن المجتمعي بالدولة لا يعني بالضرورة انحصار محددات سياسة بنائه داخل حدود اقليمها الذي تمارس عليه سيادتها؛ بل يتجاوزه إلى ما وراءها، لما يتطلبه ذلك من حتمية وضع الدولة في إطار امتداداتها الجيوسياسية؛[1] التي من شأنها أن تفصح عن العديد من التفاعلات ذات الشأن بتحديد تشكيلات أو تعقيدات الأمن المجتمعي عبر دوائر التفاعل الإقليمي. في هذا المبحث سنسعى الى إبراز المحددات الحيوية الملازمة لفكرة الامن المجتمعي ضمن فضاءات التماس الجيوسياسي للجزائر.

### المطلب الأول: الدائرة الافريقية

يقع الفضاء الافريقي في عمق شواغل الأمن القومي الجزائري، وتبنى على أساس هذا الفضاء العديد من الاستراتجيات الأمنية الهادفة إلى مجابهة التدفقات المهددة للأمن المحلي والاقليمي في المنطقة، وذلك نظرا لكثافة وتداخل عديد الفواعل في تعقيد البيئة الأمنية لمنطقة الساحل والصحراء بالتحديد فيما يعرف بـ "**قوس الأزمات**"[2]؛ حيث تأخذ هذه الفواعل أشكالا متعددة في تصنيفاتها( صلبة، لينة...)، لكنها تستقي في محصلة الأمر عناصر تكونها من الأزمات البنيوية التي صاحبت تشوه مسار بناء الدولة في هذه المنطقة، وما رافقها من اختلالات، ترجعها أغلب الدراسات إلى ارتباطها بالرواسب التاريخية التي أفرزتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم يراع فيها كثير من فوارق التنوّع الاثنى والقبليّ وخصوصية المجتمعات الافريقية[3].

ينطلق بيان هذا العنصر من تلك الخصوصية الهامة التي يتضمنها هذا الفضاء في فهم أحد أهم الأبعاد الجيواثنية الممتدة للأمن القومي الجزائري؛ المتمثلة في "**الاشكالية التارقية**"، كما سماها الدكتور منصور لخضاري في معرض تحليله لرهانات تأمين التماسك الوطني؛ من خلال تمييزه لامتداد حدود التأثير في مكونات الخصوصية الاثنية في الجزائر حين قال: " إن وصف المسألة التارقية بـ الاشكالية حين اعتبار الطوارق كرهان من رهانات التماسك الوطني في الجزائر إنما يقف من ورائه الامتداد عبر

---

[1] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، متوفر على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Algerias_Security_Policies_the_Focus_of_ACRPSs_Latest_Publications.aspx.2021/02/20

[2] بومدين عربي، أزمة الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء. **مجلة قراءات افريقية**، العدد: 28، 2016م. ص 27.

[3] **نفس المرجع**، ص 23.

الوطني لهذه القبائل، التي اتخذت من الساحل الافريقي فضاءً للاستيطان، فتوزعت بين: الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو، على عكس غيرهم من الأمازيغ الجزائريين، الذين تحددت أماكن استيطانهم في أماكن داخلية ليس لها امتدادات عبر وطنية إن وجدت؛ كما هو شأن وجود القبائل والشلوح بالمملكة المغربية؛ فالمميز لهذه الحالات هو غياب التواصل الجغرافي كما هو الشأن بالنسبة للطوارق..."[1] الذين يبلغ طول الفضاء الجغرافي الحدودي المفتوح لامتداد تواصلهم مابين الجزائر ومنطقة الساحل حوالي 6280 كلم.

إجمالا يوضح الجرد الخرائطي لمواقع توطن الطوارق إلى وجود: طوارق الصحراء ويوجدون في الجنوب الجزائري ومنطقة "فزان" في ليبيا. وأهم قبائلهم الهقار أو "كل هغار"، وأيضا "كل آجر" في صحراء الجزائر. وغربا حول تمنراست يوجد "كل رايال" وكذلك في مدينة غدامس الليبية في الحدود مع كل من تونس والجزائر، وطوارق الساحل وهم في الأساس قبائل "كل أيير" بصحراء تنيري، و"كل يلمدن" بمنطقة غاوة بالنيجر، و"كل آيترام" و"كل إيلمدن المتونة "و"كل تدمكت" حول تمبكتو ومنعطف نهر النيجر و"كل غزاف" في منطقة "أزواد"، و"آداغ أيفوغاس" بجمهورية مالي. وتمتد مجموعات الطوارق هذه إلى بوركينافاسو[2].

اذن فالجزائر تتشارك في امتداد مجموعات التوارق مع دولتي مالي وليبيا من خلال قبائل توارق اداغ الايفوغاس، الذين ينقسمون بين جنوب الجزائر وشمال مالي، وبعض قبائل توارق الاجيير على الحدود مع ليبيا، إضافة إلى توارق الاهاقار، الذين يقطنون سلسلة جبال الهقار بالجنوب الجزائري كما سبق توضيحه في المبحث السابق (المطلب الثاني).

أما بخصوص الزعامات ومراكز التأثير داخل قبائل التوارق فقد تاثرت بالتقسيم الحدودي للصحراء من طرف الاستعمار الفرنسي تتشارك حيث بقي مقر الزعامة التقليدية لتوارق كال الاداغ في الجزء التابع لدولة مالي .إلى جانب مجموعات أخرى وقبائل أخرى على غرار: كال اهانت ايكان نتاوسيت، ايساكامارن. أما توارق الاجيير فقد انقسمت بين الحدود الجزائرية والحدود الليبية، ولكن خصوصية كال الاجيير مقارنة بكال الاداغ تكمن في كون الزعامة التقليدية انقسمت إلى فرعين؛ واحدة في الجزائر والأخرى في ليبيا. أما كال الاهاقار، الذي يقع مركزه في مدينة تامنراست في سلسلة جبال الهقار

---

[1] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006م-2011م، **مرجع سبق ذكره**، ص 366.

[2] عادل النجار، **جماعات الطوارق..أزمات متعددة وهوية واحدة**، متوفر على الرابط:
file:///C:/Users/sabil/Downloads/33858356.pdf

الجزائرية فيتواجد كليته في الاقليم الجزائري؛ بعكس كال أداغ الايفوغاس وكال الاجيير. ومع ذلك فلكال الاهقار تقاليد عريقة وعلاقات تبادل متعددة الأشكال مع توارق كال اداغ الايفوغاس وتوارق الاجيير[1].

تتلخص حيثيات الاشكالية التارقية في دول الساحل ومن خلال ما أوردته أغلب المصادر التحليلية لهذه الحالة، في سببين رئيسيين:

الأول: أن الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، واتفاق الدول على عدم المساس بها، قد أفشل حلم التوارق في الحصول على دولة مستقلة[2]، خاصة وأن قبائل التوارق قد لعبت دورا نضاليا هاما في استقلال دول المنطقة؛ مما نجم عنه حالة من الشعور بالشتات بعد تقسيمهم بين خمس دول هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو[3].

ثانيا: إن عدم نجاح التوارق في تحقيق حلم الدولة، عززه فشل آخر وهو عدم ادماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية داخل هذه الدول، من خلال تحييدهم عن مراكز السلطة وصنع القرار[4]؛ خاصة وأن التاريخ الاجتماعي للمنطقة يعزز من السلطة التقليدية التي كانت تحظى بها قبائل التوارق بوصفهم أسياد المنطقة، في مقابل القبائل الافريقية التي كانت تشاركهم الجغرافيا بوصفهم عبيدا وخاضعين لسلطانهم[5].

من جهة مقابلة، تأرجح توظيف قضية الطوارق ومنظور معالجتها حسب سياسة كل دولة في التعامل مع هذه الواقعة الاجتماعية المعقدة، التي فرضتها عوامل التاريخ وجغرافيا. وكان لانعكاس هذا التعاطي المتباين من دولة لأخرى أثرٌ مباشرٌ على التطويق الإرادي لتداعيات هذا الواقع، أو إثارته لمبررات التمرد والتصعيد الذي لازالت أثاره ممتدة حتى الآن.

يتضح استعصاء الاشكالية التارقية بشكل أكثر جلاءً في الحالة المالية، أين تحالفت عوامل الجغرافيا ومظالم السياسة في إذكاء وقائع التهميش والعزلة والاقصاء المنتهج من طرف السلطات المالية ضد توارق مالي الذين يتمركزون في شمال البلاد. ويتغذى هذا التحييد الشامل من البدايات السيئة لاندماج الطوارق غداة استقلال دولة مالي سنة 1960م؛ حيث اتجهت قبائل الطوارق إلى إعلان حالة التمرد من خلال الدخول في مواجهات مع السلطات المالية سنة 1963م فيما أطلق عليه بـ "ثورة كيدال"،

---

[1] هدى طار، تسعديت مسيح الدين، علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيوسياسي والتمرد. **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد: 34، جامعة ورقلة، 2018م، ص 291.

[2] بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي. **مركز الجزيرة للدراسات**، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

[3] علاء الدين فرحات، المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي. **مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل**، العدد: 05، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 40.

[4] هدى طار، تسعديت مسيح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 291 292.

[5] منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19. 20.

واستمرت هذه المواجهات في فترات مختلفة، وقد واجهتها السلطات المالية في كل مرة بالقمع في إطار سعيها المتكرر لإثبات سيطرتها التامة على اقليمها؛ في حين كانت دوافع تمرد الجماعات التارقية انفصالية، تثيرها في كثير من الفترات ردود الأفعال على السياسات المنتهجة ضدهم كمضايقات النشاط الرعوي، والتمييز العرقي، وكذا غياب التنمية...الخ[1].

استمرت هذه المواجهات في إذكاء حالة أزمة مزمنة بين دولة مالي واقليمها الشمالي، امتدت تداعياتها لستة عقود من الزمن؛ سمحت خلال هذا التراكم في انتاج حدثين هامين خلال هذا العقد الأخير، قد يعودان بالقضية المالية إلى وقائع ومطالب البدايات وهما:

– إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد لأول مرة استقلال "دولة أزواد" في شمال مالي بتاريخ 6 أبريل 2012م، بعد 15 يوما من الانقلاب العسكري ضد الرئيس "أمادو توري" في 22 مارس 2012م، ورغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بإعلان الانفصال والمساعي الاقليمية التي أجهضت هذا الحدث ورأت فيه حالة ناتجة عن الفوضى وتحالف الجماعات المتمردة مع الجماعات الارهابية؛ ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 2081 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، وتم بذلك نشر قوات افريقية في مالي.

– التدخل العسكري الفرنسي في مالي 11جانفي 2013م بناءً على طلب الرئيس المالي تراوري واتنادا، وبشرعية أممية تحت القرار رقم 2085؛ فيما أطلق عليه عملية "سرفال" أو "القط المتوحش"، ثم عملية "برخان"، وذلك بهدف إعادة سيادة الدولة المالية على كافة اقليمها من جهة، وحماية المصالح التاريخية الفرنسية في المنطقة من جهة أخرى؛ ولازال تواجد القوات الفرنسية المقدرة بـ4500 عسكري في الأراضي المالية إلى يومنا هذا[2].

على عكس الحالة المالية، جنحت قضية الطوارق في النيجر في مراحل مختلفة إلى وضع أقل حدة. ويعود السبب في ذلك إلى الحالة الاندماجية باعتبار الخصوصية التارقية غير منحصرة جغرافيا في هذا البلد. حيث بدأت الصدامات الأولى بعد استقلال النيجر سنة 1961م مباشرة، في عهد الرئيس "نحمانيد يوري"، واستمرت المواجهات كامتداد لإرادة طوارق الساحل والصحراء في تحقيق حلم الدولة التارقية، وتحاقبت أوضاع الكر والفر بين سلطات دولة النيجر وبين المقاتلين الطوارق؛ خاصة بعد مرورهم إلى حالة التشكل والتنظيم في مواجهة الدولة، ما دفع إلى فتح مسار سياسي تفاوضي بين

---

[1] محمد الأمين طيبي بلهاشمي، محمد صافو، أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، **مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل**، العدد: 05، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 256

[2] أمينة مصطفى دلة، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 49– 50، المجلد: 2016، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، مارس 2016، ص 121.

الجهتين خلال تسعينيات القرن الماضي. ولازالت جولات توقيع اتفاقيات السلام مستمرة إلى وقتنا الحاضر[1].

اختلف التعاطي الليبي مع الخصوصية التارقية، عن باقي الدول الحاضنة لهذه الاثنية، واتسم بكثير من الغموض والتناقض؛ ويعزى ذلك إلى حالة التوظيف السياسي التي انتهجتها ليبيا في عهد الرئيس معمر القذافي، الذي عمل على استخدام هذه الحالة العبر وطنية لتسويق نزعته الزعامية؛ من خلال وعوده المتكررة بتحقيق حلم "الجمهورية التارقية" لطوارق المنطقة المشتتين بين خمس دول حسبه، وقد بدأ القذافي في تنفيذ مخططه بتجنيد أعداد كبيرة من شباب التوارق في صفوف الجيش، مستغلا حالة نزوح ولجوء التوارق في مالي والنيجر من مناطق اقامتهم إلى دول الجزائر وليبيا؛ نتيجة لحالة الجفاف التي شهدتها المنطقة نهاية سبعينيات القرن العشرين[2].

لكن القذافي سرعان ما تراجع عن مخططه نظرا للأزمة التي أحدثها بقراره ذلك، مع كل من النيجر التي قامت في عهد الرئيس "سيني كونشي" بطرد جميع الدبلوماسيين الليبيين من على أراضيها في جانفي 1981م، واستمرت هذه القطيعة إلى غاية وفاته سنة 1987[3]م، والموقف الجزائري الذي رفض بشدة هذا التصرف المربك للمنطقة، كما اعتبره في أحد جوانبه محاولة للمناورة والضغط بخصوص الملف الصحراوي، نظير الدعم الذي كان يقدمه الملك المغربي الحسن الثاني لتجسيد مخطط القذافي في المنطقة[4].

تراجع القذافي عن قراره الانفصالي، لكنه واصل دعمه للقبائل المحلية في المنطقة خلال هذه الفترة، ووعد بتوفير العديد من الاستثمارات في شمال مالي للطوارق، كما عمل على دعم حركات التمرد التي انطلقت في كل من مالي والنيجر سنة 1990م واستمر كذلك، ليعود إلى إحياء الخلاف مع الجزائر حول القضية من جديد بعد فتح قنصليته ب "كيدال" أحد المدن المالية ذات الأغلبية التارقية، وتجديد ندائه الانفصالي خلال زيارته في 2005م لمنطقة تمبكتو، بدعوته لقبائل الطوارق للتوحد في إطار فيديرالية، كما قام في ذات السنة في سياق جهوده الهادفة إلى محاولة إحياء مشروع الانفصال بالمنطقة إلى توجيه رسالة إلى طوارق الجزائر، مستغلا وفاة الأمنوكال "حاج موسى أخاموخ" وذلك عن طريق مبعوثيه لأداء

---

[1] هدى طار، تسعديت مسيح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 298.

[2] نبيل بويبية، مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني الأول حول: **اشكالية الأمننة في المغرب العربي**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد يحي الصديق بجيجل.

[3] التنبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، منشورات منظمة تامانوت، د.ت.ن، ص 60.

[4] منصور لخضاري، الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، **إصدارات مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012م. ص 14.

واجب التعزية، وفي حضور بعض أعيان توارق مالي والنيجر؛ خاصة في ظل الظروف التي صاحبت تعيين "أحمد ايدابير" أمنوكال جديدا لتوراق الجزائر، بدل من محمد اخاموخ ابن حاج موسى[1].

تحصيلا لذلك، لم يتوقف الاستثناء الليبي حول الحالة التارقية بإنهاء نظام القذافي، بل ساهمت ظروف سقوط حكمه في إذكاء حالة العنف ومطالب الانفصال والتمرد من جديد، بعد انتشار فوضى السلاح الذي وقع في يد المقاتلين التوارق الذين قاتلوا إلى جانب ميليشيات القذافي في 2012م، الذين عاد الكثير منهم إلى مالي والنيجر؛ ضف إلى ذلك طبيعة التحالفات التي نتجت عن حالة استقواء الظاهرة الارهابية في المنطقة واستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة؛ ما رهن كل الأحداث التي عرفتها المنطقة بعد 2012م بتداعيات الأزمة الليبية.

إن الاستعانة بعرض هذه الوقائع المبينة لظروف "الاشكالية التارقية" في حدود تجلياتها جغرافيا، يفيدنا لتبرير الحالة الجزائرية التي تختلف في ظروف تشكلها ومسار معالجتها عما سبق تحليله؛ ما يوحي أن الحالة الجزائرية لا تمثل حالة التباين إلا إذا وضعت في سياقاتها الإقليمية الجيوأمنية لا الداخلية، عن طريق فكرة التماس الجيوسياسي، في حدود النفوذ والتأثير.

تعود تفاصيل الخصوصية التارقية في الجزائر إلى فترة الاستقلال؛ حيث كانت الدولة الجزائرية أكثر الدول الخمس تجانسا مع الوضع الجديد الذي رسمه التقسيم الخرائطي للحدود السياسية. ولعل أحد حصول هذا الانسجام يعود إلى البدايات الأولى لترتيبات استقلال الجزائر، من خلال موقف توارق الجزائر الرافض لمفاوضات الاستعمار الفرنسي حول قضية فصل الصحراء وعرض الانفصال؛ حين أرسل الرئيس الفرنسي شارل ديغول سنة 1960م إلى زعيم قبائل طوارق الجزائر "باي أخاموخ" يقول: "إذا خرجت فرنسا سيستعمركم العرب الجزائريون، وسيسيطرون عليكم؛ لذا نخيركم بين قبولكم البقاء في فرنسا التي سوف تعاضدكم في تأسيس دولة خاصة بكم، مؤكدين لكم تعهدنا الكامل بالبقاء إلى جانبكم دوما..."[2]

مع استقلال الجزائر، عملت الدولة الجزائرية على ترقية الوضع التنموي والاجتماعي لطوارق الجزائر، حيث قامت سياسيا بتعيين الأمنوكال في أول مجلس وطني تشريعي ممثلا لقبائل الطوارق، كما قامت بإلغاء نظام الجزية والخماسة المعمول بهما في النظام التقليدي للطوارق؛ مقابل ترقية النشاط الزراعي والرعوي لسكان المنطقة، وعملت على الادماج التدريجي للطوارق في الحياة المدنية بمدينة تمنراست[3]؛ خاصة بعد جفاف سنة 1974م، وطلب حوالي 4000 ألاف شخص المعونة من الدولة

---

[1] نبيل بويبية، **مرجع سبق ذكره**.

[2] أكناتة ولد النقرة، **الطوارق.. من الهوية إلى القضية**. إصدارات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، موريتانيا، 2014م، ص 92.

[3] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1990م، ص 197.

الجزائرية. كما عملت الجزائر على حماية الطوارق على الحدود الجنوبية وضمان تواجد شرعي لإقامتهم وفق عمليات الإحصاء الأول سنة 1993م والاحصاء الثاني سنة 1994م[1]، وقامت بسن العديد من القوانين واللوائح التنظيمية التي تسهل تحركاتهم، وتضبط ممارسة بعض الأنشطة التجارية التبادلية عبر الحدود وقف نظام المقايضة التقليدي مع نظرائهم في مالي والنيجر؛ وذلك باستصدار جملة من القرارات الوزارية التسهيلية للعملية[2].

حظي طوارق الجزائر في سياسات وبرامج الدولة الجزائرية باهتمام بالغ، عكسته حالة الاستقرار الاجتماعي التي أنتجت استقرارا سياسيا وأمنيا في البلاد؛ ولعل ذلك يعود إلى استراتيجية الدولة الجزائرية في مسار تعاطيها مع الحالة التارقية الذي اتسم بنوع من الترقية الذكية، القائمة على احترام الخصوصيات التقليدية التي يحتويها النظام الاجتماعي التقليدي ( مؤسسات، لغة، ثقافة...) وترقيتها، في مقابل الانفتاح على حالة الاندماج السياسي والتنموي في البلاد ، ودفعت حالة الاطمئنان لهذا الأسلوب، طوارق الجزائر إلى الانخراط في مشروع البناء الوطني والتماسك الاجتماعي الذي رسمته الدولة الجزائرية.

بالنسبة للجزائر، تثار فكرة الأمن الاقليمي كأحد المركبات الأساسية لحالة الأمن المجتمعي؛ من خلال امتداداتها عبر الارتباط العضوي بين الأقليات التارقية في المنطقة وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في كل من مالي والنيجر وليبيا، مما يعكس حالة الفوضى والتشردم التي تفرزها الحالات الأزموية داخل هذه الدول في كل مرة، وما يلحقها من انتشار للتهديدات الأمنية عبر كامل الفضاء الحدودي المشترك.

استجابة لهذه التعقيدات ، وانسجاما مع رؤيتها للحل؛ عملت الجزائر على لعب دور دبلوماسي كبير في مسارات الأزمة التي عرفتها هذه الدول بهدف إبعادها عن حالة الاستقطاب والتوظيف الدولي، وكانت البداية عبر جولات الوساطة التي رعتها الجزائر فوق أرضيها بداية من قمة جانت سنة 1990م[3] ؛ وصولا إلى توقيع اتفاق المصالحة في مالي في جويلية 2014م[4]؛ حيت عملت الجزائر إلى حصر جهود الحل في التفاوض السلمي الذي يدعم ضمان السلامة والوحدة الترابية لدول المنطقة، مع ضرورة العمل على تمكين الأقلية التارقية، بما يساعد اندماجهم الايجابي في الحياة السياسية والاقتصادية؛ من خلال منح المناصب السياسية العليا وجلب الاستثمارات والعمل بالنظم التفضيلية، التي من شأنها تحقيق نقلة نوعية في المجال التنموي والاجتماعي.

---

[1] عبد السلام دخيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2] نبيل بويبية، **مرجع سبق ذكره**.

[3] زهيرة مزارة، ميلود حاج عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص 298.

[4] **نفس المرجع**، ص 302.

جسدت حالة الانكشاف الأمني نتيجة لكثافة المهددات الأمنية حالة من التداخل في التفريق بين الطابع الانساني الناجم عن حالات اللجوء والنزوح إلى الجزائر، في مقابل الوضع الأمني المرتبط بظاهرة الهجرة غير شرعية وانتقال البشر؛ وهو ما كشفت عنه رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيد سعيدة بن حبيلس بقولها: "نجد صعوبات كبيرة في التعامل مع اللاجئين، فالكثير منهم يتشابهون ويتحركون بجوازات مزورة؛ والعديد من النيجريين ومن جنسيات افريقية أخرى نكتشف بعد مدة أنهم يتجولون في الجزائر على أساس أنهم ماليون لكنهم يتاجرون في الممنوعات"[1].

أمنيا، تقدر الإحصاءات بخصوص تدفقات المهاجرين عبر الحدود الجنوبية بـ 90 ألاف مهاجر سنويا حسب تصريح مدير الهجرة بوزارة الداخلية السيد حسان قاسيمي لوكالة الأنباء الجزائرية، وهو رقم يجعل الجزائر أمام معضلة حقيقية في تفكيك تشعبات هذه الواقع الذي جعلها أمام اشكالات أمنية داخلية، ومحل اتهامات دولية وإقليمية في كثير من الأحيان[2]، خاصة في ظل الارتفاع المطرد لعدد العمليات الإرهابية التي زادت من 90 عملية ارهابية سنة 2016م إلى 465 عملية ارهابية في سنة 2018[3]م، تتهم الجزائر فيها بتحول حدودها الجنوبية إلى منطقة انكفاء استراتيجي ومناورة لكثير من المتمردين الملاحقين من طرف القوات الأمنية النيجرية والمالية، ولا تستبعد بعض التقارير حسب الدكتور قوي بوحنية "أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006م. وقد قادت هذه العمليات إلى توتر اقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر)؛ وكادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها "[4].

لذلك فقد أنتج ملف المهاجرين ـ نتيجة لحساسيته وصعوبة إدارته داخليا ومع دول جوار ـ حالة من التداخل في تفكيك الاشكالات المترتبة عن تحالفه مع كثير من فواعل الإجرام الأخرى؛ كالإرهاب والجريمة المنظمة، ومثال ذلك على المستوى الداخلي ذلك الهجوم الذي نفذه تنظيم القاعدة ضد قوات

---

[1] تصريح رئيسة الهلال الأحمر الجزائري لقناة DW. متوفر على الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A8%D8

[2] عبد الرزاق بن عبد الله، 90 ألف مهاجر يتدفقون على الجزائر سنويا، **وكالة الاناضول**، متوفر على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/90-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%

[3] **Africa Center for Strategic Studies,** sur site: https://africacenter.org/spotlight/threat-from-african-militant-islamist-groups-expanding-diversifying/

[4] قوي بوحنية، **مرجع سبق ذكره.**

حرس الحدود بتين زواطين في 2010م، وأدى إلى مقتل 12 عنصرا كمحاولة لتسهيل عملية ادخال سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى الأراضي الجزائرية عبر مالي[1]. والهجوم الذي تعرضت له إحدى القواعد الغازية الحيوية للاقتصاد الجزائري في تقنتورين بتاريخ 11 يناير 2013م؛ من طرف كتيبة الموقعون بالدماء، ومحاولة احتجاز رهائن غربيين في العملية[2].

كما تعاني الجزائر من إفرازات للوضع الاجتماعي المتداخل في كثير من المناطق الحدودية التي تحول فيها الجزائريون إلى أقلية؛ مقارنة بالمهاجرين، الذين يصعب التمييز بينهم في كثير من الجوانب المورفولوجية مع سكان هذه المناطق المحلية؛ نظرا للصلات الاثنية والسوسيوثقافية بين سكان المناطق الحدودية على الجانبين، مما قد يغذي حالة التماهي بالانتماء للفضاء البيئي المشترك، ويقوي الشعور بحالة الاغتراب الوطني.

لكن مقابل ذلك يفصح التفريق الاجتماعي والقيمي بين الجانبين عن كثير من الاختلاف في سلوك وثقافة المهاجرين؛ الذين نقلوا معهم كثير من الظواهر الاجتماعية البعيدة عن هوية سكان مناطق الجنوب وانتقل بعض منها إلى داخل المدن الحضرية كتمنراست وأدرار وغرداية، كالتسول والشعودة والتزوير...هذه الوقائع التي أصبحت تشكل تهديدا صامتا للمجتمع الجزائري، الذي أضحى يواجه وضعا أكثر حساسية في تعاطيه مع بعض مظاهر "الأفرقة" الغريبة عن ثقافة الحياة العامة المألوفة لدى المجتمع الجزائري. يضاف إلى جملة هذه المظاهر، تلك الحمولة من المهددات اللينة كالأمراض والأوبئة؛ فمرض نقص المناعة المكتسبة (السيدا) المنتشر إفريقيا دفع بمدينة تمنراست الى المرتبة الأولى وطنيا في عدد المصابين لسنوات عديدة؛ بسبب ارتفاع تجمعات ممارسة الدعارة في المناطق التي ينتشر فيها الأفارقة بالمنطقة. مما يعبر عن حالة الخطر المتأتية من التدفقات الحدودية التي تجعل من أمننة فضاء الساحل الإفريقي في كثير من قضاياه مسألة مهمة لصيانة الأمن الوطني الشامل.

**المطلب الثاني الدائرة المتوسطية.**

تعد المتوسطية فكرة ضاربة في جذور التاريخ الانساني، ذلك أن البحر المتوسط لا يمثل بحيرة جغرافية كبرى في قلب العالم فحسب؛ وإنما ميدانا واسعا وثريا في تشكل منظومة وهوية المجتمعات، التي تفاعلت فيه سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ويمكن استخلاص ذلك من خلال الصيرورة التاريخية للعلاقات الدولية المتوسطية، عبر امتداد التماس بين قارات ثلاث (أوروبا، إفريقيا، آسيا) يضاف إليها الحضور

[1] **نفس المرجع.**

[2] أمينة مصطفى دلة، **مرجع سبق ذكره**، ص118 .

الأمريكي كبيان لأهمية المنطقة في مركز التفاعلات العالمية؛ في حين يمثل البعد الأمني سلوك ضبط وتفاعل في تجليات العلاقة بين ضفتي المتوسط شمالا وجنوبا[1].

على عكس الدوائر الجيوسياسية الأخرى لامتدادات الأمن المجتمعي الجزائري، ينظر للمنطقة المتوسطية كفضاء للتجاذب التاريخي والتنافس الحضاري ضمن معادلة "الأنا والأخر وفق متغيرات القوة والنفوذ التي حكمت مشهد الفاعلين في هذا المسرح الجيواستراتيجي الهام عبر التاريخ، ومثلت الجزائر فيه طرفا تاريخيا فاعلا حين استقراء تجليات هذا الواقع الهام من خلال أدوار السيطرة، الهيمنة، التعاون...الخ؛ ضمن مشاهد صناعة تاريخ هذه المنطقة الوازنة استراتيجيا.

لا يختلف حجم التهديد المجتمعي لعناصر الهوية الوطنيّة المتأتّي من الفضاء المتوسطي خطورة عن ذلك الذي سبق التطرق إليه أثناء تحليل الدائرة الافريقيّة رغم اختلاف طبيعته، وإذا كان حجم التهديد ضمن الدائرة المتوسطية متبادلا في أبعاده الأمنية، فإنّ ما تتيحه هذه الدائرة على الجزائر كبير وقوي من الناحية التاريخية والثقافية، باعتباره ينبع من مجتمعاتٍ ذات ثقافةٍ ومنظومةٍ قيميةٍ مؤثرة ومختلفةٍ ـ بل وفي بعض الأحيان متعارضةٍ مع محددات وتفرعات الهوية الأصيلة للمجتمع الجزائري؛ الذي أصبح على واجهة محكّ التفاعل مع كثافة الحركيات التي تتسرّب إليه عبر الاستيراد الكبير للسلع الماديّة والثقافيّة من الضفّة الشمالية، أو حتّى عبر الانسياب الفكري المتاح من خلال الوسائل الاعلامية والوسائط الاتصالية"[2].

يكتسي بيان هذه العلاقة طريقة أكثر تحليلا وتعمقا؛ من خلال ربط مسار التفاعل الجزائري ضمن الفضاء المتوسطي بالجانب الأوروبي، الذي يمثل الضفة الشمالية من هذا الفضاء المشكل في إطار الصراع التاريخي الحضاري بين الامبراطوريات الأوروبية المسيحية العظمى شمالا والعالم الإسلامي جنوبا خلال القرنين 15 و 16 ميلادي. ويمكن الحصر بوضع أكثر تدقيقا في اتجاه ربط هذا المسار بمخاض العلاقات التاريخية بين الجزائر وفرنسا؛ نظرا لحجم الترابط الطويل بين البلدين في تفاعلات الحرب والسلم...الخ، فبالعودة إلى جرد بعض الحقائق التاريخية المتكافئة؛ نجد أحداث القرن السابع عشر ميلادي الذي يعد بمثابة القرن الذهبي للجزائر إبان الحكم العثماني ميلادي؛ من خلال الهيمنة البحرية التي فرضتها على البحر المتوسط، وخاصة فرنسا التي كانت تطلب الحماية من الأسطول الجزائري في حروبها ضد الامبراطوريات الأوروبية آنذاك ( الحرب الاسبانية سنة 1543م)، ويتم توكيد ذلك بقول "لاكروا" "أن البحرية الجزائرية لا يمكن أن تضاهيها بحرية أي دولة أخرى، لا وجود لبحارة أقوى من

---

[1] سمير أمين وفيصل ياشير،**البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د ت ن، ص8.

[2] حسام حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

البحارة الجزائريين الذين انطلقوا في البحر سنة 1656م بـ 23 سفينة؛ يتراوح تسليح كل واحدة منها بين ثلاثين وخمسين مدفعا، ويصل طاقم بعضها إلى 400 شخص"[1].

بالرغم من التجليات المادية الحضارية للثقافة الأوروبية في كثير من مشاهد العمران الجزائري الناتج عن غزو الامبراطوريات الأوروبية لشمال إفريقيا ( العاصمة، وهران، عنابة، بجاية، باتنة، سطيف، تيبازة...)؛ إلا أن التأثير الأكثر تجليا في محددات الهوية الجزائرية يبدو واضحا في مخلفات الاستعمار الفرنسي، الذي حاول إلحاق الجزائر بفرنسا إداريا وسياسيا، مستهدفا بذلك فكرة الاندماجية التي جند لها كل وسائل الانصهار القسري؛ من خلال فرض تعميم استعمال اللغة الفرنسية، محاربة الدين الإسلامي، وتطبيق سياسية "فرق تسد" بالتجهيل وكذا نشر الفكر العشائري الأهلي.

إن الإلحاق الوظيفي الذي مس عديد القطاعات في الدولة الجزائرية –وان كان ظرفيا– كالبرامج التعليمية والتنظيم الإداري والقانوني بالنظام الفرنسي قد أثر بشكل مباشر على طبيعة الممارسة المتباينة في علاقة هذه الأجهزة بالتنظيم الاجتماعي، الذي أثبت في مجموع قيمه الممارسة ذلك الانفصال بين منظومة الفكر المستمد من الحقل العلماني الغربي، الذي تم استنساخه في صورة التحديث من دون حداثة[2]، وبين أنماط العلاقات الاجتماعية التي تحكمها أصولية محافظة داخل الحقل المجتمعي الجزائري.

يمثل موضوع الهجرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية أهم وحدات تحليل وقراءة البعد الاجتماعي لنمط هذا الواقع. وإذا كان هذا الموضوع بالذات يتم تحليله بضرورات اقتصادية وقانونية وفق ثنائيات: الهجرة الشرعية وغير الشرعية، والهجرة التاريخية وهجرة العمالة.. فان تجليات هذا الموضوع تبدو ذات تأثيرات اجتماعية وفكرية هامة في قراءة الحالة الأمنية النابعة من هذا الواقع؛ خاصة بعد المنحى الأمني الذي طغى على خطابات السياسيين وآليات التعامل الثنائي الخاصة بتنقل الأشخاص وتمركزهم في هذه الدول؛ ما دفع الطرف الأوروبي لأمننة هذه القضية التي كان قد أكد عليها المفكر باري بوزان سابقا في تصنيفه للعلاقة بين دول "المركز" شمالا و"الأطراف" جنوبا بقوله: " على الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة...ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها؛ عن طريق ما تفرزه قضيتا "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة "[3]. إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز؛ نظرا لتهديدها نموذجَ الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية، عن

---

[1] محمد بن سعيدان، الأسطول البحري ودوره في ايالة الجزائر خلال القرن 11 هـ/ 17م، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد: 13، المجلد: 12، جامعة سيدي بلعباس، ص 82

[2] علي خليفة الكواري واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

[3] محمد عابد الجابري، **القضايا في الفكر المعاصر: العولمة– صراع الحضارات– العودة إلى الأخلاق– التسامح– الديمقراطية نظام القيم– الفلسفة والمدنية**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1997م، الطبعة الأولى، ص 90.

طريق نقل السلوكيات والأفكار وتشكيل الجماعات المطالبة بالحماية والحقوق والتعبير عن خصوصيتها داخل مجتمعات لا تنتمي إليها بالضرورة إلا انتاجيا؛ رغم حالة التثاقف التي تطرأ على كثير من أفراد هذه الجماعات.

طغى موضوع الهجرة على طبيعة السياسات الجزائرية الأوروبية وبخاصة من جانب فرنسا وبدرجة أقل ألمانيا واسبانيا. وتنبع هذه الأهمية من حجم التأثير الذي باتت تسوقه هذه الظاهرة على علاقات الجزائر بشركائها المتوسطيين؛ باعتبارها بلد مصدر للهجرة ( الحراقة) ومركز عبور هام للهجرة الافريقية الوافدة من الساحل وافريقيا جنوب الصحراء.

تلاحقت هجرات الجزائريين مند منتصف القرن التاسع عشر ميلادي إلى أوروبا عبر فرنسا الاستعمارية، واستطاع بذلك الجزائريون أن يشكلوا لفيفا هاما في صنع تاريخ المنطقة؛ من خلال الهجرات الاستعمارية، واستطاع بذلك الجزائريون أن يشكلوا لفيفا هاما في صنع تاريخ المنطقة؛ من خلال الهجرات الثلاث[1] ، وقد سمح انتقال الجزائريين إلى أوروبا بالمشاركة في إعادة الإعمار التي شهدتها الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، لتتواصل هجرات الجزائريين لدواعي اقتصادية واجتماعية؛ نتيجة التحاق بعض الأسر بذويها بعد الاستقلال[2]، حيث تحصي فرنسا لوحدها بحسب تقرير صادر عن المعهد الوطني للاحصائيات والدراسات الاقتصادية INSEE لسنة 2015م أن عدد المهاجرين الجزائريين بلغ 5.5 مليون مغترب بفرنسا فقط؛ منهم 460 ألف شخص يقطنون بالعاصمة الفرنسية باريس فقط، محتلين بذلك المركز الأول بين الأجانب الآخرين القاطنين في هذا البلد. وبالمقابل تكشف خارطة خاصة بأكبر الجاليات الأجنبية في مختلف الدول الأوروبية، أن الجزائر تستحوذ على

---

[1] يتحدث المفكر عبد المالك صياد عن تقسيم الهجرات التاريخية الجزائرية إلى أوروبا لثلاث أقسام حسب طبيعة الظروف: حيث تبدأ المرحلة الأولى قبل سنة 1874م ويسميها بـ هجرة لمُهِمّة أو هجرة بأمر، أي إنها بأمر الجماعة ("تاجماعت") التي يذوب فيها الفرد كليا و يعمل من أجلها ومن أجل تأييدها على حد تعبيره أو إعادة انتاجها.

أما العمر الثاني فيبدأ نسبيا بعد الحرب العالمية الثانية 1945م إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962م. تتميز هذه المرحلة أنها تمهيد لبداية مرحلة جديدة قائمة على فردانية تسعى إلى تحقيق الذات.

يبدأ العمر الثالث نسبيا بعد سنة 1962م، أي بعد الاستقلال، ويُعَنْوِن صياد هذه المرحلة بما يسمّيه "مستعمرة جزائرية في فرنسا". تتميز هذه المرحلة بهجرة أسرية التحقت فيها أسر المغتربين بفرنسا، ليُسمح للمُغْتَرِبين بضمّ أسرهم، و هنا تبدأ ما يُسمى بـ "هجرة الإسكان" لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.

لمزيد من التفصيل انظر: عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد، من السياق التاريخي الى النموذج السوسيولوجي، **المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، وهران: المركز الوطني الكراسك، ص 6.

[2] اشكاليات الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا، **اللجنة الاقتصادية لافريقيا**: مكتب شمال افريقيا، هيئة الأمم المتحدة، 2014م، ص 13.

المرتبة الأولى في فرنسا[1]، ولعل أحد أهم مظاهر هذا التواجد والأهمية، حالة اليقظة والتأهب الأمني التي أقرتها فرنسا حين فوز المنتخب الجزائري بكأس افريقيا لسنة 2019م بنشر السلطات الفرنسية لأكثر من 2500 شرطي لتامين احتفالات الجزائريين في فرنسا بعد خروجهم بالآلاف حاملين العلم الوطني الجزائري، وتم خلالها اعتقال أكثر من 40 مناصرا؛ بسبب الاستفزازات والمشادات التي وصفتها الشرطة الفرنسية بالمشينة والمسيئة لسمعة فرنسا، ما حمل بعض السياسيين الفرنسيين على اطلاق تصريحات استفزازية؛ حيث طالب رئيس حزب "انهضي يا فرنسا" نيكولا دوبون أبناء الجالية الجزائرية بالعودة إلى بلدهم؛ في حين طالبت زعيمة اليمين المتطرف ماري لوبان بسحب الجنسية من الجزائريين وإعادتهم إلى بلدهم كذلك[2].

على عكس البعد الاثني الذي يتصدر صلب التحليل الأمني لمخاطر الدائرة الافريقية؛ يثير الجانب الأوروبي أبعادا أكثر تجليا، رغم اختلاف حدة التأثير المتأتية من الدائرتين، حيث يبدو المشروع التغريبي والثقافي الأوروبي ذا بعد زمني تراكمي في تحقيق أهدافه؛ فيعد الجانب اللغوي –كما تم تحليله في المبحث السابق– أكثر عناصر النقاش الهوياتي طرحا، نظرا لحالة التوطين التاريخي والمزمن للغة الفرنسية لاعتبارات (الاستعمار) ومجالات تم الإشارة إليها سابقا ( الخطاب السياسي، الإدارة، التعليم..).

إضافة إلى ذلك يعمل الجانب الأوروبي على توطين العديد من السلوكيات الجديدة النابعة من عولمة القيم وكثافة نقل المعلومات والأفكار بشكل هيمني وغير تضامني، بهدف إرساء نظام متوسطي أحادي جديد؛ يقوم على التبعية عن طريق منظومة حقوق الانسان وترقية الفكر الديمقراطي وحرية الممارسة والاختيار...[3]، وتتخذ لذلك أشكالا من الشراكات والبرامج الثقافية والتعليمية التبادلية(EUROMED. MEDCANPUS. MEDURBS. MEDMEDEA) التي تسعى من ظاهر استحداثها إلى تنمية القدرات البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية، باعتبارها نتاج معايير مشتركة للمجتمع الدولي[4]، إذ يرى ألكسندر وندت من منظور بنيوي أن البيئة الدولية المعيارية كمفاهيم حقوق الإنسان، الديمقراطية ... الخ؛ هي التي تشكل هوية ومصالح

---

[1] نوارة باشوش، **من موقع الشروق**، متوفر على الرابط: https://www.echoroukonline.com/5-5-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86-

[2] مروان عصام، **يومية اليوم السابع**، متوفر على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2019/7/18/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA% D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%B1/4338590

[3] شيماء معروف فرحان، موقف الاتحاد الوروربي من التغيير في الوطن العربي، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد: 45، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 138.

[4] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

الدول، لكن الدول من خلال سلوكياتها تعمل على إعادة خلق البنية الدولية التي تناسبها؛ على اعتبار أن تلك المفاهيم تحمل معاني مختلفة بالمعنى الذي يوظفه كل فاعل لها ويريد تثبيته، وهذا ما يؤدي إلى انتاج معايير جديدة[1]، هذه المعايير التي تمتد لتدمج في محتواها مختلف القيم والأفكار التي تشكلت وفق فضاء اجتماعي وتاريخي عبر مسار تطور المجتمعات المستهدفة بهذه المعايير المعتلة قياسا.

كما يطرح الجانب الديني وضعا أكثر حساسية نظرا لتاريخية هذا العامل في تحديد فصول الصراع التاريخي والحضاري بين الضفتين الإسلامية جنوبا والمسيحية شمالا[2]؛ ولعل انتفاء سلوك المواجهة المباشرة بمبررات العامل الديني لم تعد قائمة في عصرنا الحالي، نتيجة للتحول نحو إحلال الجانب الحضاري ببعده الحواري مكان الصدامي؛ الذي كانت تغذيه فكرة عولمة انعدام الأمن، لكن التوجس الأوروبي ظل مستمرا في ربط حالات التطرف الديني والأعمال الارهابية خاصة في فرنسا بالمتغير الديني في فهم الوضع الأمني بالجزائر، وذلك من خلال نشاط الجماعات الارهابية في استهداف المصالح الفرنسية؛ كتبني الجماعة الإسلامية المسلحة (الجيا) تفجير ميترو باريس سنة 1994[3]م، واختطاف الطائرة المتوجهة من الجزائر إلى مرسيليا في ذات السنة، إضافة إلى اغتيال رهبان تبحيرين سنة 1996م، وهي قضايا أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين لسنوات؛ خاصة الحادثة الأخيرة التي أضحت تكتسي صبغة دينية، ولازالت تجاذباتها القانونية مستمرة؛ رغم قيام الجزائر بمراسيم التطويب المسيحي لـ 19 راهبا بكنيسة سانتا كروز بوهران في 18 ديسمبر 2018م؛ وهو الطقس الأول من نوعه في بلد مسلم، كدليل تسامح واعتراف من الجزائر بدور الرهبان المسحيين في الدعوة إلى السلم خلال فترة العشرية السوداء، واعتبر وزير الشؤون الدينية والأوقاف السابق محمد عيسى إن هذه المراسم تدخل في إطار تعزيز وتطبيق "سياسة المصالحة الوطنية" التي تتبناها الجزائر في محو مآسي الماضي[4].

اجمالا لذلك تقع الجزائر اليوم تحت طائلة الصراع الهوياتي القائم حول الهوية المتوسطية التي تتجاذبها عديد القوى الاقليمية والدولية؛ فبين الجهد الأوروبي المتجه إلى بناء تصور للهوية الأمنية المتوسطية من خلال إنشاء نظام متوسطي شمال/ جنوب بين الضفتين؛ نجد في طياته صراعا زعاماتيا بين فرنسا وألمانيا حول طبيعة المشاريع والتصورات، مثلما حدث من مشروع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي " الاتحاد من اجل المتوسط" سنة 2007م، والذي رأت فيه ألمانيا محاولة فرنسية للالتفاف على

[1] Michel Barnett, « Social Constructivism »in, John Baylis and Steve Smith (eds), The Globalization of World Politics, Op.Cit., p.252.

[2] محمد عابد الجابري، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

[3] حسام حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/ar/algerie/63676-19

مشاريع الشراكة الثنائية (شمال/ جنوب) وطالبت بإدماجه ضمن مسارات برشلونة لسنة 1995[1]م. إضافة إلى ذلك نجد مشروع الحلف الأطلسي الذي استطاع إحداث تغيير في بنية الهوية الأوروبية؛ من خلال ادماج دول شرق أوروبا في مشروع الحلف عن طريق أفكار الديمقراطية وحقوق الانسان، والمشروع الشرق أوسطي الجديد الذي يشمل روابط هوياتية هامة للجزائر ضمن فضائها العربي الإسلامي؛ لذا فإن هذين المشروعين اللذين يتقدمان بقوة في معركة الاحتواء والسيطرة على المنطقة في مواجهة المشروع الأورومتوسطي، الذي ظل يستهدف سياسة عمودية قائمة على الحد من تهديدات جنوب المتوسط دون إحداث تغيير كاف في طبيعة التعاون والتبادل الأمني بأبعاده الشاملة.

**المطلب الثالث: الدائرة المغاربية**

المغرب: مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس؛ على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس التي تسمى بالمشرق، أما لفظ العربي فإنه امتداد لحيز الدول العربية، وهو مفهوم حضاري ايديولوجي. لكن إذا كانت تسمية المغرب العربي هي المتداولة في الأوساط الرسمية؛ فان المنطقة عرفت عدة تسميات؛ كالمغرب الكبير وهو مفهوم له قيمة مادية كمية وذو خلفية سياسية محضة، ولا يرتبط بالقيم الايديولوجية والحضارية[2]، كما نجد لفظة "شمال افريقيا"، التي تستعمل كثيرا في الأطروحات الأجنبية وهي تسمية عمودية ذات توجه جغرافي تاريخي؛ رغم أن أغلب الكتاب العرب لاسيما المغاربة منهم، يعتقدون أن توظيف هذا المصطلح ينم عن رغبة هؤلاء في سلخ الهوية العربية عن دول المغرب العربي، كما سميت باسم" بلاد البربر" نسبة إلى السكان الأوائل الذين استقروا بالمنطقة، وتطرح هذه التسمية إشكالا حول أصلها، إلا أنه ومهما يكن من أمرها، فإن أغلب المصادر ترجع هذا اللفظ إلى الحضارة الرومانية التي أطلقتها على الشعوب التي لا تتكلم اليونانية عموما؛ لأن البربر –كما تمت تسميتهم– كثيرا ما كانوا يسمون أنفسهم بالأمازيغ أي الرجال الأحرار[3]. وإجمالا فإن تسمية المغرب العربي تتم إضافة إلى ما سبق عن تميز هذا الفضاء، عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب[4].

---

[1] قيرونيك بلاس–بواسك وأخرون، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، **الشبكة الأوروبية– المتوسطية لحقوق الانسان**، كوبنهاغن، ديسمبر 2010م. ص54.

[2] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م، ص147.

[3] عبد الواحد دنون طه وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 1997م، ص17.

[4] محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 121، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م، ص75.

ينفرد الفضاء المغاربي حين قراءة الدوائر الجيوسياسية للجزائر بخصوصية خرائطية تتمثل في استحواذه على الامتدادادات الجيوطبيعية للشخصية الطبوغرافية الجزائرية؛ حيث تقع الجزائر في عمق هذا الفضاء، تتوسطه وتنتمي إليه وتعرف أغلب سلوكاتها به، وتشترك الجزائر فيه مع كل الدول المغاربية (ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية) بحدود برية يصل اجمالي طولها إلى 4011 كلم، تستحوذ فيها الحدود الجزائرية المغربية على أكبر خط بطول 1559 كلم، ثم ليبيا بـ 982، تليها تونس بـ 965 كلم، ثم موريتانيا بـ 463 كلم، ثم الصحراء الغربية بـ 42 كلم.

تدعم العديد من الدراسات العلمية حالة التجانس التاريخي والطبيعي بين الدول المغاربية، كإشهاد واقعي بتوفر مقومات الانسجام والاندماج البيني الذي ظل تجسيده حلما سياسيا معبرا عن إرادة شعبية، تدعمها تلك الخيارات التاريخية التي تعاقبت على المنطقة منذ القدم، والتي أوحت على مدار التفاعل الانساني فيها بحتمية التكامل؛ نظرا لقيمة التشارك الهوياتي بين شعوب المنطقة، في ثلاثية (الدين، اللغة، العرق)، حيث تعد هذه المقومات ركائز أساسية لتحليل فكرتي الأمن والمجتمع في المنطقة، ومثارا لفكرة المعضلة الأمنية المجتمعية اقليميا.

يوظف منظور الأمن المجتمعي متغيرات مستقلة عديدة لفهم طبيعة المركبات الأمنية الاقليمية، ويبدو مصطلح التخومية أحد المفاهيم الرئيسة المطروحة لتحليل معالم الجغرافية السكانية وانتشار البشر، وتجليات ذلك في عناصر القوة، الاعتمادية والاختراق. ضمن الفضاء الذي يشغل هذا المركب الأمني، وهي عناصر تستخدمها الدراسات الجيوبوليتيكية عند معالجة مسألة الحدود بهدف تحديد مسالك القوة في مصطلحي النفوذ والسيادة.

في هذا السياق، ديمغرافيا، ترتهن قدرة الدولة في صيانة أمنها وامتداداته، بطبيعة التكوين البشري على الشريط الحدودي والمناطق المتجاورة والمترامية بين الحدود السياسية لدولتين، ولعل أكبر المخاطر المثيرة لهذا الطرح الأمني، تبرز لما تتواجد أقلية في هذه المنطقة؛ سواء تعلق الأمر بانحسارها داخل الدولة الواحدة أو امتدادها ضمن الفضاء الجيوسياسي لدولتين أو أكثر كما أشرنا سابقا؛ حينها تكون فواعل الانفصال، الولاء, الاختراق؛ أمام رهان حقيقي، في تهديد أمن الدولة وحتى وحدتها الترابية. وإدراك هذه المخاطر كان من بين دوافع مكون الدولة–الأمة؛ لانتهاج سياسة تحاول أن تطابق بين الحدود السياسية للدولة والحدود الثقافية المفترضة للأمة[1].

عطفا على ما سبق توصيفه، تبدو هذه المعضلة الأمنية محل إثارة مغاربيا، في بعض جوانبها؛ إذ يعود منشأها إلى جملة الصعوبات السياسية التي رافقت عملية رسم الحدود الناتجة عن الإرث الاستعماري

[1] ألفريد ستيبان، جون ج. لينز، يوجندراياداف، بزوغ الأمم الدولة، **مجلة المشكاة**، العدد:3، المجلد:21، جويلية 2010م، ص03.

في المنطقة بعد الاستقلال، والتي كان أبرزها النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب سنة 1963م، ونزاع الصحراء الغربية عام 1975م، رغم أن الخصوصيات الاجتماعية التقليدية لم تطرح في هذا الفضاء الضيق (المناطق الحدودية)؛ وإنما هناك امتداد اجتماعي في صور تاريخية مشتركة عبر الزمن الحضاري للمنطقة ككل. يبينه حجم التواصل والتماس في مختلف المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تقع على مستوى هذه الخطوط؛ بسبب عامل الروابط؛ أين نجد في الجزائر مثلا داخل المدن الغربية جالية مغربية (كبيرة) مقارنة بالمدن الأخرى، والأمر نفسه بالنسبة للمدن الشرقية وعلاقتها بتونس وليبيا، أو جنوبا مع الصحراء الغربية وموريتانيا، ناهيك عن التداخل في اللهجات وغيرها من العادات[1].

يشير الباحث منصور لخضاري إلى هذه الفكرة بشكل واضح ومختصر حين يقول:

**"إن الفضاء المغاربي تحول بفعل واقعه إلى مفارقة تقوم على "تضاد المتكاملات" بدلا من أن يكون "تكاملا للمتكاملات" التي يحتويها طبيعيا وبشريا وتاريخيا واستراتيجيا؛ وهو التكامل الذي وجد الأطر التي عبرت عنه أيام الاستقلال في حين افتقدها بعد استقلال أوطانه".**

تشرح هذا القول تلك المفارقة الواقعة في سلوك الدولة المغربية، التي تتوجه بتصرفاتها السياسية رغم عمق الروابط المشتركة نحو تعميق الخلاف، وهو ما سيتم الإشارة إليه بخصوص الأمن المجتمعي الجزائري؛ من خلال بعض الوقائع النزاعية ودورها في توظيف الأطر التقليدية.

في حقيقة الأمر يعتبر التناقض الجزائري المغربي أكثر المشاهد المحددة لطبيعة العلاقات الجزائرية مع محيطها الاقليمي المغاربي، ويعود التنافر العلائقي بين الدولتين أساسا –بالإضافة إلى الخلاف حول قضية الصحراء الغربية– إلى التعارض الحاصل بين إرادتيهما القطبية في تزعم المغرب العربي؛ إذ ترى كل منهما نفسها قوة اقليمية في مقابل دول جوارها، وبالتالي فهي الأجدر بالزعامة، حيث تتميز العلاقات الجزائرية– المغربية بطبيعة "نزاعية كامنة" نتجت عن اللايقين الاستراتيجي وضعف الاتصالات والتفاعل بين الدولة الجزائرية والمملكة المغربية، والذي أدى إلى حالة من اللاأمن الذاتي عند كل منهما ، وأفضى إلى حالة من التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود الجزائرية– المغربية[2]، التي أغلقت مند سنة 1994م بسبب التصرف أحادي الجانب من الطرف المغربي بعد اتهامه الجزائر بتدبير

[1] يحي بوزيدي، الحدود السياسية والامن القومي الجزائري: مقرابة جيوسياسية، مداخلة مقدمة لأشغال الملتقى الوطني بعنوان: **المشكلات الامنية في الفضاء المغاربي: منظورات نقدية عابرة للتخصصات**، يوم 10 فيفري 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، ص 08.

[2] حسام حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص83.

تفجير فندق " الأطلس" بمراكش في ذات السنة وفرض التأشيرة على الجانب الجزائري، لترد الجزائر بندية وتقوم بغلق الحدود البرية الغربية كاملة مع الطرف المغربي[1].

تطغى الطبيعة الأمنية بشكل أوضح على سلوك التفاعل البيني الجزائري–المغربي مقارنة بمسارات التفاعل الأخرى، نتيجة للطبيعة الخلافية حول قضية الصحراء الغربية؛ ففي الوقت الذي تدعم فيه الجزائر حق الشعب الصحراوي في استقلاله ووحدته الترابية، ترى المغرب في هذا الدعم تعديا على حقها في ضم الإقليم، وهو ما ترجمته المملكة المغربية في بعض المساعي لدعم بعض الجهات المتطرفة المنادية بتحقيق الحكم الذاتي أو استقلال منطقة القبائل في صورة الانفصالي فرحات مهني، ، كنوع من المساومة والدفع نحو حشد الضغط الدولي ضد موقف الجزائر المنبثق عن الشرعية الأممية الدولية، وهو ما حاول الإشارة إليه المبعوث الأممي المغربي "عمر ربيع" في الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، كرد فعل على مطالب مندوب الجزائر "محمد بصديق" بضرورة الاسراع بتنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي وإنهاء أخر حالة استعمار في القارة الافريقية[2]، وتجسد فعلا في التصريح الخطير لممثل المغرب لدى الامم المتحدة عمر هلال خلال اجتماع دول عدم الانحياز في شهر جويلية 2021م بقوله أن المغرب تدعم الشعب القبائلي في تقرير مصيره للحكم الذاتي، وهو ما اعتبرته الجزائر أمرا خطيرا يتجاوز الأعراف والتقاليد الدولية في عدم المساس بسيادة الدول التي تعودت المغرب على خرقها، وتجسيد المخططات الخارجية بالوكالة في المنطقة.

إضافة إلى ذلك كان للمشروع الليبي جنوبا، ممثلا في مساعي معمر القذافي –المشار إليها سابقا في المبحث الثاني– حول المساس بالحدود الاثنية الجنوبية في المنطقة أثرا بارزا في الضغط باتجاه فتح جبهة للانكشاف الاجتماعي للجزائر جنوبا؛ حيث حاولت المملكة المغربية دعم الموقف الليبي في ذات الاتجاه الهادف إلى إنشاء كيان جديد ( الدولة التارقية)؛ خاصة بعد التقارب الذي حصل بين البلدين سنة 1984م (اتفاق وجدة)، الذي كان يهدف إلى فك العزلة على البلدين وتوفير التغطية لكليهما في تحقيق أطماعهما التوسعية في المنطقة[3].

عملت المغرب على فتح جبهات نزاعية، عن طريق توظيف البعد الإثني في المنطقة، كنوع من المساومة والضغط على الجزائر بهدف إضعاف موقفها ، حيث لازالت المغرب تحتفظ بأفكارها التوسعية من خلال مشروع "المغرب الكبير" الذي يقوم على اقتطاع أراضي من غرب الجزائر والصحراء الغربية

---

[1] محمد رضوان، **منازعات الحدود في المغرب العربي، مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية**، الجزائر، 1999م، ص 30.

[2] عبد السلام سكينة، المغرب ينافس إسرائيل في رعاية الانفصالي فرحات مهني، **جريدة الشروق اليومي**، 2015/11/13، متوفر على الرابط: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D

[3] مونية رحيمي، أفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي، **مركز الجزيرة للدراسات**، تقرير منشور بتاريخ: 2012/12/18م.

وموريتانيا وشمال غرب مالي، وهو مشروع أصبح يقوم على مبررات بالية وواهية، مرتهنة ومشروطة بموقف الجزائر الثابت في دعم الملف الصحراوي، وهو ما صرح به الملك المغربي الراحل الحسن الثاني حين قال: "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية، فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"[1].

هذه التصرفات التي تعد من فعل المراهقة السياسية كما يسميها البعض للمملكة المغربية اتجاه الجزائر، رغم تأكيدها على ضرورة إعادة بعث العلاقات الجزائرية المغربية وفتح الحدود، لكن الجزائر أمام الكثير من الحقائق التاريخية تنظر لموقف المغرب بشيء من الريبة؛ نظرا لغياب الخطوات الجدية لفتح الملف، ونظرا للشواهد التاريخية في تعامل الملوك المغاربة مع الجزائر، منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما خلال فترة مقاومة الأمير عبد القادر وصولا إلى التصريح المغربي الأخير في دعم حركة (الماك)[2]؛ المصنفة كحركة ارهابية في الجزائر، وهي مواقف ترى فيها الجزائر ضربا لتقاليد حسن الجوار ديبلوماسيا ومساسا بحرمة الارث التاريخي المشترك لشعوب المنطقة.

[1] نبيل بويبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

2 بدأت كفكرة بمنطقة القبائل سنة 2001م وتسمى الحركة من أجل الحكم الذاتي للقبائل( Le Mouvement pour l'autonomie de la Kabylie) عقدت مؤتمرها التأسيسي في أوت 2007م ببلدية ايغل علي بتيزي وزو، أعلنت عن تشكيل حكومة مؤقتة سنة 2010م بفرنسا بقيادة متزعمها فرحات مهني، تم تصنيفها في اجتماع المجلس الاعلى للامن بتاريخ 18 ماي 2021م كحركة ارهابية مع حركة ارهابية أخرى ما يسمى بحركة رشاد.

# الفصل الثالث

## العلاقة بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر

# الفصل الثالث: العلاقة بين المؤسسات الأمنية والقوى المجتمعية لتحقيق الامن المجتمعي.

باعتبار البعد المجتمعي يشكل أحد القطاعات الأمنية الهامة لمفهمة الأمن، فانه من المهم بحث هذا المتغير من خلال قياس طبيعة العلاقة التي تتحدد من خلال مختلف المؤسسات المعنية باحتكار النزعة الأمنية في تجلياتها الصلبة؛ حيث تمثل المؤسسة العسكرية ومؤسسة الأمن الوطني أبرز الفواعل المكملة لهذا البعد، إذ تمثل خصوصية البناء والتشكل لكلا المؤسستين محددا فعليا لأدوارها الحالية في رسم الواقع الأمني لعلاقة الدولة بالمجتمع؛ ويتجلى ذلك من خلال الامتداد التاريخي لهذا الارتباط، الذي تحدد بشكل واضح خلال أزمة تسعينيات القرن الماضي كنموذج من خلال المشاركة المجتمعية في تجاوز الوضع الأمني الخطير خلال تلك الفترة.

إضافة لذلك فإن التحولات الدولية المرتبطة بطبيعة الأدوار الأمنية والانسانية للمؤسسات العسكرية والأمنية سمحت لمؤسسة الجيش والشرطة بالتكيف معها من خلال تحسين الأداء والأدوار في أبعادها الوظيفية اتجاه المواطنين والمجتمع ككل، بما يعزز من الثقة المتبادلة والتكامل الأمني بين المجتمع والدولة لتحقيق الأمن الشامل داخلها.

سنحاول من خلال هذا الفصل تشريح هذه العلاقة بالاعتماد على مقاربة بنيوية تستهدف تفكيك الأداء الوظيفي والتكوينات العقيدية والروابط الاجتماعية الممتدة لهذه المؤسسات باتجاه المجتمع، إضافة إلى استحضار نموذج تحليلي يتجسد في التجربة الجزائرية لمكافحة الارهابية لتبيان فحوى التفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

## المبحث الأول: أثر المؤسسة العسكرية على فكرة تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر(الجيش الوطني الشعبي)

تتلازم فكرة المؤسسة العسكرية في أدبيات الدراسات الاستراتيجية والحربية مع مصطلح الجيش، حيث يمثل هذا المصطلح تجسيدا عمليا لفكرة العسكرة، التي تشمل في مضمونها تلك القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة، بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش؛ التي تقوم بغرض الدفاع عن الدولة وصيانة أمنها خارجيا واستقرارها داخليا[1]. ويربط التصنيف النظري للعلاقات المدنية العسكرية بين طبيعة الجيوش التكوينية ومرد ذلك على أداء مهامها التي تتعدى في بعض الأحيان الدور التقليدي القتالي دفاعا وهجوما، إلى مجالات أخرى كالسياسة والاقتصاد والاجتماع؛ حيث تثير هذه الأدوار نقاشا واسعا حول فواصل تنظيمية تتعلق بإرادة تدخل الجيش في الحياة المدنية أو رغبته في الانتقال نحو المهنية والاحترافية التي تفرضها التحولات العالمية المعاصرة.

### المطلب الأول: تطور المؤسسة العسكرية في الجزائر: الارتباط التاريخي بين تحرير الوطن وبناء الدولة (المؤسسات)

تقترن تسمية " الجيش الوطني الشعبي" بلازمة تاريخية على أنه "سليل جيش التحرير الوطني"؛ حيث يفيدنا استحضار هذا الارتباط في فهم فحوى امتداد الظروف التاريخية التكوينية، والطبيعة العقدية لتشكل هذه المؤسسة وكذا دورها الريادي في مسار الدولة الجزائرية.

قد يبدو من المهم تاريخيا الإشارة إلى بعض المحطات الهامة التي ترويها الحقائق التاريخية عن الانجازات العسكرية في أرض الجزائر، المزكى بمقاومات بعض القادة التاريخيين، من خلال المعارك التي خاضتها قواتهم قديما؛ فنجد جيوش "ماسينيسا (نوميديا) خلال الحروب البونية الثانية (معركة زاما 202 ق.م)، التي أبانت عن الحنكة الحربية لهذا القائد العسكري وجيشه، وهي معركة لا زالت تُدرس في عديد الأكاديميات العسكرية عبر العالم. كما يرتبط التاريخ العسكري للجزائر بالهيمنة التي فرضتها البحرية الجزائرية بفضل أساطيلها القوية ( الدولة العثمانية)؛ التي تمكنت من الوصول حتى إيسلندا (حملة مراد رايس عام 1627م). وغداة الاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830م، عرفت الجزائر عدة تنظيمات عسكرية

[1] عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا: اشكالات نظرية. **سياسات عربية**، العدد:22، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة، سبتمبر 2016م، ص 08.

تقليدية؛ تجسدت في المقاومات الشعبية للاستعمار الفرنسي[1] والتي نذكر منها على سبيل المثال للحصر، مقاومة أحمد باي في الشرق (1830- 1840) والامير عبد القادر في الغرب (1932- 1947) ومقاومة الشيخ حمود بن مختار في أقصى الجنوب (1877- 1912)، لذلك لم يتمكن المستدمر الفرنسي من بسط احتلاله على الاقليم الجزائري الا مع نهاية سنة 1911م، واستمرت حالة المواجهة بأسلوب الكر والفر، إلى غاية تبلور الفكر العسكري ( أولوية العمل المسلح على العمل السياسي)؛ منتصف خمسينيات القرن العشرين.

يقول المفكر كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz/ في مقولته الشهيرة: " إن الحرب والعمليات العسكرية ليست إلا استمرارا للسياسة؛ لكن بوسائل أخرى"[2]. عطفا على هذا القول الشهير فقد شكلت أحداث 8 ماي 1945م أثرا هاما في بداية تشكل الوعي نحو ضرورة هذا التحول، من خلال النقاش الذي طغى على مكونات "حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947م، وانتهى إلى انشاء فصيل شبه عسكري؛ بموجب قرارات الحزب في شهر مارس من ذات السنة، تحت مسمى "المنظمة الخاصة"، يقوده أصحاب الأطروحة الثورية[3]؛ ليتولوا بذلك مهمة الاعداد للثورة، وانضاج شروط الكفاح المسلح.

توج هذا المسار بتأسيس هيكل جديد في 23 مارس سنة 1954 "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"؛ وذلك بعد تجذر المواقف الثورية الداعية إلى الكفاح المسلح لتتولى هذه الأخيرة، بقيادتها المكونة من 22 عضو مسؤولية الإعلان عن اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954م، تحت غطاء سياسي وعسكري ممثلا؛ في "جبهة التحرير الوطني" و"جيش التحرير الوطني"، حيث عمل هذان الفصيلان الثوريان على تأطير العملين السياسي والعسكري.

طرأ النقاش مجددا بين قادة الثورة التحريرية حول ضوابط النشاط الثوري المتعلقة بالمبادرة والأولوية في ثنائية السياسي والعسكري؛ وتجسد هذا الخلاف مرة أخرى في مخرجات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، لكن الملاحظ في نهاية المطاف؛ هو صعوبة الفصل بين النشاطات العسكرية والأهداف

---

[1] تاريخ الجيش الوطني الشعبي، **موقع وزارة الدفاع الوطني**: متوفر على الرابط:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire_ar.php

[2] جوزيف سويترز، **ادارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (دراسات مترجمة)، الطبعة الاولى، 2016م، ص 15.

[3] بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م**. الجزائر: دار المعرفة، الجزء الأول، ص 473.

السياسية، نظرا لهيمنة الفصيل العسكري بانتمائه المزدوج على قيادة هذه الأطر، حيث أن القادة المنتسبين إلى جيش التحرير الوطني كانوا في نفس الوقت أعضاءً في جبهة التحرير الوطني[1].

توج هذا المخاض بهيمنة الجناح العسكري على مفاصل القرار؛ حتى بعد انشاء الحكومة المؤقتة بقيادة "فرحات عباس" بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، من خلال الدور الميداني لهيئة الأركان العامة كمتحدث باسم الجيش، تحت قيادة كل من العقيد هواري بومدين ورفاقه العقيد كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف[2]، وبان الأمر أكثر جلاءً بعد اصدار الحكومة المؤقتة قرارا بحل هذه الهيئة في 30 جوان 1962م، تمهيدا لإعلان الاستقلال، وإعادة ادماج الثوار في جيش وطني جديد. لكن غياب قوة الالزام وأدوات تنفيذ القرار، نظرا لضعف الحكومة المؤقتة في المواجهة الصريحة لقيادة الأركان؛ أدى إلى حدوث أزمة وتمرد، انتهى بإسقاط الحكومة المؤقتة واستيلاء قيادة الأركان العامة على السلطة بشكل مطلق، بعد أمر العقيد هواري بومدين لجيش الحدود ( شرقا وغربا) بالدخول للعاصمة تمهيدا لتشكيل السلطة الجديدة بعد الاستقلال.

بعد تحقيق الاستقلال؛ كان من المتوقع أن يتم التخلي عن الأجهزة التقليدية، نظرا لانتفاء مهمتها الرئيسة بعد تحقيقها لغاية التحرر والتخلص من الاستعمار. لكن الخلافات التي تم تأجيلها سابقا لذات الغاية بين قادة الثورة عادت من جديد لتطفو على السطح؛ استجابة لطبيعة المرحلة الجديدة التي تستدعي تحديد الخيارات الكبرى والتوجهات العامة لجزائر ما بعد الاستعمار، وتم رسم أطرها في مؤتمر طرابلس سنة 1962م[3]" والذي منح حيزا واسعا لجيش التحرير الوطني في مسار النهوض وبناء الدولة؛ باعتباره الجهاز الوحيد المنظم والنافذ في ذلك الوقت، وتم التنصيص على ذلك صراحة في وثيقة الميثاق: "يفرض استقلال الجزائر عودة جزء من جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية ليوفر الإطارات للحزب؛ ويشكل الجزء الآخر نواة الجيش الوطني[4]".

---

1 نسيم بلهول، في الأصول والأبعاد السوسيوتاريخية للمؤسسة الأمنية الجزائرية، دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وأخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطلعة الأول، 2015م، ص 140.

2 مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1962-1969)، **مجلة قضايا تاريخية**، العدد: 01، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للاساتذة الجزائر، 2016، ص 234.

3 فوزية قاسي، بومدين عربي، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، **مجلة سياسات عربية**، العدد: 19، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016م. ص57.

4 نقلا عن: موقع، الجيش الوطني الشعبي، **مرجع سبق ذكره**.

على هذا الأساس وتماشيا مع وقائع البدايات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية؛ وجد الجيش الجزائري نفسه، وريثا شرعيا لتاريخ عسكري طويل وحافل، وبدا أن مهمته التاريخية لم تنتهي بعد، وهو ما تم تضمينه في دستور سنة 1963م في مادته الثامنة؛ حين نص على أن: " الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب"؛ وهو أمر كان منتظرا تماشيا والتوجه الذي ساد في تلك الفترة في أغلب النماذج التحررية في العالم الثالث، التي تعد بمثابة العصر الذهبي للجيوش؛ نتيجة للمهمة التاريخية في استعادة استقلال هذه الدول[1].

هناك مقولة سائدة؛ تلخص ما تم توثيقه من خلال عرض هذه الحقائق التاريخية، مفادها: "أن لكل دولة جيش، باستثناء الجزائر لأن جيشها الوحيد الذي له دولة"، وهي الفكرة التي عبرت عنها الباحثة الفرنسية "جيريمي دوتاي Jeremy dotay " بقولها: "بصفة عامة أراد الجيش أن يكون مالكا للدولة التي صنعها، فهوى الشرعية وهو السلطة"[2].

تماشيا مع ذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي قائم على الشرعية التاريخية المسندة عسكريا؛ أن ترتبط المحطات السياسية الكبرى بمواقف المؤسسة العسكرية التي ظلت على استعداد دائم للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامها الدستورية، لكنها تنبع ـ حسبهاـ من تقدير وفهم قيادتها لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها المنظور في حماية الدولة؛ مثلما حدث في محطات هامة ثلاث[3]: انقلاب 1965م، توقيف المسار الانتخابي سنة 1992م، الحراك الشعبي في 2019م.

يفيدنا هذا التحصيل العام للدور التاريخي للجيش الوطني الشعبي في فهم العقيدة الشاملة للمؤسسة العسكرية التي قامت لسنوات عديدة (1962م– 1989م)؛ وبصفة قانونية على المزج بين المهام العسكرية والمدنية سياسيا وتنمويا، حيث أوكل للمؤسسة العسكرية بالإضافة الى مهامها التقليدية مهام اضافية للإسهام في عملية البناء والتشييد.

---

[1] دريس نوري، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من من الايديولوجيا الشعبوية الى الدولة النيوباترمونيالية، **سياسات عربية**، العدد: 35، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2018م، ص 33.

[2] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في اشارة لتجربة الجزائر**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، 2003م، ص 173.

[3] Rachid Tlamçani, **Election et élites en Algérie**, Alger : CHIHAB EDITIONS, 2003, P34.

لذا كان من البديهي أن يسهم الجيش الوطني الشعبي بثقله التاريخي وجهده الميداني في هذا المسار عبر فتح ورشات كبرى ومستعجلة يتم إنجازها على المدى المتوسط والبعيد؛ تسمح بتجاوز حالة الافراغ التي مست مختلف المؤسسات، وتقويم الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي تركته السياسة الاستعمارية الفرنسية.

ساهمت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال باستخدام أفرادها ومجنديها لتنفيذ سياسات تنموية كبرى في مجالات متعددة لمعالجة الاختلالات وبناء اقتصاد وطني بأبعاد اجتماعية وفقا للنهج الاشتراكي؛ الذي تم تبنيه كمسار بعد الإجماع الوطني، وتم وضع الإمكانيات البشرية والمادية للجيش في صلب هذا التوجه، إضافة إلى تبني سياسة التكوين عن طريق انشاء وحدات متخصصة في البناء والانشاء والهندسة والتقنيات؛ تستجيب لغاية مزدوجة وهي ترقية الشباب الجزائري مهنيا، وإعطاء مردود اقتصادي لعملية البناء؛ عن طريق الاستعمال الأقصى للطاقات وانجاز المشاريع في ظروف حسنة من حيث التكاليف والآجال.

وتم وفقا لهذه الاستراتيجية تشييد العديد من المشاريع كالبرامج السكنية، خاصة على مستوى المناطق الريفية والمعزولة؛ إذ تم بناء أكثر من 1000 قرية فلاحية بموصفات لائقة وشاملة للمرافق الضرورية في الأرياف.

إضافة إلى انجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى في ميدان النقل والطرق البرية والجوية؛ كإنجاز طريق الوحدة الافريقي أو الطريق العابر للصحراء، وهو المشروع الاستراتيجي الهادف إلى فك العزلة عن مناطق الصحراء الجزائرية، ويربط المنطقة المغاربية بالساحل على طول 2000 كلم، ويمثل هذا الانجاز أحد أكبر الانجازات الحيوية في إطار مخطط تهيئة الاقليم والتكامل القاري .

وفي مجال السكك الحديدية تم تشييد الخط الرابط بين عين توتة ومسيلة، وجزء من خط الهضاب الرابط بين تبسة ومغنية والموازي لخط الشمال، وتم بفضله اعطاء بعد حيوي في مجال النشاط التجاري ونقل البضائع اضافة الى تسهيل تنقل الاشخاص، كما تم تشييد العديد من المطارات على المستوى الوطني للنقل المدني والعسكري[1].

وفي المجال الزراعي والبيئي تم تسخير شباب الخدمة الوطنية لانجاز المشروع الشهير السد الأخضر الذي كان يهدف الى وقف زحف الرمال نحو الشمال، من خلال ورشة ضخمة للتشجير بشريط طوله 1500 كلم وعرضه 20 كلم، أي ما يعادل ثلاثة مليون هكتار، تغطي الهضاب العليا وسفوح

[1] سالمة الامام، المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية في الجزائر: علاقة تأثير أم سيطرة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 30- 31 جانفي 2017.

الأطلس الصحراوي. بالاضافة إلى الاسهام في برنامج استصلاح الأراضي وحملات التشجير عبر العديد من مناطق الوطن على غرار التي جرت بولاية سعيدة بين 1970م- 1971م، وكذا الاسهام في انجاز السدود ومكافحة الجراد للحفاظ على الثروة الغابية. يضاف لهذه الانجازات الهامة جملة من المشاريع المتعددة للربط وفك العزلة الاسهام كإقامة خطوط الكهرباء والهاتف، بناء المستشفيات، المستوصفات، تشييد الأحياء الجامعية، المدارس والثانويات[1]؛ وكذا بناء المنشآت الترفيهية كرياض الفتح والمسرح المفتوح، ودور الشباب وغيرها[2].

وبخصوص السياسة التصنيعية التي تعد أحد الركائز التنموية؛ فقد شكل هذا التوجه أحد أولويات التطوير الذاتي والوطني، للجيش الوطني الشعبي مند سبعينيات القرن الماضي، وتجدد هذا الخيار حاليا مع التوجهات التحديثية والاحترافية التي باتت تضطلع بها المؤسسة العسكرية؛ وهو ما أكد عليه الوزير الأسبق المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني عبد المالك قنايزية في خطابه بمناسبة الذكرى الخمسين لعيدي الاستقلال والشباب حين قال: " أما عن سياستنا التصنيعية فهي تشكل إحدى الأولويات الرئيسية للجيش الوطني الشعبي؛ كون بلادنا لا تملك خيارات أخرى غير خيار الاعتماد على منظومة صناعية "، وأضاف: "لاسيما تلك التي يمتلكها جيشنا وقادرة على تطوير بعض التكنولوجيات الأساسية وضمان استقلالية استراتيجية؛ خصوصا في المجالات المتعلقة بالسيادة الوطنية، وتساهم في الوقت ذاته وبشكل مباشر في النمو والشغل والانتاج التنافسي وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة". ولعل من أهم المشاريع الصناعية والتكنولوجية العسكرية نجد[3]:

**القاعدة المركزية للإمداد الشهيد سعودي محمد المدعو سي مصطفى بالبليدة:** هذه المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، تهتم بتجديد العتاد الحربي لمختلف الوحدات العسكرية، بالاضافة إلى ضمان الدعم التقني للمؤسسات العمومية والخاصة؛ وتتميز بالقدرة على التصميم والانتاج الكلي لقطع الغيار المختلفة مع دراسة تقنية شاملة.

**المؤسسة الجزائرية لصناعة المركبات ذات علامة "مرسيدس بنز" الكائنة بتيارت:** تضطلع بانتاج مركبات ذات العلامة مرسيدس بنز بالشراكة مع مؤسسة تطوير صناعة السيارات الشركة الوطنية

---

[1] نقلا عن: موقع الجيش الوطني الشعبي، **مرجع سبق ذكره.**

[2] سالمة الامام، **مرجع سبق ذكره.**

[3] عثمان حجاج، الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 30- 31 جانفي 2017.

للسيارات الصناعية رويبة، آبار استثمار PJS الإمارات العربية المتحدة والشريك الألماني دايلمر كشريك تكنولوجي.

**الشركة الجزائرية لصناعة الوزن الثقيل من علامة مرسيدس بانز الكائن مقرها برويبة:** تهتم بتحديث وعصرنة مركب الانتاج "صوناكوم" بالرويبة وتعمل بالشراكة مع مؤسسة تطوير صناعة السيارات، الشركة الوطنية للسيارات الصناعية/ رويبة، الشركة الإمارتية آبار الشريك التكنولوجي دايلمر/ مرسيدس بانز.

**الشركة الجزائرية لانتاج المحركات ذات علامة ألمانية:** تُعنى بانتاج المحركات المبردة ذات علامة ألمانية بالشراكة مع مؤسسة ترقية الصناعات الميكانيكية، شركة المحركات .EMO-EPE

**مؤسسة الألبسة ولوازم النوم الشهيد الجيلالي بودرنان:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري؛ حيث تشكل أحد الأعمدة الرئيسية لدعم الجيش الوطني الشعبي، وانتاجها موجه أساسا إلى تلبية احتياجات القوات المسلحة والهيئات المدمجة؛ من حيث مواد الحماية، لوازم الألبسة، الأحذية، التخييم، لوازم النوم والأثاث، وأيضا دراسة وتطوير كل ما له علاقة بهذه المنتوجات.

**مركز الهندسة والتطوير في الميكانيك والإلكترونيك الشهيد محمد بوجمعة:** يعتبر المركز الوحيد في مجال المعايرة ETALONNAGE؛ الذي بإمكانه أن يقترح على زبائنه باقة واسعة من الخدمات تبلغ 142 معايرة قابلة للقياس، ليكون بذلك في المرتبة الأولى إفريقيا ووطنيا، حيث يمتلك 111 جهاز قياس .

**مؤسسة البناء والتصليح البحريين بمرسى الكبير:** قطب متميز للصناعات العسكرية و هي تعنى بمهام أساسية تتمثل في البناء، التصليح، الصيانة البحرية، سواء العسكرية أو المدنية؛ بما في ذلك الترميم وتوفير قطع الغيار المتعلقة بمجال البناء وحتى الدراسات التقنية. كما تمتلك في رصيدها عددا من المنتجات والانجازات الهامة في جانب البناء العسكري؛ على غرار السفينة الغراب الرايس حسان بربيار رقم المتن 807 التي يبلغ طولها 62 متر، وفي الجانب المدني نجد الزوارق الخدمية من 14 متر و16 متر، التي سوقت بنجاح لشركات عمومية الى جانب منتجات أخرى.

**مؤسسة صناعة الطائرات الشهيد عابد بومدال بوهران:** هي مختصة في مجال صناعة الطائرات والأنظمة المعقدة، حيث تنتج ثلاثة أنواع من الطائرات؛ وهي (فرناس 142) موجهة للتكوين القاعدي للطيار سواء عسكري أو مدني، وكذا (سفير 43) موجهة للنقل والمراقبة المرئية بالكاميرات، أما النوع الثالث فهي طائرة سفير 43E خاصة بالأنشطة الفلاحية.

**مؤسسة تجديد عتاد الطيران الشهيد سيد أحمد عبد العزيز بالدار البيضاء:** تضطلع بمراجعة وتصليح وانتاج الطائرات والحوامات وعتادها؛ وهي تنتج العديد من أنواع قطع الغيار البسيطة والمعقّدة التي تدخل في تجديد العتاد.

**مؤسسة تجديد عتاد السيارات الشهيد مولود تواتي بالدار البيضاء:** تقوم بتحديث وتصليح وعصرنة السيارات العسكرية والعتاد الحربي إلى جانب صناعة قطع الغيار؛ بما يلبي حاجيات ومتطلبات الجيش الوطني الشعبي.

ومن بين المشاريع المستقبلية فقد تم التوقيع في 25 مارس 2019م على عقود تأسيس الشركة الجزائرية الإيطالية «LEONARDO Hélicoptères-SPA/Algérie» ، وهي ثمرة تعاون بين شركة تطوير صناعات الطيران "EDIA" التابعة لمديرية الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني وشركات «LEONARDO-INTERNATIONAL» و «LEONARDO Hélicoptère » ؛ تجسيدا لبروتوكول اتفاق شراكة صناعية وتجارية، الممضى في 11 أوت 2016م المتضمن انتاج حوامات من علامة "آقوستا واستلاند"، بموقع عين أرنات بولاية سطيف[1].

إن الشق الايجابي –ذي الصلة باتجاه الموضوع– لجل المشاريع الصناعية التي استحدثتها المؤسسة العسكرية؛ يتلخص في امتدادها المدني القائم على دمج العديد من الموارد المادية والبشرية، التي تمثل خطا هاما في تجسيد الأهداف الوطنية الكبرى للتنمية، كما أن هذه المشاريع تأخذ في طابعها نمطا تجاريا واقتصاديا، وتتمتع باستقلالية مالية، بما يفيد الدولة اقتصاديا في تحصيل الضرائب من هذه الأخيرة، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المدنية؛ سواء العمومية أو الخاصة. إضافة إلى اعتبارها نافذة استراتيجية في التزود بالخبرات وإشاعة قيم التربية الصناعية؛ من حيث الممارسة المنتظمة والمنضبطة في أداء العمل، وكذا في مجال توطين خدمات التكوين والتدريب الصناعي واكتساب المهارات الفنية[2]. وبهذه الصفة فإن المؤسسات التصنيعية تجسد نوعين من الاستثمارات: اقتصادية، ومعرفية تربوية[3].

**المطلب الثاني: التطور الهيكلي للمؤسسة العسكرية**

على غرار جيوش العالم، عرفت المؤسسة العسكرية عدة عمليات تنظيمية ووهيكلية تماشيا مع التطورات التي تقتضيها جهود تحديث وعصرنة المؤسسات العسكرية لزيادة احترافيتها وهيبتها ومن ثمة قوتها في حماية الأمن القومي للدول حسب تعريفاته ضمن المجالات الداخلية والاقليمية والعالمية.

---

[1] نقلا عن: **موقع الجيش الوطني الشعبي**، متوفر على الرابط:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[2] الطاهر بيداني، تسلسل السلطة في المؤسسة الأمنية الجزائرية، دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وأخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطلعة الأول، 2015م، ص 223.

[3] محمد بوخلوف، **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر**: التجربة الأفاق. الجزائر: دار الأمة، ص 21.

**1-على مستوى الرتب:** يرادف مصطلح المؤسسة العسكرية جملة من المفاهيم والسلوكيات؛ كالانضباط والالتزام ووضع استراتيجيات التسلح والدفاع وغيرها، نظرا لارتباط هذه الممارسات بالطبيعة الوظيفية للجيش تكونا وغرضا، والتي تروم في جوهرها تجسيد قوة الدولة وتبيان قدرتها على صيانة أمنها داخليا وخارجيا. ولعل هذه الصيغ ترتبط بطبيعة تشكيلات وبنية الجيش القائمة على تراتبية صلبة، في أداء المهام وإبداء صور الطاعة والولاء حسب ما تنص النظم والقوانين؛ لذلك يشتمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية على نسق هرمي يعتمد مبدأ التدرج في الرتب حسب طبيعة السلط والمسؤوليات، ويترجم هذا التدرج في تلك الصفة أو الدرجة الموسومة بشارة وتسمية ذات امتياز ؛ تمنح للعسكري، وتحدد المعنى التراتبي الذي يكرس عمق التنظيم العسكري، من حيث تحمل الالتزامات وأداء الوظائف[1].

عرفت الجزائر التنظيم الحديث للجيش بعد الولوج ـ عقب استرجاع السيادة الوطنيةـ إلى مرحلة تكوين جيش عصري، تماشيا مع مقتضيات بناء دولة ما بعد الاستقلال؛ لكن هذا التأريخ لا يقصي تلك الخبرات الهامة من التنظيم العسكري الذي عرفته الجيوش الجزائرية في مراحل سابقة، خاصة في العهد العثماني وجيوش المقاومات الشعبية ضد الاستعمار، كمقاومة الأمير عبد القادر الذي استطاع محاكاة واستحداث رتب عسكرية حديثة آنذاك داخل فصائل جيشه كرتبة؛ الأغا، رئيس الصف، الباش كاتب، رئيس طوبجية...الخ[2].

كما سمحت الثورة التحريرية بإعطاء معالم أساسية في تصنيفات الجيش الوطني الشعبي؛ من خلال وضع رتب نظامية لأعضاء جيش التحرير الوطني، إضافة الى التصنيف المناطقي التي تم تبنيه، وسرى اعتماده في التقسيم الجهوي للنواحي العسكرية بعد الاستقلال.

اعتمدت المؤسسة العسكرية الجزائرية في تنظيمها الرتبي، على ما تم اعتماده في النظام الصادر عن اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية، والتي أوصت بتوحيد تسميات الرتب في كل الجيوش العربية ابتداء من سنة 1966م، وفق ذلك وضعت الجزائر نظاما رُتبيا وتراتبيا صارما يخضع له منتسبو المؤسسة العسكرية بمختلف فروعها[3]؛ وعلى أساسه يتم أداء الخدمة وتقليد الدرجات، وسيتم عرض كل الرتب التي يتوسمها أفراد هذه المؤسسة في الآتي:

---

[1] وزارة الدفاع الوطني، **نظام الخدمة في الجيش**. المطبعة الشعبية للجيش، ص26.

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري (الأمير)، تحفة **الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**. الجزء: 01، الاسكندرية: المطبعة الإسكندرية، 1903م، ص 122.

[3] سعود أحمد حسون، الرتب العسكرية...لها موقعها في التاريخ العسكري. مجلة درع الوطن **(مجلة عسكرية واستراتيجية)**، متوفر على الرابط:

http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/history/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9..%D9%84%D9%87%D8%A7-

تصنف الجزائر درجات مستخدمي المؤسسة العسكرية إلى ثلاث(03) مراتب (فئات)؛ تضم كل مرتبة الفئات العاملة ضمنها، وفق نظام المهام والصلاحيات ومدة الخدمة وسلم الترقيات، لكن طبيعة المهام والوظائف تختلف حسب نوعية سلاح الانتماء العسكري التخصصي؛ حيث تقسم الفئات الخمس(05) إلى: رجال الصف، ضباط الصف، الضباط المرؤوسون، الضباط السامون، الضباط العمداء.

**2-على مستوى العتاد:** استطاعت المؤسسة العسكرية الجزائرية بفعل سياساتها التصنيعية، والميزانيات الكبرى التي خصصتها لتجهيز قواتها (آخرها 13 مليار دولار سنة 2020م)[1] أن تحظى بمراتب متقدمة في ترتيب جيوش العالم من حيث التسليح، وقد مكنها هذا التوجه من انتاج عديد الاحتياجات التسليحية ولوازم الامداد والتموين، كما اتجهت الجزائر الى عقد العديد من صفقات توريد الأسلحة لتطوير القدرات القتالية للجيش الجزائري مع حليفها التقليدي الاتحاد السوفياتي، الذي رافق الجيش الجزائري في مساره التسليحي، منذ الاستقلال، وقد حصلت الجزائر على أول صفقة تسليح نوعية سنة 1973م بعد ان تسلمت لأول مرة رادارات "P-15" و"ADMSs S-75" وعددا كبيرا من الصواريخ لتأمين الحدود.

وابتداء من عام 1980م، اشترت الجزائر 11 فوجا من "ADMS 2-12 Kvadrat"، وبدأ نشر رادارات "P-35" و"P-40". بالاضافة الى 48 مركبة قتالية من "ADMS Osa-AK" تم شراؤها من روسيا. وفي عام 1988م، اشترت الجزائر سلاحا جويا عدده 110 سرب مقاتلة. ورغم الحصار التسليحي الذي فرض على الجزائر في تسعينيات القرن الماضي نتيجة لأزمة العشرية السوداء؛ إلا أنه ومع نهاية هذا العقد بدأت الجزائر تتجه الى الاستفادة من التحول التكنولوجي والتكتيكي لصناعة الأسلحة عالميا، حيث تمكنت الجزائر من الحصول على منظومات أسلحة جد متطورة، لاسيما من روسيا التي عقدت صفقات تسليح حصرية مع دول قليلة من بينها الجزائر للحصول على طائرات "سوخوي" و"ميغ 29" ، اضافة إلى المنظومة الصاروخية "اس 400" للدفاع الجوي، كما تمتلك الجزائر حاملة طائرة الهليكوبتر "قلعة بني عباس" متعددة المهام. وفي إطار توسيع الشراكة العسكرية حصلت البحرية الجزائرية من ألمانيا في عام 2012م على فرقاطتين متطورتين(meko a200)[2] .

---

%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%80%D9%80%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A#.X1aR8NIgXIV

[1] للاطلاع على مزيد من احصائيات الجزائر العسكرية وفقا **لتقرير غلوبال فاير باور لسنة 2020**م، متوفر على الرابط: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

[2] اسلام المراغي، من دفاتر النصر: لماذا تستورد الجزائر نصف سلاح القارة؟، **اضاءات**، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/from-books-victory-why-algeria-imports-half-arms-continent/

وتعتمد الجزائر مع شركائها العسكريين سياسة ايجابية؛ من خلال الحرص على نقل وتوطين الخبرات عبر استحداث فروع للانتاج الحربي، وكذا تكوين الإطارات الجزائرية عبر مشاركاتهم في دورات تصنيع الأسلحة وتقنيات تجهيز المعدات؛ وهي الشروط التي وضعتها الجزائر في جميع عقود توريد الأسلحة مع الدول مند سنة 2006م، إضافة إلى إلزام الجزائر لهذه الدول، بتجميع 50 بالمئة من الصفقة محليا مع تسليم كامل مخططات السلاح أو حصة قطاع غيار تكفي لمدة خمس(5) سنوات[1].

كما تتوفر الجزائر على مصانع لانتاج الذخيرة الحربية وبعض الأسلحة الخفيفة والفردية؛ من أبرزها مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة التي تم إنشاؤها سنة 1990م لانتاج أغلب الأسلحة الروسية مثل المسدسات والرشاشات وبعض أنواع القاذفات والصواريخ؛ إضافة إلى توقيع اتفاقيات مع ألمانيا في مجال انتاج وتصنيع الغواصات والمدرعات سنة 2012م ، ومع ايطاليا لانتاج حوامات بمصنع سطيف.

**3-على مستوى التكوين:** تعد المؤسسة العسكرية أكثر أجهزة الدولة حرصا على المواءمة بين مهام أفرادها وتبني النوعية والاحتراف في أداء هذه المهام؛ ويتبين ذلك من خلال الفترات التكوينية، التي تعنى بصقل إمكاناتهم، وتزويد مختلف وحدات المؤسسة العسكرية برجال أكفاء وعلى قدر كبير من الجاهزية المطلوبة في عقيدة الجيش الجزائري. ولتحقيق ذلك اهتمت الجزائر بفتح عدد كبير من المدارس التعليمية ومراكز التكوين والتدريب، عبر كل النواحي العسكرية؛ مهمتها تلقين مختلف القواعد النظامية والفنون القتالية حسب ما يقتضيه كل تخصص عسكري، حيث تعد هذه المؤسسات إطارا حيويا لمد مختلف القوات بالأفراد؛ بعد تكوين تخصصي تُحدد مدته حسب الرتبة والسلاح.

كما تعمد قيادة الجيش الوطني الشعبي إلى تبني برنامج دوري في إطار التحضير القتالي للمناورات الحربية والتمارين العسكرية؛ وذلك لرفع القدرات الميدانية المتعلقة بخطط الحرب، وأساليب استخدام الأمثل لمختلف الأسلحة لقياس مدى الاحترافية القتالية التي بلغتها مختلف القوات العاملة ميدانيا.

وفي إطار استراتيجية التحديث والنخبوية التي تبنتها المؤسسة العسكرية، لجأت هذه الأخيرة إلى اعتماد سياسة انتقائية تقوم على المزاوجة بين البعد التكويني القائم على الانضباط والجانب التعليمي القائم على الكفاءة العلمية؛ خاصة على مستوى رتب الضباط من خلال وضع شروط عالية لالتحاق الطلبة الضباط بمختلف المدارس العسكرية التي بلغ عددها 21 مدرسة عليا ومتخصصة، فمثلا للالتحاق بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال "هواري بومدين"؛ يشترط لدخول الترتيب الانتقائي معدل

[1] أحمد عزيز، الجزائر تقتحم الصناعات العسكرية...عين على النفقات وأخرى على التصدير. **وكالة الأناظول**، 2017م، متوفر على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-

20/12 في التخصصات العلمية والتقنية[1]، وهو ما يتيح لهذه المؤسسة فرصة الحصول سنويا على عدد كبير من الطلبة المتفوقين في مسارهم الدراسي، الذين يخضعون بدورهم لبرنامج تعليمي نوعي، تبعا لنظام الأكاديمية الذي يقع تحت الوصاية المزدوجة لوزارتي "الدفاع الوطني" و "التعليم العالي" مند سنة 2007م، وتنتهي بمنحهم شهادات جامعية وفقا لنظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، كما لجأت وزارة الدفاع الوطني إلى اعتماد سياسة تنشئة تعليمية ذاتية بالاتفاق مع وزارة التربية الوطنية، من خلال إقرار إعادة إحداث مدارس أشبال الأمة بتاريخ 26 أكتوبر 2008م، وتم بذلك فتح سبع (07)متوسطات وثلاث (03) ثانويات؛ موزعة عبر مختلف النواحي العسكرية الست(06)، وتعد هذه الرؤية الفريدة بمثابة تجربة قاعدية صلبة في مختلف الأطوار[2]، لإمداد مختلف التخصصات العسكرية بشباب مؤهلين علميا وعسكريا، وهذا ما يعطي أكثر وضوحا حول استراتيجية المؤسسة العسكرية في عدم الفصل بين الرؤية التدريبية والتعليمية للعسكري، وهي تخصص لذلك ميزانيات ضخمة ومنشآت كبرى، جعلتها رائدة في بعض التخصصات كالميكانيكا ومخابر البحث والأدلة، والإدارة...الخ.

**المطلب الثالث: سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية**

يعتبر الوصول إلى هذا العنصر جوهر هذا المبحث، عل اعتبار أنه يلامس من خلال ما سبق تلك الأبعاد الاجتماعية المشكلة لتكوينية للمؤسسة العسكرية وامتداد ذلك في علاقتها بالدولة خاصة من خلال العنصر المجتمعي، وسنتطرق من خلاله إلى عنصرين أساسيين:

**1-المكون البشري للمؤسسة العسكرية في الجزائر:** تختلف المؤسسة العسكرية ـ بصفتها قوة ما بعد ثورية ـ عن كثير من جيوش العالم في تكوينها؛ ففي افريقيا مثلا لعبت القوى الكولينيالية دورا رئيسا في تشكيل وتكوين أغلب جيوش القارة بعد الاستقلال، نظرا للاندماج الذي حصل سابقا بين مقاتلي هذه الدول مع قوات الاستعمار في بلدانهم، كما تشكلت العديد من الجيوش في العالم بشكل نظامي وطني، طيلة مسار زمني متلاحق؛[3] استجابة لحاجة الدول الأساسية لفكرة "العسكرة"، التي بقيت لفترة من الزمن تمثل عصب المفهوم الأمني للدولة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دليل التجنيد 2020م في مؤسسات التكوين للجيش الوطني الشعبي**، وزارة الدفاع الوطني، أركان الجيش الوطني الشعبي، ص 01.

[2] من موقع وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سبق ذكره**.

[3] ميلود ولد الصديق، فينومنيولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر. دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2015م، ص 171.

يحلينا اللفظ الأخير لتسمية "الجيش الوطني **الشعبي**" إلى إحراز ذلك الامتداد الشعبي لهذه المؤسسة التي رسِّمت هذه التسمية بعد الاستقلال الوطني وبقيت إلى غاية اليوم، ولعل دلالة هذا الارتباط، تعود إلى بدايات تشكل الجيش الجزائري، الذي راهن في مسعاه التحرري على الالتفاف الشعبي المجسد في مقولة الشهيد "العربي بن مهيدي" حين قال: **"القوا بالثورة للشارع وسيحتضنها الشعب"**، وهي المقولة التي تم تضمينها في بيان أول نوفمبر الذي راهن على الهبة الشعبية لتحقيق أهدافه الثورية بالقول: "...تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر..."[1]، وهو النداء الذي حدد المعالم المرجعية لبنية وتشكيل الجيش الوطني الشعبي ما بعد الاستقلال الوطني.

عقب استرجاع السيادة الوطنية؛ تشكل جيش الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من حوالي 50000 مجاهد كان أغلبهم من الفلاحين والشباب البسطاء وبعض الإطارات العسكرية التي تولت المشاركة في تكوين جيش الدولة، بعد أن غادر أغلب المجاهدين الحياة العسكرية لسد الفراغ، والالتحاق بمؤسسات أخرى على غرار الإدارة والحزب السياسي[2]، وبقي بذلك هذه المزيج البشري، عاملا هاما في استمرار تكريس الامتداد الشعبي لهذه المؤسسة الهامة في تاريخ الجزائر المستقلة.

قام البناء البشري للقوات المسلحة الجزائرية منذ الاستقلال، على أساس الرغبة والطواعية؛ فهو متاح لكل شاب استوفى الشروط القانونية والقدرات المطلوبة للانخراط في أحد فروع المؤسسة العسكرية، وتعمل هذه الأخيرة على تحقيق ذلك[3]، عبر عملية التعبئة التي تقوم بها داخل المؤسسات التعليمية وعن طريق الفضاءات الاعلامية والأيام التحسيسية والأبواب المفتوحة، التي تنظمها بشكل دوري، حتى تسمح للشباب بالتعرف أكثر على تخصصات ومهام المؤسسة العسكرية؛ ولا يمكن التمييز بين أفرادها في تقلد المناصب والترقيات، وفق النصوص القانونية المدنية والعسكرية في الجزائر. كما يتكون الجيش الجزائري في تعداده البشري من مجندي الخدمة الوطنية، طبقا للاجراء الذي تم اقراره عبر نص القانون 68-82 المتضمن سن الخدمة الوطنية سنة 1968م اجباريا، حيث أصبحت بنفاذه سنة 1969م الخدمة العسكرية لمدة 24

---

[1] بيان أول نوفمبر، **المتحف الوطني للمجاهد**، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق. الجزائري العاصمة.

[2] وزارة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire1_ar.php

[3] منصور لخضاري، في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر، دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2015م، ص 232.

شهرا واجبة على كل مواطن جزائري بلغ 19 سنة[1]، ثم تقلصت سنة 2014م إلى 12 شهرا؛ ليصبح بموجبها أفراد الخدمة الوطنية في وضعية الاحتياط لقوات الدفاع الوطني، وقد سمح ادماج فئة الشباب في الحياة العسكرية بتلبية حاجات الجيش الوطني الشعبي؛ عبر اشراكهم في الدفاع عن السيادة الوطنية وكذا الحفاظ على وحدة البلاد والسلامة الترابية، كما يشهد تاريخ الخدمة الوطنية على المساهمات التنموية وتجسيد البرامج الوطنية بسواعد أفرادها كنوع من الاستثمار البشري والاقتصادي[2]، ويشكل أفراد الاحتياط جزءا هاما من قوات الجيش الوطني الشعبي، حيث وصل عدد الشباب المؤهلين حسب تقرير غلوبال فاير باور لسنة GLOBAL FIREPOWER 2020م إلى 685,686 فردا؛ في حين يصل عدد جنود الاحتياط إلى 130 ألف عسكري من مجموع العسكريين البالغ عددهم 280 ألف[3].

**2- الدور الاجتماعي للجيش الوطني الشعبي:** تمثل المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، حالة ربط أساسية في بيان طبيعة علاقة المجتمع بدولته، وفي غالب الأحيان تتحدد ممارسات طرفي هذه العلاقة في اتجاه بعضهما البعض؛ انطلاقا من الدور الذي تؤدّيه هذه المؤسسة لحماية أمن الدولة وضمان بقائها،؛ ففي الجزائر أعطت خصوصية تكوين المؤسسة العسكرية، تاريخيا وبشريا، حالة من التلاحم والتمازج المعبر عنها عسكريا، بمفهوم (جيش. أمة)، وقد حسم هذا الامتداد تلك الأدوار الأساسية التي اضطلعت بها هذه المؤسسة اجتماعيا وثقافيا من خلال حملات التعريب والتكوين ومحو الأمية[4]، وانسانيا في حالات الأزمات والظروف التي تحتاج إلى الدعم والاسناد والتكفل تجاه المجتمع.

لعب البعد الاجتماعي في سلوك المؤسسة العسكرية الفرصة الأهم في إعادة ترميم العلاقة بين أدوار المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال، وإرادة المجتمع في ضرورة تحديد إطارها الوظيفي، خاصة بعد النظرة السلبية التي ألصقت بمهامها السياسية منذ الاستقلال إلى غاية دستور 1989م، ومواقفها السياسية بعد ذلك؛ لاسيما بعد توريطها سياسيا في أزمة جانفي 1992م، وتبعات ذلك على انهيار مؤسسات الدولة، وحالة الحرب التي استمرت آثارها لعقود من الزمن على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

---

[1] أ مر رقم 68- 82 **المتضمن سن الخدمة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 32 (السنة الخامسة) بتاريخ 16 أفريل سنة 1968م ، ص 446.

[2] القانون رقم 14- 06، المتضمن قانون **الخدمة الوطنية**، العدد: 48، 10 أوت 2014م.

[3] **RAPPORT GLOBAL FIREPOWER**: https://www.globalfirepower.com/

[4] أحمد سويقات، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 30- 31 جانفي 2017.

يعود أثر التماس الايجابي في علاقة الجيش بالمجتمع، من خلال المحور التنموي الذي تعهدته المؤسسة العسكرية مند الاستقلال؛ نظرا للانعكاس الايجابي الذي خلفه هذا الجانب التحديثي على واقع حياة المجتمع، إضافة إلى كون المؤسسة منحت فرص التوظيف والتكوين للمواطنين المدنيين ( الشبه عسكريين) عبر مختلف فروعها العملية والانتاجية خلال مسارها التنموي، كما تجدر الاشارة إلى دورها في التنشئة الاجتماعية والمدنية القائمة على غرس قيم حب الوطن، وبناء ثقافة المواطنة والالتزام والتضامن؛ النابعة من التنشئة والثقافة العسكرية التي تتوجه إلى العدد الكبير من المتطوعين والمجندين الذين يعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى حياتهم الاجتماعية والمدنية[1]، كما ظلت ترافع لهذا التوجه من خلال انخراطها للمشاركة في الحملات التحسيسية والتضامنية مع المجتمع المدني وعبر عديد الندوات واللقاءات مع مختلف الفعاليات.

ميدانيا، عملت المؤسسة العسكرية على الانفتاح على عديد القطاعات المدنية، بهدف المساهمة في تدعيم الخبرات وسد النقائص الخاصة بالتغطية الشاملة للبرامج عبر ربوع الوطن؛ حيث شاركت مع وزارة الصحة في حملات التلقيح، ومحاربة الأمراض الوبائية التي واجهتها بعض المناطق، خاصة المناطق الجنوبية والنائية والحدودية، وتعمل في نفس الاطار على تعويض نقص المرافق وخدمات الرعاية والمرافقة الصحية في ذات المناطق، كما تعمل المؤسسة العسكرية في حالات الكوارث والظروف الاستثنائية على إمداد وتعويض المستشفيات المدنية عن طريق إرسال فرق متخصصة في الاسعافات الأولية وإجلاء المصابين، والتكفل النفسي والصحي بهم، وتتولى بامكاناتها إقامة مستشفيات ميدانية في حالة الضرورة لذلك. كما يعد الفحص الطبي الشامل المجاني الذي تقدمه مكاتب التجنيد مساهمة كبيرة في الرعاية الصحية للمواطنين؛ فضلا عن جهود مديرية الصحة العسكرية، في تقديم الرعاية الصحية للعديد من المواطنين (فحوص، عمليات جراحية) عبر فروعها المركزية والجهوية، وعن طريق الشراكة المختلطة مع المستشفيات المدنية في كل من الجلفة وتندوف وبرج باجي مختار، حيث يسمح هذا الأمر بسد نقص الامكانيات المادية والبشرية؛ نظرا للتكوين العالي للأطقم الطبية العسكرية، وتوفرها على عتاد وأجهزة وهياكل طبية متطورة[2].

انسانيا؛ يعد الشق الاغاثي بالغ الأهمية في تعميق الروابط السوسيوعسكرية، فقد كان للمشاركة التاريخية للجيش الوطني الشعبي في محو مخلفات زلزال الشلف (الأصنام سابقا) سنة 1980م، أثرا بالغا في نفوس الجزائريين؛ نظرا للدور الكبير الذي قام به أفراد هذه المؤسسة في انقاذ الأرواح واخراج

[1] الطاهر بيداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

[2] **نفس المرجع**، ص 220.

المواطنين من تحت الأنقاض، وكذا تقديم المساعدات الطبية والغذائية وتوفير المأوى للمتضررين[1]، وفي 2003م وبعد وقوع زلزال مدمر بمدينة بومرداس خلف 2200 قتيل وأكثر من 10 آلاف جريح؛ حيث شاركت وحدات الجيش الوطني الشعبي في عمليات كبيرة لانقاذ المنكوبين وازالة ركام البنايات، وقد ساهم في هذه العملية أكثر من 10 آلاف عسكري بعتاد ضخم، إضافة إلى نصب أكثر من 3200 خيمة بعد تهيئة مساحات التخييم لإيواء المنكوبين. كما تم وضع حزام أمني للحفاظ على أمن و حماية الأفراد وممتلكاتهم حيث سهر أفراد الجيش الوطني الشعبي على تنظيم عمليات التكفل بالمنكوبين وتزويدهم بكل الاحتياجات الضرورية. فضلا عن عملهم جنبا إلى جنب مع المواطنين لتقديم يد العون لكل من كان بحاجة الى ذلك؛ مما أعطى صورة حية عن التلاحم والتضامن بين أبناء الشعب لتجاوز هول الكارثة.

أما بخصوص الفيضانات، فقد تدخلت فرق الجيش الوطني الشعبي سنة 2001م عبر أحياء باب الواد بالعاصمة بعد فيضانات 10 نوفمبر التي فاقت حصيلتها 700 قتيل ومئات الجرحى؛ بالاضافة إلى عديد الضحايا الذين بقوا حبيسي الأنقاض، نظرا لتراكم هائل للأوحال، ولهذا الغرض سمحت مجهودات أفراد الجيش الوطني الشعبي بإزالة 600 ألف متر مكعب من الأتربة المغمورة بالمياه؛ وبعد أكثر من عشرين يوما من العمل المتواصل كان أفراد الجيش الوطني الشعبي آخر من يغادر المكان بعد أن أعادوا له ملامحه التي كادت أن تضيع في غمرة هذه الكارثة[2].

وفي فيضانات غرداية بتاريخ 1 أكتوبر 2008م، خلفت حصيلة الخسائر حسب المصالح الطبية والحماية المدنية48 ضحية(منها 43 في بلدية غرداية وحدها و03 مفقودين منهم ضحية مالية الجنسية)، وعشرات الجرحى(87 جريح) بالغي الخطورة ومئات العائلات المنكوبة بلا مأوى؛ خاصة في بلديات غرداية، الضاية، والعطف الأكثر تضررا، ولم تتأخر وحدات الجيش الوطني الشعبي عدديا ولا نوعيا، وسخرت للعملية 2000 عسكري، مع توفير مجموعة من الوسائل والعتاد؛ كالرافعات والجرافات لفتح الطرقات وردم الخنادق وشفط المياه والأوحال من الساحات والمرافق العامة، بالاضافة إلى طائرات الامداد للتزود وتوفير المؤن[3].

---

[1] قاسم حجاج، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية: دراسة للشراكة عسكري– مدني خلال فيضانات وادي ميزاب سنة 2008م، العدد:14، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016م.

[2] تسيير الكوارث الطبيعية: الدور الاخر للجيش الوطني الشعبي، **وكالة الانباء الجزائرية**، نشر بتاريخ: 2012/09/15م، متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=62599

[3] قاسم حجاج، **مرجع سبق ذكره**.

كما يتأهب الجيش الوطني الشعبي للمشاركة عبر جاهزية التدخل في حالات التهاطل المكثف للثلوج وسوء الأحوال الجوية بصورة فعالة في فك العزلة عن كثير من المناطق السكنية؛ بفضل تجنيد كاسحات الثلوج وكذا توزيع المؤونة والمواد الغذائية على سكان هذه المناطق واسعاف مواطنيها. إضافة إلى المشاركة في عمليات اخماد الحرائق والبحث عن المفقودين والتائهين؛ خاصة في الصحراء.

ولتنظيم هذه العملية –باعتبار هذه العمليات لا تدخل في إطار المهام الدستورية للجيش– قامت المؤسسة العسكرية باستحداث "مكتب التعبئة والأخطار الكبرى" سنة 2005م؛ بموجب مرسوم، وهو عبارة عن جهاز قانوني لإدارة الأزمات، يشرف على مهمة تسيير العمليات الميدانية لتدخل الجيش أثناء الكوارث[1]، كما يقوم بإعداد مخططات التدخل، يتم تحيينها وتعديلها دوريا. أما فيما يخص حجم وطبيعة الوسائل المدرجة ضمن مخططات التدخل؛ فإنها مرتبطة بشكل مباشر بدرجة الكارثة ونطاق الخطر وتأثيراته على الأشخاص والممتلكات والمحيط[2].

بالرغم من أن هذه العمليات لا تدخل في إطار المهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي، ورغم أن بعض الاستراتيجيين يشيرون إلى أن هذه الأدوار عادة ما تؤثر على قدرات الجيوش في تأهيل جنودها للعمليات العسكرية، باعتبارها من مهام مؤسسات مدنية يجب تطوير قدراتها للقيام بهذه الجهود كما هو الحال في الدول المتقدمة؛ إلا أنه وفي حالة الجيش الوطني الشعبي فقد استطاع هذا التوجه تجسيد أبرز مظاهر اللحمة والتضامن بين فكرة الولاء للوطن والوفاء للشعب الذي ظل مسندا بجيشه في إطار استمرارية البعد الاجتماعي لهذه المؤسسة السيادية، التي نجحت استثناءً في صيانة أمن الدولة عن طريق حماية حدودها والحفاظ على مؤسساتها وخدمة شعبها.

[1] منصور لخضاري، في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص 236.

[2] قاسم حجاج، **مرجع سبق ذكره**.

## المبحث الثاني: أثر المؤسسة الشُّرَطية على تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر

تعتبر مؤسسة الأمن الوطني، إحدى المؤسسات الفاعلة في تحقيق أمن الدولة؛ حيث ظل يُنظر إليها على أنها أحد أبرز فواعل الاحتكار المادي للقوة التي تملكها السلطة، ولذلك ظل دورها لازما لأداء الدولة وتفاعلاتها بمؤسساتها ومجتمعها، وذلك عن طريق مهامها النظامية، التي تتمثل في الحفاظ على الأمن العام ومن ثمَّ أمن المؤسسات والأشخاص.

انطلاقا من ذلك، كان لزاما على مؤسسات الدولة أن تتكيف مع هذه المتغيرات الجديدة بشكل تدريجي؛ على اعتبار أن هذه الأخيرة بات دورها يمارس بمعطى التحدي والتهديد الذي يلج عبر مختلف الوسائط، حيث أن مؤسسة الشرطة الجزائرية هي أحد الأجهزة التي أصبحت تنحو في هذا الاتجاه؛ نظرا لدورها التفردي الذي يرتكز على ضرورة حماية المجتمع بكل فئاته وملامسة تفاعلاته المختلفة من جهة وكذا ضمان أمن الدولة؛ سواء عن طريق دورها الاكراهي أو الجواري أو الاعلامي، إضافة إلى المرافقة الدائمة للمواطنين ومساعدتهم وتحسيسهم؛ ما أدى إلى إحلال الدور النوعي محل الصورة النمطية التي كانت تحكم العلاقة بين هذه الأخيرة، والمواطنين.وذلك استجابة للهيكلة الجديدة والسياسة التكوينية والتحديثية ـ سواء من حيث المورد البشري أو من حيث المورد المادي ـ التي باتت تنتهجها المؤسسة الشرطية.

### المطلب الأول: تطور المؤسسة الشرطية في الجزائر

قبل الولوج إلى كرونولوجيا تبلور الممارسة الشرطية في شكلها الديمقراطي المعاصر؛ لابد من التطرق إلى مقصد الفكر الشرطي من خلال التعريف بهذه المؤسسة التي لا تشكل بديلا للفكر العسكري ولا تنتمي إليه، لكنها تكمله في امتهان الوسائل وتحقيق الغايات الأمنية للدولة داخل اقليمها؛ لذا فإن العمل الشرطي ظهر كجهاز قديم ابتدعته المجتمعات منذ العصور القديمة، في إطار سعيها إلى تقسيم العمل وتوزيع الوظائف الاجتماعية، حيث عُهِد إليه مهمة حماية المجتمع من الجريمة، والمحافظة على حياة الناس وأموالهم وممتلكاتهم، وكذا توقيف المعتدين، ومرافقة السلطة القانونية في معاقبتهم، إضافة إلى دورها السلطوي في حماية النظم والحياة العامة، حسب طبيعة البنى السياسية والادارية المتبعة في كل بلد[1].

[1] محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن: نحو علو اجتماع أمني**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008م، ص249.

يثيرنا مصطلح الشرطة للبحث عن أصل استخدامه في اللغة العربية ودلالات اعتماده كلفظ للتعبير عن هاته القوة النظامية بعد أن جرى اعتماده من قبل جامعة الدول العربية عام 1972م، بديلا عن مصطلح "بوليس POLICE" الذي كان متداولا في بعض الدول العربية قبل ذلك[1]. فمصطلح بوليس هو ترجمة وتحوير فرنسي للمصطلح اليوناني "بوليثيا POLITIA" التي تعني المجتمع البشري المنظم[2].

تجمع أغلب المصادر التاريخية، على المرجعية الإسلامية للفظ "شرطة"، وهي مفرد كلمة "أشراط" وتعني العلامات أو بدايات الأشياء، حيث فسرها ابن منظور في قوله: الشرطة سُمُّوا بذلك لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات[3]". وهذا لتمييزهم بزي يعكس وظيفتهم؛ فكان رجال الشرطة هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة والوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين، وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل أمن الجمهور وطمأنينته[4]، أما الحديث عن أول من أدخل نظام الشرطة في الإسلام فقد أُوجد نظام الحسبة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نظام العسس في عهد الخليفة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، وهي الفترة التي أدخل فيها عمرو بن العاص رضي الله عنه نظام الشرطة في فترة ولايته على مصر، ويعد هو المُوجِد والمؤسس لنظام الشرطة في العالم بحسب كثير من المصادر، كما أنّ الشرطة نُظمت فأصبحت من وظائفها حراسة الأسواق ومتابعة الجرائم وضبط مرتكبيها في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسمي رئيسها صاحب الشرطة من مقام علية القوم[5].

علاوة على ذلك فقد استمر النظام الشرطي في التطور حسب نماء المجتمعات ومستجدات نظمها وتفاعلاتها، فبحسب دائرة المعارف البريطانية تعني الشرطة في مفهومها الواسع "بأنها جهاز يعنى بصيانة النظام العام، وحماية الأرواح والأموال من أخطار الحوادث العامة، ومن ارتكاب الأعمال غير القانونية، وهي تعني بالتحديد هيئة العاملين والموظفين المعهود إليهم حماية النظام والأمن العامين، وتنفيذ قوانين الدولة، بما في ذلك الكشف عن الجريمة وقمعها"[6].

---

[1] هبة شعوة، تطبيق الشرطة الجزائرية– قسم أمن ولاية سطيف– لمفاهيم الشرطة المجتمعية من خلال استخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي "الفيسبوك نموذجا"، **مجلة المعيار**، العدد: 44، مجلد: 22، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2018م، ص 338.

[2] Pierre-Herni Boll**, LA POLICE DE PROXIMITE : NATION, INSTITUTION**, ACTION. EGZKIL ORE, Numiro :12, 1988 , P172.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، المجلد: 07، ص 330.

[4] حسن ابراهيم، **تاريخ الاسلام السياسي**. مكتبة النهضة المصرية، الجزء الأول، الطبعة السابعة، 1914م، ص 47.

[5] محمد ياسر الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 249.

[6] **المرجع نفسه**، ص 247.

في حين يشير تعريف حديث إلى أن الشرطة هي " هيئة مدنية تابعة للدولة، ومسؤولة عن استتباب النظام العام بمعناه التقليدي: الأمن العام– والصحة العامة– السكينة العامة، والجديد المتمثل في؛ الحفاظ على البيئة، وعلى جماليات المدينة، وعلى أخلاقيات المجتمع. وعلى الرغم من وجود خصيصة عسكرية في عمل الشرطة وزيها الرسمي؛ إلا أنها تعد هيئة مدنية، وذلك لأن الصفة العسكرية يجب أن ينفرد بها الجيش وحده، كما أن الصفة المدنية للشرطة تنطوي على ضمانها لحقوق الانسان وذلك لمساءلة هذه الجهة عند تعسفها وتجاوزها للقانون"[1]. حيث يشير هذا التعريف الى الجوانب المستجدة والتضمينات الهامة التي تجعل من المهام الشرطية عرضة للتغيير؛ نتيجة لأمننة العديد من القضايا التي تطرأ على بيئة الدول والعالم، والتي تسعى من خلالها إلى سبيل تحقيق الغايات الأساسية للأمن المجتمعي والانساني المتمثل في الأبعاد التحررية الموسعة؛ والمشتملة على حقوق الانسان وتجريم الانتهاكات الجسيمة وثقافة المواطنة والمساواة أمام القانون، وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة والرفع من درجة الوعي بالحقوق والمسؤوليات[2].

عرفت الدولة الجزائرية قبل تأسيسها عدة تنظيمات شرطية ارتبطت بوجود الحضارات التاريخية التي تعاقبت على المنطقة، والدويلات الإسلامية التي نشأت بها، وأخذت بذلك بعدا تنظيميا؛ سعت من خلاله إلى ضمان الأمن وتطبيق الشرائع والقوانين التي سنَّها المماليك والحكام آنذاك، وارتبطت فعالية الأداء الشرطي خلال هذه الفترات بمدى قوة هذه الدويلات في نشر سلطتها ونظمها العامة، وتشير بعض المصادر إلى أن أول نموذج للتنظيم الشرطي ظهر إبان حكم الدولة الرستمية (776م– 909م) على يد الإمام عبد الرحمن ابن رستم؛ في حين كانت أقوى فترات القبضة الشرطية خلال الحكم العثماني، نظرا للنشاط والانتشار اللذان عرفاه الجهاز في تلك الفترة؛ ما دفع بالقنصل الأمريكي في الجزائر وليام تشارلز "William Shaller" في الفترة (1816م–1824م) إلى القول في مذكراته: "أنا أعتقد أنه لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية؛ التي لا تكاد تفلت من رقبتها جريمة، كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"[3]، و مع احتلال الجزائر عام 1830م من طرف القوات الفرنسية؛ دخلت الجزائر مرحلة ظلامية خاضعة للنظام الاستعماري في شتى المجالات؛ رغم نشاط المقاومات الشعبية كمقاومة الأمير عبد القادر الذي استمر في بناء مختلف الأجهزة

---

[1] عبد الباسط هويدي، الطيب بودرهم، نحو أداء اجتماعي متميز للمؤسسة الشرطية (مدخل أخلاقي مسؤول اجتماعيا). **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد:04، المجلد:08، 2020م، ص 16.

[2] عبد الكريم بخدا، بوحنية قوي، "الحكامة الأمنية" مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 17، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة. 2017م، ص55.

[3] عيسى قاسمي، **الشرطة الجزائرية في عمق المجتمع**. دار الكتاب العربي: الجزائر، 2002م، ص44.

القتالية وتطوير مختلف التنظيمات في فترة تأسيسه لدولته ومجابهة الاستعمار الفرنسي. ومع بداية تبلور العمل الثوري خلال خمسينيات القرن العشرين، انتقل الاهتمام إلى استحداث جهاز شرطي ثوري لمرافقة النشاط العسكري في مختلف مناطق البلاد؛ توكل إليه مهمة التغلغل داخل الأحياء والمدن والقرى للقيام بمهام جمع المعلومات ومتابعة تحركات العدو ونقلها إلى القادة والثوار.

**- الشرطة الجزائرية: من معركة التحرير إلى مسيرة البناء**

بدأ التأريخ للشرطة الجزائرية الحديثة من فترة ما قبل الاستقلال؛ وذلك منذ إعلان ثورة التحرير ضد الاحتلال الفرنسي، وبالتحديد بعد مؤتمر الصومام سنة 1956م، حيث ظهرت أولى طلائع الشرطة كما تعرف حديثاً؛ لتواصل تطورها بعد الاستقلال بشكل كبير جداً.

**1- الشرطة الجزائرية أثناء الثورة:** تمخض عن مؤتمر الصومام في 20 أوت1956م تقسيم التراب الوطني إدارياً وانشاء مصالح؛ من أبرزها مصلحة الشرطة التي كان يعمل رجالها على جمع المعلومات وتدوينها في رسالة أسبوعية متضمنة في المراسلة الأسبوعية للاستعلامات؛ وهو ما ساهم في دعم السير الحسن للثورة[1]. وقد سعى قادة الثورة من خلال استحداث هذا الجهاز الثوري إلى اعطائه صبغة تنظيمية، حيث يشير العميد أول للشرطة عبد الكريم شوقي إلى أن المصالح والفروع الشرطية في تلك الحقبة تم تقسيمها وتطوير مهامها بحسب الظروف والضرورة الأمنية لكل منطقة. ولعل أهم الهياكل المستحدثة في تلك الفترة نجد: جهاز الشرطة الاستعلاماتية الثورية؛ الذي لعب دورا محوريا في تحصيل المعلومة الأمنية والتغلغل داخل رجال الأمن الفرنسي، كما عمل على نشر الاشاعة وبث الشك داخل جنود العدو بعد اختراق صفوفه واقناع العديد من المجندين الجزائريين في قوات الأمن الفرنسي بالتمرد أو التعامل السري مع الثورة التحريرية[2]، كما تم إنشاء جهاز أخر تحت مسمى "شرطة المجالس الشعبية"؛ وكان أكثر الأفرع الشرطية انتشارا في الأوساط الشعبية، وقد تولى مهمة التموين والتنظيم والتعبئة، وكل ما يتعلق بحياة تنقل الأفراد وحماية الممتلكات...الخ[3]. إضافة لذلك فقد تولى جهاز "الشرطة العسكرية" مهمة أمن وحماية تنقل المجاهدين، وتتبع تحركاتهم والسهر على تحديد ومراقبة أماكن تمركزهم أو مرورهم؛ بحيث استطاع جهاز الشرطة الثوري في تلك الفترة بناء جسر من التنسيق بين الثوار والشعب الجزائري[4]، ومثل بذلك الدور الشرطي حلقة أساسية في حماية هذا البعد داخل الأوساط الشعبية؛ من خلال الحضور الدائم داخل

---

[1] من موقع المديرية العامة للأمن الوطني: متوفر على الرابط: http://www.dgsn.dz/IMG/pdf/_2-4.pdf

[2] شوقي عبد الكريم، الشرطة الجزائرية ابن الثورة التحريرية، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد: 03 المجلد: 10، ديسمبر 2019م، ص 17.

[3] **نفس المرجع**، ص 19.

[4] **نفس المرجع**، ص 22.

الشوارع والأحياء والأماكن العامة وحتى داخل القرى والمداشر وطرقات التنقل؛ مما أدى إلى تحقيق تمثيل مكمل للبعد الأمني الشامل للثورة الجزائرية في صورتيه العسكرية والمدنية.

2- **فترة التأسيس والتشييد:** بالاستناد إلى فحص تجارب التنظيمات الشرطية عبر العالم، تتنوع أشكال ومنطلقات بناء هياكل الأجهزة الشرطية في دول العالم؛ تبعاً لخيارات أنظمة وشكل الحكم السياسي والإداري، يمكن الإشارة إلى نموذجين رئيسيين يرتكزان على أسلوب الإدارة.

**بالنسبة للأنظمة اللامركزية:** فكما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على تقسيم المهام الشرطية إلى مهام فيديرالية ومهام على مستوى كل ولاية، بمعنى وجود نظام غير مركزي ومفتت لفرض القانون، بحيث يقوم كل جهاز في إطاره الجغرافي بفرض مجموعة منفصلة من القوانين واجبة النفاذ، ولكن لا تخرج عن القواعد والمبادئ العامة للقانون الفيدرالي.

أما **الأنظمة المركزية:** فتعمل وفق هيكل تنظيمي يقوم على إرسال التعليمات والسياسات تجاه الفروع الأخرى في مختلف النطاقات الجغرافية؛ بحيث تقوم على تنفيذ قانون واحد تحت قيادة موحدة.

ويدخل ضمن هذه النماذج الادارية- الهيكلية تقسيمات على مستوى الأفراد والأجهزة الفرعية، وتتنوع بدروها إلى عدة مصالح[1]، وهو النظام الذي تتبعه الجزائر في هيكلة جهاز الشرطة، بغية ضبط وربط العمل الشرطي في إطار موحد وبتنظيم قيادي تراتبي منضبط.

عرف جهاز الشرطة الجزائرية هشاشة كبيرة غداة الاستقلال؛ على غرار باقي مؤسسات الدولة التي أفرغت من محتواها المادي والبشري، وذلك نظرا لحالة الهشاشة التي نتجت عن مغادرة قوات الأمن الفرنسية للبلاد مباشرة بعد إعلان الاستقلال في 5 جويلية 1962م؛ حيث باشرت الدولة الجزائرية في هذه الفترة إعادة هيكلة وتأسيس جهاز الشرطة، بشكل يستجيب لتحديات المرحلة الآنية آنذاك وضرورات البناء والتشييد الذي قادته الجزائر على كافة المستويات. تأسست الشرطة الجزائرية في 22 جويلية 1962م، وقد عانت في بداية الأمر من عدة نقائص كبرى؛ تمثلت أساسا في ضعف ونقص الإطارات الجزائرية في هذا الجهاز، كنتيجة لغياب التكوين وحداثة التعامل مع هكذا أجهزة محورية. وقد شكلت في تلك الفترة العناصر المتبقية من الشرطة الجزائرية النواة الأولى للشرطة الجزائرية؛ بعد أن انضم اليها حوالي 100 إطار مكون قدموا من تونس والمغرب، ومجموعة أخرى من محافظي الشرطة الشباب؛ بلغ عددهم 30محافظا كانت قد بعثت بهم جبهة التحرير الوطني إلى أكاديمية الشرطة بالقاهرة قبيل استقلال الجزائر،

[1] **مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**، دور الشرطة في واقع متغير...ضرورات المراجعة واتجاهات التطوير: على الرابط:
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/76e774fc-023c-434d-b68a-8f1ce09170e4_%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%20%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1.pdf

وكانت اسهامهم حساسا وكبيرا في تكوين جهاز الشرطة آنذاك، وتوجت بذلك جهود القيادة السياسية للبلاد بتأسيس أول مدرسة للشرطة في 02 نوفمبر 1962م؛ ليتم التركيز في هذه الفترة على عنصر التكوين واستحداث المقرات الإدارية والعملياتية لجهاز الشرطة.

عملت الشرطة الجزائرية منذ استحداثها ـ من خلال دورها المحوري في بناء الدولة الجزائريةـ على الالتزام بتنفيذ الخيارات الكبرى للدولة الجزائرية ومرافقتها؛ حيث يبرز هذا الدور من خلال الاسهام في حماية المؤسسات الوطنية من كل محاولة للمساس باستقرارها وسيرها العادي، إضافة إلى السهر على حماية المجتمع من كل ما يخل بالنظام العام أو أي اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة إلى محاولة ضبط سلوكات المجتمع وإجبار المواطنين على احترام القوانين والنظم التي تنظم الحياة الاجتماعية العامة. وسعيا منها لضمان ذلك ركزت المديرية العامة للأمن الوطني في كل مرة على التكوين وإعادة الهيكلة؛ بغية عصرنة الجهاز وربطه بمختلف التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر آنذاك. لكن مع الاضطرابات التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينيات ظهر أن جهاز الشرطة لم يكن مُحَضَّرا ومؤهلا بشكل كاف لمواجهة هذه التحديات العنيفة، وتزامن؛ أن تم إشراك مختلف القوى الأمنية والعسكرية غير ذات خبرة في تأطير الجماهير، ومواجهة العنف داخل المدن والتصدي للأعمال الارهابية؛ حيث أفرز هذا النمط العنيف في التعاطي مع الحالة الأمنية المتهاوية إضرارا بصورة الأجهزة الأمنية في العقل الجمعي، بالرغم من الجهود التي بذلتها هذه الأجهزة في صيانة وضمان صمود مؤسسات الدولة خلال هذه الفترة.

لكن بعد تجاوز الجزائر لفترة العنف والارهاب، أعادت مؤسسة الأمن الوطني رسم استراتيجية أمنية شاملة وعميقة، تستهدف إعادة هيكلة الجهاز وتوسيع أدواره، استجابة للوضع الأمني الذي بات يشهد حالة من الاستقرار والتعافي، بالاضافة إلى انخراط هذا الجهاز في تبني قيم التحول في مفهوم الأمن وانتقاله من مستوى الدولة إلى مستوى الانسان والمجتمع.

**المطلب الثاني: التطور الهيكلي للمؤسسة الشرطية في الجزائر**

تعرف الشرطة الجزائرية بأنها ذلك الجهاز الذي يقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية وشبه الحضرية، بالاضافة إلى أنها تؤدي مهام الشرطة الروتينية الأخرى كمراقبة حركة المرور والدوريات الراكبة والراجلة؛ التي تستهدف الوقاية من الجريمة وتقويم السلوك بالحضور الدائم والتواجد المستمر لهذا الجهاز في الميدان من خلال أفراده"[1]، وهي تتكون من:

**1-المديرية العامة للأمن الوطني DGSN:** جرى استحداثها بموجب مرسوم رئاسي في 22 جويلية 1962م[2]، يقع مقرها بحي باب الواد؛ وهي إحدى الهياكل الأساسية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم؛ وتعمل تحت وصايته[3]، يقودها مدير عام يتولى السلطة المباشرة تحت اشراف وزير الداخلية على جميع الأعمال والمهام الميدانية والتنظيمية سواءً كانت ادارية أو تقنية أو وظيفية تتعلق بالقطاع، ويمثله أمام الهيئات الدولية والوطنية. ولممارسة هذه المهام تتفرع المديرية العامة إلى عدة دوائر مركزية وجهوية تضطلع بمختلف المسؤوليات المحددة حسب الاختصاصات، وهي كالاتي:

**1-1المديريات المركزية المختصة:** وهي بمثابة الهياكل الأساسية لتفرعات العمل الشرطي وتشمل:

**1-1-1 مديرية الشرطة القضائية:** تعد من المصالح المركزية الأساسية التي تم استحداثها بعد الاستقلال، وتضم عدة هياكل ممركزة وجهوية ومحلية مختصة في مجال مكافحة ومتابعة قضايا الاجرام بمختلف أنواعه وأحجامه، ومهمة التحليل الجنائي. وتتولى عبر هذه الهياكل مهام تنسيق وتوجيه المصالح المكلفة بمعاينة مخالفات قانون العقوبات وكذا جمع الأدلة والبحث عن المجرمين؛ طالما لم يتم فتح تحقيق من قبل الجهات القضائية، كما تشرف على قضايا في مجال البحث والتحري ومباشرة التحقيقات الدولية الجنائية عبر مكتب وطني وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول).

**1-1-2 مديرية الاستعلامات العامة:** تعد بمثابة محور المعلومة واليقظة الأمنية، تضم عدة مديريات مكلفة بمجالات تنشيط البحث عن المعلومات المتعلقة بالأوساط الحساسة وذات خطورة على المجتمع الجزائري؛ والتي تشمل الأشخاص المحليين والأجانب محل الاهتمام من أجل معرفة وقائية بالاجرام بمختلف أشكاله، كما تعمل على جمع وتحليل المعلومات الأمنية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي

---

[1] محمد السعيد زناتي، أحمد بنيني، دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجرائم ومكافحتها. **مجلة تحولات**، العدد: 01، جامعة ورقلة، 2019م، ص 375.

[2] فاروق جوزي، افتتاحية: المؤتمر الـ 36 لقادة الشرطة والأمن العرب من أجل تعزيز العمل الأمني العربي المشترك، **مجلة الشرطة**، العدد: 111، المديرية العامة للأمن الوطني، 2012م، ص 3.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 12 مارس سنة 2014م، **المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية**، الجريدة الرسمية، رقم 15 الصادرة بتاريخ، 19 مارس 2014م، ص 5.

والاجتماعي والثقافي، وكذا متابعة مختلف الأنشطة والقضايا ذات الاهتمام من طرف الرأي العام وردود الأفعال إزاءها، كما تتوسع مهامها في حالات معينة لتقديم الآراء حول التحقيقات التأهيلية وكذا القيام بمهام أمنية خاصة في إطار التعاون والتنسيق مع المصالح الأمنية الأخرى التي تتعلق بقضايا أو أحداث وطنية كبرى[1].

**1-1-3 مديرية الوحدات الجمهورية للأمن:** تعد أحد أهم هياكل الجهاز الكفيلة بضمان الأمن العام؛ تم استحداثها سنة 2007م بموجب قرار إنشاء من طرف المدير العام الأسبق العقيد علي تونسي، ليتم حلها في نوفمبر 2014م من طرف المدير العام الأسبق علي هامل، كإجراء عقابي بعد قيادة عناصر هذه الوحدات لاحتجاجات أعوان القطاع المطالبة برحليه آنذاك، ليعاد بعثها من جديد في عهد المدير العام خليفة لونيسي سابقا نظرا؛ لكون هذه الوحدات هي المسؤولة عن الحفاظ وفرض لنظام العام ومكافحة الشغب وسلامة وحماية المباني العامة وتفكيك المتفجرات. كما تشارك جنبا إلى جنب مع الأجهزة الأمنية الأخرى في العمليات الكبيرة الحجم للشرطة في إطار محاربة الجريمة المنظمة وضد أي اخلال بالأمن الوطني[2].

**1-1-4 مديرية الأمن العمومي:** تعد أحد أهم الهياكل المركزية، وهي بمثابة تجسيد لشمولية المهام الشرطية نظرا لتفرعاتها في الاهتمام بمعالجة العديد من القضايا، وتغلغل فرقها داخل المجتمع؛ من خلال الأبعاد الجوارية للأمن، وذلك في إطار سعيها للحفاظ والسهر على النظام العام، كما تتولى فرق الأمن العمومي مهام الشرطة الإدارية بمراقبة ومتابعة الاجراءات التي تمس المؤسسات والمواطنين، وكذا مهام الوقاية والأمن عبر الطرقات بتسهيل حركة المرور وإقامة الحواجز وحماية المنشآت، كما تضطلع بدورها الأساسي في حماية البيئة والعمران وشرطة السياحة.

**1-1-5 مديرية شرطة الحدود والهجرة:** يتمركز أفراد فرق حماية الحدود في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية؛ أين يمارسون مهامهم في رصد ومتابعة الحركيات المتعلقة بتنقل الأشخاص عبر هذه المسالك الحدودية، وفقا لاجراءات الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وطبقا للنظم القانونية الوطنية المتبعة، ويتركز دورها في مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات ومختلف البضائع، والمساهمة في الوقاية

---

[1] **المديرية العامة للأمن الوطني**، الموقع الرسمي: متوفر على الرابط:
https://www.algeriepolice.dz/?%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[2] سميرة بلعمري، **احياء وحدات الامن الجمهوري**، جريدة الشروق اليومي، متوفر على الرابط:
https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A

والتصدي لمخالفة القوانين والتنظيمات على الحدود وجمع المعلومات بها وتقديم الاحصائيات، بالاضافة إلى محاربة أشكال الجريمة في المناطق الحدودية لاسيما الهجرة غير الشرعية منها.

علاوة على هذه المديريات المركزية؛ تحصي المديرية العامة للأمن الوطني مجموعة أخرى من المديريات والمصالح المركزية المكلفة بممارسة المهام التقنية والادارية للقطاع، من بينها مديرية الموارد البشرية التي تعنى بالمسار الوظيفي لأفراد القطاع، ومديرية المالية والوسائل المكلفة بمهام الدعم والاقتناء اللوجستية وإعداد التقديرات المالية للتسيير والتجهيز، كما تتكفل مديرية التعليم والمدارس بإعداد برامج التكوين والاشراف على التكوين الأولي والمتواصل والمتخصص لأفراد الشرطة؛ في حين تضطلع مديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال بمسؤولية العملية الاتصالية من تنظيم وانجاز واقتناء وصيانة الأجهزة الاتصالية ودعم توطينها وتطويرها عبر مختلف المصالح والفروع.

كما يتوفر تنظيم المديرية العامة للأمن الوطني على مصلحتين مركزيتين، تهتم الأولى بمجال الاتصال والصحافة؛ في حين تعمل المصلحة المركزية للصحة بالنشاط الاجتماعي والرياضات على تطوير النشاطات الصحية لموظفي القطاع والتكفل بالمشاكل الاجتماعية والنفسية، وكذا تطوير النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية لصالح موظفي القطاع[1].

**2- أمن الولاية:** تم استحداثها في إطار هيكلة المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى اللامركزي سنة 1971م، لتحل محل الهيئات المركزية للمديرية في التسيير الاداري والوظيفي لمختلف المصالح والفرق والوحدات على مستوى الولايات، وتمتد سلطتها التنسيقية والرقابية على مصالح أمن الدوائر ومراكز الأمن التابعة لها؛ يشرف على تسييرها ضابط سامي في منصب رئيس أمن الولاية يعينه وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ويمارس مهامه تحت سلطة والي الولاية الذي هو مستشاره في مسائل حفظ النظام العام وأمن الطرقات من جهة، ووكيل الجمهورية في مسائل الضبط القضائي من جهة أخرى.

**3- أمن الدائرة:** يضم مختلف الفرق والوحدات الهامة والنشطة، ويعد بمثابة تمثيل محلي لأمن الولاية، يشرف على المهام الإدارية والأنشطة الميدانية لأفراد الأمن الوطني التابعين له، ويرأس هذه المهام ضابط سامي برتبة رئيس أمن الدائرة تحت إشراف رئيس الأمن الولائي، كما يوضع بموجب وظيفته تحت سلطة

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، الموقع الرسمي: متوفر على الرابط:
https://www.dgsn.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

رئيس الدائرة الذي هو مستشاره في مسائل الأمن وحفظ النظام العام والسير عبر الطرق من جهة، ووكيل الجمهورية في مسائل الضبط القضائي على مستوى إقليم الدائرة[1].

**4- الأمن الحضري:** تم استحداثها في عهد المدير العام الأسبق علي تونسي، في إطار استراتيجية الدولة لتقريب مراكز الشرطة من المواطنين وتحقيق البعد الجواري للعمل الشرطي ومكافحة الجريمة؛ حيث يتم انشاؤها لاعتبارات تتعلق بالتعداد والتوسع السكاني[2]؛ وتنقسم إلى مقرات الأمن الحضري الداخلي والتي تتواجد داخل المناطق الحضرية في المدن والدوائر وتخضع لسلطة أمن الدوائر. ومقرات الأمن الحضري الخارجي التي تكون داخل البلديات ذات الكثافة العالية حسب التقسيم القطاعي لمقرات الأمن داخل كل ولاية؛ يشرف عليها إطار سامي، يتولى منصب رئيس مصلحة الأمن الحضري يقوده عملياتيا ويشرف على مهام التنسيق والرقابة على مختلف الفرق التي تمثل فروعا للمصالح الولائية كالشرطة القضائية وفرق الأمن العمومي...الخ.

كما تتفرع منها ملاحق صغيرة تسمى **مراكز الشرطة** وهي الهيكل الأصغر في التنظيم الشرطي، بحيث يتم تكليفها بمهام محددة، ويتواجد أغلبها على مستوى الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية، وكذا مؤسسات الدولة كالوزارات والملحقات الدبلوماسية؛ كالسفارات وبعض الشركات والمؤسسات العمومية ذات الأهمية البالغة والحساسة.

تجدر الإشارة من خلال ما تم عرضه اختصارا، إلى اتساع التنظيم الشرطي في الجزائر؛ نظرا لحجم التفرع الكبير لهذا الجهاز من حيث انشاء المصالح ودمجها أو الغائها؛ وذلك عبر تتبع مسار تشكل المديرية العامة للأمن الوطني إلى يومنا هذا، كما تعتمد هياكل الشرطة على حجم تراتبي كثيف في أداء المسؤوليات وتحديد سلطة التبعية والاشراف؛ وهي العمليات التي تتجدد حسب استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في التعاطي مع التحولات والمستجدات الأمنية؛ سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

يحصي جهاز الشرطة أكثر من 209 ألف منتسب (مطلع سنة 2015م)[3] يتوزعون على رتب مختلفة، تعكس طبيعة السلطة السلمية وتحدد الواجبات والحقوق التي تخص كل فئة من موظفي الأمن الوطني، ويمكن الاشارة إلى هذه الأسلاك في الآتي:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 71-150 المؤرخ في3 جوان 1971م ، **المتضمن إنشاء أمن الولايات وأمن الدوائر**، الجريدة الرسمية رقم: 26، الصادرة بتاريخ: 08 جوان 1971م، ص 737.

[2] محمد غزالي، فيروز زرارقة، دور الأمن الحضري لمدينة سطيف في الوقاية من الجريمة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف، العدد: 24، 2017م، ص 363.

[3] La DGSN triple ses effectifs en cinq ans, **Le Matin d Algérie**, 23 October 2014 : https://www.lematindz.net/news/15486-la-dgsn-triple-ses-effectifs-policiers.html

**1- سلك أعوان الشرطة:** وهو بمثابة سلك قاعدي في جهاز الشرطة، يضم رتبة وحيدة فقط؛ يدمج فيها إضافة إلى أعوان الشرطة كل من أعوان النظام العمومي ومحققو الشرطة المرسمون والمتربصون. ويقوم هؤلاء الأعوان تحت سلطة مسؤوليهم المباشرين بممارسة المهام الميدانية المرتبطة بحفظ واستتباب النظام العام وكذا أمن الأشخاص والممتلكات؛ كما يمكن الاستعانة بهم في مهام الدعم الاداري والتقني.

**2- سلك حفاظ الشرطة:** ويضم رتبتين؛ حافظ شرطة وحافظ أول للشرطة، وهي رتبة ترقية وليست توظيف، يكلف حفاظ الشرطة بعد فترة التكوين بتوزيع المهام والاشراف المباشر على أعوان الشرطة الموضوعين تحت سلطتهم؛ وذلك بإيصال التعليمات العامة والخاصة وكذا الحرص على تطبيق تعليمات السلطة السلمية وضمان انضباط المجموعة. زيادة على ذلك يقوم حفاظ الشرطة الأوائل وتحت سلطة مسؤوليهم بمهام التأطير والتنسيق والمراقبة ويمارسون سلطتهم الرتبية في مجال تخصصهم على حفاظ وأعوان الشرطة؛ وذلك بالحرص على تطبيق توجيهات السلطة السُلَّمية وكذا القيام بالبحث وجمع المعلومات والتحقق منها، بالاضافة إلى المشاركة في نشاطات التكوين[1].

**3- سلك مفتشي الشرطة:** يضم رتبتين؛ مفتش شرطة ومفتش شرطة رئيسي، وهو سلك ترقية لكنه في فترات تم تحويله إلى سلك للتوظيف. يضطلع مفتشو الشرطة تحت اشراف مسؤوليهم السُلَّمِيين بمهام حفظ واستتباب النظام العام وحفظ أمن الأشخاص والممتلكات، كما يمارسون مهام التأطير والتنشيط والتوجيه والتنسيق والمراقبة، ويكلفون بمهام ضباط الشرطة القضائية عند حصولهم على هذه الصفة ومساعدة ضباط الشرطة القضائية، وكذا القيام بالبحث عن المعلومات وجمعها ومعالجتها والتأكد من وضع التشكيلات الأمنية في إطار صلاحياتهم والمشاركة في نشاطات التكوين. كما يكلف المفتشون الرئيسيون للشرطة بالاضافة إلى مهام مفتشي الشرطة تحت اشراف مسؤوليهم السُلَّمِيين بقيادة فرق التحقيق والتحري والتدخل والتحقق من مطابقة تشكيلات الأمن والأمان والمراقبة؛ وكذا اقتراح التدابير الكفيلة بتحسين مناهج العمل والمشاركة في نشاطات التكوين[2].

**4- سلك ضباط الشرطة:** يضم هذا السلك رتبة وحيدة وهي رتبة ملازم أول للشرطة، وهي رتبة توظيف وترقية، يكلف الملازمون الأوائل بعد فترة التكوين وتحت اشراف مسؤوليهم السُلَّمِيين بحفظ واستتباب النظام العام وحفظ الأشخاص والممتلكات؛ وتوكل لهم مهام القيادة والتنسيق والمراقبة وذلك بممارسة الصلاحيات المتعلقة بصفتهم ضباط للشرطة القضائية، وإدارة فرق التحقيق والتدخل ومعالجة المعلومات وتحليلها وإدارة النشاطات المتعلقة بالشرطة الجوارية والمشاركة في نشاطات التكوين.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010م، **المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني**، الجريدة الرسمية رقم 78، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2010م، ص 10.

[2] **المرجع نفسه**، ص 11.

**5- سلك محافظي الشرطة:** وهو يضم ثلاث رتب؛ وهي رتبة محافظ شرطة وعميد شرطة وعميد أول للشرطة، وهي رتب ترقية يمارس محافظو الشرطة تحت إشراف مسؤوليهم السُّلَّمِيين سلطة حفظ واستتباب النظام العام وحفظ الأشخاص والممتلكات، ويكلفون بهذه الصفة بالقيادة والتنسيق وتنشيط ومراقبة المصالح والوحدات الموضوعة تحت سلطتهم؛ ويكلفون كذلك بالمشاركة في إعداد وتقدير التشكيلات الخاصة بمخططات النشاط ووضعها حيز التنفيذ، فضلا عن ممارسة الصلاحيات المتعلقة بصفتهم ضباط للشرطة القضائية وإعداد تقارير تلخيصية دورية متصلة بنشاطهم، وكذا اقتراح التدابير الكفيلة بتحسين التسيير في ميدانهم والمساهمة في تحديد احتياجات التكوين والمشاركة في نشاطات التكوين؛ في حين يكلف عمداء الشرطة زيادة على هذه تحت اشراف مسؤوليهم السُّلَّمِيين بتصميم المخططات والتشكيلات الأمنية، وتخطيط النشاطات وتحديد الوسائل والموارد الضرورية؛ بالإضافة إلى إعداد تحاليل لإطار العمل وتفتيش ومراقبة وتقييم مصالح الشرطة؛ وكذا تحديد النقائص ومعالجة الاختلالات ووضع مخطط الاتصال الداخلي والخارجي حيز التنفيذ، وصياغة تقارير النشاطات والحالات والمشاركة في نشاطات التكوين؛ أما العمداء الأوائل للشرطة فإنهم يضطلعون تحت اشراف مسؤوليهم السُّلَّمِيين بمهام القيادة والدراسة والتحليل والمراقبة والتفتيش، بالاضافة إلى كشف الرهانات والمخاطر الأمنية وتحديد الأهداف وضبط الأولويات وإعداد الدراسات والتقارير للمساعدة على اتخاذ القرار؛ وتنسيق ومتابعة ومراقبة كل المستويات المكلفة بمهام الأمن الوطني والمساهمة في تطوير منظومة التكوين والمشاركة في التكوين[1].

**6- سلك مراقبي الشرطة:** وهو أعلى تقليد رتبي في جهاز الشرطة يضم رتبتين؛ مراقب شرطة ومراقب عام شرط. يمارس مراقبو الشرطة مهام المراقبة والتفتيش والدراسة والاستشارة وإدارة مشاريع الأمن الوطني؛ وبذلك يعتبرون مستشارين للسلطة العليا في تحضير القرار واتخاذه والمشاركة في تحديد الموارد الضرورية لتأدية مهام الأمن الوطني، وكذا إدارة وتوجيه مشاريع التطوير وتحسين نظم الاتصال الداخلي والخارجي إلى جانب المشاركة في وضع أنظمة التقييم والمراقبة؛ في حين يتولى المراقبون العامون للشرطة وهي رتبة تم تقليدها لأول مرة في جويلية 2020م، زيادة على هذه المسؤوليات مهام التدقيق والاستشراف وتسيير الأزمات؛ بالاضافة إلى دراسة الحصائل وتحليلها وتقييمها والقيام بالدراسات الاستراتيجية وعمليات تدقيق التسيير وتصميم مناهج التنسيق بين المصالح واقتراحها؛ زيادة على الدراسات الاستشرافية واقتراح أنظمة المواكبة وتسيير الأزمات[2].

---

[1] **المرجع نفسه، ص** 13.12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 14.

**المطلب الثالث: توجهات الأنسنة في المؤسسة الشرطية في الجزائر: من أمن الدولة إلى أمن الانسان**

إن المراحل التاريخية التي مرت بها الشرطة الجزائرية كانت نتاجا لجملة التحولات الداخلية والخارجية التي عرفتها الجزائر والمنظومة الدولية؛ من حيث الفواعل، الدور والممارسة، واستقى هذه التحول من حملة الاسهامات العلمية الناظمة والمكيفة لهذه الأبعاد ضمن هذه المعطيات المستجدة؛ حيث برزت مفاهيم جديدة لتصورات فكرة الأمن على المستوى الممارساتي؛ من خلال طرح جملة من الأفكار التي ترجمت الى برامج النوعية، أسهمت في تحسين صورة رجل الأمن الذي تجاوز نظرته القمعية إلى صورة أكثر انسانية وتشاركية، وبالتالي الانتقال من صورة نمطية تحتوي الخوف والعداء إلى صورة نوعية تعكس الشعور بالأمن لدى المواطنين؛ في صورة ما عبر عنه روبيرت بيل "Robert Peel"مؤسس شرطة ميتروبوليتان في لندن عام 1829م حين قال: "أن تحافظ على علاقة مع الشعب؛ تحقق على أرض الواقع العرف التاريخي الذي يصنف على أن الشرطة هم الشعب وأن الشعب هم الشرطة، إن الشرطة أفراد من العامة يُدفع لهم ليصبوا جل تركيزهم على واجبات ملزم بها كل مواطن؛ تصب في صالح رفاه المجتمع وكينونته."

لذا فقد توسع السلوك الشرطي كمؤسسة أمنية محضة إلى انتهاج الأسلوب الاجتماعي، الذي يتعدى ما سبق ذكره من نشاط سلطوي يعتمد سياسة القوة والعقاب؛ إلى الاستفادة من المظاهر الانسانية والانخراط في أنشطة العمل الاجتماعي المشترك مع الأفراد والهيئات الاجتماعية الفاعلة ميدانيا[1]، في مجال الخدمة الاجتماعية؛ للمساهمة في تهيئة وتوفير الوسائل اللازمة للوقاية من التردي الاجتماعي المنبعث من الجرائم والعنف والمواجهة، وهو الأسلوب الذي تتبعه الشرطة في أداء رسالتها الاجتماعية الهادفة إلى إزالة مظاهر التوتر وسوء الظن بين الشرطة والشعب وردم الهوة بينهما؛ لأن طبيعة العمل الشرطي في النهاية يقتضي تعاون الاثنين معا؛ خاصة إذا ما اعتبرنا أن السلوك التهديدي هو نتاج المجتمع، والشرطة هي أداة الدولة في محاربته تمارسها بتفويض منه؛ فهي سلطة الشعب المنوط بها صون أمنه ونظامه، وحمايته، عبر استعمال كل الوسائل والطرق الجوارية القائمة على الحوار وإعلام المواطنين؛ بهدف التثقيف الأمني لهم لبناء جسور الثقة والتعاون معهم، وحمايتهم تبعا لتطورات الرؤية الجديدة لمنظومة حقوق الانسان الخاصة والمشتركة التي تجعل من الاستدامة والرفاه الأمني ضرورة قصوى يجب بلوغها في أهداف الأنسنة الشرطية.

- **الشرطة الجوارية:**

[1] محمد ياسر الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

تم تداول مصطلح الشرطة الجوارية تحت مسمى "شرطة المجتمع" في أمريكا سنة 1970م، كنتيجة للأوضاع التي كانت تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية؛ خاصة بعد ارتفاع معدلات الجريمة والفوضى في الأحياء التي يقطنها السود المنحدرين من افريقيا والوافدين من الهجرات الأوروبية، وهي الفترة نفسها التي شهدت بداية التعزيز والتمكين للحقوق المدنية والانسانية لهذه الفئات، أما في فرنسا فقد تم استخدام اللفظ عام 1988م، من خلال منشور "روكارد" المسمى الشرطة الجوارية؛ بمعنى الانتقال من شرطة نظام إلى شرطة أمن، استجابة لمطلب اجتماعي ناجم عن ديمقراطية المجتمع الفرنسي، و قصد البحث عن الفعالية في تحقيق الأمن المجتمعي.

فالشرطة الجوارية هي بمثابة فلسفة واستراتيجية تنظيمية، تسمح للشرطة والمجتمع بالعمل معا بطرق جديدة لحل مشاكل الجرائم والفوضى وقضايا الأمن؛ لتحسين نوعية حياة كل أفراد المجتمع، هذه الفلسفة مبنية على الاعتقاد بأن الناس يستحقون ويملكون الحق في أن يكون لهم رأي في العمل الشرطي مقابل مشاركتهم ودعمهم له..."[1]

تبنت الجزائر مفهوم الشرطة الجوارية سنة 1998م نظير الجهود التي قادها الجهاز في إطار الوضع الأمني المعقد؛ الذي كانت تعيشه البلاد خلال هذه الفترة، وجاء هذا الدور في إطار مساعي مؤسسة الشرطة للتكفل بانشغالات المواطنين وسرعة الاستجابة فيما يتعلق بضمان أمنهم. ويسعى جهاز الأمن الوطني في هذا الاتجاه إلى ترسيخ فعل التقارب والتجاوب بين أفراد الشرطة والمواطنين؛ رافعة بذلك شعار " الشرطة في خدمة المواطن"، بتسهيل وتحسين استقبالهم داخل المقرات على مدار 24 ساعة ومعالجة انشغالاتهم بسرعة قصوى والتكفل بنداءاتهم، وكذا الاستماع إلى اقتراحاتهم وانتقاداتهم حول ظروف المرافقة والاستجابة، بالإضافة إلى توسيع التواجد الشرطي بفتح مقرات متعددة؛ خصوصا في أماكن التواجد السكاني الكبير، هذا ناهيك عن الحرص على توفير ظروف انسانية للمعتقلين والمحتجزين والالتزام بضمان حد أقصى من حقوقهم وفق القوانين والضوابط الأخلاقية لهذا الفعل[2]. واجمالا لما سبق نورد هذا النص المقتضب للمدير العام للأمن الوطني اللواء السابق عبد الغاني هامل في هذا الإطار حيث قال: "أصبح من الضروري اليوم، توطيد الشرطة الجوارية بإشراك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني أكثر فأكثر في المعادلة الأمنية؛ لضمان الأمن والاستقرار والسكينة، كونهم عناصر أساسية في هذا المجهود، وكذا إرساء علاقات تعاون متينة مع أجهزة الاعلام بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه

---

[1] فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية، **مرجع سبق ذكره.**

[2] تيقان بوبكر، **الإعلام الأمني وعلاقته بتحسين أداء جهاز الشرطة الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014م، ص 125.

في المكافحة وفي الوقاية. وأعتقد أن مشروع الاستراتيجية العربية الاسترشادية لتعزيز تطبيق الشرطة المجتمعية الذي شاركنا في إعداده بفعالية؛ بالنظر إلى تجربتنا الناجحة في هذا المجال، والذي اعتمدناه خلال المؤتمر الأخير، يستحق التنويه، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها العالم؛ ويدخل في صميم تعزيز و دعم العلاقات والتعاون بين الشرطة والمواطن في مكافحة الجريمة والوقاية منها." [1]، هذا التوجه يدعمه ذلك التصور الجديد الذي يهدف في جهة مقابلة إلى "أشرطة المجتمع"؛ من خلال ارساء الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع، لجعلهم يساهمون في العمل الشرطي عن طريق التعاون واليقظة للحد من الجرائم وحماية المجتمع؛ وهي الفكرة التي تم طرحها لأول مرة قبل ثلاث (03) سنوات من اعتمادها، بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لمديري الشرطة بمدينة ميامي الأمريكية سنة 1995م؛ والتي قرر خلالها المؤتمرون إجراء دراسات احصائية للتحقق من جدوى برامج أشرَطة المجتمع وتأثيرها على الجريمة من ناحية؛ وعلى الأداء الشرطي من ناحية أخرى[2].

لتدعيم هذه الاستراتيجية عملت المديرية العامة للأمن الوطني على التكيف مع مختلف مستجدات الادراك الأمني التي تستهدف وعي المجتمع والخبرات الشخصية للأفراد؛ عن طريق مجموعة من العمليات المتكاملة، التي تقوم بها أجهزتها، ووسائل الاعلام المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي، بغية المحافظة على أمن الفرد وسلامته وسلامة الجماعة والمجتمع، وعليه فإن دور التواصل الاعلامي يتحدد بمدى مشاركته في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع؛ عن طريق التوعية بضرورة الأمن ومكافحة الجريمة والوقاية من الانحراف، والتعريف بجهود أجهزة الأمن المختلفة والعمل البناء الذي تقوم به لصالح المجتمع وخدمة النظام العام، والذي يتم عبر:

**- الإعلام الأمني:**

برز مصطلح الاعلام الأمني مع نهايات القرن العشرين كأحد إفرازات التحولات القيمية والفكرية التي اجتاحت العالم وأعادت تشكيل واستحداث المفاهيم واستخدام الوسائل؛ التي تستجيب لمحاولة ضبط وتأطير مختلف التفاعلات الناتجة عن هذا التغير المرتبط بتجليات العولمة وفكرة التغير والتكيف، وبذلك فهو يشمل كل أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، عن القضايا والموضوعات، والمشكلات ومجريات الأمور بموضوعية وبدون

[1] كلمة اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني بمناسبة الاحتفال بيوم الشرطة العربية **(المدرسة العليا للشرطة)** 2014/12/18م.

[2] براردي نعيمة، الشرطة الجوارية مفهومها وأهدافها وتطبيقها، العدد: 09، **مجلة دراسات اجتماعية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية، الجزائر، ص 73.

تحريف؛ بما يؤدي إلى تكوين أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والادراك، والاحاطة الشاملة بالحقيقة من جهة.

تبرز أهمية الاعلام الأمني في سعيه لخلق صورة ذهنية ايجابية لدى المجتمع، بهدف التأسيس لوعي أمني يثري شعوريا وماديا مسؤولية الفرد نحو دعم والتقيد بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الفرد وسلامته في شتى مجالات الحياة ووفقا لرؤية الأمن الإنساني في جعل الإنسان محورا للعملية الأمنية، وهدفا لها وامتداد ذلك إلى جعله فاعلا في تحقيقها مما يترتب عليه تأصيل وتعميق التعاون والتجاوب في مختلف قطاعات الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار[1].

يعد الاعلام الأمني نمطا اعلاميا هادفا يخدم المصلحة العامة للبلاد بوجه عام والمسائل الأمنية بوجه خاص؛ كونه يهدف إلى زرع الطمأنينة والأمن في نفوس أفراد المجتمع بشتى شرائحه، مستخدما مختلف فنون الاعلام من كلمات وصور وألوان ورسوم ومؤثرات فنية، معتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية، وتقع مسؤولية كل هذا على رجال الاعلام؛ وذلك من منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقهم وتؤدّيها هذه الوسائل في إطار وظيفتها الاجتماعية والسياسية في المجتمع؛ حيث أنها مسؤولة مسؤولية مباشرة على الاسهام في حركة تطور المجتمع والالتزام بغاياته وطموحاته، وهو إعلام يهدف إلى المواجهة السريعة لكل ما يهدد وظيفة الأمن وكسب ثقة الناس[2]، ويتفاعل مع التطورات المستجدة في مجال نقل المعلومة واستغلالها، والوسائل المستحدثة في الفعل الاجرامي الذي يمس بالأمن العام وأمن الأشخاص؛ فالتطور التكنولوجي اليوم فتح المجال أمام الاستغلال السلبي للوسائل التقنية في تطوير أساليب السلوك الاجرامي المهدد لأمن الدول والمجتمع والأفراد، ويظهر اختصار ذلك في تعبير بعض المفكرين الأمريكيين عن هذه التحولات بالقول "... إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو بالطاقة أو المال؛ إنه يدار بالأرقام والأسفار الصغيرة... إن هناك حربا تحدث الآن...إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر؛ إنها حول من يسيطر على المعلومات، ماذا نسمع أو نرى؟، كيف نقوم بعملنا؟، كيف نفكر؟، إنها حرب المعلومات"[3].

---

[1] عبد الله السراني، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، روقة مقدمة في إطار الندوة العلمية بعنوان: **برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات**، بيروت،2011م، ص09.

[2] حكيم غريب، الإعلام الأمني في الجزائر ودوره في مكافحة الإرهاب، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد:01، جامعة سيدي بلعباس، المجلد:08، جوان 2017م، ص 191.

[3] جمال منتصر، تحولات في مفهوم الأمن، من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، جانفي 2018م، ص 09.

هذا التحول أصبح يفرض على المؤسسة الأمنية ضرورة العمل على التحصين الالكتروني والمعلوماتي؛ كنتيجة للتطور التكنولوجي الذي يدفع إلى الابتكار في الحد من هذه الأخطار ورفع اليقظة الأمنية في إطار ما يسمى بـ "الأمن المعلوماتي" أو "الأمن السيبراني" الذي يتجلى من خلال بعدين:

**البعد الأول: تقني:** من خلال تنامي خطر الجريمة المعلوماتية كصنف جديد من المخاطر التي تتخذ أشكالا متعددة[1]؛ وتشمل تلك الجرائم التي تكون موجهة ضد الحاسوب، أو أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات الأخرى بقصد اتلافها أو تعطيلها؛ كاختراق المواقع الالكترونية، سواء رسمية كانت أو شخصية، وهذا بغرض سرقة المعلومات أو توظيفها في سياق محدد يستجيب للهدف الرئيسي من عملية الاختراق، أو تلك الجرائم التي يكون فيها الحاسوب وسيلة لتنفيذها؛ كجرائم الاحتيال والتجسس وسرقة الهويات والتزوير والقرصنة والابتزاز، وكل السلوكات الانحرافية المتاحة من خلال هذا الفضاء، والموجهة ضد الأشخاص والمؤسسات[2]، ففي الفترة الممتدة من 01 جانفي 2020م إلى غاية 30 سبتمبر 2020م عالجت فرق مكافحة الجرائم المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني 152 قضية؛ تتعلق بالجرائم المعلوماتية والنصب والاحتيال عبر الإنترنت، وقد سمحت هذه العمليات بتوقيف 216 شخص.

**البعد الثاني: معلوماتي:** يتجه هذا الصنف إلى ضرورة مواجهة كل مصادر المعلومات المغلوطة أو التحريضية والتشويهية، التي تهدف إلى المساس باستقرار الدولة، وتقديم صورة نمطية مختلة لأداء مؤسسات الدولة؛ بهدف تأجيج المجتمع وتعبئته ضد النظام السياسي، ويأخذ هذا النوع من الأخطار مختلف وسائل الاعلام البديلة والحديثة في صورتها المرئية والوسائطية لتوجيه الرأي العام بشكل مرن نحو الأهداف العدائية ضد مؤسسات الدولة[3]؛ إضافة إلى نشر أفكار التطرف والانحراف بهدف توجيه الشباب نحو الانخراط في صفوف الجماعات الارهابية أو جماعات الجريمة المنظمة؛ عن طريق التجنيد الالكتروني فيما أصبح يُعرف بالإرهاب الالكتروني[4].

ولا مراء بالقول؛ إذا كان الاستقرار الأمني وحماية المجتمع من التهديدات بشتى أنواعها يعتبر هدفاً قويماً تسعى إليه المؤسسة الشرطية بشكل تشاركي مع أفراد المجتمع على حد سواء؛ فإنه من الضروري

---

[1] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي العولمة، **مجلة المفكر**: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد:01، جامعة بسكرة، المجلد:05، ص296.

[2] سعيد بن سالم البادي وآخرون، **الجريمة الالكترونية: في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها**، مجمع البحوث والدراسات، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، سلطنة عمان، 2017م، ص 09.

[3] بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري. **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد:18، 2012م، ص 97.

[4] صالح زياني، **مرجع سبق ذكره**، ص296.

أن تنسق الجهود وتتكامل الامكانات لتحقق هذا الهدف الأساسي الذي يأتي في مقدمة الأهداف العامة للمجتمع. وما ينطبق على الاعلام الأمني ينسحب أيضاً على التوعية الأمنية والاقناع الأمني؛ عن طريق التعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الأخرى، كذلك لتحقيق أهداف حملات التوعية وترشيد سلوك المواطنين، ونجاح السياسات الأمنية التي تسمح بضمان الاستقرار؛ ويتمثل هذا التعاون في تقديم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الاعلام، والمشاركة في البرامج والانفتاح على وسائل الاعلام؛ بهدف نقل الصورة السليمة والقويمة للمجتمع[1].

لذلك بذلت الجزائر من خلال مؤسسة الأمن الوطني جهودا متلاحقة وكبيرة في بناء علاقة تكامل وتقارب مع المواطنين؛ من خلال جملة من النشاطات السنوية والوسائل التقنية والفنية، التي تساهم في تفعيل الدور الإعلامي والحمائي؛ ويبرز ذلك من خلال جملة العناصر التالية:

**الوسائط الالكترونية:** تعتبر بمثابة بوابة اليكترونية تفاعلية؛ يتم من خلالها تقديم وعرض جميع النشاطات والنصوص التنظيمية لمختلف أجهزة الشرطة، كما تقوم بعرض البيانات والأرقام، بالاضافة إلى عرض الحصيلة الميدانية لمختلف الأنشطة، ومن ذلك نجد: الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني، والصفحة الرسمية لموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر"؛ حيث سجلت هذه المواقع حضورها بقوة في العمل الجواري والنشاط التوعوي من مختلف الآفات الاجتماعية؛ من خلال إطلاق حملات توعوية وطنية ومحلية، ونشر الرسائل التحسيسية الرقمية؛ منها دعم الجهود الوطنية في التصدي لانتشار فيروس كورونا، ففي هذا الاطار سجل الموقع الالكتروني للأمن الوطني 3.468.054 زائر، وبلغت صفحة "فيسبوك" للأمن الوطني 1.042.787 متتبعا خلال سنة 2020م ، ليقفز حساب "تويتر" للأمن الوطني من 10.418 متتبع إلى أكثر من 90.000 متتبع خلال نفس السنة؛ ما يترجم حجم الثقة التي اكتسبتها هذه الدعائم الاتصالية الافتراضية لدى مستعملي شبكات التواصل الاجتماعي ورواد الانترنت بصفة عامة، ومدى المتابعة التي أضحت تتمتع بها، في مجال التوعية والتحسيس وكذا التوجيه والتكفل بالانشغالات.

**الندوات والنشاطات الإعلامية:** يعتبر منتدى الأمن الوطني حلقة وصل بين مؤسسة الشرطة والأسرة الاعلامية من جهة والمواطنين من جهة أخرى، تم تأسيسه في فيفري 2013م؛ تزامنا واحتفالات الجهاز باليوم الوطني للشهيد، ومن الأهداف الأساسية لهذا المنتدى هو الربط والتعريف بمهام الجهاز؛ خصوصا في مجال الوقاية والسلامة المرورية وعصرنة جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجرائم،

[1] علي السيد ابراهيم عجوة، الاعلام الأمني العربي، محاضرة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان: **التوعية الأمنية...رؤية مستقبلية**، جامعة نايف للعلوم الامنية، ص09.

بالاضافة إلى النشاطات الرمزية التعريفية برموز الجهاز ورجالات الجزائر والتكريمات وغيرها...

وبخصوص النشاط الاعلامي عبر فضاءات السمعي البصري؛ فقد أكد السيد أعمر لعروم رئيس خلية الاتصال والصحافة أنه تم تسجيل 5498 نشاطا في هذا المجال، تمثل في انجاز وتصميم الومضات التحسيسية من قبل الفرق التقنية المختصة للأمن الوطني على المستوى المركزي وكذا بأمن الولايات، إلى جانب مشاركة إطارات الأمن الوطني في الحصص والبلاتوهات التلفزيونية، فضلا عن مرافقة الفرق الصحفية للقنوات التلفزيونية في إعداد الروبورتاجات والتغطيات الاعلامية لنشاطات المديرية العامة للأمن الوطني عبر كامل التراب الوطني.

كما تم تسجيل 3.896 نشاطا إذاعيا، منها الروبورتاجات الاذاعية ومشاركة إطارات الأمن الوطني في الحصص الاذاعية عبر القنوات والمحطات المركزية، الجهوية والمحلية؛ إلى جانب الحصص المبرمجة ضمن الفضاء الاذاعي للأمن الوطني بالاذاعة الوطنية، المتمثل في الحصتين القارتين الموسومتين على التوالي بـ، "في الصميم" ، و"لأمنكم"، وكذا الحصص الاذاعية المحلية التي يشرف على تنشيطها اطارات الأمن الوطني عبر المحطات المحلية، الجهوية والمركزية

**الأيام المفتوحة والحملات التحسيسية:** وهي أكثر النشاطات كثافة وشمولية بمختلف مناطق الوطن، حيث تهدف الشرطة الجزائرية من خلال هذه السلوكيات إلى تقريب عمل جهاز الشرطة وتقديم أكثر صورة تعريفية وتحفيزية للمواطنين وظيفية؛ بغية تثقيفهم ومرافقتهم وتحسيسهم بالمسؤولية الأمنية تجاه عديد القضايا التي تهدف إلى تحقيق الأمن والسهر على خدمة المواطن، ففي هذا الاطار ذكر رئيس خلية الاتصال والصحافة عميد أول شرطة أعمر لعروم أنه تم تسجيل 260.896 نشاطا توعويا خلال سنة 2020 تمثل أساسا في تنظيم حملات تحسيسية؛ وطنية ومحلية وخرجات ميدانية توعوية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، وتنشيط محاضرات ودروس تحسيسية لفائدة التلاميذ بمختلف الأطوار التربوية، فضلا عن تنظيم أبواب مفتوحة وأيام إعلامية حول مهام ونشاطات مصالح الأمن الوطني، كما تم تسجيل12.522 نشاطا يتعلق بتقديم يد المساعدة للطلبة والباحثين الجامعيين في إطار تحضير مذكرات التخرج، ودعم الأعمال الفنية، وكذا تنظيم الزيارات البيداغوجية لمقرات الشرطة؛ للتعريف بعمل ومهام المصالح الشرطية في الميدان. وفي إطار العلاقات العامة أيضا تطرح مصالح الشرطة رقما أخضرا اشهاريا في الاماكن العامة تحت تصرف المواطنين 1548 ورقما مباشرا للنجدة 17، وخط 104؛ حيث سجلت مختلف مصالح جهاز الشرطة خلال سنة 2020م استقبال 2.610.276 مكالمة هاتفية عبر مختلف أرقامها والمحولات الهاتفية على مستوى مختلف مصالح الشرطة، تمحورت في عمومها حول:

طلبات المساعدة والنجدة، طلبات التوجيه والإرشاد، تلقي البلاغات والإصغاء لانشغالات المواطنين[1].

كما تسعى المؤسسة الشرطية إلى تنمية البعد الإنساني في سلوكها الأمني الموجه نحو المجتمع؛ من خلال تنظيم العديد من الخرجات الميدانية لزيارة المرضى داخل المستشفيات ومراكز التكفل الاجتماعي كدور المسنين، ومراكز الطفولة المسعفة، فضلا عن مشاركتها في العديد من القوافل الطبية والصحية، وتنظيم أكثر من 14 حملة للتبرع بالدم من طرف الجهاز في السنوات الأخيرة لفائدة مراكز حقن الدم، بالاضافة إلى توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المجال الانساني والخيري؛ كحملة "الشتاء الدافئ" التي تستهدف المشردين والأشخاص بدون مأوى، وحملة "معا لأجل صحة أفضل" التي تهدف الى المرافقة الصحية للمواطنين في الأماكن البعيدة والنائية؛ وذلك بتسخير الأطقم الطبية للمشاركة في القوافل الطبية المنظمة عبر مناطق الوطن. وفي المناسبات الدينية تحرص المؤسسة الشرطية على المشاركة التضامنية، كشهر رمضان؛ حيث تقوم بنصب خيام لتنظيم موائد الافطار لمستعملي الطرقات عند مداخل المدن، ومن ثم تحسيس السائقين بأهمية التأنّي في السير؛ علما أن شهر رمضان يشهد ارتفاعا في عدد الحوادث بسبب السرعة المفرطة. وفي موسم الحج تسجل المؤسسة الشرطية حضورها في مشاهد التضامن والتعبير عن الفرحة من خلال مرافقة الحجاج وتوجيههم ومساعدتهم في نقل الأمتعة واتمام الاجراءات وكذا تقديم الهدايا الرمزية لهم. وفي إطار المعاملات الانسانية لتسيير ومرافقة الاحتجاجات تعمل الأجهزة الأمنية على حماية المحتجين السلميين، وتبذل جهودها لتقليص حالات وقوع أضرار جسمانية بين المتظاهرين؛ حتى في حالات العنف، كما تعمل على ترسيخ آليات انسانية في المعاملة مع الموقوفين والمشتبه فيهم داخل المقرات الأمنية وأثناء التحقيقات، وهي سلوكات ثبت الكثير منها خلال احتجاجات الحراك الشعبي[2]؛ الذي كشف عن احترافية القوات الأمنية في التعامل مع الظاهرة الاحتجاجية، وبخاصة في ظل حرص المحتجين على التعامل بسلمية متبادلة واحترام مسالك السير عبر الطرقات وعدم القيام بأي أعمال تخريبية؛ بل كانت تتعداها أحيانا للتبليغ عن المغربين أو تسليم المجرمين المندسين أو المحرضين لقوات الأمن.

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول الأرقام المدرجة يرجى زيارة موقع المديرية العامة للأمن الوطني: متوفر عبر الرابط: https://www.dgsn.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%

[2] بلقاسم ع وأخرون، هكذا نجح اللواء هامل في النهوض بجهاز الشرطة، **جريدة البلاد**، 2017/04/03، متوفر على الرابط:

https://www.elbilad.net/national/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-5665

إن هذه القيم وغيرها التي تنطوي عليها جهود مؤسسة الأمن الوطني تنصرف إلى سعيها المتواصل في بناء الإنسان الواعي؛ عبر تعزيز روح انتمائه الوطني وتثقيفه وتعريفه بواجباته وحقوقه في كافة الميادين، وكذلك في بناء المجتمع؛ من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الناس على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية البناء والتنمية، وانصهار الجماعة الوطنية والالتفاف حول مشروع الوطن، والمساهمة في تحقيق الأهداف والانجازات الكبرى المشتركة؛ التي تجعل من الأمن حالة سائدة تغذيها سلسلة القيم المشتركة التي تجعل من الشعور بالمسؤولية، دافعا أساسيا لكل مواطن في دعم الغاية الأمنية.

وبالمجمل؛ فان للاعلام الأمني دورا أساسيا في توطين هذه الرؤى لدى أفراد المجتمع، عن طريق توعيتهم بضرورة التعايش السلمي والتعاون، الذي يمر عبر طواعية قبول التنوع والاختلاف وتقبل النقد والاعتراف بالخطأ؛ والانتقال بالتفكير من حالات التعصب الضيق الى الانفتاح الفكري، وقبول الآخر، وكذا التحذير من الآثار السلبية التي تلحق بالاستقرار المجتمعي والوحدة الوطنية عند تغليب الانتماءات الفرعية على الانتماء الوطني، ومن هنا تتأكد أهمية الإعلام الأمني في تحقيق التماسك والاندماج الوطني عن طريق تفعيل ثقافة الحوار، وزيادة وعي المواطن بأهمية الوحدة الوطنية؛ لأن الحوار الوطني المستديم هو الذي يرسخ لقيم التواصل والتفاعل الايجابي والتفاهم، ويمد الوحدة الوطنية بمزيد من الفاعلية والحيوية التي تعد دافعا حقيقيا للنهوض بالمجتمع والدولة معا[1].

[1] قريد سمير، الإعلام الأمني ودوره في نشر ثقافة المواطنة، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد: 01، جامعة الوادي، المجلد: 08، ص 168.

## المبحث الثالث: دور القوى المدنية في تحقيق الأمن المجتمعي

إن إدراك المجتمع للأمن يتم عبر وعي الأفراد بقيمته، فعندما يشعر الفرد باللاأمن؛ فإنه في غالب الأحيان يتجه إلى جماعته ومحيطه لتأمين نفسه، ويصبح بذلك يعبر عن متطلباته الأمنية عن طريق المجتمع الذي ينتمي إليه، ويمارس وفقه سلوكه لتحقيق ذلك ضمن الخيارات المتاحة في أطر الأمن المجتمعي، الذي يعتبر ركيزة أساسية في القضايا الأمنية لتحقيق استقرار المجتمع وصيانة أمن الوطن.

يأتي إدراج هذا العنصر ضمن هذا المبحث كنموذج حقيقي للمجتمع الجزائري إزاء مساهمته في تحقيق الأمن في فترة تسعينيات القرن الماضي؛ من خلال الظاهرة الارهابية، والفواعل المجتمعية المتمثلة بمشاركة المواطنين في ترتيب المعادلة الأمنية وترجيحها لصالح الدولة؛ مما أسهم بشكل كبير في تحديد أطراف الأزمة الأمنية التي كان فيها كل طرف يسوق للالتفاف الشعبي وأحقيته في كسب المعركة الأمنية للبلاد.

### المطلب الأول: قوات الحرس البلدي

أنشئت قوات الحرس البلدي وفق متطلبات الحال في فترة تسعينيات القرن الماضي، كجهاز شبه عسكري يحمل دلالة التنظيم العسكري، وذلك بمقتضى نص المرسوم التنفيذي رقم87/94 لسنة 1994[1] الذي جاء ليعبر عن إرادة الدولة في إشراك فئات شعبية معينة لإدارة الأزمة الأمنية؛ التي عصفت بالبلاد في تلك الفترة، وبخاصة بعد تصاعد العمليات الارهابية واتساعها عبر مختلف مناطق البلاد فيما سمي حينها بـ "توازن الرعب"، وقد حرصت الدولة الجزائرية على ضبط هذا الجهاز بصورة تنظيمية للمساهمة في حفظ النظام العام وشمولية التغطية الأمنية؛ عبر جل مناطق الوطن، نظرا لأن تشكيل هذا الجهاز قد اعتمد على الفئات التي خبرت التنظيم العسكري من خلال أدائهم الخدمة العسكرية بالدرجة الأولى، وكذا تركيز توظيفهم بمناطق إقامتهم التي عاشروا واقعها وخصوصيتها السكانية والجغرافية؛ أين يتم إلحاقهم

[1] مرسوم تنفيذي رقم 94- 87 المتمم لاحكام المرسوم التنفيذي رقم 93- 218 **المتضمن القانون الأساسي لسلك الشرطة البلدية**، الجريدة الرسمية، بتاريخ 10 ابريل 1994.

بالجهاز بعد حصولهم على مقرر تدريبي لمدة شهريين داخل جهاز الدرك الوطني[1]، الذي تولى مهمة الاشراف على تشكيل وتسليح هذه الفرق الأمنية المستحدثة؛ لتعزيز الكثافة الأمنية في مواجهة الارهاب وترسيخ الامتداد الأمني المجتمعي في شرعنة سلوك المواجهة العسكرية لاستئصال الظاهرة الارهابية[2].

**1-التنظيم الهيكلي للحرس البلدي:** نظرا لأن استحداث جهاز الحرس البلدي جاء في ظروف أمنية حساسة، فقد عملت السلطات الجزائرية على ضبط الجانب القانوني التنظيمي الذي يجمع بين الطابع الاداري والعسكري لهذه المؤسسة، وتلخص هذا التوجه في نص المرسوم التنفيذي رقم 265/96 المؤرخ في 3 أوت سنة 1996 والمتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي الذي اشتمل في مضمونه على طبيعة الهياكل المشكلة للحرس البلدي. وعلاقتها مع مختلف الهيئات من حيث التبعية والإشراف الإداري والتنظيمي.

**1-1المديرية العامة للحرس البلدي:** تعد أعلى جهاز مركزي في تنظيم مصالح الحرس البلدي، وهي بمثابة مديرية من ضمن المديريات المشكلة لوزارة الداخلية؛ تمارس مهامها تحت سلطة واشراف وزير الداخلية، حيث كان الغرض من انشاء هذه الدائرة المركزية تولي عملية تنظيم وهيكلة هذه المؤسسة، من خلال متابعة نشاط الأجهزة والعناصر التابعين لهذا الجهاز؛ الذي كان يدمج بين البعد المدني لتكوينه، والدور العسكري في مهامه، إلى جانب قوات الجيش والدرك الوطني والشرطة، حيث كان من مهامها الأساسية الاشراف على هيكلة هذا السلك على المستوى الوطني، وتوفير الظروف الملائمة لعملية توظيف مستخدميه وتكوينهم، ومتابعة حياتهم المهنية، ومراقبة نشاط تشكيلات الحرس البلدي والأجهزة الخاصة بالتكوين وتوفير الوسائل المادية والتجهيزات عبر تخطيطها وانجازها.

ولأداء هذه المهام وغيرها فقد تشكلت المديرية العامة للحرس البلدي من عدة مديريات مركزية على مستواها؛ كالمفتشية العامة التي يديرها مفتش عام يساعده ثلاثة (03) مفتشين، ومديرية إدارة الوسائل التي تتولى عبر فروعها عملية التخطيط وإعداد الميزانية والاشراف على مختلف الهياكل الأساسية والتجهيزات وعملية الامداد ومختلف الوسائل التقنية، اضافة إلى مديرية الموارد البشرية والتكوين التي تعنى بجانبي المسارين المهني والاجتماعي للمستخدمين، وكذا مديرية التحليل والتنظيم والمنازعات التي تتولى عملية التحليل والتقويم في الأداء والتنظيم والتكفل بالمنازعات العامة لهذا السلك.

---

[1] دالية غالم، مجردون من السلاح انما أيضا من مقومات العيش، **مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط**، يناير 2019م.

[2] قوي بوحنية، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: تقييم حصيلة. الأردن: **مركز الملك فيصل للدراسات الاسلامية**. 2018م، ص 01.

**1-2 المندوبيات الولائية للحرس البلدي(المصالح الخارجية):** هي عبارة عن مصالح مهيكلة على مستوى الولايات، تابعة للمديرية العامة للحرس البلدي وتخضع لرقابتها؛ وهي بمثابة الجهاز التمثيلي لها في اقليم كل ولاية[1]، مهيكلة في مصلحتين؛ تعنى الأولى وهي مصلحة الموظفين والمنازعات بتسيير المورد البشري في مجال التكوين والحماية الاجتماعية والأنشطة، أما مصلحة الميزانية والوسائل فتتولى مهمة تسيير الوسائل العامة وضبط الجوانب المالية من ميزانية ومحاسبة لتسيير الهياكل، اضافة إلى مصلحة الاتصال والامداد[2]، التي تتولى مهمة ضمان الاتصال في مجال التسيير الاداري بين مندوبية الحرس البلدي للولاية، ووحدات الحرس البلدي المتواجدة باقليم الدائرة الملحقة بها.

وتمارس هذه المهام التنظيمية تحت سلطة المندوب الولائي الذي يخضع في تنفيذها لسلطة والي الولاية، حيث يشرف على ضمان التسيير الإداري لوحدات الحرس البلدي المتواجدة باقليم الولاية وتزويدها بالدعم الامدادي الضروري؛ على أساس الاعتمادات المخصصة سنويا لهذا الغرض، وذلك حسب الاحتياجات المخططة والامكانات المرصودة بالنظر لخصوصية كل منطقة. وبالتالي فهو يشرف على تسيير كل الوسائل البشرية والمادية والمالية الموضوعة تحت تصرفه؛ وكذا العمليات القطاعية للتجهيز المتعلقة بحدود اختصاص تفويضه، ويعمل على تطبيق التعليمات والتوجيهات الصادرة من طرف المديرية العامة للحرس البلدي. كما يسهر على تطبيق مخطط المورد البشري من خلال مراقبة عمليات التوظيف وتكوين عناصر الحرس البلدي، وكذا مراقبة نشاطات وحدات الحرس البلدي والسهر على تطبيق الاجراءات المتعلقة بسيرها حسب ما ينص عليه تنظيم وعمل جهاز الحرس البلدي.

**1-3 الفصيلة:** تعتبر النواة الأساسية للسُّلَّم التنظيمي العام الصاعد لسلك الحرس البلدي، ويطلق عليها للتمييز اسم المفرزة كذلك؛ وهي تتمايز من حيث العدد في ثلاثة(03) أصناف، بحيث يتشكل الصنف أ- من 24 عضوا، في حين يضم الصنف الثاني ب- من 33 عضوا، أما الصنف الثالث ج- 44 فيضم عضوا، ويخضع هذا التقسيم لطبيعة الأنشطة الموكلة للمفارز داخل اقليم الدائرة.

تعتمد الفصيلة في سُلَّمها التراتبي على نظام المجموعة والفرقة؛ حيث تضم المجموعة عددا من العناصر يتراوح بين 8 إلى 10 أفراد، في حين تمثل الفرقة الخلية الأساسية لتنظيم وهيكلة المفرزة، كما تخضع من خلال هذا التقسيم لنظام الرتب، المتمثل في قيادة الفصيلة والتي يضطلع بها رئيس فصيلة، يتولى مسؤولية الاشراف على التنفيذ الحسن لكل النشاطات المهنية والانضباطية والأشغال اليومية

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 265/98 المؤرخ في 24 يناير 1998م المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للحرس البلدي وسيرها، **الجريدة الرسمية**، عدد: 4 سنة 1998.

[2] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 سبتمبر 2001م المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للحرس البلدي، **الجريدة الرسمية**، عدد: 54 الصادرة بتاريخ 23 سبتمبر 2001م، ص 03.

المنوطة بالفصيلة؛ كما يتولى مهمة السهر على أمن ومتابعة حماية مستخدمي وأسلحة وعتاد ووسائل ووثائق ومنشآت الفصيلة. ويساعده في أداء هذه المهام رئيس فصيلة مساعد يتولى بالاضافة إلى المسؤوليات التي يسندها إليه رئيسه، مهمة تعويضه أثناء غيابه ويضطلع بنفس مهام القائد عند غياب هذا الأخير. ويقع تحت الطائلة المباشرة لقائد الفصيلة رئيس المجموعة ورئيس الفرقة، حيث تكرس هذه الرتب لصاحبها سلطة الحق والواجب في إلزام كل العناصر المتواجدة تحت سلطته باحترام قواعد النظام العام، كما تساهم في زيادة استعداد عناصر الحرس البلدي للقيام بالمهام المخولة لهم والمسؤوليات المتعلقة بهم[1].

عملت قوات الحرس البلدي منذ انشاء فصيلها الأول سنة 1994م بولايات وسط البلاد البليدة والبويرة وعيد الدفلى على اقتحام ميدان مكافحة الجماعات الارهابية، تزامنا واستقواء فرق الموت على كثير من المناطق الداخلية والريفية الجبلية الوعرة، وقد ساهمت هذه المفارز في تأمين العديد من المناطق بالتنسيق مع القوات العسكرية والأجهزة الأمنية، وكانت بمثابة درع حقيقي في كشف العديد من الخطط وإجهاض الكمائن؛ على اعتبار أن البعض من المناطق الريفية والجبلية كانت بمثابة منصات للتخطيط وانطلاق الجماعات الارهابية لتنفيذ هجماتها داخل المدن. خاصة وأن استراتيجية اخراج الجماعات الارهابية من داخل المدن قد سمحت باستئصال الخلايا الارهابية النشطة داخل المدن من طرف القوات العسكرية الأمنية المشتركة في تلك الفترة بالذات[2]؛ مما أدى إلى تراجعها نحو المناطق الخلفية كالريف والجبال. ويمكن تلخيص ما جاء في الأدوار الأساسية الكبرى لرجال الحرس البلدي في معرض نص تصريح الناطق الرسمي باسم تنسيقية الحرس البلدي السيد حكيم شعيب، أثناء حديثه لمنتدى جريدة الفجر سنة 2013م عن دور رجال الحرس البلدي في الدفاع عن الوطن خلال أزمة الارهاب، حيث قال:

" أنشئت مفارز للحرس البلدي وتجند من لم يقبلوا أن تحتل بلادنا من قبل أبناء الجزائر المغرر بهم في المدن والجبال، وكان يتم العمل فيها بالتناوب جنبا إلى جنب مع قوات الجيش الشعبي الوطني والدرك الوطني التي كان يمثل لها عون الحرس البلدي العين الساهرة والأذن المسترقة، فكان دليل العسكري والدركي في اقتفاء أثر الارهابي... تجد عون الحرس البلدي في مقدمة الصفوف لدرايته بالمنطقة وتضاريسها، فكان كالصدرية الواقية وكاسحة الألغام لقوات الجيش الشعبي الوطني والدرك الوطني ويفتح لهم الطريق مباشرة ليشرع في تمشيط المنطقة، أو نصب كمائن لارهابيين"، مضيفا أنه "حتى عائلات

---

[1] التعليمة رقم 004 المؤرخة في 05 أكتوبر 1998م، **التي تحدد قواعد الخدمة والانضباط العام المطبق على سلك الحرس البلدي**. الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[2] اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب (1978م-2008م)**. مطبوعات اي-كتب: لندن، 2014م، ص 110.

وأسر أفراد الحرس البلدي ساهموا في مكافحة الارهاب حيث كانت النساء تعملن كمخبرات تزود أزاوجهن بالمعلومات في العديد من المناسبات؛ وكانت تستغل تلك المعلومات المقدمة من طرف مصالح الأمن، وتم في العديد من المرات الإطاحة بشبكات الدعم والاسناد. كما أن عناصر الحرس البلدي كانوا يستغلون معرفتهم لمنطقتهم لارشاد قوات الجيش الشعبي الوطني على مخابئ الارهابيين، وكانت تلك العمليات تكلل بالنجاح باسترجاع أسلحة وتجهيزات كانت ستستعمل في صناعة قنابل كقارورات الغاز، أسمدة وحتى الأفرشة والمؤونة؛ وهذا كله يدخل في إطار مهام مكافحة الارهاب"[1].

سمحت هذه الاستراتيجية الجديدة وفق تصورات السلطة بابراز مكامن قوة مشاركة المدنيين الذين كان أبرزهم شباب في تحصين الدولة الجزائرية من السقوط؛ خاصة وأن الجماعات الارهابية قد نحت باتجاه تخصيص شبكات لتجنيد الشباب؛ باعتباره الفئة الأكثر عرضة لتقبل الأفكار النابعة من توجه ديني، كان ينطلق ويقوَم تأصيله على فكرة "الإسلام دين الدولة" والتي تكرس حسبهم لتطبيق الشريعة الاسلامية في إدارة الحكم وتنفيذ الحدود، وربطها بفكرة الجهاد القائمة على فقه الولاء والبراء في ذلك. اضافة إلى حثهم على التمرد العسكري ورفض أداء الخدمة العسكرية لاضعاف القوات الأمنية وانهاكها ميدانيا[2]، وأطلقت الحركة التمردية حملة اغتيالات عشوائية بطعم ايديولوجي شملت مفكرين وصحافيين وشخصيات سياسية، ومواطنين أجانب؛ للفت الانتباه العالمي وحشد التعاطف الدولي لقضيتهم، ومحاصرة السلطات الجزائرية التي استطاعت قلب المعادلة الأمنية واستئصال العديد من الجماعات الارهابية وهو ما أكده **الجنيرال** محمد العماري بقوله: "...في العام 1995م، بذل الجيش جهودا جمة لوضع معادلة الرعب إلى جانبه، أي بث الذعر في صفوف الارهابيين بمقدار ما فعله هؤلاء مع فئات المجتمع".[3]

لذلك فقد كان مدى التفاعل المتبادل بين توجه الدولة الجزائرية عن طريق المؤسسة العسكرية في مكافحة الارهاب والارادة الشعبية في مواجهة العطب الأمني، مثارا عبر حجم التوافق بين سلوك مؤسسات الدولة القائمة والانسجام المجتمعي في ديمومة وجود الدولة من أساسه، على الرغم من انحسار عامل

---

[1] أعوان الحرس البلدي يشعرون بالخذلان والخيانة: **منتدى جريدة الفجر**: متوفر على الرابط: http://ww1.al-fadjr.com/

[2] رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية. **أوراق كارنيغي**، العدد: 07، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط،: بيروت، يناير 2008م، ص 5.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 4-5.

الاجماع المعياري في أساليب المواجهة الأمنية، من خلال التغلغل العنيف للقوى العسكرية والأمنية في ممارساتها للتصدي للجماعات الارهابية والتعاطي مع الأزمة الأمنية في البلاد[1].

إن قدرة السلطات الجزائرية على استقطاب أكثر من 94 ألف فرد في جهاز الحرس البلدي موزعين عبر 2213 مفرزة[2] لدليل على نجاعة استراتيجيتها الأمنية في النأي بها عن التوظيف المجتمعي لاحتضان الظاهرة الارهابية، من طرف هذه الجماعات؛ التي كانت تسعى لفرض وشرعنة أحقيتها في تولي السلطة، بعد تدخل قوات الجيش وتوقيف المسار الانتخابي، وهيمنة النزعة الأمنية في السياسة، باستعمال القوة الردعية للتعامل مع عناصر الجبهة الإسلامية للانقاذ.

لا يمكن انكار أن نمط الممارسة العنفية لأجهزة الدولة قد ساهم في تعميق الادراكات حول جدوى الأساليب الأمنية في تنظيم المجتمع وإدارة الشأن العام في تلك الفترة[3]. هذا الادراك الذي كان في حد ذاته مسوغا لقادة هذه الجماعات بالدعوة إلى عصيان مدني وتمرد شعبي لمواجهة انقلاب قوات الجيش على السلطة، وهو ما كان باديا في بداية الازمة (1992م-1994م) ؛ لكن مع تطور الأوضاع نحو انهاك مقدرات الدولة واستنزاف المجتمع، فقد كان لاستشعار المسؤولية الأمنية لدى المدنيين دورا مهما في بلورة ضرورات الانخراط في مسعى حماية الدولة وتحصينها من الفشل المؤسساتي والهشاشة البنيوية، وترجيح كفة المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية في إعادة ترتيب الوضع الأمني، والقضاء على الفكر الديني التكفيري الدخيل، وحماية المرجعية الدينية الجزائرية الأصيلة وعودة الخطاب الديني المعتدل، وكذا النأي بالمجتمع الجزائري عن الاستقطاب العرقي والاحتراب الأهلي؛ هذا الدور قد أكسب المجتمع الجزائري أهمية فارقة بالمساهمة في الحفاظ على تماسك الدولة الجزائرية وإعادة بعث التجربة الديمقراطية بعد انكسارها، وتراجع الكثير من الارهابيين المغرر بهم في إلقاء السلاح والخضوع لتدابير تصالحية، سمحت بإعادة تحيين وحدة الصف بين الجزائريين، ومعالجة كثير من الملفات المرتبطة بخروقات وأحداث ما يسمى بالعشرية السوداء في الجزائر.

---

1 محمد سي بشير، قضايا أمنية داخلية بين قيم الأمن وقيم المجتمع دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2015م، ص 477.

2 روابحة عبد الوهاب، **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992م الى 2010م**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، ص 94.

3 عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

**المطلب الثاني: قوات الدفاع المدني (باتريوت)**

إضافة الى الجهود السابقة، يمثل استحداث فرق الدفاع المدني في فترة تسعينيات القرن الماضي، أحد أبرز الشواهد الحقيقية لادارة الأزمات الأمنية في الجزائر من خلال المساهمة المجتمعية، حيث برزت هذه القوى المدنية الداعمة بصيغة قانونية منظمة بعد صعوبة المواجهة العسكرية **البحتة** في معارك القوات الأمنية ضد الجماعات الارهابية؛ التي كانت تأخذ شكل حرب العصابات الممتدة، فضلا عن صعوبة التغطية الأمنية الشاملة التي كان يقتضيها انتشار الظاهرة الارهابية عبر جل المناطق، ما دفع بالدولة إلى التوجه نحو اشراك المدنيين في تحقيق الغاية الأمنية وتمكينهم من الحماية الذاتية لأنفسهم، لاسيما بعد الاعتداءات المتكررة للجماعات الارهابية ضد المواطنين من خلال ابتزازهم واجبارهم على توفير الدعم واسنادهم بالمؤونة، والمعلومة ضد التحركات المحتملة لقوات الجيش؛ ناهيك عن ارتكاب العديد من المجازر في القرى والمداشر وتهجير سكانها **قسرا** إلى المدن؛ ما سبب **خللا** في النسيج الاجتماعي الجزائري وأثر على التمظهرات الاقتصادية والاجتماعية للحياة العامة[1].

وتزامن هذا التوجه مع نداءات مواطني المناطق المعزولة والبعيدة في المطالبة بضرورة توفير حماية أمنية لهم ولممتلكاتهم، خاصة بعد رفضهم الخضوع لتهديدات الجماعات الارهابية واتخاذهم لمواقف مضادة لهم، وتم ذلك عن طريق ابراز استعدادهم لاسناد القوات الأمنية في مهامها القتالية عبر حق الدفاع المشروع. وكانت الاستجابة لهذه الرغبة من طرق حكومة "رضا مالك" الذي أطلق استراتيجية تقوم على إضعاف الجماعات الارهابية في أماكن استقرارها؛ وقد عبر عن ذلك بقولته الشهيرة: " لابد للخوف أن يغير معسكره". وكان من ضمن خططه لتحقيق هذا الأمر تجسيد فكرة الجنيرال محمد تواتي، المتمثلة في انشاء قوات الدفاع المدني التي أُعلن عنها في 23 مارس 1994م في خطاب ألقاه وزير الداخلية أنذاك العقيد "سليم سعدي" بولاية البليدة[2]. ومع تطور المعارك القتالية واحتدام المواجهة عبر المدن والقرى لجأت الدولة الجزائرية إلى ايجاد اطار منظم يسمح بتأطير قوات الدفاع الذاتي المشاركة في حربها ضد الارهاب، وتم ذلك عبر اصدار نص المرسوم رقم 97-04 في يناير 1997م لتحديد شروط ممارسة حق الدفاع المشروع في اطار منظم، مع امكانية تأسيس مجموعات للدفاع المشروع في اطار محدد تتكون من مواطنين متطوعين يمارسون دورهم بعد الحصول على ترخيص من السلطات المدنية ممثلة في والي الولاية، وتعمل هذه الفرق تحت مسؤولية السلطات المكلفة بحفظ النظام

[1] اليمين زرواطي، **مرجع سبق ذكره**، ص152.

[2] شرقي عبد الغاني، **الاستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب بين 1992م-2007م**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولة، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، ص 100.

العمومي والأمن ومراقبتها للوقاية من أعمال الارهاب والتخريب أو التصدي لها؛ والموجهة ضد الأماكن الآهلة بالسكان، وكذلك ضد التجهيزات العمومية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية؛ وبخاصة في الأرياف[1].

تمكنت الحكومة الجزائرية في تلك الفترة من احصاء حوالي 5000 فرقة من قوات الدفاع الذاتي، يشكلها 200 ألف متطوع؛ كانت مهمتها الأساسية تقتصر على حماية القرى والمداشر التي لم تتمكن قوات الأمن من توسيع عمليات التمشيط والمراقبة ومواجهة الجماعات الإرهابية المتمركزة فيها؛ وبخاصة في مناطق العمق المتواجدة بالولايات الوسطى ومنطقة القبائل، نظرا لطبيعة التضاريس المساعدة على ضمان تحرك وتمركز هذه الجماعات لتنفيذ خططها الارهابية[2].

وقد استطاعت هذه الفرق تحقيق نتائج ميدانية معتبرة في مناطق تشكيلها من خلال جهود التغطية والتنسيق مع قوات الأمن؛ وقد ساعد على ذلك استراتيجية الابقاء على نشاط منخرطي هذه الفرق في مناطق سكنهم التي خبروا مسالكها وعرفوا سكانها؛ ما أسهم في صد العدوان على الأهالي والممتلكات وكذا تعطيل العديد من شبكات وخلايا الامدادات الخاصة بالجماعات الارهابية واجهاضها، في كثير من مناطق المواجهة التي شهدت العمليات الارهابية بها نشاطا كثيفا[3].

لم تكن فرق الدفاع الذاتي وحدها من اتجهت الى اسناد قوات الجيش الجزائري؛ فقد ساعدها في ذلك انشاء فصيل آخر من المدنيين المنظوين تحت لواء قوات المقاومين أو الباتريوت Les Patriotes بمباركة ودعم من المنظمة الوطنية للمجاهدين، وهم عبارة عن فرق شبه عسكرية مكونة من مجاهدي حرب التحرير الذين جربوا حروب الجماعات والعصابات، وخبروا هم كذلك مسالك القتال والتنقل والتمركز في مواجهة العدو، كانوا يتميزون بلباسهم شبه العسكري الخاص وتسليحهم الجيد[4]، وكان محمد سلامي أول من كون نواة "الباتريوت"، بحوش "لقرو" . سويداني بوجمعة حاليا . في بوفاريك، ضمت 17 شخصا، وتوسعت إلى أحياء ومناطق أخرى، وعمت بقية ولايات الوطن،

---

[1] محند برقوق، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، **الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والسياسية**، متوفر على الرابط:

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1/

[2] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**. دار الامين للنشر: مركز البحوث العربية، القاهرة، ص 70.

[3] دالية غالم، **مرجع سبق ذكره**.

[4] شرقي عبد الغاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

حتى انتهى ذكرها إلى عدد 80 ألف[1]، وقد أعطى انخراط فئة المجاهدين في الحرب على الارهاب مزيدا من القوة لاضفاء الثقة حول شرعية الحرب التي كانت تخوضها قوات الجيش ضد الارهاب، وقد ساهمت هذه الفرق بالفعل في تقديم دعم بشري ومعنوي؛ من خلال تعبئة السكان لمحاصرة تحركات الارهابيين عبر تشكيل شبكة معلومات تعاونية متينة للمتابعة والتمشيط بهدف ترصد هذه الجماعات من طرف القوات العسكرية، وقد ساهم جهد هذه الفرق في كسب العديد من المعارك القتالية وتوقيف الارهابيين، في حين كانت حصيلة تضحيات هذه الفرق ما يقرب 4000 قتيل[2].

لقد استطاعت الفئات المدنية المشاركة في أزمة الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين، تقديم نموذج فارق في إبراز الترابط بين الأدوار الوظيفية الأمنية للدولة والمجتمع؛ ففي الفترة التي كانت تحاول الجماعات الارهابية تسويق فكرة المعركة ضد أجهزة النظام السياسي عبر واجهته العسكرية عن طريق استباحة وتكفير هذه الجماعات للقوات العسكرية والأمنية وكل من يتعاون معها؛ وهو أمر كان قد لقي صدًى وترويجا عبر نطاق محلي ودولي، وبِزَعْمِ كذلك أن هناك حملة قتل منظمة وممنهجة من طرف القوات العسكرية ضد المدنيين، كان لمقابل ذلك دور فاعل للفرق المدنية بمساندتها لقوات الحكومة الجزائرية في إبراز حقيقة أطراف هذه الحرب وأبعادها الفكرية والايديولوجية.

كما أن رمزية مشاركة عدد من مجاهدي ثورة التحرير كان لها أثر بارز في بث رسائل ايجابية وشرعنة حقيقة هذه الحرب التي شابتها العديد من المخاطر والاتهامات المتبادلة، والتي أربكت المواطنين حول حقيقة "من يقتل من؟"؛ لكن رغم عديد الحقائق حول هذه التساؤلات، فقد كان لانخراط هذه القوى دور في تجميع الرؤى حول أهداف هذه الحرب، وبأن خطورة الوضع تكمن في كون أجندة الجماعات الارهابية داخليا والدول المعادية خارجيا؛ تهدف إلى إضعاف مقدرات الدولة الجزائرية وإسقاط مؤسساتها؛ وهو الأمر الذي زاد من تماسك الجزائريين وتعبئتهم في مواجهة هذا السلوك العنيف المنبعث من فكر الجماعات الارهابية؛ عن طريق نبذه ومحاصرته، ومحاربة كل أشكال التطرف التي تهدد تماسك ووحدة الجزائريين.

---

[1] "الباتريوت" القصة الكاملة من الميلاد الى منحة العار، **جريدة الصوت الأخر**، 19 أكتوبر 2016، متوفر على الرابط:
https://www.assawt.net/2016/10/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A5%D9%84/

[2] دالية غالم، **مرجع سبق ذكره**.

# الفصل الرابع

## آليات تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر

# الفصل الرابع: آليات تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر

يتطلب تحقيق الأمن المجتمعي لأي دولة توافر جملة من الآليات التي تسمح باستغلال كل المقومات المجتمعية للوصول إلى أمن مجتمعي متكامل، ولعل ذلك يبرز بصيغة مثلى من خلال المزاوجة بين هذا الأخير والقطاعات الأمنية المرتبطة بفكرة الأمن الانساني، على اعتبار أن تحقيق الأمن الشامل يمر دوما عبر الاشباع الأمني للأفراد والجماعات؛ من خلال منظومة قانونية راعية للحقوق والحريات الفردية والجماعية، تسمح بتشكيل الرضا في الحق والواجب لدى المواطنين والجماعات، لغرض الوصول إلى انتفاء كل الانتماءات ونقلها إلى الولاء للدولة بصورة متكاملة، كما أن البعد الاقتصادي يتجسد في الاستراتيجيات التنموية وسياسات الدولة التي تروم تحقيق هذه الغاية؛ وفق ثنائية التنمية والأمن، بما يسمح لها من تجاوز كل الأعطاب التي تجعل من الفرد والجماعة يتجهون إلى حالات الانزواء والتكتلات التقليدية التي قد تشكل محور اللاأمن المجتمعي. لذلك سنحاول في هذا الفصل ربط البعد الأمني المجتمعي بمجالات القانون والسياسة والاقتصاد بهدف تشكيل منظومة متكاملة الأبعاد في الاستجابة لكل الحاجات الأمنية الضرورية لتحقيق الأمن الوطني كهدف أسمى للدولة.

## المبحث الأول: الآليات القانونية لتحقيق الأمن المجتمعي

يعد القانون ظاهرة احتجاجية وجد من أجل تنظيم سلوك وعلاقات الأشخاص داخل المجتمع، وذلك بإقامة التوازن بين مصالح المواطنين فيما بينهم؛ فيما يخص علاقاتهم بالمجتمع الذي ينتمون إليه تحقيقا لغاية السلم والاستقرار داخل الدولة.

من هذا المنطلق تظهر العلاقة القوية التي تربط بين القانون والمجتمع؛ فالقانون كضرورة اجتماعية يستحيل أن يقوم أي مجتمع متمدن دونه، فهو وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي التي يستند إليها المجتمع من أجل تنظيمه وتحديد روابط وحدود علاقات الأفراد الذين يعيشون فيه أو ينتمون إليه.

والقانون بهذا المعنى يساهم في تقوية شوكة المجتمع ويحافظ على توازنه واستقراره، ويرجع الفضل في ذلك إلى خاصية الجزاء التي تتميز بها القواعد القانونية والتي تميزها عن باقي القواعد الأخرى السائدة في المجتمع؛ كالقواعد الأخلاقية و قيم العادات والتقاليد.

لذلك فإن قيمة القانون في هذا السياق تبرز من خلال أهميته في المجتمع كركيزة أساسية لبنائه ونقله من حالات اللانظام إلى الانضباط حول ما هو متفق عليه؛ لتحقيق المصلحة الوطنية التي يتضمنها تنظيم العلاقات داخل المجتمع حتى في حالات التنوع أو الاختلاف، وفق الصيغة التعددية التي تتميز بها الكثير من الدول.

تطبيقا لذلك فان القانون يضع الآليات الواجب اتباعها للمحافظة على الأمن المجتمعي؛ من خلال نظم واضحة المعالم، حيث أنه كلما تضمنت هذا الآليات المثل العليا الضرورية في بناء المجتمع زاد الاطمئنان والاستقرار داخل الدولة، والعكس صحيح؛ كلما تخلف القانون في التنصيص على مثل هذه المثل زادت الفوضى واللااستقرار داخل المجتمع، لاسيما ما يتعلق باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية التي تتضمن حقوق الفئات والجماعات المعرفة بصفات الخصوصية، على اعتبار أن هذه الصيغة تعد حجرا أساسا حتى يلقى القانون قبولا بالنسبة للمخاطبين بأحكامه، بعيدا عن شوائب التمييز والكراهية ورفض الأخر.

من جانب أخر، إذا كانت فكرة الجزاء هي الفلسفة السائدة في احقاق الحق وانفاذ القانون على أساس تحمل شخص تبعات أفعاله وتصرفاته؛ فان القانون قد يتدخل في مجالات معينة بإقرار سياسة أخرى قائمة على الاعفاء من الجزاء؛ حفاظا على قيم أخرى داخل المجتمع، وهو ما يسمى بالعدالة التصالحية؛ التي تصب في الأخير في تحقيق الأمن الوطني.

**المطلب الأول: تكريس الحقوق والحريات.**

تجسد الحقوق والحريات العامة دولة القانون، وتجد مجالها داخل الدولة في القوانين التي تتولى تنظيمها وتحديد الحماية المقررة لها، وهي بذلك تتغير بتغير الواقع القانوني الذي يمتاز بعدم الثبات، ولأن الصراع من أجل الحرية كذلك لا ينضب، فان القانون يصنف من بين أقوى وسائل الضبط الاجتماعي، إذ يحقق استقرار التنظيمات الاجتماعية وأمن علاقات الأشخاص ببعضهم، لذلك فان صيغة الامن القانوني لا توفر فقط الامن للنظام القانوني المتبع، وإنما يعود بالنفع والايجاب على استقرار المجتمع والحفاظ على نظامه العام، وبالتالي استقرار الحقوق، والمراكز القانونية للأشخاص على اختلافهم حيث يحقق الأمن القانوني التمكين القانوني لكل فئات المجتمع، من خلال ازالة كل العراقيل التي تحول دون استقرار القانون، ودون نفاذ مادي وفكري فعال وسهل إلى الاحكام القانونية، وهذا ما يجعل القانون معلوما من قبل كافة أطياف المجتمع لاستعماله كوسيلة للمطالبة بالحقوق والحريات والدفاع عنها[1]

لذلك فالحقوق والحريات العامة هي حقوق الانسان المجرد التي تقوم على مفهوم معين للحرية والمساواة بين الجميع، وهي كذلك بمثابة حقوق وحريات فردية ذات طابع مدني وسياسي، نابعة من فكرة حق التصرف في مواجهة الدولة؛ استنادا إلى العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة[2].

– تكريس الحقوق والحريات العامة في القوانين الوطنية كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي:

هدف المجتمع الدولي على مدار عقود متلاحقة الى انتاج ترسانة عالمية حقوقية من خلال مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى تكريس الحقوق والحريات العامة وحمايتها؛ بشكل يضمن العيش الكريم للمجتمعات والشعوب، بعيدا عن الاضطهاد والعنف، التي قد تمس بجوهر الحياة الانسانية أو تستهدف جماعات وفئات معينة نتيجة للصراع والمحاولات السيطرة التي خبرتها عديد الدول في العالم.

في هذا الشأن جاء ميثاق الأمم المتحدة ليؤكد على ضرورة صقل الحقوق والحريات العامة للانسان؛ فقد نصت الديباجة على: "نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"[3]، وقد توجه هذا الميثاق مند اصداره بجهود كبيرة وصكوك متنوعة تهدف في جوهرها الى صيانة الحقوق والحريات الانسانية دون تمييز أو اقصاء أو منع أو اضطهاد.

---

[1] عامر الهواري، العيد هدفي، التكريس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني ضمانة لتجسيد دولة القانون الحديثة في الجزائر، **مدارات سياسية**، العدد: 01، المجلد: 05، مركز المدار المعرفي للابحات والدراسات، 2021، ص 139.

[2] رقية المصدق، **الحريات العامة وحقوق الانسان**، الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، 1999، ص 24.

[3] انظر **ديباجة ميثاق الأمم المتحدة**، صدر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم 26 جوان 1954م.

لكن ومع ذلك، تعد حماية الحقوق والحريات الأساسية في الأصل قضية داخلية، تعنى بها القوانين الداخلية للدولة؛ إذ مهما كانت الجهود المبذولة على المستوى الدولي في اقرار هذه الحقوق والحريات، إلا أنها لن تجدي نفعا مالم تتوج بنصوص قانونية وطنية[1].

الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تكريس الحقوق والحريات العامة في نصوصها القانونية، بغية تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع؛ لأن حرمان الأشخاص من هذه الحقوق والحريات من شأنه أن يؤدي إلى اشاعة الفوضى وتقويض فرص الاستقرار المجتمعي، وبالتالي المساس بوجودية الدولة في قيمتها الأساسية المجسدة بفكرة التنظيم لتحقيق الامن.

شهدت الدساتير الجزائرية تواليا قفزة نوعية في مجال الحقوق والحريات العامة؛ وبخاصة بعد الظروف التي عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، حيث ارتأت السلطات العمومية اعادة النظر في توجهاتها السياسية والاقتصادية لمسايرة التطورات العالمية؛[2] مستفيدة من الاضطرابات الدولية التي مست قضايا الامن والانسان، وهو ما انعكس إيجابا على توسيع اقرار مجالات الحقوق والحريات العامة.

تماشيا مع ذلك، وفي سياق مواصلة مسار الإصلاحات السياسية، وقصد ملاءمة الدستور على اعتباره القانون الأسمى للبلاد مع المتطلبات الدولية والوطنية في مجال حقوق الإنسان؛ اشتمل التعديل الدستوري لسنة 2020م[3] على مسائل ذات أهمية في هذا المجال، حاول من خلالها المشرع الدستوري تأكيد الحماية الدستورية المكتسبة للحقوق والحريات العامة في الدساتير السابقة؛ وسد الثغرات التي شابتها من قبل؛ وبخاصة خلال الحقبة الزمنية التي جاء فيها هذا التعديل، الذي انطلق من مطلب جماهيري خلال حَراك شعبي قام ينادي بالتغيير في جميع الميادين.

انطلق الدستور الحالي من فكرة أن الحقوق والحريات وتمسك الشعب الجزائري بها يعد أحسن ضمان لاحترام المبادئ الدستورية، ويكفل تحقيق أمنه وازدهاره؛ بعيدا عن أي تمييز من شأنه أن يحدث فوارق في المجتمع أو يؤدي إلى تصدعه واندثاره[4].

---

[1] عبد الباسط محدودة، آليات حماية الحريات الاساسية بين التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد: 11، جامعة الوادي، 2015م، ص 101.

[2] مبروك عبد النور، حقوق الانسان والحريات العامة في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، المجلد:05، العدد: 03، جامعة العربي التبسي تبسة، اكتوبر 2020م، ص 91.

[3] مرسوم رئاسي رقم 20- 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020م، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، **مرجع سبق ذكره**.

[4] انظر ديباجة الدستور.

ولأهمية الحقوق والحريات الأساسية في تحقيق الأمن المجتمعي؛ قام المشرع الدستوري بوضع فصل خاص بالحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات[1]، ويكون بذلك قد أضفى حماية دستورية على هذه الحقوق والحريات بشكل يلزم جميع السلطات والهيئات العمومية باحترامها وضمانها.

من جانب أخر واظهارا لنيتها في احترام الحقوق والحريات العامة كانت الجزائر سباقة إلى المصادقة والانضمام إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة؛ التي لها علاقة بهذه الحقوق والحريات، وهو ما يومئ إلى أنها كانت تصبو إلى تحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع.

في ذات السياق قامت الجزائر بالمصادقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان بموجب دستور 1963م؛ إذ جاء فيه أن " توافق الجمهورية على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتنظم إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري؛ وذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي"[2].

صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القانون رقم 08/89؛ [3] وكانت قبل ذلك قد صادقت على الميثاق الافريقي لحقوق الانسان بموجب القانون رقم 06/78.

على مستوى الدول العربية صادقت الجزائر على الميثاق العربي لحقوق الانسان بموجب المرسوم رقم 62/06؛ لتكون بذلك قد أقرت بمختلف المواثيق الدولية ذات البعد العالمي والاقليمي المتعلقة بالحقوق الأساسية والحريات العامة.

**1- مقتضيات تحقيق الأمن المجتمعي من خلال تكريس الحقوق والحريات:**

يلعب تكريس الحقوق الأساسية والحريات العامة دورا مهما في استتباب أمن المجتمع واستقراره، فالمواطن عندما يشعر بأنه مصان في جسده وفي حقوقه الأخرى، فان ذلك يبعث فيه روح الاطمئنان ويدفعه لتشارك العيش مع من يقاسمونه الحياة، عكس تلك الحالات التي يفقد فيها حقوقه التي تكون مهضومة وحريته مسلوبة، فان ذلك اما يدفعه للثوران وتعديه على انظام السائد الذي لا يلبي رغبته في تحصيل حقوقه الأساسية وحياته القائمة على التحرر من الخوف كما التحرر من الحاجة.

---

[1] انظر المواد من 34 الى 77 من الدستور.

[2] المادة 11 من دستور 1963.

[3] قانون رقم 89- 08 **يتضمن الموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي، الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر 1966م**، الجريدة الرسمية، العدد:17، بتاريخ 26 ابريل 1989م.

من هنا تظهر العلاقة القوية التي تربط أمن المجتمع بالتكريس الفعلي والحقيقي لمنظومة الحقوق والحريات العامة، فكلما كانت متاحة للجميع دون اقصاء أو حصر أو استثناء يكون المواطنين مسالمين وملتزمين بواقع العيش المشترك الذي يتيحه لهم الفضاء العام عبر كل أطره.

ولا شك أن العلاقة القائمة بين مختلف الحقوق والحريات هي علاقة تبادلية نفعية قائمة على الارتباط الوثيق بينهما، يظهر ذلك من خلال اعتبار أن كل حق سواء كان مدنيا أو سياسا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا يعرف من خلال التفاعل والتكامل الشامل مع باقي الحقوق الاخرى، في سياق نظام قانوني متناسق وغير قابل للانفصال، وهو ما يعني من جهة مقابلة أن أي قصور قد يمس حق معين أو يهدده، يكون سبب انتقاله الى باقي الحقوق الاخرى[1] وبالتالي المساس بتماسك المجتمع وبأمنه.

والمؤكد أن تدويل الحقوق والحريات باعطائها طابعا وضعيا، يؤدي الى سمو نظام الحكم وتأكيد مبدأ الشرعية، عن طريق الانتقال من الاعلان أو المطالبة بها الى الاعتراف بها في قوانين الدولة، بغض النظر عما اذا كانت هذه الحقوق والحريات ممنوحة أو منتزعة أو متنازل عنها[2]، وهو ما يفسح المجال أمام تحقيق ضبط اجتماعي متناسق يكون أقل تكلفة من التدخل لفرض سلم اجتماعي، يختل دون محالة بواسطة حركات غير متوقعة تستهدف التغيير[3].

ولما كانت الحقوق والحريات العامة ترتبط منطقيا وثقافيا مع القيم والمبادئ السائدة في المجتمع، فانه يتعين توفير العديد من الآليات والميكانزمات التي تمكن من التجسيد الفعلي لهذه الحقوق والحريات، وتوفر لها الحماية اللازمة، حتى يتحقق الامن المجمعي ويسود الاستقرار داخل المجتمع، ومن هذه الاليات نذكر ما يلي:

**2- الضبط التشريعي المرن للحقوق والحريات:**

تعتمد الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الدول في مجال تحقيق الامن المجتمعي على انتهاج سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ترمي الى تحسين أوضاع المواطن واطاره المعيشي وتكريس المساواة داخل المجتمع، بشكل نابع عن فرض الحقوق والحريات التي يتمتع بها أي شخص داخل الدولة أو ينتمي اليها وحمايتها.

ولا شك أن الحقوق والحريات ليست تابثة بل تتطور مع مقتضيات التطور البشري، وتطور الانسان في حد ذاته[4]، وخير دليل على ذلك أن هذه الحقوق والحريات لم يعد ينظر لها على أنها لصيقة بجسد

---

[1] سناء منيغر، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] رقية المصدق، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[3] **نفس المرجع**، ص 13.

[4] مبروك عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

الانسان وكرامته، بل أصبحت تأخذ أبعادا أخرى، كتعلقها بحماية الخصوصيات وادارة التنوع والحق في التنمية والبيئة وغيرها.

على هذا الأساس فان التعامل مع الحقوق والحريات يستدعي ادخال نوع من المرونة في مجال الاعتراف بهذه الحقوق، واستبعاد التعامل معها بمنطق القطعية[1]، وهو ما يعني أن النظام القانوني المتعلق بها ينبغي أن يكون مرنا في نصوصه وأحكامه، حتى يستوعب التطور الحاصل فيها، كل ذلك من أجل تعزيز الامن المجتمعي وجعل القانون في خدمة التوازن الاجتماعي القائم على المعالجة والاستجابة القبلية لكل المواضيع ذات المبعث الامني بين مختلف الفئات المجتمعية.

**3- توفير الأسس والآليات لممارسة الحقوق والحريات:**

ان التعامل مع الحقوق والحريات لا ينبغي أن يبقى حبيس التكريس التشريعي أو القانوني لها، بل لا بد من ايجاد أليات وميكانيزمات تسمح لأي فرد بالانتفاع من حقوقه وحرياته على أرض الواقع ، بعيدا عن أي تضييق أو عرقلة تكون ناتجة عن التعسف في استعمال السلطة وأدواتها الاكراهية والمنعية.

في هذا السياق، ينبغي أن يشتمل النظام القانوني للحقوق والحريات العامة على تحديد طرق وأساليب ممارسة هذه الحقوق والحريات وضوابطها وشروطها، بطريقة مسبقة وتفصيلية[2]، تكون ملزمة للأفراد وملزمة حتى للجهات التابعة للدولة حتى لا تستطيع أن تقمع حق أو حرية معينة بغير ما هو موجود في هذا النظام.

**4- تعزيز ثقافة الحقوق والحريات العامة:**

يعد احترام حقوق وحريات المواطنين بمثابة سبب أساسي في شعورهم بالانتماء الى الوطن، ويغرس فيهم واجب احترامه كذلك، والدفاع عنه وعن تماسكه، بحيث يتجسد معنى الوفاء والولاء سلوكا وفعلا، فشعور المواطنين بأن القانون وجد لحمايتهم والتعبير عن خصوصيتهم بطريقة مقررة ومنظمة يجعل من الانسجام في نصرة القانون والاعتماد عليه، هو الفيصل في ضمان كل ما من شأنه ترقية الممارسات والسلوكات المجتمعية اتجاه المواطنين فيما بينهم أو في علاقاتهم مع الوطن ومؤسساته.

على هذا الأساس فان تعزيز ثقافة الحقوق والحريات العامة لا يكون الا من خلال انتهاج سياسة اصلاحية شاملة، تستهدف كافة المؤسسات، بداية من مؤسسات الدولة وصولا الى مؤسسات المجتمع المدني، بمحاربة التجاوزات المنافية للقانون، وغرس قيم المواطنة والحس المدني لبلوغ مرام ترسيخ دولة الحق والقانون.

---

[1] رقية المصدق، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] علي غريبي ومصطفى بن جلول، الحقوق والحريات العامة وحدود ممارستها في التشريع الجزائري، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد: 02، المجلد: 07، جامعة باتنة 01، 2020، ص 769.

**5- انشاء هيئات خاصة تعنى بالحقوق والحريات العامة:**

نص الدستور الجزائري تحت عنوان " الهيئات الاستشارية" على انشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان، كهيئة وطنية استشارية تعمل على ترقية الحقوق وحماية الحريات الانسانية[1]، وكلف لتحقيق ذلك بـ:

- تقديم آراء وتوصيات ومقترحات وتقارير الى الحكومة أو البرلمان حول أي مسألة تتعلق بحقوق الانسان على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بمبادرة أو بطلب منها.

- دراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتقديم الملاحظات بشأنها وتقييم النصوص سارية المفعول على ضوء المبادئ الأساسية لحقوق الانسان.

- المساهمة في اعداد التقارير التي تقدمها الجزائر دوريا أمام آليات وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقليمية تنفيذا لالتزاماتها الدولية.

- تقييم تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة من هيئات ولجان الأمم المتحدة والهيئات الاقليمية في مجال حقوق الانسان.

- المساهمة في ترقية ثقافة حقوق الانسان نشرها من خلال التكوين المستمر وتنظيم المنتديات الوطنية والاقليمية والدولية، وانجاز البحوث والدراسات والقيام بكل نشاط تحسيسي واعلامي ذي صلة بحقوق الانسان.

- اقتراح أي اجراء من شأنه ترقية التعليم والتربية والبحث في مجال حقوق الانسان في الاوساط المدرسية والجامعية والمهنية والمساهمة في تنفيذه.

في هذا السياق، ودون المساس بصلاحيات السلطة القضائية، يتولى المجلس في مجال حماية حقوق الانسان ما يلي:

- الانذار المبكر عن حدوث حالات التوتر والأزمات التي قد تنجر عنها انتهاكات لحقوق الانسان والقيام بالمساعي الوقائية اللازمة بالتنسيق والسلطات المختصة.

- رصد انتهاكات حقوق الانسان والتحقيق فيها وابلاغ الجهات المختصة بها مشفوعة برأيه واقتراحاته.

- تلقي الشكاوى بشأن أي مساس بحقوق الانسان ودراستها واحالتها الى السلطات الادارية المعنية مشفوعة بالتوصيات اللازمة وعند الاقتضاء الى السلطات القضائية المختصة.

- ارشاد الشاكين واخبارهم بالمآل المخصص لشكاويهم.

[1] المادة 211، **من الدستور**.

– زيارة أماكن الحبس والتوقيف للنظر ومراكز حماية الأطفال والهياكل الاجتماعية والمؤسسات الاستشفائية، وعلى الخصوص تلك المخصصة لايواء الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومراكز استيعاب الاجانب الموجودين في وضعية غير قانونية.

– القيام في اطار مهمته، بأي وساطة لتحسين العلاقات بين الادارة العمومية والمواطن[1].

من خلال ما سبق يظهر الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس الوطن لحقوق الانسان في تحقيق الأمن المجتمعي، من خلال تكريس الحقوق والحريات العامة وتدعيمها، وذلك بمختلف المهام المنوطة به، والتي وان كانت ذات طابع استشاري الا أنها لها علاقة مباشرة بمراقبة معاينة وتقييم مدى احترام حقوق الانسان.

**6– توفير آليات الرقابة اللازمة لحماية الحقوق والحريات العامة:**

تثمينا للتكريس التشريعي للحقوق والحريات العامة، يتضمن القانون العديد من الأحكام والنصوص القانونية التي تجسد حماية أكبر لهذه الحقوق والحريات تظهر من خلال وسائل الرقابة المقررة في هذا المجال.

لعل من أهم صور الرقابة في حالة انتهاك الحقوق والحريات العامة، الرقابة الادارية، وهي الرقابة التي تمارسها الهيئات الادارة فيما بينها، سواء كانت رقابة رئاسية أو رقابة وصاية، بحيث تتدخل جهة ادارية لها صفة أو اختصاص الرقابة عند حدوث أي تجاوز أو خرق لمبدأ المشروعية المقرر في مجال الحقوق والحريات، وتباشر التصحيح بوسائل مختلفة، كالاشراف، التفتيش ورفع التقارير، وكذلك الرقابة القضائية التي تعد صمام الأمان في حماية هذه الحقوق والحريات[2].

ان مجال حماية الحقوق والحريات يعد أسمى الاجراءات التي تسعى الدول الى بلوغها، نظرا لارتباط هذه الجوانب القانونية بمجالات تحقيق غاية الامن التي تعد أساسا لضمان استقرار الدول، فالملاحظ من كل ذلك أن الجزائر تسعى بجهودها المتواصلة الى الملازمة بين تحقيق البناء الديمقراطي وتطوير منظومة الحقوق والحريات، لاسيما اذا سلمنا بان الجزائر من الدول التي لا يشتمل فيها القانون على حقوق تفضيلية أو استثناءات قانونية ذات أبعاد فئوية أو جماعتية، بل تتصف كل قوانينها بعمومية المخاطبة للأطراف المشمولة بنص القانون، في حين يبقى مجال تطبيق القانون أحد أبرز المعيقات التي قد تمس بقدسيته، نتيجة للأعطاب والتعطيل الذي قد يشوبه في مخاطبة بعض الظواهر المجتمعية والامنية لاسيما تلك الحقوق والحريات المقروءة بنظرة سياسية أو عوارض أمنية تطرأ على الدولة، وتبقى جهود الدولة

---

[1] القانون 16– 13 **يتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد: 65، بتاريخ 06 نوفمبر 2016.

[2] عبد الباسط محدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

الجزائرية في شأن اشاعة الحقوق والحريات وفق مبدأ المواطنة القائم على عدم التمييز وعدم الانتقاء وكذا توسيعها المستمر لتستجيب لمختلف المعطيات والتحولات أحد أبرز مشاهد القراءة المتفائلة في هذا الشأن.

**المطلب الثاني: المكافحة القانونية لممارسات التمييز والتفرقة.**

تسعى الدول جاهدة لتحقيق التلاحم بين أفراد شعوبها، وذلك من خلال غرس قيم التآخي والتآزر بينهم في سياق الثوابت الوطنية والأخلاقية المترسخة في الأذهان وباعتماد استراتيجيات متنوعة، بعضها على المدى القصير والبعض الاخر على المدى البعيد، تتكامل من خلالها العلاقات المجتمعية وكذلك الاهداف والغايات، كل ذلك في سبيل تحقيق مجتمع متماسك متين لا تهزه الدعايات المغرضة ولا تؤثر فيه خطط المتربصين به وبأمنه وباستقراره.

في هذا السياق، عمدت الجزائر، كغيرها من الدول الى نبذ التفرقة بين أفراد المجتمع، من خلال سن العديد من القوانين لعل أهمها القانون رقم 20- 05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما[1]، والذي حاول المشرع من خلاله تجسيد مجمل الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلقة بهذا المجال[2].

ويرجع السبب في اهتمام الجزائر وباقي دول العالم بمحاربة ونبذ الكراهية والتمييز بين أفراد المجتمع الواحد الى العلاقة التلازمية التي تربط اللاأمن واللااستقرار اللذان يسودان المجتمع مع انتشار خطابات الكراهية والتدنيس. فتحقيق الامن المجتمعي دون شك، ينطلق بالدورجة الاولى من تحقيق حد مقبول و متفق عليه بأطر وقواعد قانونية جامعة وضامنة لبلوغ هذا الهدف.

**1- ارتباط مكافحة التفرقة بتحقيق الامن المجتمعي:**

استجابة لتطلعات المجتمع الجزائري ورغبته في العيش في أمان واستقرار كغيره من المجتمعات المنتمية الى الدول المتقدمة، القائمة على احترام الحقوق والحريات الأساسية بين الدولة وأفراد المجتمع من جهة، وبين أفراد المجتمع فيما بينهم من جهة اخرى، جاء القانون رقم 20- 05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما مشحونا بعديد القيم والأسس القائمة على مبادئ نبذ الاقصاء والتهميش أو الازدراء بما يضمن تحقيق هبة نوعية في مجال تعزيز التلاحم والتألف بين أفراد المجتمع.

---

[1] قانون رقم 20- 05 **يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما**، الجريدة الرسمية، العدد: 25، بتاريخ 29 أبريل 2020.

[2] لتفاصيل أكثر يرجى زيارة: **الموقع الرسمي لوزارة العدل** عبر الرابط:
https://www.mjustice.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B9

ويأتي هذا القانون في الوقت الذي شهدت فيه الجزائر تفشي مخيف لخطابات الكراهية والتفرقة والتعصب، وما ساعد في ذلك الانتشار الهائل لوسائل التواصل والوسائط الاجتماعية، وسهولة استخدامها التي استطاعت أن توفر بيئة خصبة وفضاءا حاضنا لخطابات العنصرية، تارة بين أفراد المجتمع الجزائري فيما بينهم، عبر المس بمقومات قائمة على التوجه الديني أو العرقي أو الجغرافي[1]، وتارة أخرى بين أفراد المجتمع الجزائري وغيرهم من أفراد المجتمعات الاخرى، لاسيما تلك التي يجمع بينها االدين أو الجوار أو الماضي أو التاريخ أو الحاضر المشترك.

والمؤكد انه لا يكاد يخلو أي مجتمع من الدعوة الى المطالبة بتوفير أمن مجتمعي باعتباره قيمة انسانية وحضارية ضرورية في قيام المجتمع وبنائه والمحافظة على استقراره واستمراره[2]، ولا يتأتى ذلك الا من خلال التماسك والتكافل الاجتماعي عن طريق تقوية الروابط الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع الواحد، وهز اهتمامات الفرد لكي لا تنحصر في نفسه أو محيطه العائلي، والمضي به قدما لاعلاء مصلحة المجتمع ككل وتحقيق القيم والمبادئ القائمة على تقبل الأخر ومراعاة شعوره واحترام حقوقه وحرياته في التميز بعيدا عن النزوات الشخصية التي تحاول السيطرة على الانسان.

ويرجع السبب في ذلك الى العلاقة الوثيقة التي تربط أمن المجتمع بمحاربة الفتن وخطابات الكراهية التي من شأنها أن تصدع أي مجتمع مهما كانت قوته ومتانته لأن هذه الخطابات تكون بمثابة الشظى التي تنخر جسده وتفجره.

على هذا الأساس، يمكن القول أن نشر التفرقة والأفكار المتطرفة يؤثر على توجهات الأفراد وأفكارهم ويساهم في خلق جو مشحون بين أفراد المجتمع الواحد، يسيطر عليهم الخوف والذعر والرغبة في الانتقام، وهو ما يؤدي الى اشاعة حالة الفوضى العامة التي من شأنها أن تهز أمن المجتمع واستقراره وتولد آثارا كارثية[3] قد تمس بجميع مجالات الحياة الاخرى.

واذا كان ابداء الرأي والتعبير من حقوق الانسان الأساسية التي رافعت عنها الاتفاقيات الدولية وكرستها القوانين الدولية على اعتبار أنها وسيلة لاصلاح المجتمع وتنظيم مؤسساته من خلال انشاء مناخ للتواصل

---

[1] الأزهر لعبيدي، جرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري: قراءة في القانون رقم 20- 05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما على ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد: 04، المجلد: 01، ماي 2020، ص 28.

[2] العساسفة رامي عودة الله، الأمن الاجتماعي في فكر ابن خلدون: رؤية لحفظ تماسك المجتمعات العربية في الوقت الحاضر، **مجلة كلية التربية**، العدد: 180 (الجزء الاول)، جامعة الأزهر، اكتوبر 2018، ص 384.

[3] أروى سعيد بني صالح، أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الأردن، **المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات**، العدد: 36، ماي 2021، ص 02.

بين أبناء المجتمع[1] الا أنه لاينبغي أن ينظر الى هذا الحق بأنه حق مطلق ومستبد يستعمله صاحبه كيف يشاء ومتى يشاء وضد من يشاء بل ينبغي أن يوضع له اطار ويحدد له نطاق حتى لا يصير يصول ويجول دون حساب ولا رقابة لانه بتصريح واحد أو بجرة قلم واحدة قد يقع المحظور ، فتنتشر الفرقة بين أفراد المجتمع الواحد ويشع اللاأمن داخل المجتمع.

وبالتالي يمكن القول أن تحقيق الأمن المجتمعي لا يكون الا من خلال محاربة كل أشكال التطرف التي تؤدي الى خلق الكراهية والتمييز بين الأشخاص داخل المجتمع، ذلك أنه مهما كان أساس التطرف ونوعه فلا محال سيؤثر على صفو المجتمع واستتباب أمنه واستقراره

**2- آليات تحقيق الامن المجتمعي بالمكافحة القانونية للتفرقة:**

لا شك ان تحقيق الامن المجتمعي أصبح في الوقت الراهن من أهم التحديات التي تواجه الدول، نظرا لأهميته البالغة ودوره البارز في تحقيق استقرارها، ومؤشر قوي في الحكم على نظام الحكم من حيث نجاحه أو اخفاقه، قوته أو ضعفه، استمراره أو زواله.

والمعروف أن الحكم على أي سياسة أو استراتيجية تتخذ في مجال مواجهة ظاهرة معينة تبقى حبيسة النتائج المتوصل اليها، وبالتالي فان الخطط والاستراتيجيات المتخذة في مجال تحقيق الامن المجتمعي عن طريق مكافحة التفرقة بين أفراد المجتمع سوف لن يكتب لها النجاح، الا اذا كانت قادرة على تحقق الفعالية المرجوة منها.

وعلى العموم فان البحث عن تحقيق الأمن المجتمعي من خلال مكافحة خطابات الكراهية والتمييز يقتضي صيانة واعتماد استراتيجيات تنطلق من وقاية المجتمع من مثل هذه الخطابات والأفعال التي تشكل تميزا بين أفراده الى غاية مواجهتها والتصدي لها، حتى تكون استراتيجيات متكاملة من حيث البناء القانوني والتأسيس والفعالية، ولا يتحقق ذلك الا من خلال ما يلي:

- توضيح المعاني والمفاهيم المرتبطة باحداث التفرقة بين أفراد المجتمع:

لا شك أن ايضاح المعاني والمفاهيم المرتبطة بالأفعال التي من شأنها احداث التفرقة بين أفراد المجتمع، يشكل مدخلا لأي سياسة يمكن اتخاذها في مجال تحقيق الأمن المجتمعي المرتبط بالوقاية من التفرقة ومكافحتها، ذلك أن الغموض الذي ينتاب الأفعال المرتبطة بهذه الظاهرة من شأنه أن يفتح التأويلات، ويحول دون تطبيق الأحكام القانونية المتخذة في هذا المجال.

ينطلق الدستور الجزائري من فكرة أن " الشعب عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف وعن خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية القائمة

[1] العساسفة رامي عودة الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 397.

على الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية"[1]. من أجل ازالة العقبات المتعلقة ببعض المفاهيم قام المشرع من خلال القانون رقم 20- 05 الذي يهدف الى الوقاية من التمييز وخطابات الكراهية ومكافحتها[2]، بايراد العديد من التعريفات المرتبطة بالهدف المتوخى من خلال هذا القانون، حيث عرف خطاب الكراهية في مادته الثانية بأنه: "جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تشجع أو تبرر التمييز، وكذا تلك التي تتضمن أسلوب الازدراء أو الاهانة أو العداء أو البغض أو العنف أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الاعاقة أو الحالة الصحية".

أما بالنسبة للتمييز فقد عرفه في المادة 02 بأنه: " كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الاعاقة أو الحالة الصحية يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي مجال أخر من مجالات الحياة العامة".

بينما عرف أشكال التمييز في نفس نص المادة بأنها: " القول أو الكتابة أو الرسم أو الاشارة أو التصوير أو الغناء أو التمثيل أو أي شكل أخر من أشكال التعبير، مهما كانت الوسيلة المستعملة". في حين عرف الانتماء الجغرافي بأنه " الانتماء الى منطقة أو جهة محددة من الاقليم الوطني"[3]

**3- أخلقة الحياة العامة كآلية لتحقيق الامن المجتمعي:**

يشكل الأسلوب الوقائي أفضل الطرق المتخذة في مجال تحقيق الامن المجتمعي على اعتبار أنه يحول دون وقوع أي تمييز أو خطاب من خطابات الكراهية التي تعكر صفو المجتمع، ولا يكون ذلك الا من خلال أخلقة الحياة العامة عن طريق نشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف في المجتمع[4].

ومن أجل تحقيق ذلك حدد قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها الاجراءات اللازمة في ذلك، والواجب على الدولة والادارات والمؤسسات العمومية اتخاذها، وأهمها ما يلي:

- وضع برامج تعليمية وتكوينية للتحسيس والتوعية.
- نشر ثقافة حقوق الانسان والمساواة.
- تكريس ثقافة التسامح والحوار وقبول الأخر.
- اعتماد آليات لليقظة والانذار والكشف المبكر عن أسباب وممارسات التمييز وخطاب الكراهية.

---

[1] أنظر ديباجة **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**.

[2] القانون رقم 20- 05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، **نفس المرجع**.

[3] **نفس المرجع**.

[4] أنظر المادة 05، **نفس المرجع**.

– الاعلام والتحسيس حول مخاطر التمييز وخطاب الكراهية وآثار استعمال وسائل تكنولوجيات الاعلام والاتصال في نشرهما[1].

– ترقية التعاون المؤسساتي وتبادل الخبرات وتطوير الاداءات الخاصة بجودة الخدمة للمواطنين.

كما يعد العمل المجتمعي المرتكز على جهود المجتمع المدني من اهم الوسائل التي تسعى الدولة للاعتماد عليها في مجال تطبيق السياسات وتخصيص البرامج[2]، قصد الوصول الى الاهداف مرجوة التنفيذ من خلال الخطط المطبقة والمقترحة ضمن استراتيجيات مكافحة أشكال التمييز، اضافة لاشراك هذه الفواعل في اعداد وتقديم الاقتراحات القانونية ضمن الاستراتيجيات الوطنية المعززة لكل عناصر الانتماء الوطني، والواقية من كل تصرف أو سلوك يمس بتماسك المجتمع ومؤساساته[3].

على نفس المنوال، يلعب الاعلام دورا مهما في مجال التكفل بالقضايا المهمة في المجتمع، من ذلك قضية الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، وسبب ذلك القدرة الفائقة التي تتمتع بها الوسائل الاعلامية المختلفة في تغذية الرأي العام بالحقائق وتوجيه أفراد المجتمع وتبسيط الرؤى والأهداف وتوحيد الصف.

واعترافا بأهمية الاعلام في توجيه الرأي العام، الزم قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها وسائل الاعلام بضرورة أن تتضمن برامجها ما يفيد نشر ثقافة الوقاية من كل أشكال التفرقة مع تدعيم روح التسامح والقيم الانسانية بين أفراد المجتمع[4].

والجدير بالاشارة أن الاعتراف بحرية الاعلام وكفالتها دستوريا وقانونيا، لا يعني أن تمارس دورا عكسيا في مسألة تحقيق الأمن المجتمعي عن طريق تأجيج المشاعر ونشر التطرف والافتلاف بين أفراد المجتمع.

وهو ما يتجلى من خلال الدستور الجزائري الذي نص حسب ما ورد في مادته 54 على ضمان حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية، لكن بالموازاة أقر بعدم جواز استعمال حرية الصحافة في نشر خطاب التمييز والكراهية.

وهو نفس الكم الوارد في قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها الذي نص في مادته الرابعة على أنه: " لا يمكن الاحتجاج بحرية الرأي والتعبير لتبرير التمييز وخطاب الكراهية".

**4– انشاء هيئات مختصة بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية:**

---

[1] أنظر المادة 06، **نفس المرجع**.

[2] أحمد ابراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد: 02، المجلد: 24، 2008، ص 256.

[3] أنظر المادة 07 من القانون رقم 20– 05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها. **مرجع سبق ذكره**.

[4] أنظر المادة 08، **نفس المرجع**.

تقتضي المواجهة الفعالة في مجال الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما ضرورة اتخاذ تدابير ادارية بانشاء أجهزة ادارية مختصة تكفل لها هذه المهمة، يقوم عملها بالدرجة الأولى على المتابعة والتحليل وايجاد الحلول في سياق علمي نظري، يعتمد على ما هو موجود في الواقع ويسعى الى تحقيق ما تصبو اليه الاستراتيجيات المتخذة في هذا المجال كل ذلك في سبيل تحقيق الامن المجتمعي.

لذلك ومن أجل زيادة الثقة في الدولة ومؤسساتها، نص قانون الوقاية من التمييز وخطابات الكراهية ومكافحتها على ضرورة انتشار مرصد وطني يعنى بهذه المهمة، يوضع لدى رئيس الجمهورية، مع اعتباره هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

حيث يتكفل المرصد الوطني بمتابعة كل أشكال ومظاهر التمييز وخطاب الكراهية وتحليلهما وكشف أسبابهما واقتراح التدابير والاجراءات اللازمة للوقاية منهما، ويتولى في ذلك على الخصوص القيام بما يلي:

- اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية والمساهمة في تنفيذها بالتنسيق مع السلطات العمومية المختصة ومختلف الفاعلين ذوات الصلة بمواضيع الهيئة.
- الرصد المبكر لأفعال التمييز وخطاب الكراهية واخطار الجهات المعنية بذلك.
- تبليغ الجهات القضائية المختصة عن الأفعال التي تصل الى علمه والتي يحتمل أنها تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
- تقديم الاراء والتوصيات حول أي مسالة تتعلق بالتمييز وخطاب الكراهية.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والاجراءات الادارية في مجال الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومدى فعاليتها.
- وضع البرامج التحسيسية وتنشيط وتنسيق عمليات التوعية بمخاطر التمييز وخطاب الكراهية وآثارهما على المجتمع.
- جمع ومركزة المعطيات والتقارير والبيانات المتعلقة بالتمييز وخطاب الكراهية.
- انجاز الدراسات والبحوث في مجال الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية.
- تقديم أي اقتراح من شأنه تبسيط وتحسين المنظومة القانونية الوطنية من التمييز وخطاب الكراهية.
- تطوير التعاون وتبادل المعلومات مع مختلف المؤسسات الوطنية والأجنبية العاملة في هذا المجال[1].
- الحزم في التعامل مع أفعال التفرقة كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي:

[1] أنظر المادة 09، **نفس المرجع**.

تقتضي المكافحة الفعالة لأشكال التمييز وخطاب الكراهية التعامل بحزم مع جميع الأفعال التي تتضمن التفرقة بين أفراد المجتمع، وعدم التهاون أو التساهل مع كل ما يعكر صفو الأمن أو يدنسه أو يحاول العبث به[1].

امتثالا لذلك، جرم قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية العديد من الأفعال التي تشكل مساسا بأمن المجتمع في هذا المجال، بداية من ارتكاب مثل هذه الأفعال التي تشكل مساسا بأمن المجتمع في هذا المجال الى الاشادة أو الدعاية لها أو تشجيعها أو التمويل لها، وصولا الى ارتكاب مثل هذه الأفعال عن طريق المواقع أو الحسابات الالكترونية أو انشاء أو صناعة أو انتاج أفلام أو أشرطة أو اسطوانات أو برامج أو طرحها للبيع أو التداول، وكذلك الحال بالنسبة للبضائع والمنتجات[2].

**5- التعاون الدولي في مجال مكافحة التفرقة تحقيقا للامن المجتمعي:**

ان التطور الحاصل في علاقة الأفراد والمجتمع بالمجتمع الدولي، جعل من عديد القضايا الداخلية والمحلية تاخذ بعدا دوليا، يستدعي التعاون أو التدخل الدولي لمعالجتها أو الحد منها، ولعل افرازات التطور التكنولوجي والعولمي والتغيرات الحاصلة على مستوى منظومة الحقوق والحريات العالمية، أصبحت تجعل من قضايا التمييز مجالا يدفع نحو تكثيف التعاون والتجاوب الدولي معها، على أساس الدعم والمساعدة التي يمكن أن تقدمها الدول لبعضها البعض، خاصة في ظل التكيف الذي يتطلبه اثراء المنظومات القانونية الوطنية بمختلف المستجدات الضامنة لحقوق الأشخاص والفئات، كما أن العديد من المعاملات كشفت على أنه عادة ما يكون مرتكب أفعال التفرقة او المحرض عليها في دولة معينة، في حين يكون تطبيقها في دولة اخرى.

لذلك واشادة باهمية التعاون الدولي في المسائل الأمنية والقضائية، تضمن قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، ما يفيد اللجوء الى هذا الأسلوب في التصدي لكافة أشكال التفرقة بين أفراد المجتمع، على ان يتم ذلك وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل وفي اطار قانوني واضح تجسده الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة في هذا الخصوص[3].

**المطلب الثالث: العدالة التصالحية**

تعد المشكلات العنفية من أكبر المعضلات التي تواجه الدول في الوقت الراهن، على اعتبار أنها تشكل خطرا على مختلف الأبنية في الدولة؛ فهي بمثابة التحدي الأكبر للسلطة الحاكمة، وهو ما جعل

[1] العساسفة رامي عودة الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 397- 398.

[2] أنظر المواد من 30 الى 42، **نفس المرجع**.

[3] أنظر المواد من 43 الى 45، **نفس المرجع**.

الدول الحديثة تأخذ على عاتقها مسؤولية اعادة بلورة مفهوم العدالة في هذا المجال، إذ أن الجريمة في الأخير ما هي إلا اخلال بالأمن والاستقرار في ذلك المجتمع، وهو ما أضفى عليها بعدا سياسيا[1].

ذلك أن العدالة قيمة اجتماعية استقر مفهومها لدى الجماعة، استنادا إلى معناها العلمي الناتج عن البحث الاجتماعي[2]؛ يسعى القانون إلى تحقيقها من خلال نصوص قانونية ذات طابع وقائي أو ردعي، غير أن القوانين المقررة في هذا المجال لا يكتب لها النجاح إلا إذا تحققت من ورائها مجموعة من العناصر أهمها؛ تأدية الغرض المتوخى منها في أقل مدة زمنية ممكنة وبأقل التكاليف، بالاضافة إلى تحقيق مكاسب تعود على المجتمع بالنفع أكثر مما تترتب عليها من افرازات سلبية.

على هذا الأساس يمكن القول أن في بعض الحالات، الانطلاق من فكرة الجانب الردعي للقوانين وتطبيقها استنادا إلى مبدإ تحمل الشخص لنتيجة أفعاله وتصرفاته؛ قد يؤدي إلى الحاق آثار وخيمة بالمجتمع هو في غنى عنها، فتتدخل الاعتبارات والقيم الأساسية للمجتمع في إيجاد سياسة جديدة قائمة على فكرة العدالة التصالحية؛ تتحقق من خلالها مصالح المجتمع ويعود الاستتباب والأمن اللازمين فيه.

**1-مفهوم العدالة التصالحية:**

تعد العدالة التصالحية من السياسات المنتهجة من قبل عديد الدول في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع؛ فهي نظام قانوني قائمة على فكرة عدم مؤاخذة الشخص بأفعاله حماية للمجتمع مما هو آت.

نظرا لأهمية العدالة التصالحية وما تحققه في مجال الأمن المجتمعي؛ شجعت الأمم المتحدة السياسات المنتهجة من طرف الدول في مجال مكافحة قضايا الاجرام والعنف ومخلفات الاحتراب داخل الدول، وكتطبيق ميداني أصدرت وثيقة تتضمن المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية.

كما حثت الأمم المتحدة في الوثيقة المذكورة أعلاه ضرورة التطوير المستمر لبرامج العدالة التصالحية؛ وذلك بأن تنظر الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وسياسات وطنية تهدف إلى تطوير العدالة التصالحية، وإلى ترويج ثقافة بين سلطات انفاذ القوانين والسلطات القضائية والاجتماعية؛ وذلك بين المجتمعات المحلية لتكون مواتية لاستخدام العدالة التصالحية.

حددت نفس الوثيقة المفاهيم المرتبطة ببرنامج العدالة التصالحية، حيث عرفت هذا البرنامج بأنه: "أي برنامج يستخدم عمليات تصالحية ويسعى إلى تحقيق نواتج تصالحية". ويقصد بتعبير آخر" عملية

---

[1] سيدي محمد الحمليلي، **السياسة الجنائية بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011م-2012م، ص 11.

[2] احمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات**، القسم العام، ص 544.

تصالحية؛ أي عملية يشارك فيها الضحية والجاني، وعند الاقتضاء أي من الأفراد أو أعضاء المجتمع المحلي الآخرين المتضررين من الجريمة مشاركة نشطة معا في تسوية المسائل الناشئة عن الجريمة". ويقصد بتعبير "ناتج تصالحي"؛ الاتفاق الذي يتوصل إليه نتيجة للعملية التصالحية، وتشمل النواتج التصالحية ردودا وبرامج مثل التعويض ورد الحقوق والخدمة المجتمعية؛ بهدف تلبية الاحتياجات والمسؤوليات الفردية والجماعية للأطراف، وتحقيق اعادة اندماج الضحية والجاني في المجتمع"[1].

تعرف العدالة التصالحية بأنها: " نظام اجرائي يهدف إلى تبسيط آليات رد الفعل الاجتماعي تجاه ارتكاب الجريمة واختزال مراحلها؛ للوصول إلى حل يرضي أطراف الخصومة دون استصدار حكم الإدانة، وهو بذلك يظهر كأحد الحلول الهامة لمواجهة أزمة العدالة الجنائية التي تعاني منها الدول الحديثة"[2].

"وفكرة العدالة التصالحية لم تلقَ استحسانا في بداية الأمر؛ إذ بقيت بين معارض ومؤيد، وتعارضها مع أغراض السياسة العقابية التي تنصب في تحقيق العدالة، من خلال انزال العقوبة بحق الجاني؛ ارضاءً لشعور الشخص المتضرر من الجريمة والشعور العام، ضمانا لتحقيق الردع العام والخاص"[3]، إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت من النظم الفعالة التي تحقق مزايا اجتماعية في المجال العقابي؛ لاسيما ما تعلق منها بالتضييق من دائرة استخدام السلاح العقابي، الذي لا يستند إلى أي ضرورة، وتجنب المتهم وصمة الادانة ودفعا للآلام النفسية التي يمكن أن تصيبه"[4]، وهو ما يؤدي إلى سهولة انسجامه وادماجه في المجتمع.

### 2-تطبيق العدالة التصالحية في القانون الجزائري.

تحتفي الجزائر من الناحية التراكمية بتجارب نموذجية مشهودة، تفيدنا -اضافة إلى غرض الموضوع وغايته- في الاجابة على أحد جوانب البحث المشار إليها؛ كتجربة تحليلية في الفصل الثالث (أزمة تسعينيات القرن الماضي)، حيث تتخذ العدالة التصالحية في القانون الجزائري عدة صور ناتجة عن الاتفاق الحاصل بين طرفين أو أكثر؛ من أجل تجنيب المجرم تحمل العقوبة الجزائية المقررة لهذا الفعل.

---

[1] **المبادئ الاساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية**، اعتمدت ونشرت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 12/ 2002م، المؤرخ في 24 جويلية 2002م.

[2] بلقاسم سويقات، **العدالة التصالحية في المسائل الجنائية: دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوره في الحقوق، جامعة بسكرة، 2019م- 2020م، ص 20.

[3] بلقاسم سويقات، العدالة التصالحية بين المعارضة والتأييد، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 19، جامعة ورقلة، جوان 2018م، ص 180.

[4] بلقاسم سويقات، العدالة التصالحية في المسائل الجنائية: دراسة مقارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

وإذا كان الأصل أن العدالة التصالحية تتجلى في الصلح الواقع بين المتهم والمجني عليه من خلال تسوية ودية بينهما"[1]، فإن مفهوم هذه العدالة أبعد من ذلك، ليشمل حتى حالة الصلح الواقع بين المجتمع ككل والمتهم؛ مما يؤدي إلى امتصاص رد الفعل الاجتماعي للجريمة وبالتالي تفادي وقوع آثار جديدة قد تكون وبالا على المجتمع ككل.

ما يهمنا كثيرا في مجال العدالة التصالحية وعلاقتها مع الأمن المجتمعي، هو ما خلصت إليه الدولة الجزائرية في سبيل حقن دماء المجتمع والمحافظة على قوته وتماسكه؛ من خلال اللجوء التدرجي لبلوغ تطبيق المصالحة الوطنية التي كان لها الفضل الكبير في تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع الجزائري.

تتجلى التجربة الجزائرية لتحقيق العدالة التصالحية في سياق جهود الدولة الجزائرية لارساء الأمن الوطني، نتيجة للوضع العام التي عايشته البلاد خلال فترة الارهاب؛ أين تجلت فيها أبرز صور العنف والاحتراب بين أبناء الوطن الواحد، من خلال مؤسسات الدولة الأمنية ضد أفراد من المجتمع الجزائري خارجين عن القانون بوصفهم ارهابيين؛ يهددون الدولة مؤسسةً ومجتمعا وأفرادا، ونتج عن هذه المرحلة مأساة حقيقية دفعت خلالها الجزائر أكثر من 200 ألف قتيل من مختلف مناطق الوطن، وما يفوق 20 مليار دولار خسائر مادية[2].

أمام هذه الكارثة الانسانية سعت الدولة الجزائرية إلى بعث مسار آخر يكون مفيدا؛ لغرض استرجاع الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي، فشرعت في تطبيق "قانون الرحمة" في عهد الرئيس اليمين زروال، وصدر في هذا الاطار نص الأمر الرئاسي رقم 12 بتاريخ 1995/02/25م المتضمن تدابير الرحمة والقواعد والشروط التي ستطبق على الأفراد المدانين في "جرائم الارهاب والتسليح"، الذين سلّموا أنفسهم للسلطات طواعية، وأعلنوا توقفهم المؤكد عن ممارسة النشاطات المسلّحة.

يعد قانون الرحمة أولى الخطوات السلمية لتطبيقات العدالة التصالحية في الجزائر، حيث سمح هذا القانون رغم محدوديته في ظل اشتداد موجة العنف خلال نفس الفترة (1994م– 1997م)؛ بتراجع العديد من الارهابيين عن المواجهة القتالية (500 ارهابي)[3]، بعد استشعارهم لفرصة الافلات من المنفذ الأمني

---

[1] بلقاسم سويقات، العدالة التصالحية بين المعارضة والتأييد، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

[2] محمد خلفة، تجربة المصالحة والوئام المدني بالجزائر، **مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلومسية**، 2015م، متوفر على الرابط: https://www.csds-center.com/article/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%8E%D8%AD%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A6%D8

[3] محمد خلفة، **مرجع سبق ذكره**.

أو الجزائي لحل الأزمة، وبخاصة إذا علمنا أن هذا القانون قد نص على الاعفاء من المتابعة لصالح الارهابيين التائبين؛ الذين يثبت عدم تورطهم في قضايا ارتكاب جرائم تمس بأمن الأشخاص والممتلكات، والتخفيف من العقوبة بالنسبة للأشخاص الذين ثبت اقترافهم لجرائم أفضت إلى وفاة أشخاص أو ايذائهم بصورة جسدية أو معنوية[1]، وقد أفصح هذا القانون عن نية الدولة في تبني القيم المدرجة في ممارسات العدالة التصالحية، التي تهدف الى ترميم فضاعة المقاربة الأمنية؛ عن طريق احلال سلوك العفو والتسامح داخل نسيج الفكر المتطرف، الذي غرر بالكثير من أبناء الوطن وجعلهم أمام مواجهة تقابلية؛ تستهدف استنزاف أحد المكونات الأساسية للدولة الجزائرية ممثلة في ركن المجتمع أو الشعب.

شجعت تدابير قانون الرحمة على ابراز شق تفضيلي في معالجة المعضلة الأمنية، وهو ادراج فكرة العدالة التصالحية لحل الأزمة واعادة ادماج العديد من الارهابيين المغرر بهم في حضن المجتمع؛ لكن الخطوة الموالية كان لابد فيها من اشراك الشعب الجزائري في التعبير عن مدى نيته في دعم هذا المسار، حتى يتسنى للدولة اعطائه سندا واجتماعيا، يضاف إلى الشق القانوني المنصوص على تدابيره في قانون الرحمة.

في هذا السياق عمل الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على توسيع خطة تحقيق العدالة التصالحية من خلال سن قانون الوئام المدني، وسعى لذلك من خلال الترويج الشعبي لهذا القانون عبر مناقشته داخل البرلمان وعرضه للتصويت الشعبي، وقد صوت أكثر من 85 بالمئة بالموافقة على تطبيق اجراءات قانون الوئام المدني؛ الذي كان أكثر جرأة في تقديم عرض تصالحي تنتفي فيه المسؤولية الجنائية لكل ارهابي سلم نفسه للسطات الجزائرية، بما فيهم من ارتكبوا جرائم قتل وتخريب كبرى، وقد استفاد أكثر من 6000 ارهابي من تدابير هذا القانون، الذي دشن عهدا جديدا في اطار السعي لترميم العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة.

بدى خلال هذه الفترة أن قانون الوئام المدني قد حقق قفزة نوعية في ابراز البعد التسامحي القائم على رغبة الجزائريين في تجاوز أخطاء الماضي القريب رغم جسامتها؛ خاصة وأن هذه الخطوة قد حققت نتائج هامة على المستوى الأمني، أعطت معها للسلطة السياسية فرصة لاعادة بعث البناء المؤسساتي للدولة، التي كانت تسعى إلى تقديم نموذج عصامي في الانفكاك من أزمة فشلت العديد من الدول في تجاوزها.

لكن مقتضيات تطبيق العدالة التصالحية لم تكمل تحقيق الغايات المنشودة لتجاوز مآسي الحرب ضد الارهاب وتقديم النموذج التصالحي الشامل، لذلك كانت الدولة الجزائرية بحاجة مرة أخرى إلى دعوة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 99- 143 **المتعلق بشرح اجراءات الاستفادة من الوئام المدني وكيفية اخطار لجان الارجاء وقواعد سيرها وصلاحيتها**، الجريدة الرسمية، العدد: 48، بتاريخ 20 جويلية 1999م.

الشعب الجزائري للتعبير عن ارادته في المعالجة الجريئة لبعض القضايا العالقة في ذاكرتهم؛ أو المتعلقة بمصير بعض الفئات المشمولة بالطابع المأسوي للأزمة؛ كاستدراك منها لخلق وضع متوازن بين كل أطراف الأزمة، خاصة وأن قانوني الرحمة والوئام المدني كانا موجهين لمعالجة بعض القضايا ذات المنزع الأمني بصورة أكثر تركيزا، ودليل ذلك هو التراجع الكبير للعمليات الارهابية بعد استفادة عدد كبير من الارهابيين من تدابير القانونين سالفي الذكر[1].

لذلك وتتمة للجهود الرامية إلى معالجة الجوانب المفرزة من آثار ومهول الأزمة طُرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كمدونة شاملة لعلاج جل القضايا التي تتطلبها خطوات العملية الانتقالية، والاجابة على كل التساؤلات والتخوفات من أن مسار العدالة التصالحية في الجزائر قد لا يضمن تحقيق غاية الرضى لدى كل فئات الشعب الجزائري؛ لاسيما أولئك المخاطبين بمسائل جبر الضرر والتعويض عن المأساة وكذا حجم ضمانات عدم العودة لمآسي الماضي[2]، هذه الخطوات شجعت الجزائريين على ضرورة اكمال مساعي تحقيق السلم والأمن الوطني، واسترجاع الدولة لقوتها في ادارة شؤون المجتمع وتنظيمه بصورة متكاملة تندمج فيه كل الفئات والقوى المجتمعية في البلاد.

تم اقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[3] بعد الاستفتاء الشعبي عليه في 29 سبتمبر 2005م، حيث بلغت نسبة التاييد الشعبي للقانون أكثر من 97 بالمئة[4]، وكان هذا القانون بمثابة الخطوة النهائية لارساء العدالة التصالحية في الجزائر؛ حيث تم تضمينه العديد من المسائل التي تعالج متون الأسئلة المطروحة من طرف عديد الفئات الشعبية، لاسيما فئتي الارهابيين وضحاياهم؛ على اعتبار أن القيمة الجوهرية لأي عملية تصالحية مرتبطة بفكرة العفو والقدرة على جبر الضرر المادي والمعنوي، وهو البعد الذي تكفلت به الدولة الجزائرية في نصوص قانونية تمس آليات وتخصيصات تنفيذ بنود ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والتي تلخصت حسب ضرورات تجسيد العدالة التصالحية في الآتي:

**1- الاجراءات الخاصة بالفئات المعنية بصفة مباشرة بالمأساة الوطنية:**

---

[1] الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجارب والمكاسب، **سياسات عربية**، العدد: 34، المركز العربي للأبحاث والسياسات، سبتمبر 2018م، ص 48.

[2] محمد بوسلطان، العدالة الانتقالية والقانون، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد:02، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013م، ص11.

[3] أمر رئاسي 06- 01 **يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 11، بتاريخ 28 فبراير 2006م.

[4] أنظر اعلان رقم 01- 05 **يتعلق بنتائج استفتاء 29 سبتمبر 2005م حول الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 67، بتاريخ 05 أكتوبر 2005م.

**1-1- وضعية الارهابيين التائبين:** حيث يقر هذا القانون بانقضاء الدعوى العمومية في حق كل شخص؛ ثبت تورطه أو مشاركته في أي عمل مدرج في جملة الأفعال المصنفة ضمن الأنشطة الارهابية الماسة بالأشخاص والمؤسسات، دون تلك المتعلقة بأفعال المجازر الجماعية وانتهاك الحرمات واستعمال المتفجرات في الأماكن العمومية، أو المشاركة فيها أو التحريض عليها، كما يستفيد الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا في الأنشطة الارهابية من اجراءات استبدال العقوبة أو تخفيضها، مع استثناء مرتكبي الأفعال المشار إليها سابقا من هذه الاجراءات التخفيفية[1].

**1-2- وضعية الاشخاص الذين كانوا محل تسريح اداري من العمل بسبب الافعال المتصلة بالمأساة الوطنية:** دعى القانون إلى اعادة ادماجهم في عالم الشغل أو اقرار تعويضات مالية لهم.

**1-3- فئة المفقودين:** حيث يعتبر الأشخاص الذين تم التصريح بفقدانهم نتيجة للظرف الخاص بالمأساة الوطنية؛ بصفتهم ضحايا المأساة الوطنية، ويتم ذلك باستصدار شهادة الوفاة من الجهات القضائية المعنية[2].

**1-4- فئة قوات مكافحة الارهاب:** حيث نص القانون على أنه لا يجوز الشروع في أي متابعة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى دفاع وأمن الجمهورية بجميع أسلاكها؛ بسبب أعمال نفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[3].

**2- الاجراءات الخاصة بالفئات المعنية بصفة غير مباشرة بالمأساة الوطنية:**

**2-1- فئة ذوي حقوق المأساة الوطنية:** وتشمل فئات العسكريين والمدنيين والمفقودين؛ حيث يتم اعتبارهم كأسر ضحايا ارهاب، ويستفيدون من اجراءات تخص التعويضات المادية المتعلقة بصرف المنح الشهرية لعائلات الضحايا؛ بحساب الاجرة الشهرية للضحية، والتعويض بواسطة الرأسمال الاجمالي الذي يوافق 120 مرة مبلغ 16000دج[4].

**2-2- فئة الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد اقاربها في الارهاب:** حيث يؤكد القانون على انتفاء مسؤولية الأسر التي ابتليت بضلوع أحد افرادها في الافعال الارهابية، وتؤكد على صيانة حقوقها كاملة، كما أقرت بالتكفل بعائلات الارهابين المحرومة، وتشمل هاته الفئة أسر الارهابيين الهالكين في

---

[1] أمر رئاسي رقم 01- 06 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

[2] **نفس المرجع**، ص 06.

[3] **نفس المرجع**، ص 07.

[4] مرسوم رئاسي رقم 06- 93 **يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 11، الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2006م، ص 11.

صفوف الجماعات الارهابية، بشهادة تسلم للاقارب من طرف الجهات القضائية المختصة، اضافة الى ثبوت حالة الحرمان والعوز لدى عائلة الارهابي المتوفى، حيث تتكفل الدولة بعنوان التضامن الوطني بصرف منح لهذه الأسر؛ بدفع شهري واجمالي وبنظام تعويضي محدد لكل المشمولين من زوجات وأبناء الارهابيين المتوفين حسب التقسيم القانوني لهذه التعويضات[1].

وعلى الرغم من غياب فكرة الجزاء وانشاء لجان الحقيقة والانصاف المتضمنة في المعايير الشاملة لتطبيق العدالة الانتقالية؛ لاسيما كشف الفئات المتورطة بصورة جهرية في الماسأة الوطنية ومحاسبة المتسببين فيها، تعزيزا لضمانات عدم العودة الى مآسي الماضي؛ إلا أن قانون المصالحة الوطنية قد أقر بمنع المتورطين في هذه المأساة من ممارسة أي نشاط سياسي قد يعيد انتاج الازمة مرة أخرى وتحت المبررات السياسية نفسها، عن طريق استغلال الدين لأغراض سياسية أو اجرامية تمجد العنف ضد الامة ومؤسسات الدولة.

اضافة إلى كل ما بدلته الحكومة الجزائرية في نص القانون، فقد عكفت في سياق جهودها المتواصلة والشاملة لتحقيق الانتقال نحو تعزيز الاندماج الوطني؛ إلى مساعدة الارهابيين السابقين على اعادة الاندماج بالمجتمع، ومنع عودتهم إلى الاجرام، بعرض دفع تعويضات مالية وازنة. كما عرضت الهيئات الاجتماعية والمؤسسات التي تملكها الدولة والشركات الخاصة على المقاتلين السابقين فرص عمل؛ وفرت لهذه الفئة احساسا بالكرامة والمواطنة والانتماء للمجتمع الذي سامحهم وقبل اندماجهم فيه. وبذلك، قطعت السلطات الجزائرية دابر الجاذبية التي تمتعت بها الجماعات الارهابية في مجال استقطاب المجندين[2]، حيث افادت الاحصائيات المسجلة لدى الهيئة الوطنية المكلفة بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عن حصيلة أكثر من 15 ألف شخص مستفيد من اجراءات المصالحة الوطنية؛ منهم 6 آلاف استفادوا من تدابير الوئام المدني قبل ذلك، وأعيد ادماج أكثر من 4300 شخص في مناصب عملهم بعد تسريحهم أيام الأزمة، في حين استفادت 7100 عائلة من مجموع 7144 عائلة مفقود، واستفادت كذلك 11224 عائلة ارهابي محرومة من التعويضات المالية من جملة 17 ألف ارهابي تم القضاء عليهم[3].

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 06- 94 **يتعلق باعانة الدولة للاسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الارهاب**، الجريدة الرسمية، العدد: 11، الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2006م، ص 13.

[2] دالية غانم، الداميك المتقلبة: الاسلام السياسي في الجزائر، سلسلة دراسات حول الاسلام السياسي، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، أبريل 2019م، ص 09.

[3] الطاهر سعود، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

وبذلك فقد حققت المصالحة الوطنية جوهر العدالة التصالحية القائم على انتفاء كل أشكال التمييز بين أطراف الأزمة، من خلال العمل على جبر الضرر المادي والمعنوي واعادة ترميم الشروخات المفككة لقيم التماسك والاندماج الوطني، وحماية تلاحم المجتمع الجزائري وانسجامه؛ بقبوله مبادرات العفو والتصالح التي تستند الى القيم الأخلاقية الراسخة لدى الشعب الجزائري، وهي قيم نابعة من عمق فكرة التسامح والانسانية وقدسية الحياة البشرية[1]، التي تستمد من الدين رسالته؛ في أن الاسلام الذي لطالما استغلته الجماعات الارهابية كان حافزا للم الشمل والدعوة الى التكافل وكف الأذى، ومصدرا للسلام والأمن والحرية والازدهار[2].

[1] بمبادرة من الجزائر واعتمادا على تجربتها الرائدة والناجحة في مجال تحقيق قيم السلم والمصالحة بين أفراد المجتمع الجزائري، اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرارها رقم 72/130 يوم 16 ماي **يوما عالميا للعيش معا في سلام**، لتعبئة جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والتسامح والتضامن والتكافل والتفاهم والاعراب عن رغبة أفراد المجتمع في العيش معا والعمل معا، متحدين على اختلافاتهم لبناء عالم ينعم بالسلام والتضامن والوئام.

[2] بوحنية قوي، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: تقييم حصيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

## المبحث الثاني: الآليات السياسية لتعزيز الأمن المجتمعي

يقتضي تعزيز الأمن المجتمعي انتهاج العديد من الاستراتيجيات في الإطار السياسي؛ نظرا لمحورية هذا البعد في رسم العلاقة بين المجتمع والسلطة، وتحقيق الأمن الذي يقع على عاتق السلطة السياسية التي تنازل لها المجتمع _ وفق مقاربة تعاقدية_ على البعض من حرياته، واحتكارها ممارسة العنف الشرعي، في مقابل حمايته من مختلف التهديدات والمخاطر؛ سواء الخارجية أو الداخلية، أو تلك التي تصدر منه أو توجه إليه.

يتناول هذا المبحث أهم المداخل السياسية لتحقيق الأمن المجتمعي مركزا على فكرة المواطناتية، وما يحيط بها من تجاذبات بين ثنائية الحقوق والواجبات، وأيضا من خلال طرح فكرة المدنية التي تتولاها جموع منظمات المجتمع المدني، التي تتولى مراعاة جوانب من فكرة التنظيم والتنشئة؛ لغرض ترسيخ ثقافة ؛مشتركة تعتمد على بنية سلوكية ومنظومة ممارسة، قائمة على أولوية الانتماء والولاء للدولة ومؤسساتها؛ بما يحقق تماسكا بين مكونات الدولة ويدعم أسسها البنوية بين مختلف الفاعلين لتحقيق الأمن المجتمعي. وأخيرا سبل بناء عقد اجتماعي متين، في ظل التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة على الدولة الوطنية خاصة في مسألة الهوية؛ سواء ما دون الوطنية أو فوقها، والتي باتت تهدد كيان الدولة من أساسه.

### المطلب الأول: المواطناتية مدخلا لتحقيق الأمن المجتمعي.

انطلاقا من كون الشعب هو الركن الثاني للدولة؛ فإن المواطنة هي الرابطة التي تتأسس عليها تلك العلاقة الناشئة بين الطرفين وتثبتها، كما يمكن اعتبارها "بارومتر" سياسي يتم من خلاله قياس مدى التماسك الاجتماعي في الدولة. وهذا ما يظهر في الدول التي تعاني من الصراعات والانقسامات لأسباب كثيرة؛ تتمحور أساسا حول العلاقة بين الشعب –بمختلف مكوناته– والدولة ممثلة في السلطة السياسية، وكلما تدهورت هذه العلاقة انزاحت الدولة نحو الضعف والفشل؛ بل حتى التفكك، والعكس صحيح أيضا كما أشرنا إليه سابقا، حيث تستند الدول القوية إلى جبهة داخلية قوية جوهرها المواطنة.

تأسيسا على هذا يمكن للمواطنة في الجزائر أن تساهم في تحقيق قدر من الأمن المجتمعي انطلاقا من الخصائص والوظائف المميزة لها؛ إذ يرتبط مجال المواطنة بعدد من الممارسات المدنية والسياسية التي تمثل أطرا للاتصال بين المواطن والدولة. ويتطلب تطور ممارسة حقوق المواطنة وواجباتها درجة من الاهتمام بالحياة العامة، ومنها الاهتمام بالشؤون السياسية[1].

[1] فارس بيرزات، البارومتر العربي: الجزائر، عمان: **مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية**، 2008م، ص04.

تبدو العلاقة المراد الاشارة إليها في هذا المطلب أقرب إلى التفاعلية بين متغير النظام في صورته السلطوية، ومتغير المواطن في سلوكه السياسي؛ على أن يكون هامش هذا التفاعل هو قدرة كل مفهوم على أداء أدواره المتبادلة في سبيل تحقيق الأمن المجتمعي للجزائر.

على صعيد مراحلي كان يُنظر للنظام السياسي على أنه أداة اخضاع في إدارة علاقته بالمجتمع، ولم تكن المواطنة التي نصت عليها الدساتير؛ سواء خلال فترة الحزب الواحد أو بعد مرحلة الانفتاح السياسي سوى مفهوما صوريا، يتغذى في واقعته الفعلية ضمن سياق عام من أطر "الوطنية" المنبعثة من استجابات عاطفية للارتباط بالوطن، أملتها ظروف سياسية كانت تجتاح الدولة في تلك الفترات، وقد ساهمت هذه الشعوريات في بناء اعتقادات هامة في سلوك الفرد الجزائري، والتي تظهر جليا حين يريد التعبير عن حبه لوطنه في تلخيص تعبيري للفيلسوف "هيجل" بقوله: "تضحية المرء لصالح الدولة أعظم اختبار للوطنية".

بالعودة الى جرد جوانب الاهتمام القانوني بفكرة المواطنة؛ أولى المشرع الجزائري لهذا البعد أهمية في الدستور، فقد أشارت الدساتير السابقة لهذا البعد، بداية بدستور 1963م الذي تميز بطابعه الاشتراكي؛ إلا أنه لم يغفل دور المواطنة في تحديد الحقوق والحريات، وذلك طبقا لنص المواد: 13- 19، وهو الأمر نفسه الذي تطرق إليه دستور 1989م مع فارق التوجه، وهذا من خلال المواد: 28 – 30- 40، وتقدم دستور 2016م أكثر بنفي ومحاربة أي شكل من أشكال التمييز؛ وفقا لما جاء في المواد 32 – 35 – 40. وغيرها من المواد[1]. أما دستور 2020م فهو الآخر لم يغفل الاشارة إلى المواطنة بدءا من الديباجة التي تحدثت عن دور الشعب الجزائري وكل أفراده في بناء الوطن؛ بمشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، وأنه يتطلع إلى أن يجعل من الدستور الاطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن. وأبرزت المادة 35 الغاية من وجود المؤسسات العمومية؛ فهي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتعمل على إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الانسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أكدت المادة 37 كذلك على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون؛ وهو ما يعد تكريسا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة[2].

عطفا على هذا، تملك الجزائر ترسانة قانونية كبيرة في مجال تكريس حقوق المواطنين وحمايتها؛ لكن الوقائع تكشف بأن المواطنة ليست مجرد حقوق وحريات يُعترف بها ويتم اقرارها في الدساتير أو المراسيم،

---

[1] الطيب بوهلال، مقاربة سوسيوقانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري: مقارنة بين دستوري 1989م-2016م، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة**، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2019م،ص575-589.

[2] شويدر عبد الحليم، المواطنة قيمة حضارية ومناعة داخلية، **جريدة الشعب**، 2021/03/06م، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x3RBiG

بل إنها أعمق من ذلك كثيرا؛ فهي حالة من الوعي والنضج المجتمعيين اللذان ينموان كسلوك لتعزيز قدرات الدولة بشريا، لذلك تحتاج الدولة كي تصير قيما وممارسات متوطنة في السلطة والمجتمع معا؛ إلى ثقافة سياسية ديمقراطية حاضنة لمبدأ المواطنة، تنزع عنها الطابع المعياري والادواتي الذي غالبا ما يجعلها عرضة للاستغلال والتوظيف الايديولوجيين، أكثر مما يفتح لها آفاق الاستقرار والاستقامة في الحياة العامة للأفراد والجماعات[1].

ولعل ذلك يمهد لنا طريق القول بأن واقع المواطنة في الجزائر يستند في جوانب سلوكية إلى ممارسات عديدة جعلتها لا تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأمن المجتمعي. وتأتي السياسات المنتهجة من طرف السلطة السياسية في مقدمة العلل؛ فتبني النموذج الاشتراكي سابقا في الحكم الذي يحصر العمل السياسي ضمن أطر الحزب الواحد دون غيره؛ ترتب عنه عزوف عن المشاركة السياسية، لانغلاق المشهد السياسي وانحصاره في فئات قليلة؛ جعلت من العمل السياسي طريقا للتكسب والمصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، واقتصار نشاطها السياسي على الوظيفة التعبوية للمواطن في المناسبات الانتخابية دون غيرها، فضلا عن التزوير الذي طالها في عديد من المحطات؛ كل هذه العوامل أدت إلى انكفاء المواطن في مرحلة الحزب الواحد عن ممارسة جزء هام من الحقوق والواجبات المواطناتية التي نص عليها الدستور.

بعد ذلك بشرت مرحلة التعددية في بداياتها بمستقبل مختلف يجب ما قبله من ممارسات؛ خاصة مع الانفتاح السياسي والاعلامي الكبير الذي عرفته الجزائر بُعيد أحداث أكتوبر، ودستور 1989م، ولكن سرعان ما عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقا أو أسوء من ذلك بكثير؛ عند دخول البلاد في أزمة أمنية، واقرار قانون الطوارئ، وغيرها من القرارات التي جمدت العمل السياسي وجعلته في حدوده الدنيا، وعاد النظام السياسي لممارسة السياسات نفسها، والتي استمرت حتى بعد تجاوز الأزمة الأمنية، وعودة الاستقرار السياسي للبلاد في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ فقد كانت التعبئة والحشد السياسي موجها كليا لمساندة ودعم برنامج الرئيس، وفي السنوات الأخيرة تم ابتذال العمل السياسي بدرجة غير مسبوقة؛ وباتت معه مخرجات السلطة تعكس حالة الضعف وانعدام الرؤية لدى صانع القرار؛ بل وحتى الصراعات داخلها، عكسها حجم التغييرات التي طالت العديد من مؤسسات الدولة، خاصة الحكومة، والمؤسسة العسكرية، والتي أحدثت شكلا من الغموض والاغتراب السياسي لدى المواطن الذي بات يستشعر أنه غير معني بما يحصل في أعلى هرم الدولة. فالقطيعة الحاصلة بين المجتمع والدولة أدت إلى عزلة أفراد المجتمع الجزائري، واقتناعهم بانعدام الثقة بالعمل السياسي وفقدان الأمل بصلاح النخب

[1] جهيدة ركاش، دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي، العدد: 16، **مجلة المعيار**، المركز الجامعي تسمسيلت، ص 125.

الحاكمة والعامة؛ نتجية لوهن الحياة السياسية العامة. واقترن هذا الاغتراب كذلك باستلاب حضاري تجسد في ازدواجية سلوك الفرد الجزائري، وما ترتب عليه من كسل فكري وافتقار إلى مقوم الحس المواطناتي، الذي انطفأت معه قيم الفعالية وحسن المبادرة والرغبة في المشاركة العامة[1]. خاصة وأن المؤسسة التشريعية التي تعتبر البوابة التي يلج من خلالها ذلك المواطن إلى السلطة عبر التمثيل أو انتقاء ممثليه؛ امتدت إليها تلك الاختلالات ولم تكن تعكس تطلعات المشاركة لتحقيق حاجات ورغبات المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه ومكوناته؛ إذ أن الانتخابات التشريعية لم تكن تفضي إلى تغير كبير في المشهد السياسي، حيث كانت تفرز عن نفس النتائج، مع اختلافات بسيطة لا تمس بجوهر العملية السياسية. كان البرلمان فيها يقع على هامش عملية صنع القرار بما لا ينسجم مع مكانته الدستورية؛ بصفته السلطة التشريعية وما يعهد إليها من دور رقابي على السلطة التنفيذية، كما أصابته هو الآخر عدوى الصراعات؛ وبخاصة في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث لم تكن بين أحزاب المعارضة والموالاة، وإنما داخل الأخيرة نفسها[2].

نتيجة لكل هذا عاد المواطن مرة أخرى لانكفائه وعزوفه عن المشاركة السياسية واستقال حتى عن أدوراه الاجتماعية في كثير من مظاهر الحياة؛ نظرا لفقدانه الأمل في التغيير الذي قد يحدث بفعل المواطنة، بسبب جملة من الاختلالات التي تعتري هذا البعد، فقد أظهر استطلاع للرأي العام سنة 2008م أن نحو 60،7% من الجزائريين يهتمون بالسياسة بدرجات متفاوتة مقابل 29،1% غير مهتمين بالسياسة. وتوزعت نسبة المهتمين بالسياسة على النحو التالي: 6،8% مهتمين جدا، 24،1% مهتمين، 35،8% مهتمين بدرجة أقل. وكانت نسبة المشاركة الانتخابية بين المستطلعين 45%، لكن نسبة 75%

---

[1] صالح زياني وأمال حجيج، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 01، مخبر الأمن الانساني، جامعة باتنة، جويلية 2011م، ص10.

[2] مرّ البرلمان الجزائري بأزمة بين شهري سبتمبر وأكتوبر 2018م على إثر سحب نواب الموالاة الثقة من رئيسه "سعيد بوحجة" ومطالبته بالاستقالة، واحالته من طرف حزب جبهة التحرير الوطني على لجنة الانضباط، ودفع رفض بوحجة الانصياع للقرار وتمسكه بمنصبه بمعارضيه إلى غلق البرلمان، وانتهت الأزمة بعد اعلان لجنة الشؤون القانونية والادارية بالمجلس حالة شغور المنصب ثم انتخاب "معاذ بوشارب" رئيسا للمجلس الشعبي الوطني. تحيل هذه الحادثة إلى التغييرات الكثيرة التي طالت الأمناء العامين لحزب جبهة التحرير الوطني بداية بعبد العزيز بلخادم الذي سحبت منه الثقة في نهاية يناير 2013م، فضلا عن اقالته من مهامه الحكومية؛ ما فسر على أنه تعبير عن أزمة بينه وبين رئيس الجمهورية، وخلفه عمار سعيداني في شهر أوت من السنة نفسها، والذي قاد حملة اعلامية ضد رئيس المخابرات، ثم قدّم استقالته في أكتوبر 2016م، ليشغل المنصب من بعده جمال ولد عباس الذي أذيع _فيما بعد _خبر استقالته. وبعد جدل حول حقيقة ما حصل لهذا الأخير هل هو استقالة أم اقالة أم عطلة مرضية مؤقتة تأكد خبر خروجه من الأمانة؛ دون أجوبة شافية عن الأسباب والصيغة، وذلك بعد تعيين معاذ بوشارب أمين عاما للحزب في نوفمبر 2018م.

منهم لم تشارك في الحملة الانتخابية، والمشاركة غير الانتخابية أضعف بكثير؛ فحوالي 64،2% لم يشاركوا في حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما في القضايا السياسية أو التوقيع على عريضة، مقابل 18،5% كان لهم مشاركة من هذا النوع أكثر من مرة، و11،2% لم يشاركوا على الاطلاق بمثل هذه النشاطات، و12،2% كان لهم مشاركة أكثر من مرة، و08،7% شاركوا لمرة واحدة فقط[1]، وهي المؤشرات التي لم تتغير كثيرا؛ رغم حجم التحولات التي عرفتها الجزائر في الفترة ما بين 2011م- 2019م؛ والتي أنتجت حَراكا سياسيا واجتماعيا مس كل أطياف المجتمع الجزائري[2]، رغبة منه في اجراء تحول سياسي سلمي يقوم على اعادة انتاج الممارسة السياسية بشكل صحيح تمتد تأثيراته على الفعل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

في هذا السياق؛ يشير الباحث الاجتماعي نور الدين ثنيو إلى أنه من خلال معاينة حال وواقع الشباب الجزائري خلال عقدين من الزمن على الأقل؛ يلاحظ عزوفه عن التغيير إلى ما هو أفضل واستقالته شبه التامة من الحياة الوطنية، تبعته حالة من وهن الانتماء إلى الأمة وتقلص فادح في عالم الحلم والطموح، لا بل رغبة لا تقاوم في الهروب ومغادرة المكان[3]. عاكسا بذلك صورة الرغبة في التحرر من الفضاء القيودي السلطوي الذي فشل في تأمين حاجاته وتأميم انتمائه، مما يحيلنا الى سياقات الاهتمام بأحد زوايا العلاقة بين الأمن المجتمعي والارتفاع الطردي في نسب الهجرة السرية للشباب أو الرغبة في ذلك[4].

يتجاوز فعل المواطنتية هذه الاكراهات ويغض النظر عنها، ويبحث عن سبل المساهمة في تجاوزها، والقيام بأدوار ايجابية رغم ادراكه لغياب بعض من حقوقه؛ فالمواطن المواطناتي يدرك جيدا أن انعزاله غير مجد لأن كل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستكون لها انعكاسات أمنية عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فقد ظل المواطن من جهة أخرى يحاول العمل في بيئة غير مواتية؛ قصد

---

[1] فارس بيرزات، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2] يتصف المجتمع الجزائري الحالي بمفارقة مثيرة للتساؤلات؛ ففي الوقت الذي يبدي سخطه على ما آلت إليه الأوضاع، يعزف عن السلوك الذي من شأنه تغيير النظام، أي التصويت. فقد نحت النظام الحاكم منذ سنة 1999م عقلية تنموية في المجتمع الجزائري، جعلته يهتم أكثر بالمطالب الاقتصادية دون المساعي الديمقراطية.

لمزيد من التفاصيل انظر: بالقاسم القطعة، السياقات السياسية والسوسيواقتصادية للانتخابات المحلية في الجزائر، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، نوفمبر 2017م، ص10.

[3] نور الدين ثنيو، الشباب الجزائري والسياسة، **مجلة اضافات**، العدد23-24، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف وخريف 2013م، ص46.

[4] أمحمدي فاطمة، سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية ضمن قطاع الأمن المجتمعي، **المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد: 00، المجلد: 01، جامعة قسنطينة 3، 2017م، ص62-76.

تحقيق الحد الأدنى من الانجازات التي تمكن من توفير بعض مظاهر الأمن المجتمعي. هذا الحس المواطناتي دفع بعض أفراد المجتمع إلى ترجيح كفة الواجبات على الحقوق في كثير من الظروف؛ انطلاقا من المحيط الضيق ممثلا في مكان العمل والأسرة، فهو يستشعر أن من مقتضيات المواطنتية اتقان عمله على الأقل وعدم جعل الفساد في محيط العمل مبررا للاهمال واللامبالاة أو المشاركة في الفساد، وهناك من يتجاوز هذا إلى الابلاغ عنه مع ادراكه للمخاطر التي قد تواجهه بحكم الاتهامات التي شابت منظومة القضاء. وأيضا يعمل على التنشئة الوطنية لأفراد أسرته بما يخدم المجتمع والوطن. وفي الدائرة الأوسع يميل الفرد المواطناتي إلى المبادرة للمشاركة السياسية بمختلف أشكالها؛ سواء الانتخابية أو التطوعية وغيرها من أشكال المشاركة بشكل دائم ومنظم، أو عفوي مؤقت عند اندلاع الأزمات؛ على غرار ما حصل في العديد من الولايات الجزائرية، حين نشبت حرائق الغابات فتطوع آلاف الشباب لإخمادها، أو الهبات الشعبية للبحث عن المختطفين خاصة الأطفال منهم. أو حملات التبرع لتوفير الأكسجين عند اشتداد أزمة كورنا بعد انتشار الموجة الثالثة من الوباء في نهاية أوت 2021م كعينات آنية تفيد تحليلنا هذا.

لكن كل هذه الأدوار التي تقوم بها المواطنة لتثبيت الأمن المجتمعي تلتزم في الحلقة الأخيرة منها ربط الجهود المجتمعية بالقنوات الرسمية؛ لاستكمال دورة العلاقة بين المجتمع والدولة عبر المواطنة، لأن عدم التنسيق مع مؤسسات الدولة سيؤدي إلى فشل الجهود المبذولة مجتمعيا؛ وبخاصة تلك التي تحصل خارج الأطر المؤسسية، وهنا يكون الدور على النظام الحاكم الذي يتوجب عليه مواكبة المجتمع ورفده بمختلف الموارد التي يمتلكها قصد تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد الأمن المجتمعي أهم مظاهره.

كما أنه وعطفا على تجليات هذه العلاقة المنشودة؛ فان بيئة النظام السياسي وتشكيلة المجتمع الجزائري تحيلنا نحو استنهاض أهم الأسس التي تنبني عليها المواطنة الفاعلة التي توفر من خلالها الدولة بيئة القيم، ويسعى الأفراد في خضمها إلى تبني السلوكات الحضارية، التي يجب أن تبدأ بالنقل الطوعي من طرف الأفراد لانتماءاتهم التقليدية القائمة على السلوكات ما تحت الوطنية؛ كالولاء للفضاءات الضيقة من قبيلة وجهة جغرافية إلى الارتباط بالمواطنة المدنية، ويجب أن يقترن هذا الجهد بضرورة ايجاد مؤسسات وبنى نظمية داخل الدولة، تكون قادرة على تأطير الأفراد والجماعات وتنظيمهم، من خلال صهر هذه الانتماءات التقليدية ومن ثمة تسويغها ورفعها إلى مستويات مؤسسية حداثية، تعمل على ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية عن طريق اشراك هؤلاء الأفراد والجماعات بحسهم المواطناتي في مجال اتخاذ القرارات التي تحدد مستقبلهم، وفي وضع السياسات والمشاريع المناسبة لواقعهم أو خصوصيتهم، التي تعكسها تلك المشاعر العميقة لكل مواطن أو جماعة؛ بأن يجد نفسه ممثلا في قطاعات متعددة داخل الدولة، وتحت حماية خصوصياته سواء كانت دينية، اثنية، جغرافية... وغيرها، فالجوهر الأمني للمواطنة لا يقتصر على تحقيق غاية أولوية الانتماء للوطن فحسب؛ بل يتجسد أحيانا في

قدرة الدولة على التكيف وحماية ادارة التنوع، عبر ترسيخ ضرورة تقبل المواطنين لهذا التنوع الذي يجب أن يحل محل الاختلاف وفي صورة حضارية تكاملية مشبعة، وعندما يتحقق ذلك في المجتمع، فإنه يكون قد أشاع أحد القيم الأساسية للمواطنة الحقيقية[1]. ومن ثم فإن أمن الدولة من حيث العمق هو متضمن في أمن المجتمع الذي قوامه المواطنة، وفي نفس الوقت هو انبثاق طبيعي للاستقرار الأهلي والتماسك الاجتماعي.

ويمكن تلخيص أهم العناصر الداعمة لتحقيق المواطنة عبر ثلاثة (03) مستويات تكوينية:

– **التنشئة الذاتية:** وهي مرحلة بناء القدرات العلمية والنفسية والشخصية للطفل، وتتولى هذه المهمة الأسرة والمدرسة؛ على اعتبارهما المحيط الأولي المستكشف من طرف الفرد، أين يجب تلقين الطفل في مراحله التعليمية الأولى للقيم الايجابية في علاقته مع ذاته، عبر تضمينها في مختلف البرامج التعليمية والتربوية المسطرة له؛ لتحديد ميولاته وطموحاته ومحاكاتها بواقعه المادي، حيث يشير تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر عام 2003م إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدول العربية بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة؛ التي تعيد انتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، اذ تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل[2].

– **التنشئة الاجتماعية:** يتوسع هذا النمط ليشرك البيئة الاجتماعية للفرد في تحديد الأطر العامة لسلوكه تجاه الآخرين؛ من خلال احترام العادات والقيم والمعايير والتقاليد المجتمعية من جهة، ولابد أن يتجلى هذا التفاعل من جهة أخرى في جعل الفرد قادر على الحوار والتخاطب مع الغير وقبول النقد وتصحيح الأفكار؛ دون استعمال العنف أو الضغط[3]، في تعاملاته مع الآخرين الذين قد يتشاركون معه حقوق المكان، ولكنهم يختلفون عنه في طريقة التفكير ونمط العيش...الخ، أو مع أولئك الذين يشاركونه نفس القيم والانتماء، بالتعصب وتقديس الارتباط بهم في مواجهة الآخرين؛ سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، ولهذا فإن السعي إلى ضمان حد من التشارك والتفاعل والمبادرة داخل بيئة الفرد الخارجية تجعل من حسه الجمعي مكونا أساسيا في بناء مواطنته المجتمعية.

– **التنشئة الوطنية:** وتتجلى في العلاقة التبادلية بين المؤسسات السياسية والمواطنين عبر تحديد الخيارات المتعلقة بتعزيز الثقافة الوطنية وبث الوعي بتاريخ الوطن وانجازاته وحب الانتماء له، والعمل من

---

[1] زياد علاونة، **المواطنة**. منشورات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، المملكة الأردنية، د،ت،ن، ص 39.

[2] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م: نحو اقامة مجتمع المعرفة، **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**، المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية، ص 53.

[3] قاشي علال، دور الحكم الراشد في اعادة هيبة الدولة لدى المواطن الجزائري، **مجلة المعيار**، العدد: 23، المجلد: 12، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة، ص 583.

أجل رقيه وتقدمه، ودفع الضرر عنه والحفاظ على مكتسباته والمشاركة الفاعلة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا احترام القيادة السياسية، هذا من جهة[1]؛ ومن جهة أخرى على الدولة أن تسعى إلى تكريس ثقافة الحق والواجب، عبر ضمان مبادئ العدالة والمساواة، وتوفير الظروف لتمكين المواطنين من ممارسة هذه الثنائية، التي تعد مدخلا سلوكيا لتوطين مبادئ الممارسة الديمقراطية.

وعليه فإن دمج ثقافة المواطنة الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي يتطلب الاهتمام بفكرة التنشئة عبر هذه المستويات الثلاثة؛ وذلك لما تتيحه هذه الأخيرة من تدرج في تكوين الفرد المندمج في قناعاته وسلوكاته، ومعتقده بأن استقراره الفردي لا ينفصل عن الانتماء الجمعي، الذي يتجرد من المطالب الضيقة واستزادة المكاسب التي تجعل من المواطنة فكرة تتغذى إما من المشاركة الانتقائية أو الانعزالية الأنانية، وهنا يتحول التعويل على المواطن من مشارك ايجابي في صيانة الأمن الوطني إلى أداة لاستثارة مهددات الاستقرار؛ إذا ما توافرت الظروف لبعث ذلك سواء داخليا أو بدعم من أطراف خارجيا.

**المطلب الثاني: المجتمع المدني مخرجا لتحقيق الأمن المجتمعي**

تتلازم وظائف المجتمع مع فكرة المدنية، في كون المجتمع المدني بمثابة وعاء حاضن ومؤطر للمجتمع بصورة تنظيمية؛ فهو يقوم بأدوار عديدة تمثل جسرا بين المجتمع والنظام السياسي، تسد من خلالها تلك الاختلالات التي تحدث في العلاقة بين الطرفين، والتي تصب في المحصلة الأخيرة إلى اتجاه تقوية الأمن المجتمعي. فهو يقوم بدور الوسيط بين الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة، ويعزز حالة التواصل باتجاهين بين جناحي البلد الرئيسيين؛ الدولة والمجتمع، وإذ يصبحان على اتصال تتحسن حالة الحكم عامة. كما أنه يمتلك القدرة على التأثير في درجة انضباط الجهاز السياسي؛ فوجود مجتمع مدني قوي وفعال سوف يخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة التي تجعلهم أكثر حذرا وأقل ميلا إلى اساءة استخدام السلطة[2].

من هذا المنطلق فإنه يقع على عاتق المجتمع المدني الجزائري بعض من المسؤولية في تجسيد الأمن المجتمعي، لاسيما وأن طبيعته المؤسسية تجعل من عمله يتميز بخاصيتين أساسيتين؛ وهما التنظيم والاستمرارية، وبهذا فإنه الأكثر قدرة على تحقيق الأمن المجتمعي لأنه يستطيع من خلال أطره التنظيمية ترتيب العلاقة والتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية، في مواجهة عديد المشكلات المجتمعية وحتى

---

[1] بومهرة نور الدين، مهنة نصيرة، مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتربية المواطنة في الجزائر، **مجلة مقاربات**، العدد: 01، المجلد: 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 403.

[2] زريق نفيسة، **علية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008م-2009م، ص124.

السياسية، كما أنه يمتلك امكانيات حشد المواطنين في هذا الإطار؛ شريطة التزامه بالضوابط الموجهة لعمله المتعارف عليها دوليا، وعدم تجاوزها؛ لأن مثل ذلك تكون له انعكاسات سلبية عليه ومن ثم على الوظائف التي يؤديها؛ وبالتالي تكون قدرته في تحقيق الأمن المجتمعي ضعيفة جدا. وهذا ما ينطبق على المجتمع المدني الجزائري الذي يحتاج إلى اصلاحات جذرية؛ قصد تجاوز أوجه العطب التي تحيط به كما سيفصل تاليا.

سياسيا؛ تعود جذور المجتمع المدني في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية التي عرفت تأسيس العديد من الجمعيات، وبعد الاستقلال ألحقت السلطة المجتمع المدني بها واستعملته كأجهزة اضافية لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع. تأثر المجتمع المدني بمآلات الصراع على السلطة عقب الاستقلال وخيارات النخبة التي آل إليها الحكم، ونتيجة لتبني النظام الاشتراكي والحزب الواحد؛ سيطر الأخير أيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني، ومنع انشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه. وأصبحت التنظيمات تعمل تحت توجيهه، وتعتبر امتدادا له لتحقيق الهدف المرسوم، المرتبط بالتحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها[1]. ولم تكن تبعية الجمعيات ذات طبيعة عقيدية؛ فحسب بفعل الروابط القديمة بينها وبين الحزب الواحد الذي قاد الثورة والمؤسسات الانتقالية للدولة الوطنية، بل أنها كانت وما تزال مادية كذلك بفعل المساعدات والامتيازات العديدة المالية والعينية التي تحصل عليها قيادات الجمعيات الموالية للسلطة وخطها السياسي[2].

أولى النظام السياسي بعض الاهتمام بالمجتمع المدني في إطار الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد منذ 1989م، فقد فسحت التعددية المجال لظهور عشرات الآلاف من الجمعيات في مختلف المجالات، وقد هدفت النخبة الحاكمة من خلال انفتاحها على المجتمع المدني إلى امتصاص تذمر المواطنين من ضنك الحياة التي تعاظمت في الشق الاجتماعي، وأيضا تقوية قبضتها حتى تتمكن من خلق تجانس في هرم السلطة كما كان سابقا عبر وضع استراتيجية تمكّنها من التخلص من هيمنة الحزب الواحد والجماعات الضاغطة التي تستخدمه[3].

---

[1] شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، السنة الجامعية 2014م–2015م، ص103.

[2] العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا، **مجلة رواق عربي**، العدد: 22، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001م، ص55.

[3] بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/03/13م، ص05.

عرف المجتمع المدني بعض التراجع خلال عشرية الأزمة الأمنية إذ تأثر نشاط الجمعيات في الجزائر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال فترة الارهاب؛ مما جعل أداءها لصيقا بالأداء الحزبي؛ بحيث ظهر نشاطها كرجع صدى للأداء الحزبي الهزيل[1].

لاحقا عاد المجتمع المدني الجزائري للبروز بشكل قوي في المؤشرات الكمية (108940 جمعية)[2] مند وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة إلى غاية يومنا هذا[3]؛ آخرها كان استحداث هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني (المادة 215 من الدستور)[4]، ولكن من حيث الأدوار والوظائف؛ فقد شابها الكثير من الاختلالات بسبب ممارسات السلطة من جهة، وبسبب البيئة المجتمعية القابلة لتلك الممارسات من جهة أخرى[5].

حيث أن النظام السياسي عادة ما كان يقوم باحتواء أو ابتزاز جماعات المجتمع المدني؛ وإذا ما أرادت عكس ذلك فان غالبا ما كان مصيرها التهميش والتضييق عن ممارسة نشاطها وعرض أفكارها وتوجهاتها، بتصنيف دورها وفقا لنظرة النظام السياسي المحصورة بين مطرقة ضرب الاستقرار الوطني أو سندان العدائية الموجهة من الداخل أو الخارج، ومن ثم فقدت هذه المنظمات دورها في تأطير المجتمع واستكمال الفعل المدني داخله، وحتى إذا ما فسح لها المجال لذلك فإن انخراطها في العملية، قياسا بدورها الطبيعي، يكون تبعا لتصورات النظام السياسي في رسم حدود دورها ضمن واقع الممارسة السياسية في البلاد[6].

هذه العلاقة غير السليمة بين المجتمع المدني والسلطة لا تنفي العديد من الأدوار التي قام بها وساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الأمن المجتمعي. فقد قام التنظيم الجمعوي بدور كبير جدا بعد الأحداث التي عرفتها البلاد في نهاية الثمانينيات، من خلال تحرك الكثير من منظماته للمطالبة بإصلاحات جذرية سياسية واقتصادية، وساهم في المرحلة الأولى من بناء التعددية والمتمثلة أساسا في الدفاع عن حقوق المواطن (حرية التجمع والتعبير)؛ وذلك بالرغم من بروز ضغوط كبيرة من السلطة لتقييده. كما أن له دورا أيضا في التعاطي مع العنف وانتهاكات حرية الرأي والتعبير عن تنديدها بالقوانين

---

[1] **نفس المرجع**، ص06.

[2] حسب الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم، متوفرة على الرابط:
https://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf

[3] تمت دسترة المجتمع المدني من خلال أدواره في نص المواد 10 و16، وتسهيل إجراءات إنشائها بتصريح من خلال نص المادة 53 من دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 2020م.

[4] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سبق ذكره**.

[5] عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، **مجلة سياسات عربية**، العدد: 25، المركز العربي للأبحاث والسياسات، مارس 2017م، ص39.

6 عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

التي تحد من الحريات العامة، وأعلنت رفضها للمحاكمات العسكرية؛ فضلا عن ارساء التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية[1]. من جانبها تصدت النقابات العمالية للتحولات الناجمة عن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق خاصة مشكلات البطالة الناتجة عن غلق المصانع وتسريح العمال وما يترتب عنها من مشكلات تمس الأمن المجتمعي، وقد حققت بعض الانجازات في هذا الصدد وإن لم تكن بالمستوى المأمول[2].

توازيا مع ذلك عرفت الجزائر تشكيلات من المجتمع المدني ذي طبيعة أهلية أخذ بعضها تعريفا قانونيا وفقا لنظام الجمعيات، في حين حافظ بعضها الآخر على الطابع العرفي وفقا لخصوصيتها التنظيمية التقليدية، نذكر بعضها في مزيج هوياتي عام (جمعية نوميديا للدفاع عن الثقافة الأمازيغية التي تأسست سنة 1991م[3]، مؤسسة الشعانبة للتأصيل والتنمية تأسست 22 جوان 2013م، مجلس الأعيان الميزابيين الاباضية لقصر غرداية في 07 جويلية2006[4]م، الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية1990م ...)، وقد عملت هذه التنظيمات وغيرها وفقا لخصوصياتها على لعب أدوار هامة للتعريف بالموروث التاريخي والحضاري والديني الذي يصب في وعاء الهوية الجزائرية متنوعة الخصوصيات.

تنحو أهمية هذه الفكرة في شرح نقطة مهمة تتعلق بحدود العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني المعروفة، والجمعيات ذات الطابع الخاص أو البعد الخصوصي المتعلق بروابط الانتماء الهوياتي؛ سواء كانت عرقية أو لغوية أو دينية، كالنماذج المشار إليها سابقا؛ فبينما يجادل بعض المفكرين أمثال برهان غليون بأن هناك تطابقا بين المدلولات الغربية للفكرتين، يذهب البعض الأخر في مقدمتهم المفكر عزمي بشارة إلى ضرورة التمييز بين المفهومين باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي،

---

[1] زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008م–2009م، ص124–125.

[2] لتفاصيل أكثر حول تاريخ الانتخابات الجزائرية والأدوار التي قامت بها بنظر: بومقورة نعوم، الحركات النقابية في الجزائر وسياساتها المطلبية: الأجر أنموذجا، **مجلة إضافات**، العدد01، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2008م، ص25.

[3] Association Culturelle Numidya, sur le site: https://www.numidya.net/presentation/

[4] مجلس أعيان الميزابيين الاباضية لقصر غرداية، الموقع الرسمي:
http://www.ayanemzabghardaia.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3/d

لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من "المجتمع المدني" في سياق الدولة العربية كالجزائر مثلا[1].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح من خلال ما تم التطرق إليه هو: **هل تشكل هذه الجمعيات تهديدا؟، أم تعطي بعدا تكامليا للأمن الوطني؟.**

إن الاجابة عن هذا السؤال تتضمنها جدلية النقاش حول المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، ويظهر تفسير ذلك جليا من خلال التركيز على بنية السلطة والمجتمع معا؛ ففي الحالة الجزائرية لا تختلف الأغراض السلطوية للنظام السياسي في استخدام المفهومين، مع فارق القوة والتأثير بينهما في الغاية من التوظيف حسب احتياجات السلطة؛ لكن التأكيد على دور هذه التنظيمات في بناء علاقة ايجابية كنوع من الصفقة الدائمة مع السلطة يتحدد عبر ثلاثة (03) فواعل أساسية في قراءة مشهد هذه التفاعلات:

_ عامل طبيعة النظام السياسي ومدى قبوله بوجود هذه البنى والجماعات، وحجم الدور الذي يسمح لها بمزاولته، وهذه السلوكات ترتبط أحيانا بمدى رغبة النظام السياسي في احتضان هذه القوى نظير الدور المجتمعي العميق والطابع التأثيري ذي البعد الرمزي الذي تحتله هذه الجماعات في توجيه وتمثيل فئات معينة قد تتسم بخصوصية، تجعل من الاهتمام بها وتمكينها أحيانا يتعدى البعد الوطني والدور الوظيفي للدولة في هذا الشأن.

– عامل طبيعة هذه البنى ومدى قدرتها على تنظيم نشاطها وفرض ارادتها على النظام السياسي، ويتجلى ذلك من خلال البعد التنظيمي (قانوني أو عرفي) والبعد التكويني (عرقي، ديني، لغوي...)

– عامل درجة التوافق أو التعارض بين قيم هذه البنى وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقيم النظام السياسي وقدراته واحتياجاته ومصالحه وأهدافه[2]؛ حيث يرتبط هذا العامل إما بحجم التكامل أو بموضوع التهديد وامتداداته في تفاعلات العلاقة بين هذه القوى المجمعية وإرادة النظام السياسي في ضبط أدوارها.

لعل من نافلة القول الاشارة ختاما إلى أن قدرة الدولة على تأطير المجتمع ودمجه في إطار تصوراتها الأمنية، تنطلق من العمل على التكريس لفكرة المواطنة كما أشرنا سابقا، وتنتهي عند الترسيخ لثقافة مدنية تتجاوز القدرة المنفردة لهذه الجماعات في اتخاذ مظاهر العطب الأمني كمسوغات لمواجهة السلطة، لذلك فقد سعت الدولة الجزائرية في خضم رؤيتها لتأطير الفضاء العام، إلى بناء جسور وقنوات تفاعلية يتم استخدامها في الضبط المجتمعي وفي حالات الترتيب الايجابي للمشهد الأمني والسياسي؛ إذا

---

1 العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا. ورقة مقدمة لندوة **المشروع القومي و المجتمع المدني**، قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية و الآداب و العلوم الإنسانية، سورية، جامعة دمشق، 7–12 ماي 2000م.

2 علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م، ص 53.

ما برزت أي سلوكات من شأنها المساس بأمن الدولة والمجتمع، ولعل تسارع العديد من الجمعيات والتنظيمات الأهلية إلى استصدار بيانات ضبط النفس وتجنب العنف والفوضى في التعبير عن المطالب، وكذا استغلالها لمد قنوات الحوار وتقوية الانتماء الوطني؛ لدليل على قدرتها المتغلغلة في أعماق هذه الجماعات التي تسعى للتعبير عن نفسها وفق هذه الأطر التنظيمية، حفاظا على وجودها وضمانا لأمن الدولة والمجتمع معا؛ ففي 2013م وفي خضم تجدد أحداث مدينة غرداية أصدر مجلس الشيخ باعبد الرحمن الكرثي (الهيئة العليا لأعيان عشائر وادي ميزاب) بيانا من ضمن ماجاء فيه أن: " ما شهدته هذه الأحداث الخطيرة من تجاوزات لا يجب أن تستغل لضرب استقرار الوطن والنيل من مصداقية مؤسسات الدولة، كما لا يجب التهاون في التحري النزيه وتعميق التحقيق بشأنها وكشف مرتكبيها ومحاسبتهم بشدة؛ انتصارا لمبادئ الجمهورية وترسيخا لقيم المواطنة وفضائل المساواة أمام القانون"[1]، كما دعا أمين عقال الطوارق "أحمد ايدابير" على اثر أحداث العنف التي عرفتها منطقة "تين زاوتين" الحدودية سنة 2020م إلى: "التحلي باليقظة وتغليب الحس الوطني لمواجهة المحاولات التي تريد ضرب استقرار المنطقة".

في الختام، ولعله من الاقرار كذلك، القول بان الحالة المنشودة وفقا لرؤية الفكر الديمقراطي تتجاوز هذه النظرة المشار إليها في الحالة الجزائرية؛ حيث أن هدف الدول الديمقراطية يتجلى في سعيها إلى تجريد هذه المجتمعات طوعيا ووفق تراكمات علاقة الدولة بالمجتمع من فكرة الولاءات التي تسعى إلى اقرارها وتبرير وجودها فيما سبق؛ فبقدر الاعتراف الهوياتي أو الفئوي الذي يعد من صميم صيانة الأمن المجتمعي في هذه التجارب، فان القدرة على اشباع فكرة الأمن الانساني تبقى لازمة لتجاوز توظيف هذه الخصوصيات لإثارة الأمن داخل الدولة بما يخدم حاجتها المجالية، أو الممتدة أحيانا إلى خارج حدود الدولة.

نهاية الختام؛ وبين وقائع الانجازات والانتكاسات التي حققها المجتمع المدني لتقوية روابط الأمن الوطني تبقى أمام السلطة والمجتمع المدني العديد من التحديات التي تعيق تثبيت هذه العلاقة في تحقيق الأمن المجتمعي، ويمكن الإشارة إلى أهم النقاط التفاعلية حولهما فيما يلي:

- **ضرورة تجاوز النظرة الريعية للدولة الجزائرية:** حيث تشكل خيارات النظام السياسي محددا لبيئة الدولة في بناء منتظم سياسي واقتصادي واجتماعي،؛ إذ يمثل الاقتصاد الريعي أحد المعوقات في

[1] مجلس أعيان الميزابيين الاباضية لقصر غرداية، **من الموقع الرسمي**، متوفر على الرابط:
http://www.ayanemzabghardaia.org/%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9-%D8%BA%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1-2013/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%88%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA_ia39da6203b9ea79b552ce9784cf80b3a/i_p-26

تحديد الملامح لمجتمع مدني جزائري، لأن المجتمع المدني يقوم على السوق الذي يتوسط العلاقات الاجتماعية، ويضفي السلمية عليها؛ في حين أن الدولة الريعية بحكم تعريفها، تلغي السوق، وتحل محله بيروقراطيتها التي تقوم عبرها باستزلام المجتمع ومحاصرته وربطه بها عموديا[1].

- **الابتعاد عن التسييس والمصلحة:** حيث يفتقد المجتمع المدني للاستقلالية؛ إذ يتبع جله للسلطات العمومية أو الأحزاب المعارضة. التي تجعل منه أداة مناسباتية وموجهة[2]، كما أن الواقع التنظيمي والسلطوي، لهذه المنظمات يكشف عن العديد من الأزمات والانقسامات داخل الكثير منها لأجل المصالح؛ كانت السلطة السياسية طرفا غير محايد فيها، وهنا يذهب البعض إلى التشكيك في الاستقلالية الفعلية لعديد التنظيمات من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة؛ فيرى أنها ما هي إلا امتداد لأحد الأجنحة داخليا، وانعكاس واضح لتغول السلطة السياسية على الحياة المدنية والحزبية التي يفترض فيها الاستقلالية؛ اضافة إلى كون أغلب المنظمات تم تدجينها سياسيا، وأن مشاريعها الواقعية أصبحت تقتصر على تأييد وتبرير سلوكات وبرامج السلطة القائمة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة، وذلك لربطها بمشروطية ضمان البقاء أو الاستفادة من امتيازات سلطوية من طرف النظام السياسي.
- **التخفيف من رقابة الدولة على المجتمع المدني القبلية والبعدية:** إذ تكشف الترسانة القانونية أن الدولة بسطت يدها على مختلف فواعل المجتمع المدني؛ فالجهات الادارية تمتلك حق اعتماد الجمعيات أو رفضها، وأنواع الرقابة المفروضة عليها دوريا؛ من خلال تسليم نسخ محاضر اجتماعاتها للجهات الادارية، والرقابة المتشددة على الجانب المالي وحصره فيما يقدمه الأعضاء أو مساعدات الدولة أو الولاية أو البلدية، وتشديد الرقابة على المساعدات الدولية[3].
- **الرفع من مستوى التأطير السياسي للمجتمع:** وهو ما ساهم في الوهن الذي أصاب منظمات المجتمع المدني وجعلها خارج التأثير في المشهد السياسي عموما؛ خاصة الفعل الاحتجاجي، والملاحظة الجوهرية في هذا الإطار تكمن في أن الحركة المالية نادرا ما تكون طرفا في فعل الاحتجاج لتحولها إلى حليف للسلطة، رغم وجود نقابات حرة وبعض الجمعيات التي كثيرا ما تحولها

---

[1] نوري دريس، الدولة والاقتصاد والمجتمع في الجزائر المعاصرة، في: مجموعة مؤلفين، **التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر من منظور العلوم الاجتماعية**، معسكر: مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية جماعة مصطفى سطمبولي، سيدي بلعباس: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ط1، 2018م، ص153.

[2] اسماعيل قيرة واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م، ص140.

[3] بوحنية قوي و بوطيب بن ناصر، الاصلاحات السياسية واشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية: الجزائر أنموذجا، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد4، جامعة ورقلة، ديسمبر 2019م، ص69.

انطباعها إلى رؤية عدائية تُجاه السلطة التي كان من المفترض أن تبني معها علاقة تكاملية، وبخاصة في الفترات الاغاثية والانسانية (أزمة كورونا مثلا)[1].

- **محاربة الفساد داخل المجتمع المدني:** فبدل أن يعزز المجتمع المدني الأمن المجتمعي من خلال دوره الرقابي ومكافحته الفساد؛ أصبح على العكس من ذلك جزءًا من الظاهرة؛ إذ يلاحظ أن كثيرا من أرباب النقابات وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة؛ وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد[2].

**المطلب الثالث: نحو بناء عقد مجتمعي جديد**

تبرز مظاهر اضطراب العلاقة بين الدولة والمجتمع بشكل واضح في الدول المتعددة الاثنيات؛ والتي تتميز بالهشاشة الاجتماعية التي ينجم عنها ضعف الحس الوطني، لدرجة انعدام ثقافة الانتماء، ويكون هذا هو العامل الذي يؤدي إلى نوع من المطالب المتميزة على أساس هوياتي، ثم الحكم الذاتي فتقسيم البلد؛ وهو ما شهدته الكثير من البلدان مثل السودان، وما ترجح بعض الأوساط تكراره في الكثير من الدول؛ وبخاصة في ظل الحركات الاحتجاجية وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الدول العربية، والتي أعادت الحديث من جديد عن استثارة الهويات ما دون الوطنية، والتي لا تخلو من محاولات تجاوز للمطالب المشروعة إلى الاستغلال والتوظيف الخارجي لها؛ الذي يتسلل عبر الفراغات التي تحدث عند هشاشة رابطة المواطنة. فالولاءات الجزئية تعمل على تكريس التشظي وخلق قنوات خاصة لتحقيق الأهداف الفرعية في ظل الضوابط الداخلية للثقافة الفرعية التي قلما تتفاعل بانتظام مع الثقافة الوطنية[3].

لا يختلف اثنان في أن الدولة الجزائرية التي تم بناؤها بعد الاستقلال؛ مدينة لتشكلها المجتمعي القديم، ومرتهنة إلى حد بعيد بالتأثيرات البنيوية العميقة للمرحلة الكولونيالية؛ ما جعل مسار بناء الدولة يأخذ طابعا هجينا يجمع روح التقليد ومظاهر التحديث، مما أثر لاحقا في أداء الدولة الوطنية وبشكل سلبي في علاقتها بالمجتمع[4] الذي أذكت فيه الكثير من الظواهر والممارسات المتناقضة؛ والتي تجانب في تطبيقها

---

[1] عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، **مجلة سياسات عربية**، العدد25، المركز العربي للابحاث والسياسات، مارس 2017م، ص39.

[2] بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/03/13م، ص08.

[3] اسماعيل قيرة واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص199.

[4] أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2014م، ص674.

متطلبات بناء دولة مدنية متكاملة الوظائف بين أطراف العملية العقدية (السلطة والمجتمع)، ولعل عدم قدرة الدولة على الانتقال من توطين فكرة الديمقراطية الاجتماعية إلى الديمقراطية السياسية، قد أسهم في تعطيل مشروع الحداثة الحقيقية القائمة على عدم التناحر بين التراث والتحديث[1]، وبناء نموذج دولاتي يتجاوز توظيف مختلف الكيانات التقليدية في سياق الأزمات أو التحولات البنيوية التي شهدتها الدولة الجزائرية إلى غاية يومنا هذا؛ يُضاف إلى ذلك أن الكثير من الأمثلة قد تم استحضارها سابقا في شرح محددات الأمن المجتمعي، لتبقى التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر سنة 2019م حدثا عينيا لقراءة واقعية ومنها استشرافية للمسائل الهوياتية؛ التي تعبر عن المشهد الاجتماعي والثقافي في البلاد.

فقد بينت العديد من المحطات سابقا أن قضية الولاءات الثقافية الجزئية في الجزائر مرت بمراحل صعبة كانت تنذر بانفجار المجتمع وتشتته[2]. وهذا ما تأكد خلال الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير 2019م؛ فبالرغم أن الحدث وطني والمطالب وطنية، إلا أنه مع ذلك طفى إلى سطح الحدث البعد الهوياتي وكان عاملا تقسيميا للمجتمع، فقد تفجرت الاحتجاجات عشية الاعلان عن نيّة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح لعهدة خامسة، ورغم تمحور الأزمة الجزائرية حول هذه الاشكالية السياسية التي هي محل اجماع وطني؛ إلا أن ذلك لم يحل دون بروز العامل الهوياتي سواء في شعارات المتظاهرين[3]، والرايات التي رفعت[1]، أو على مستوى الخطاب الرسمي الذي ظهر بشكل خاص عندما

---

[1] بومدين بوزيد، **مداخل إلى الدولة المعاصرة**، ذاكرة الأمة للنشر: الجزائر، 2014م، ص ص 34 35.

[2] مجموعة مؤلفين، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م، ص203.

[3] ولجت الهوية المظاهرات منذ انطلاقتها؛ وذلك من خلال الشعارات التي رفعت وفي مقدمتها شعار: "مكانش الخامسا يا ولاد فرانسا"؛ في اشارة إلى التيار الفرونكوفيلي المتهم بولائه لفرنسا وخدمة مصالحها ومنها بقاء الرئيس بوتفليقة في السلطة مقابل حماية المصالح الفرنسية، وبقيت جل المظاهرات تركز على هذا البعد إلى غاية تدخل الجيش وتطبيقه المادة 102 من الدستور، وتقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته لتدخل الحركة الاحتجاجية مرحلة جديدة؛ ظهر فيها التعارض بين التيارات السياسية من خلال شعارات تعبر عن توجهاتها وكان أبرزها شعار "جزائر حرة ديمقراطية" الذي نادى به التيار البربري والعلماني، وشعار "نوفمبرية باديسية" الذي رفعه التياران العروبي والإسلامي، وقد استحضرت هذه الشعارات أحداثا شكلت منعطفات محورية في تاريخ الجزائر، فشعار "جزائر حرة ديمقراطية" هو نفسه الذي رفعته التيارات العلمانية في بداية تسعينيات القرن الماضي مؤيدة للانقلاب العسكري وحظر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ في المقابل فإن شعار النوفمبرية يرمز لبيان أول نوفمر الذي نص على تأسيس جمهورية جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية وهو ما لم يتطرق إليه مؤتمر الصومام الذي يعتبره البعض كأول انحراف للثورة الجزائرية؛ لذلك هتف المتظاهرون أيضا بشعار "لا صومام لا إيفيان، نوفمبر هو البيان"، أما الباديسية ففيه اشارة إلى عالم الدين الاصلاحي عبد الحميد ابن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بوصفه ممثلا للمرجعية الدينية الجزائرية.

حذّر قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح من رفع رايات من غير الراية الوطنية في اشارة إلى العلم الذي يرفعه بعض المنتمين لما يصطلح عليه بالتيار البربري[2]. وقد كان لذلك انعكاسات على مخارج الأزمة

[1] دار سجال آخر بين المتظاهرين كان عنوانه الرايات والأعلام وبشكل خاص الراية التي تعبر عن الهوية الأمازيغية والتي انتشرت في الكثير من المظاهرات وقد تباينت المواقف منها بين مؤيد لها على اعتبارها تعبير عن الثقافة الأمازيغية دون أي خلفيات سياسية لأنها تختلف عن راية حركة الماك الارهابية الانفصالية، وبين رافض لها كونها تشير إلى تيار أيديولوجي له مواقف عنصرية من ثوابت المجتمع الجزائري وفي مقدمتها الإسلام واللغة العربية؛ وبذلك يتوجس منها بصفتها لبنة من لبنات المشروع الانفصالي، خاصة أن السياق الوطني للاحتجاجات يقتضي الاكتفاء برفع الراية الوطنية التي تعبر عن المجتمع الجزائري كله. وكرد فعل عن ذلك قام بعض المتظاهرين بحمل رايات تعبر عن هويات فرعية أخرى على غرار الراية التي ترمز إلى "أولاد نايل" (يعد من أكبر العروش في الجزائر وينتشر في ولاية الجلفة بشكل خاص) غير أن ذلك لم يستمر طويلا، وفي إطار هذا الجدل انقسمت الآراء أيضا حول رفع العلم الفلسطيني الذي طالب أنصار العلم الأمازيغي بتعميم الحكم عليه كونه لا يمثل الدولة الجزائرية؛ أما الطرف الآخر فأصر على رفع علم فلسطين كاستثناء لرمزية القدس والقضية الفلسطينية في وجدان المجتمع الجزائري. نجم عن هذا التباين انقسام حاد خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي بانتشار آراء حول البربريست؛ تحولت عند هؤلاء إلى صورة نمطية تتهم من يرفع شعارات متصلة بالبعد الأمازيغي بالعمالة لفرنسا وأطلق عليهم مصطلح "الزواف"، الذي أخذ رواجا بين رواد موقع فيسبوك وبات أنصاره يوسمون ب"القطط" نسبة إلى أحد الناشطين الذي كان وراء هذه التسمية (الناشط عرف باسم محمد الوالي أو "المارشال القط" ومن هنا جاءت تسمية القطط، وهو شخصية جدلية لا يعرف إذا ما كانت حقيقية أم وهمية). وقد وقعت نتيجة لكل هذا بعض المناوشات بين المتظاهرين لكنها بقيت معزولة ومحدودة ولم تتطور إلى عنف واسع النطاق.

[2] لم يقتصر السجال الهوياتي على المستوى الشعبي فقد دخلت المؤسسة العسكرية هي الأخرى هذا المعترك بأشكال مختلفة، وفي مقدمتها تبرير رفضها تلبية مطالب المحتجين بخروج كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة من السلطة لانتمائهما إلى النظام السابق، وذلك بحجة أن هذا سيقود البلاد نحو فراغ دستوري؛ فجل خطابات قائد الأركان السابق تمحورت حول هذه الفكرة بالتحديد، كما أكد أن الحوار الوطني سينحصر في مسألة اجراء الانتخابات فقط دون الخوض في مواضيع أخرى؛ وبخاصة تلك المرتبطة بتعديل الدستور وقضايا الهوية، وأهم موقف لمؤسسة الجيش كان في خطاب نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السابق، الفريق احمد قايد صالح بتاريخ 2019/06/19م عندما حذّر من اختراق المسيرات الشعبية ورفع رايات أخرى غير الراية الوطنية؛ مؤكدا أن للجزائر علما واحدا استشهد من أجله ملايين الشهداء. منبها إلى توجيه تعليمات للأجهزة الأمنية من أجل التطبيق الصارم والدقيق للقوانين السارية المفعول والتصدي لكل من يحاول مرة أخرى المساس بمشاعر الجزائريين في هذا المجال الحساس. وقد باشرت قوات الأمن تطبيق القرار في الجمعة التالية حيث منعت الكثيرين من حمل العلم الأمازيغي وقامت باعتقال بعض الأفراد في مدن متفرقة، وقد خلّف ذلك ردود فعل متباينة بين مثمن له ورافض للأمر كما سبق الاشارة.

الجزائرية[1]. قد تنذر على المدى المتوسط والقريب بتغلغل الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية مما يهدد الأمن المجتمعي.

غلب على الصراعات الهوياتية السابقة طبيعتها العمودية حيث كانت تدور بين فئات من المجتمع والسلطة السياسية؛ على غرار المطالبة بالتعريب أو الاعتراف بالهوية الأمازيغية أو احترام الشريعة الإسلامية في مختلف المجالات، ولكن في المراحل الأخيرة انزلق السجال الهوياتي إلى الأفقية؛ حيث انتقل إلى سجال مجتمعي–مجتمعي (كما أظهره الحراك الشعبي)، وبدل أن تحد منه النخبة الحاكمة راحت على العكس من ذلك تستثمر فيه أو تغض الطرف عنه أو تعتبره لا حدث، وقد أرجعها البعض إلى فشلها في التوافق على بناء منظومة قانونية واجرائية وحتى تربوية؛ تفصل بشكل نهائي في أهم أبجديات وأسس الهوية الوطنية، مثل اللغة والثقافة بعد مرور عدة عقود من الاستقلال؛ وبالتالي عدم تحقيق الاندماجين الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري[2].

عودة إلى تفصيل البداية، تحظى عملية الهندسة الدستورية في الدول بأولوية بالغة باعتبارها تعكس في غالب الأحيان الخطوة الأولى التي تعبر عن حالة التضمين القانوني للرابطة العقدية بين السلطة والمجتمع، ولا تتأتى هذه العملية من فراغ؛ باعتبارها تأتي عادة كنتيجة لمسار سياسي اجتماعي، واقتصادي وثقافي طويل؛ يلخص المحطات التي تمر بها الدولة[3]، وبالتالي فهو يتشكل انطلاقا من ثنائية العلاقة بين النظام السياسي و مكونات المجتمع، بشكل يقود إلى تشكيل هوية مشتركة وخلق المساحات

---

[1] انعكست التباينات الهوياتية أيضا على تصورات مخارج الأزمة السياسية بين متمسك بالمسلك الدستوري وإن برؤية مختلفة عن تلك التي تطرحها المؤسسة العسكرية، وبين مؤيد لفكرة المرحلة الانتقالية والمجلس التأسيسي، ومن الحجج المتداولة في هذا السياق احتمالات فتح نقاش غير منتهي لصياغة دستور تراجع فيه المواد المرتبطة بالهوية على غرار الدين الإسلامي واللغة العربية والأمازيغية وكل القضايا المتصلة بهذه المواضيع من قبيل الحريات الدينية وحتى الشخصية، كما ذهبت بعض الآراء إلى تغيير النظام السياسي وقدمت مقترح الفيديرالية، وقد أثار المطلب الأخير استهجانا كبيرا عند المخالفين الذين رأوا فيه محاولة لدسترة المشروع الانفصالي، وبرزت من جهة أخرى ثنائية الأقلية والأكثرية، فدعاة المرحلة الانتقالية ومقترح المجلس التأسيسي وتشكيل هيئات الحوار يمثلون الأقلية التي تحمل أفكارا ومواقف مرفوضة في الأوساط الشعبية؛ وبالتالي فإن المسار الانتخابي يحول دون وصولها إلى المؤسستين التشريعية والتنفيذية؛ بما يتيح لها تطبيق أفكارها، لذلك تفضل الأطر الانتقالية التي تعتمد على التعيين على أساس التوافق وغيره من الصيغ، وفي المقابل تفضل الاتجاهات الأخرى الانتخابات؛ لاعتقادها بأنها تحمل أفكارا تنسجم وقناعات الجزائريين بما يضمن لها فرص النجاح في الانتخابات شرط نزاهتها.

[2] مراد بن سعيد وصالح زياني، النخبة والسلطة والأيديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 37، العدد 430، ديسمبر 2014م، ص79.

[3] سعيد مقدم، عمليات إعداد وصناعة الدساتير، **مجلة المفكر**، العدد:09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013م، ص17.

المؤسسية التي يتفاعل من خلالها المواطنون على قدم المساواة مع حكامهم؛ حيث تكون الوثيقة الدستورية التي هي الأساس الضابط لكل الممارسات[1]. والمحدد الرئيسي لمختلف التفاعلات التي تنتجها العلاقات بمختلف فواعلها ومستوياتها داخل الدولة. اعتمادا على سياق هذا التقديم فقد عرفت الجزائر تجارب دستورية مختلفة مند الاستقلال، تجاوبا مع المستجدات الطارئة التي كانت تقتضيها كل مرحلة وتستدعي منها اعادة النظر في طبيعة العلاقات والممارسات القانونية المؤسسية، والبنيوية السلوكية بين مختلف الفواعل، والتي كانت تتجه دائما إلى تبني القيم الديمقراطية؛ رغم أن رصيد الدولة في هذا الاتجاه لازال ينظر إليه بشيء من الصورية والريبة من طرف العديد من الفواعل سياسيا واجتماعيا، ولعلنا نجد أنفسنا اليوم أمام تجربة دستورية جديدة ممثلة في دستور 2020م؛ الذي نتج عن سياق أحداث مختلفة عن سابقيها (الحراك الشعبي)، لاسيما من حيث الفواعل (المجتمع وغياب الايدولوجيا) والأدوات (السلمية والشعارات) والتي عكست إرادة المجتمع الجزائري في أخذ زمام المبادرة نحو التغيير والاصلاح الشامل، ورغبة النظام السياسي الجديد في تبني خيار القطيعة مع ممارسات الماضي والاستجابة لمطالب الحراك الشعبي، وقد شهدت هذه العملية الدستورية لأول مرة مشاورات موسعة شملت الأحزاب السياسة ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية والأكاديميين، وفتح المجال أمام المواطنين لتقديم اقتراحاتهم حول مسودته، وتم تمرير الدستور عبر استفتاء شعبي يوم 01 نوفمبر 2020م؛ لكن الملاحظ أن الدستور الذي تم تمريره باستفتاء شعبي لم يحض بالتفاف شعبي كبير، وإذا كان تفصيل هذا الأمر يتعلق بطبيعة المرحلة وصعوباتها؛ فإنه يجدر كذلك القول بأن مقاطعة أغلب الجزائريين لتعديل الدستور ربما يكون نتاجا لعدم ثقة المواطنين في قدرة السلطة على مواجهة المأزق الدستوري المزمن المتعلق باحترام الدستور وعدم قدرتها على تفعيل مضامينه أو تعطيله كما حدث سابقا، وبالتالي عدم تجاوزها لعقدة المحاكاة الإجرائية الصورية للقيم الديمقراطية خاصة ما تعلق بالحرية والمساواة والعدالة وترقية الحياة العامة التي تراكمت من خلال التجارب الدستورية السابقة.

إن الرهان الدستوري اليوم في الجزائر يقع في عمق خيارين متلازمين؛ يتعلق الأول بضرورة ترقية الممارسة المؤسسية المرتبطة بأولوية اعادة توزيع السلطة عبر ردِّ الاعتبار لثقافة المؤسسة، ولعل أهمها يلج من خلال السلطة التشريعية ونظيرتها القضائية، ومدهما بسبُل و آليات التمكين للثقافة الدستورية، التي تجعل منها مؤسسات قادرة فعلاً على التأثير الايجابي في الحياة العامة للمواطنين؛ عبر المشاركة في وضع السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها، وتقييم ومراقبة آثارها، فضلا عن التطبيق الاجرائي الفعلي للقانون واشاعة العدل بين الناس؛ بما يضمن حشد المزيد من الشرعية والثقة في مؤسسات الدولة والنظام

[1] نزار كريكش، مسار الحوار الليبي: جدل النماذج التفسيرية وصراع الاستراتيجيات، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015م، ص06.

السياسي؛ الذي ينتظره عمل كبير في سبيل تحقيق هذه الرؤية، وتجاوز مظاهر العلاقة السلبية المؤسسة على شرعية التطبيع السياسي والاجتماعي مع الفساد؛ كممارسة مقبولة سياسيا واجتماعيا إلى حد كبير..

في حين يفرض الخيار الثاني مراجعة شاملة للسياسات المنتهجة طيلة العقود السابقة؛ ويأتي في مقدمتها حسب متغيرات دراستنا ضرورة وضع السلطة مسافة مع الهوية من حيث التوظيف، ولكن في الوقت نفسه احترام التباينات الهوياتية؛ لأن جزء من السجال الهوياتي في الجزائر له سياق طبيعي حيث تتمايز المواقف من بعض القضايا المرتبطة بالهوية. بيد أن المطلوب هو العمل على صهر الهوية ضمن الأطر المقبولة ديمقراطيا؛ التي يكون فيها حكم القانون عادلا عدالة فعلية بصورة مجردة وغير انتقائية، وعامة لا تخضع للتخصيص المرتهن سياسيا؛ حتى يكون لها أثر واقعي على المواطن، ويعاد بفضلها ترميم وبناء جسور الثقة المفقودة، ويثبت معالم الوطنية التي يظهرها في العديد من المناسبات والمواقف، وبخاصة في الأزمات كما سبق توضيحه في المطلب الأول والثاني. ولن يتم هذا دون ادراج كل مقومات المجتمع الجزائري ضمن البرامج التنموية والمشاريع الثقافية؛ لأن ذلك يمثل رأس المال الرمزي للمجتمع[1]، ويتماشى ذلك مع مشروطية الاستغناء عن أدوات الاحتواء التقليدية التي ما فتئت الدولة تستعملها كذلك من خلال التعويل على المقاربة الأمنية واستخدام كائنات وسيطة تقتات من صراعات الهوية ولا تخدم سوى مصالحها الضيقة2.

بناءً على هذا؛ فإن هيكلة عقد اجتماعي جديد بات مسألة غاية في الأهمية لا تقبل التأجيل والتأخير؛ استجابة للتحولات العالمية والعولمية، التي أصبحت تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تتبني على رؤية موضوعية للتدرج الديناميكي للمجتمع؛ انطلاقا من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية مرورا بمعرفة السلوك واتجاه الأحداث والتحولات، ومن ثم التنبؤ بالتغيرات التي من الممكن أن تترتب على السياسة[3]؛ حتى يتسنى لها بناء أمن مجتمعي يتماشى مع طبيعة الوضع الجديد، واستدراك نقاط الضعف في إعادة تشكيل العلاقة العقدية، وكذا الاستثمار في حالة التذمر المجتمعي من استشراء ظواهر افساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلغاء مظاهر العقلنة السياسية والاجتماعية التي تضمن بوجودها ترقية روابط العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتجعل من انعكاساتها صورة نموذجية لما تقتضيه

---

[1] عبد الوهاب غربي ووهيبة دالع، مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر: علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد:12، العدد:01:، جامعة الوادي، أفريل 2021م، ص579.

2 مراد حجاج، تحديات وأفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011م- 2020م، **مجلة مدارات سياسية**، العدد: 01، المجلد: 05، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، 2021م، ص 203.

[3] سيد علي لبيب، إدماج الحداثة، في كتاب: **آفاق الجزائر 2010م: التنمية والديمقراطية**. وهران: مطبعة دار الغرب، ص 103.

تطلعات بناء دولة وما يرتضيه المجتمع من ذلك؛ ويجعل من شرعية السلطة غاية منشودة لمواجهة الارتدادات الداخلية والتحديات الخارجية، التي تمر عبر روافد الثقافة، ولانفاذ تأثيرات ظاهرة العولمة التي فرضت الكثير من التغييرات الأفقية أو العمودية، الفوقية والتحتية، وجعلت الحكومات مجبرة في الكثير من الأحيان على الاستجابة للتحديات التي تطرحها. وجعلت أمنها الهوياتي مهددا؛ لأن الدولة فقدت بسبب ظاهرة العولمة قدرتها الرقابية على ثقافة المجتمع وحتى فكريا وأخلاقيا؛ مما أنتج عدة مشكلات اغتراب قد تهدد كينونة المجتمع الجزائري، وتنتج ثقافات فرعية وغير مدرجة في مصفوفة الهوية؛ من خلال تفتيت العناوين الكبرى للهوية إلى أجزاء غير متوقعة كجماعات اللادين والمثليين؛ الذين في حالة تنامي وجودهم ستجد السلطة نفسها مجبرة مستقبلا على مناقشة حقوقهم وحمايتهم دستوريا، مثلما فرضت هذه الوقائع نفسها على دول كثيرة حتى إسلامية منها؛ تأثيرا بالمتغيرات العولمية وضمانا لعالمية حقوق الانسان[1].

[1] عبد الوهاب غربي ووهيبة دالع، **مرجع سبق ذكره**، ص577.

## المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية لتحقيق الأمن المجتمعي

يعرف الأمن الاقتصادي على أنه عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج؛ وبخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للانسان، فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي[1].

انطلاقا من هذا التعريف، يمثل الحل الاقتصادي أحد أهم الأبعاد الأساسية لفهم تجليات الأمن المجتمعي؛ من خلال القيم المادية التي تنعكس على حياة الانسان في اشباع حاجاته المطلوبة، وبالتالي شعوره بالاكتفاء الأمني الذي توفره له الدولة؛ عبر إتاحة الإمكانات والاستغلال الأمثل للموارد بشكل عقلاني ومقبول، يجعل الرفاه الانساني قيمة مشتركة إلى حد مقبول بين أفراد المجتمع الواحد ومناطق الدولة؛ بتخصيص سياسات شاملة وبرامج مدروسة تستجب كذلك للخصوصيات التنموية للمناطق والبيئات المجتمعية، وتتوافر على سياسات حمائية ووقائية تخصص للفئات المستحقة؛ بما يعزز من انتماء الجميع إلى دولتهم، ويجعل من الأمن الاقتصادي حالة قارة في الدولة، نتيجة لتوطين قيم الكفاءة والنزاهة والادارة الجيدة للثروات واستقرار في الأهداف الانمائية الشاملة؛ التي تتدعم معها سبل الثقة عبر آليات الشفافية وغياب الفساد وإتاحة الفرص على أسس النجاعة، بما يجعل من الدولة في منأى عن الهزات الاقتصادية المرتبطة بالتحولات الداخلية والعالمية، ويوفر لها ما من شأنه أن يساهم في تقوية أمنها القومي ويضعها بعيدا عن المساومات المؤدية إلى تراجع سيادتها بسبب التبعية المالية والاقتصادية للدول والمؤسسات المالية العالمية.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الآليات الاقتصادية المدرجة في بعض تقارير التنمية البشرية لبحث سبل تحقيق الأمن المجتمعي في كثير من دول العالم؛ وهي الجهود التي نلخصها في مجموع المطالب العاكسة لمقتضيات عملية تحقيق واستدامة أمن اقتصادي داعم لفرص ترسيخ أمن مجتمعي في الجزائر.

[1] مصنوعة أحمد، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، العدد 03، المجلد: 02، جامعة الشلف، 2016م، ص 71.

**المطلب الأول: حوكمة الموارد: العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص**

تنحو العلاقة المتبادلة بين العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص إلى تجسيد أحد الأدوار التي تسعى لتطبيقها الأبعادُ المفاهيمية لفلسفة الحكم الصالح الذي يعد رابطاً مركزياً بين هذه البنى؛ حيث يعد هذا الحكم آلية لمنع الصراع الذي ينشأ من تصاعد التوترات الاقتصادية والاجتماعية إلى صراعات؛ تعد عقبة رئيسية أمام تحقيق الأمن المجتمعي، ولهذا فإن استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ترتكز على أسس الحكم الجيد تقدم أحسن النماذج لاستغلال أمثل للموارد في ظل ظروف سلمية، ومن ثم فإن الاخفاق الاقتصادي ينتج عن صعود دولة الأمن وتراجع التنمية في سلم أولوياتها إلى ما دون الأجندة الأمنية؛ بما يشمله ذلك من انفرادية بالسلطة وتغييب للمبادرة في المجتمع، مع افتقار هذه الدولة لرؤية استراتيجية تنموية؛ بما في ذلك اجهاض دور القطاع الصناعي وإضعاف القطاع الخاص، وإشاعة الثقافة الاستهلاكية، وإفساح المجال للفساد والعلاقة العضوية بين نخبة السلطة الأمنية ونخبة الثروة؛ ليعود هذا الاخفاق الاقتصادي فيؤدى إلى خلل في الأمن المجتمعي؛ من خلال الفقر والبطالة والتهميش، فينتشر العنف والعشوائيات، وتعلو التيارات المفككة لوحدة المجتمع وإضعاف القوة المركزية للدولة، فتتحول معها بيئة التنمية إلى بيئة طاردة للاستثمار وإعاقة في العملية التنموية بل وتراجعها[1].

إن التداخل والترابط بين التنمية الاقتصادية والأمن المجتمعي يتضح من خلال قدرة الانسان على الاختيار بأمان وحرية؛ بما يعنى وجود علاقة داخلية بين المفهومين، حيث يرتب التقدم في أحدهما التقدم في الآخر والعكس صحيح؛ فالاخفاق الاقتصادي يحدث خللا أمنيا، وهذا بدوره يقود إلى العنف في تحصيل الموارد وإشباع الحاجات، ويمكن أن يتخذ هذا العنف أشكالا من الاحتراب بين أفراد المجتمع، وقد يصير أكثر تعقيدا إذا نحى إلى الاحتكار الفئوي أو المناطقي للثروة بما يجعل من المجتمع عدوا لنفسه، في ظل فشل الدولة في تجاوز هذا الاشكال.

إن التحرر من الخوف ومن العنف يقع في صميم الأمن المجتمعي؛ ذلك العنف الذي يشمل(03) ثلاثة مكونات وهى الصراع والجريمة والكبت، وأن الدولة هنا ذات دور مزدوج، وهي إما أن تكون آلية لتحقيق الأمن المجتمعي أو مصدراً لتهديد هذا الأمن، ومن هنا تبدو الحاجة إلى ادارة الحوكمة ملحة؛ أين يظهر الارتباط القوي بين إدارة ناجحة للتنمية والأمن المجتمعي في مجالات: انفاذ حكم القانون، وتنمية احترام حقوق الانسان، ومنع التمييز الاقتصادي والمالي، وآليات حل الصراعات الاجتماعية بدون عنف، واقرار درجة كافية من الاستقرار السياسي تتيح للأفراد العمل التنموي المخفض للفقر[2].

---

[1] عبد الغفار شكر، **العلاقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3CfJ7rP،

[2] **نفس المرجع**.

ان مفاهيم كالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص هي مفاهيم متداخلة يصعب الفصل بينها أو تحييد أي منها عن الآخر؛ لما لها من التزام دائم في تحقيق الكرامة الانسانية، فضلا على أنها مفاهيم تقع ضمن منظومة متكاملة لأبعاد الحوكمة؛ فعلى الرغم من أنها مفاهيم ترتبط بالترسانة القانونية لحقوق الإنسان، إلا أنها تتعداها لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية؛ فعندما يتحقق العدل في أي علاقة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يتحقق القبول والرضى تلقائيا كنتيجة واقعية لنفي الظلم، لأن الحرية ليست سوى أخذ حق واستخدامه ودفع ظلم يمنعه ويمنع استخدامه. فعندما يتحقق العدل ويقف كل فرد أو جهة أو سلطة عند حده فيطالب به ولا يتجاوزه إلى غيره تتحقق حرية المواطن؛ وعندما يتحقق العدل الاجتماعي ويعرف كل فرد قدره كإنسان وكمواطن له من الحقوق، ما يجعله عزيزا بإنسانيته وبمواطنيته تتحقق كرامة المواطن. فالعدل يرسم حدود الرضى في القول والفعل والتصرف والسلوك؛ لتتحقق الشراكة بين الناس في الحرية وفي المساواة في ممارسة الفعل الاجتماعي الذي يهيئ الانسجام والتوافق بين الناس، وليبرر لها وسائل وأدوات وأساليب تحققها في الواقع الاجتماعي ، لتتحول إلى قيمة انسانية تهدف إلى الرفع من كرامة الإنسان.

على صعيد آخر، هناك تفاوت في درجة وطبيعةِ مطالب تكوينات الدولة المجتمعية من مطالب سياسيّة أو اقتصادية؛ وعلى هذا الأساس عادة ما تبني الأنظمة السياسية وتؤسس طبيعة ردة فعلها وشكل تعاملها حسب تلك المطالب، التي تختلف من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل الدولة نفسها، وتجعل من التنمية خاضعة لخصوصية المورد والحاجة لتحقيق الاشباع المجتمعي في منطقة أو لدى جماعة؛ وهو أمر ما بين مقبول ومرفوض في أدبيات سياسات التنمية حسب شكل الأنظمة وحجم الموارد.[1]

تعاني الجزائر من مشكلة العدالة التوزيعية في بعض الجوانب التنموية، والتي توعز لعدة أسباب لعل أهمها؛ فشل السياسات الاصلاحية والاقتصادية التي تم اعتمادها منذ الانفتاح واتباع سياسات اقتصادية ترقيعية لحل المشاكل وشراء السلم الاجتماعي، على غرار ما حدث عقب أحداث أكتوبر 1988م وسنة 2007م؛ بعد الطفرة العالمية في أسعار أسواق النفط ثم اضطرابات يناير 2011م. وتتجلى مظاهر مشكلة العدالة التوزيعية في الجزائر من خلال عدة مؤشرات أبرزها: ارتفاع درجة التفاوت في توزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين، حيث تملك نسبة 25% من الأسر الأكثر فقرا 07,50% من ميزانية الاستهلاك، في حين أن نسبة 25 % من الأسر الغنية تبلغ لديها ما نسبته 53% من ميزانية الاستهلاك؛

[1] لطفي خياري، "توظيف الأقليات وتأثيرها على أمن واستقرار الدول: الطائفية في لبنان نموذجا"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. 2015م-2016م، ص92.

ولا تبقى إلا حصة 39,5% من ميزانية الاستهلاك لباقي الأسر التي تمثل نصف سكان الدولة. وما يمكن استنتاجه من هذه الاحصائيات هو أن التفاوت الطبقي في المجتمع الجزائري إلى ارتفاع مستمر من خلال التفاوت المسجل باستمرار بين الدخول والاستهلاك.

ومن المؤشرات الأخرى لمشكلة العدالة التوزيعية في الجزائر هو زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة؛ حيث تظهر الاحصائيات زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن وتوزيعها بين مختلف مناطق البلاد. فالفقر والتهميش والاقصاء على سبيل المثال تزايدت رقعته وأرقامه بتزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وبالرغم من تضارب الأرقام بين الرسمية (التي تشير إلى أن 14% من السكان يعيشون تحت خط الفقر) وغير الرسمية (التي تشير إلى أن 40% من السكان يعيشون تحت خط الفقر)، إلا أن الثابت هو أن الفقر والبطالة ينتشران أفقيا وعموديا في المجتمع الجزائري؛ ما ساهم في بروز تبعية داخلية تتمثل في تبعية الأفراد والفئات الاجتماعية المهمشة لأصحاب الثروة، وهو نوع من الاستغلال والهيمنة والقهر والاذلال اليومي نتيجة انتشار ظاهرة الفقر وسوء التوزيع للثروة فازدادت تبعية المحكومين للمستخدمين والمسؤولين؛ وكل ذلك يعيق مكافحة ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي نتيجة معاناتهم من الاغتراب السياسي والاجتماعي.

ومن القطاعات التي تعرف هي الأخرى من سوء العدالة التوزيعية قطاع الصحة، حيث تعرف الخدمات الصحية نقصا فادحا بين الريف والحضر وبين ولايات الشمال وولايات الجنوب الجزائري، اذ تعرف التغطية السكانية من حيث عدد الأطباء مقابل السكان اختلالا صارخا بين مدن الشمال؛ التي تقدر بها التغطية الطبية بطبيب لكل 316 مواطنا، وطبيب لكل 2000 مواطن في ولايات الجنوب؛ وهو ما يخلق لاعدالة توزيعية فجة تنغص حياة المواطن اليومية في قطاع حساس لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال.[1]

وبالرغم من أن مشكلة العدالة التوزيعية، هي وضعية شاملة ترتبط بالفشل في احداث تنمية حقيقية والنهوض بها منذ البداية؛ نتيجة لاعتماد الدولة منذ الاستقلال على موارد الريع وشرعية الانجاز المنحصر والمرتبط بهذه الثروة، إلا أن ما يمكن التأكيد عليه هو أن هذه المشكلة في الحالة الجزائرية لا ترتبط بأي حال من الأحوال بمنطقة بعينها أو عرقية بذاتها؛ بل هي صعوبات تعاني منها المدن كما القرى والشرق كما الغرب، وبالتالي فإن مشكلة الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال فيما يتعلق بسوء العدالة التوزيعية مرتبطة بسوء التخطيط والتسيير؛ وليس لها أبدا خلفيات عرقية أو لغوية أو جهوية.

[1] بوكليخة عبد الصمد، "السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي: الجزائر أنموذجا"، **مجلة أكاديميا**، العدد:05، جامعة الشلف، 2016م، ص84.

لكن ومع ذلك فان هذا المسوغ لا ينفي حالة الاحتقان ومراحل العنف الملازمة لعنوان التنمية والتي تكاد تكون حالة مزمنة للتعبير المجتمعي عن رفض الوضعية الاقتصادية للبلاد، فالشعور بالتهميش وغياب برامج الانعاش والاستدراك التنموي بين منطقة وأخرى؛ عادة ما تتصدر حوافز بعض الاحتجاجات المناطقية كاحتجاجات منطقة القبائل، واحتجاجات الجنوب مند أكثر من عقد إلى غاية يومنا هذا خاصة في منطقة ورقلة.

إن فجوة التفاوت التنموي الذي تشهده مناطق عديدة في جغرافيا الجزائر أمر غير طبيعي، فقد ساهمت في تراكمه، اضافة إلى انهيار النهج الاقتصادي؛ تلك الآثار المتراكمة من استشراء الفساد الناتج عن فشل التجارب التنموية في البرامج الاقتصادية، زيادة على الفشل الذي سنته تلك الفئات القريبة من السلطة؛ والتي مارست مختلف صور النهب واحتكار كل فرص الانتاج والابتكار، مما أضر بالفئات البسيطة المقصية من عملية صنع القرار؛ حيث إن اخضاع العملية التوزيعية لمنطق المحسوبية، والزبونية، قاد إلى عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وعدم استفادة شرائح المجتمع من آثار البحبوحة المالية رغم استهلاك ما يفوق 1000 مليار دولار خلال حوالي 20 سنة كمثال، في الوقت الذي كانت تسجل الجزائر عوائد نفطية سنوية تفوق 50 مليار دولار، في هذا الصدد يرى رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور:« أن الثروة أصبحت تعني الفقر؛ بمعنى أن غنى الدولة يساوي فقر المجتمع والشعب، وأن التوازنات الكبرى أصبحت تعني الاختلالات التي تخفي الكثير من الانفجارات المحتملة...ما الفائدة من النمو الاقتصادي إذا لم يخدم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة...»[1]

لذلك فان تحقيق الأمن الاقتصادي اليوم يجب أن يروم هذه الأهداف التي تجعل من الانسان داخل الجماعة، والجماعة داخل الدولة لا تحس أو تعاني من اختلالات الخدمة العمومية؛ لاسيما ما تعلق منها بالحاجات الأساسية كالصحة والتعليم والغذاء، ذلك أن المواطن لا يمكنه فهم تبريرات القصور الوظيفي للتنمية في توفير خدمات العيش الكريم؛ إلا في سياق تهميشي مقصود أو حتى مدروس ضد منطقة ينتمي إليها أو جماعة ينزوي إليها، وبخاصة في ظل توفر الموارد، لتتشكل قناعات لديه رفقة من يشاركونه خصوصية الجماعة أو الجغرافيا في التعبير عن رفضهم للوضع، وقد يتخذ هذا الحرمان أو التمييز أشكالا من العنف أو المواجهة الصريحة ضد السلطة المركزية، مما يجعل القيمة الجوهرية للأمن محل تهديد خطير في الدولة.

لذا فإنّ حوكمة الموارد تتجسد في إطار المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كما في الحقوق السياسية، وبإقامة نظام اقتصادي يهدف إلى دفع مستوى المعيشة لدى مختلف المواطنين والمواطنات والحد من التفاوت بين الطبقات والجماعات، والمناطق، وردم الفجوات العميقة بين الأقلية

[1] محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

الموسرة، والأغلبية الفقيرة المسحوقة؛ وهذا لا يكون إلا بإقامة توازن بين العدالة والحرية. ولتحقيق العدالة، ينبغي على الدولة أن تنفذ، بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ سياسات تعيد بمقتضاها توزيع الخدمات، والموارد بشكل عادل على مختلف المناطق في الدولة، وبين مختلف شرائح المجتمع، بفضل سياسة لامركزية تنموية تكمل اللامركزية الإدارية؛ مع تبني تطبيقات أسس الرشادة واقامة المشاريع وفق عقود النجاعة التي تهدف إلى خلق الثروة، وقد يفيدها في ذلك تبني سياسات تنموية انتاجية جهوية متوازنة؛ من خلال استغلال كل منطقة لإمكاناتها المواردية لتحقيق الغاية المنشودة في بلوغ جودة الحياة لجميع المواطنين والفئات، فضلا عن بذل المزيد من الجهود لتغيير المناهج و عديد القوانين الحالية التي تشجع التفاوت، وتعرقل الاستثمار والانتاج[1].

وعموماً، يجب أن يشكل الجانب الاجتماعي مضمون كل سياسة تنموية، ووضع برامج غير متعارضة مع المعطيات الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة، لأن تنفيذ سياسات متناقضة مع خصائص المجتمع الجزائري قد يقود إلى التخلف وزيادة الفقر؛ لذا تتطلب الاجابة الصحيحة في مواجهة تحديات العصر، الانطلاق من ملاحظة جوهرية هي الآتية؛ ليست مسيرة التاريخ محكومة بحتمية قوانين الاقتصاد الخالص ؛ بل هي محكومة بالتفاعل بين الاتجاهات التي تمثلها هذه القوانين من جانب، وردود فعل القوى الاجتماعية من الجانب الآخر، فردود الفعل هذه هي التي تحدد إطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل قوانين الاقتصاد في طيه، وتمكن من بلوغ درجة الرضى الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم تحقيق الغاية الأمنية لكل فعل تسعى الدولة من خلاله إلى خلق جو من الرفاه في علاقتها مع المجتمع عبر رافد الاقتصاد[2].

**المطلب الثاني: السياسة الاجتماعية: تكافل اجتماعي أم سلم اجتماعي**

يركز هذا المطلب على تجربة الجزائر في تبني سياسة اجتماعية تهدف من خلالها إلى حماية المجتمع ومدى قدرة هذه الخدمات على الوصول إلى مستحقيها دون تعميمها؛ أم أن الأمر يتعدى ذلك إلى رؤية سياسية مرتبطة برغبة الدولة في ضمان ولاء وشرعية واستخدام هذه الأساليب في وقتها، مع التركيز على أهم السياسات في هذا الجانب.

يرجع الاهتمام بموضوع السياسات الاجتماعية من الناحية العلمية الى مدرسة لندن للاقتصاد عام 1950م برئاسة ريتشارد تيتموس Richard Titmuss؛ بعد توسيع بريطانيا الاهتمام بدورها في الرعاية عن طريق تدريب المهنيين والعاملين في قطاع الرعاية الاجتماعية، حيث تهتم العديد من دول العالم بهذا

[1] **نفس المرجع**، ص 184.

[2] **نفس المرجع**، ص 183.

القطاع الحساس الذي يعنى بمجالات الحماية والتنمية الاجتماعية، لكنها تختلف في برامج واستراتيجيات تطبيقها وتنفيذها[1].

يعني مفهوم السياسة الاجتماعية حسب الباحث رشيد زوراتي بأنها: "إحدى برامج الدولة حيث تتخذ في مجالات المجتمع سياسة معينة ، فكما أن هناك السياسة الاقتصادية هناك السياسة الاجتماعية ومهمتها وضع خطة وبرامج لخدمة الناحية الاجتماعية في المجتمع؛ وبالتالي فالسياسة الاجتماعية تهدف إلى الرعاية الاجتماعية، ويتم هذا الهدف عن طريق وسيلة لتحقيق ذلك وهي الخدمة الاجتماعية"[2]

كما يعرف المفهوم ذاته من الناحية العملية على أنه: "استجابة حكومية للمتطلبات والحاجات العامة ذات البعد الاجتماعي، والتي لا تتحقق إلا في ظل توحيد الجهود بين الحكومة والفواعل المختلفة من أجل إقامة المشروعات وإعداد البرامج الملائمة، وتجسيدها من خلال الآليات والاجراءات الضرورية"[3].

يشرح هذان المفهومان معنى ذلك التوجه الذي تنهجه الدول في تبني سياسة اجتماعية؛ تهدف من خلالها إلى إحداث برامج خاصة وموجهة لفئات المجتمع، بهدف الرفع من قدرتها المعيشية وتلبية حاجاتها المادية في مجالات محددة، وذلك حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والخصوصيات المجتمعية التي تحويها الدولة، وتسعى عبرها إلى بلوغ ثلاثية الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

تعد الجزائر من الدول الأكثر اهتماما بموضوع السياسة الاجتماعية، بل ويعد هذا التوجه إرادة سياسية تستمد سندها من تلك القناعات التي تشكلت لدى قادة الثورة التحريرية منذ اندلاعها، وبعد الاستقلال إلى غاية يومنا هذا؛ وكان ذلك استجابة لمتطلبات تلك المرحلة التي شكل فيها انهيار القدرات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد أساسا لخيارات الدولة نحو البناء، كما أن النهج الاشتراكي الذي تبنته الدولة قد ساهم بشكل كبير في توطين هذه السياسات التي تتمحور حولها كل البرامج الاقتصادية تقريبا وحتى بعد تحولاتها الهيكلية إلى اقتصاد السوق بعد أزمة تسعينيات القرن العشرين؛ والذي من المفترض أن تُتراجع معه مبادرة الدولة وحقها في التدخل بخصوص العرض والطلب. وقد ظلت الجزائر وفية لسياستها الاجتماعية، بسبب تدهور القدرة الشرائية وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية والاعتماد المطلق على مداخيل المحروقات، والرغبة في المحافظة على مشروعية النظام السياسي والتوازنات الداخلية

---

[1] صالح زياني، عمر بن سليمان، السياسة الاجتماعية بين المنظورين المهني والأكاديمي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 12، جامعة باتنة، جانفي 2018م، ص 33.

[2] سامية زبوج، مضامين السياسة الاجتماعية، **مجلة التراث**، العدد:29، المجلد: 01، جامعة الجلفة، ديسمبر 2018م، ص 469.

[3] صالح زياني، عمر بن سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

المتعلقة بالاستقرار السياسي والمجتمعي؛ في ظل الأزمة السياسية والأمنية آنذاك[1]، وظل هذا الواقع يعبر عن عقيدة تاريخية تشكل حدثا فارقا في نموذج الدولة الجزائرية اقتصاديا.

تفسيرا لذلك، تكاد الجزائر تتبنى البعد الاجتماعي للخدمات العامة في كل القطاعات تقريبا، وتخصص لهذه الاجراءات ميزانيات ضخمة؛ تهدف من خلالها إلى اعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية، وتلعب مخططات السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص للدعم؛[2] لغرض توفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر المدقع والمرض، والعيش بدون مأوى وعدم الاستفادة من حق النفاذ إلى التعليم، ودعم الخدمات والسلع، كما يشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة كالاعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية وترتيبات الانتقالية؛ حسبما تتطلبه الظروف، كبرامج التعويضات الطارئة في حالات الأزمات والكوارث والبرامج العامة للتشغيل[3].

وقد حققت الدولة الجزائرية من خلال هذه السياسات مستويات مقبولة في بعض القطاعات دون أخرى؛ ففي مجال السكن، خصصت الجزائر برامج كبرى وأطلقت مشاريع ضخمة وبصيغ مختلفة، فعلى سبيل المثال و خلال فترة مابين 2010م- 2014م تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من أجل اعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني مسكن، منها 500.000 ايجاري و500.000 ترقوي و300.000 للقضاء على السكنات الهشة، و700.000 سكن ريفي، وهو رقم ضخم من حيث ارادة الدولة في تحقيق العيش الكريم للمواطن؛ لاسيما الفئات الهشة ومحدودي الدخل[4].

رافق جهود الدولة في تطبيق السياسات الاجتماعية مستوى متوازن في تحقيق السلم الاجتماعي، والمقصود هنا بالسلم الاجتماعي حسب المفكر "عبد الإله بلقزيز هو" توفر قاعدة للعقد الاجتماعي والسياسي والثقافي حول الثوابت العليا للأمة والدولة بين مختلف الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية؛ وقد يكون هذا الاجماع عقدا مكتوبا أو اتفاقا شفهيا جمعيا، ذلك أن المهم في الأمر أن يكون هذا الاجماع قد تولد عن تراض يمثل الارادة الوطنية في مبادئه المعلنة.

تتمثل العلاقة بين السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في أنها علاقة تكاملية؛ حيث أن عدم الاستقرار السياسي ينتج عن عنف اجتماعي وسياسي. ويرى الباحث "حمدي عبد الرحمن" أن اللااستقرار

---

[1] بوكليخة عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74-75.

[2] حليمة العوفي، تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر، (1970م- 2014م)، **مجلة التنمية الاقتصادية**، العدد: 05، جامعة الوادي، جوان 2018م، ص 86.

[3] علي عبد القادر علي، **ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2010، ص 3.

[4] حليمة العوفي، **المرجع السابق الذكر**، ص 89.

السياسي يحدث عندما يعجز النظام السياسي عن التعامل مع الصراعات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على ادارة الأزمات القائمة داخل المجتمع؛ بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.

من جهة مقابلة تشكل التنمية السياسية والاقتصادية لب السلم الأهلي والاجتماعي وعموده الفقري. وحسب المفكر الألماني "كارل دوتش" Karl Deuitsh فإن السلم الاجتماعي أو كما يطلق عليه "مشروعية الانجاز" تقوم على الانجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع على يد السلطة الحاكمة؛ أي أن السلطة القائمة قد تكون شرعية لكنها ناقصة للمشروعية، وهو ما يجعلها تعيش في عزلة شعبية، خاصة عندما تفتقر إلى الانجازات وقلة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية خلال عهدتها القانونية. كما قد يكون للسلطة التي وصلت للحكم بطريقة غير شرعية، مشروعية واسعة وقبول واسع في أوساط الشعب من خلال قدرتها على تمثيله، أو استطاعتها تحقيق طموحاته الاقتصادية والاجتماعية.

حيث وبالعودة إلى كل مراحل البناء الوطني في الجزائر، نجد ذلك الأثر المباشر للسياسات الاجتماعية على فكرة السلم الاجتماعي؛ وهذا أمر طبيعي وفكرة غرضية تسعى كل الدول إلى تحقيقها، ففكرة السلم الاجتماعي تساهم في تقوية تلك العلاقة بشكل مستمر بين طرفي العقد وكلما اتجهت الدولة إلى تخفيف الأعباء وتحمل الالتزامات في توفير حاجات المواطنين؛ فإن ذلك ينعكس مباشرة على أثر الولاء والانتماء، ويعزز من التماسك الاجتماعي الذي يتقوى عبر ازالة مختلف الفوارق والتقليل من فجوة التفاوت الطبقي، وبالتالي يزيد من رابطة الأمان الاجتماعي ويدعم الأمن الوطني داخل الدولة وخارجها. وبالتالي فان ما تحقق للجزائريين في إطار سياسات الدعم والرعاية الاجتماعية يعد من المكتسبات الفارقة في هذا المجال.

لكن الجزائريين يحتفظون بفكرة مريبة تشكلت في بيئة غير متوازنة، عند ملامستهم لواقع السلم الاجتماعي عبر حزمة السياسات الاجتماعية، فرغم الجهود الكبرى التي تعكس مدى قدرة الدولة على تحمل الالتزامات وحماية المجتمع، إلا أن إدراك هذا البعد تغطي عليه تلك النظرة المرتبطة بالأبعاد السياسوية لهذه البرامج، على الرغم من أن التأكيد المتكرر للدولة في أن هذه البرامج تمثل التزاما تاريخيا للدولة الجزائرية تجاه الشعب يعد مسوغا كافيا لفهم هذا التوجه، لاسيما في ظل استمرار اعتماد الحكم على الريع السياسي المرتبط بالشرعية التاريخية لكل الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم.

اضافة إلى ذلك يمثل الريع الاقتصادي القائم على عائدات النفط[1] أحد أبرز العوامل المساعدة على توطين هذا الحجم الكبير من سياسات الدعم الاجتماعي، لذلك فان ارتهان الاقتصاد الجزائري بسوق النفط

[1] بومدين عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

الغنية قد أجهض كل محاولات بناء اقتصاد حقيقي ينعكس بشكل واضح على فكرة النماذج المعتمدة في تبني السياسات الاجتماعية؛ حيث تعتمد الجزائر من خلال اقتصادها الريعي على التوزيع وليس على الانتاج[1]، مما يجعل من غياب انخراط المجتمع في الحركية الاقتصادية أحد أبرز المشاهد السلبية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الجزائري.

لذلك فان مرد الريبة المشار إليها سابقا تدعمه بعض القراءات السياسية والاجتماعية في تطبيق العديد من المشاريع الاجتماعية، فمثلما شكلت الأزمة الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط سنة 1986م دافعا لحدوث الانفجار الاجتماعي سنة 1988م، كانت احتجاجات 2011م تعبر عن ذات السياق، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، لكن توفر الجزائر على موارد مالية واحتياطية كبيرة قد ساهم في تجاوز الأزمة هذه المرة بعد تخصيص الحكومة آنذاك ما قيمته 53 مليار دينار لدعم استقرار أسعار هذه المواد محليا.

ومع الهزة الاقتصادية العالمية لسوق النفط سنة 2014م تبنت الجزائر سياسة اقتصادية قائمة على فكرة التقشف أو ترشيد النفقات؛ من خلال اعادة ضبط النفقات العمومية[2]، وقد انعكس هذا الخيار المؤقت المرتبط بأزمة أسعار النفط، على عديد الفئات المجتمعية فيما يتعلق بتوفير مناصب الشغل والصحة وزيادة مظاهر الفقر بأبعاده المختلفة؛ مما أثار المخاوف لدى الحكومة وأنذر بانفجار الجبهة الاجتماعية[3]، حيث لم تتوقف الاحتجاجات الشعبية والمهنية مند سنوات؛ نتيجة للمطالب الاجتماعية والتنموية بعد فقد الثقة المجتمعية في كثير من السياسات والبرامج التنموية.

إن بناء العديد من السلوكات التنموية على فكرة الآنية والاستجابة الظرفية للمشاكل والمطالب، يعطي جزءا من الحق في دعم فكرة الريبة المشار إليها سابقا، والتي تتغذى من فكرة تضاف لفكرة سليمة ألا وهي الشراء؛ أي بمعنى شراء السلم الاجتماعي، حيث أن تصنيف الكم الكبير من البرامج والسياسات الاجتماعية برؤية غير مؤسسة على أبعاد تنموية حقيقية، يجعل من التعامل مع جزء من هذه الخطوات بأنها تصرفات سلطوية قائمة على دعم شرعية سياسية أو تجاوز لأزمات أو تهدئة أوضاع؛ وهي أفكار تتنافى من الوضع الطبيعي للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتمثل فشلا ذريعا للنظام السياسي في احداث تنمية مستقرة وواضحة المعالم والتوجهات الاجتماعية.

---

[1] العياشي عنصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2] سعاد حفاف، مليكة بوضياف، البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض سعر البترول، **دراسات في التنمية والمجتمع**، العدد: 01، المجلد: 03، جامعة الشلف، ص 08.

[3] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006م-2011م، **مرجع سبق ذكره**، ص 404.

ضف إلى ذلك فإن التعبيرات الاحتجاجية على اختلاف مطالبها، يشيع فيها الاعتقاد بأن تحقيق المكاسب التنموية لا يكون إلا من خلال هذه الفضاءات؛ التي أصبحت تحكم جزءا هاما من مخططات الدولة في التعامل مع القضايا المجتمعية، كما أن عدم وضوح هذه السياسة في بعض جوانبها المتعلقة بالفئات المشمولة بها، وتعميمها على جل المجتمع رغم الوضوح الكافي لمظاهر التفاوت الطبقي والاجتماعي بين الفئات، بل وحتى التخلي عن كثير من التحصيلات المتعلقة بتثمين الثروة من خلال الاعفاءات الضريبية، وعدم تسديد المستحقات المالية للمؤسسات والاعفاء الضريبي تحت عنوان الحوافز الاقتصادية؛ كل ذلك أفقد السياسات التنموية وخدمات الدعم بعضا من جوانبها القيمية، وجعلها سياسات تعبر عن فكرة سلبية متداولة بين أفراد المجتمع من خلال مصطلح "السوسيال"[1]؛ القائم على خلق الاعتبارات غير المستحقة لمنح المكاسب.

إن الجزائر اليوم تمر بفترة هامة في تاريخها؛ من خلال استيعاب مختلف التحديات التي تجتاحها على كافة الأصعدة؛ مما يحتّم عليها ضرورة تبني خطوات عقلانية ومدروسة تنطلق من الأسس الاقتصادية للحفاظ على توازناتها الداخلية والخارجية، وتسهم في خلق قاعدة تنموية قائمة على سياسة اجتماعية تقنية واحصائية في ظل التزايد الديمغرافي؛ تهدف إلى ارساء رضا مجتمعي حقيقي قائم على تفضيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بمنظور تكاملي وراشد، يستهدف ايجاد معايير واضحة للاستحقاق؛ بعيدا عن الممارسات البيروقراطية التي تقوض هذه المكتسبات، بل ويجعل منها الفساد برامج في خدمة رعاته ومن يخدمهم؛ دون أن ينعكس ذلك على الفئات المخصصة لها، وبالتالي يتحول الصراع بين طبقات المجتمع إلى حالة مشهودة، وتنتقل هذه المشاهد إلى المساس برابطة الدولة بالمجتمع.

إضافة لذلك فإن بلوغ الرفاه الاجتماعي هو أسمى درجات تحقيق الأمن المجتمعي والانساني؛ فشعور الانسان بجودة الخدمة الاجتماعية والعمومية، يجعل منه مواطنا متشبعا بقيم المواطنة والمدنية التي تضمن له حقوقه في بيئة سياسية واقتصادية متكاملة وواضحة السياسات والممارسات، ويستشعر إزاءها بأنه منخرط بشكل أساسي في دورة الحياة الانتاجية التي تنعكس على فرص تقوية البناء الاقتصادي والاجتماعي بما يؤدي إلى استقرار سياسات الحماية والدعم الاجتماعي ويضمن استقرارها وديمومتها، وبالتالي تعزيز السلم الاجتماعي القائم على العدالة الاجتماعية التي تحكم تفاعلات الجبهة الاجتماعية مع الدولة في حالات الاستقرار أو اللااستقرار.

[1] يشتق هذا المصطلح حسب تداولات استعماله من فكرة السياسة الاجتماعية المخصصة لشراء السلم الاجتماعي للدولة، وهو مصطلح سوقي يستخدم بين أفراد المجتمع ويعبر عن حالة سلبية للتقييم العقلاني للسلوكات، عن طريق ابراز العاطفة وادخال اعتبارت ومعايير غير مطلوبة في تحديد الاستحقاق، كما يمكن اعتباره نوعا من الريع الاجتماعي.

**المطلب الثالث: الاستدامة: استشراف التنمية**

يتم التركيز على فكرة الاستشراف والاستدامة في التخطيط وخلق المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الغاية الأمنية المستقبلية في ضمان الحقوق التنموية على المدى القصير والمتوسط والبعيد؛ وفق البرامج الوطنية والأممية ذات الشأن بالتنمية المستدامة الحافظة لحقوق الأجيال مستقبليا، بصيغة تواصلية ضامنة لحقوق الاجيال الآنية أولا.

يقول المنظر السياسي خوان لينز Juan Linz: "إن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول إلى أغلبية وأقلية قومية، وبالتالي ينشأ عن ذلك استبدادية الأكثرية". حاول الممارسون السياسيون ايجاد حلّ لهذه المعضلة في ثلاثة (03) اتجاهات:

– الأول استخدم الفيديرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق القومية للقوميات ذات الأقلية العددية، وهو استلهام من التجربة الفيديرالية في كل من أمريكا وألمانيا؛ التي برزت بدافع الحدّ من غلو سلطة المركز، بتقسيم السلطات على أساس جغرافي، بين مركز وأطراف. علاوة على التقسيم الوظيفي المعروف إلى سلطات تنفيذ وتشريع وقضاء.

– الاتجاه الثاني فهو التجربة التوافقية التي نشأت عمليا بعد الحرب العالمية الثانية، اعترافا بقصور النظام الديمقراطي الأكثري المألوف؛ وعليه فإن الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليس ناشئة.

– الاتجاه الثالث يتعلق بمجال التنمية المستدامة كمحطة يتم الانطلاق منها لمعالجة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية ومشكلة العدالة التوزيعية وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي[1].

إن المحطة الثالثة هي الاتجاه الأنسب لدراستنا في الحالة الجزائرية، نظرا للجهود التي تبذلها الجزائر لتحقيق هذا البعد الأمني الانساني العالمي، حيث يهتم موضوع التنمية المستدامة بفكرة التنمية لخدمة الأجيال الحالية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل. وهي تنمية شاملة؛ تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالمواد البشرية من جهة أخرى، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية[2].

---

[1] ونوغي مصطفى، **الديمقراطيات العريقة ومنطق بناء الأمن المجتمعي فيما بين الأقليات: سويسرا الفيديرالية أنموذجا"، في كتاب الأقليات القومية والاثنية في العالم بين الاضطهاد والتوظيف (مؤلف جماعي)**، الجزائر: دار الخلدونية، ط:01، 2021م، ص ص330 – 332.

[2] العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد: 02، المجلد: 06، جامعة بورج بوعريريج، ديسمبر 2019م، ص 127.

وعليه، تعرف التنمية المستدامة على أنها:" نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للانسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع؛ بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها[1].

من خلال هذه التوضيحات؛ فإن موضوع التنمية المستدامة يعد مفهوما شاملا لكل الحاجات الانسانية المستهدفة لتحقيق الحياة للجميع، وفي كنف العدالة الجيلية والانصاف التاريخي البشري؛ بالحفاظ على الموارد عن طريق الاستغلال الأمثل والعقلاني لها، دون المساس بالحقوق الأساسية والمشتركة أو الاضرار بالطبيعة لتحقيق هذه الغايات، وهو التوجه الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه؛ من خلال حزمة من البرامج وتوفير الموارد والمهارات لتجسيده في الأفق المتوسط والبعيد، ويمكن تحديد أهم الأبعاد المرتبطة بالتنمية المستدامة من خلال ثلاثة(03) عناصر هي كالآتي:

**1-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** يجعل هذا البعد من الانسان جوهرا لاستدامة التنمية؛ من خلال السعي إلى مكافحة كل المظاهر الماسة بالكرامة والحاجة الاجتماعية للانسان؛ وبخاصة في مجالات العدالة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها؛ فضلا عن السعي إلى ضمان مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي، ويهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كذلك بكل ما يجعل من الأفراد الذين تتوفر لهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة مجتمعا متماسكا يساهم في صيانة الأمن المجتمعي، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع؛ من خلال التركيز على متطلبات تحقيق رعاية دائمة وتعليم مستمر، والحد من التهميش وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية، والمشاركة الفعالة؛ بحيث تجعل هذه المقومات الأفراد مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي، مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم، وإلى النهوض برفاهية الناس. ويشير تحسين البعد الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى سبل الحصول على الخدمات، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان؛ مما يجعل من التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق الالتحام الاجتماعي وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، كما يشير إلى بذل الجهود لاستحداث استراتيجيات لتنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صناعة القرار[2]، كما تشكل البرامج الاجتماعية جوهر أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، فهي الأداة الرئيسية لضمان اقتران الأداء الاقتصادي القوي بالتماسك الاجتماعي،

[1] الهام شهرزاد روابح، مقومات المدينة المستدامة، **مجلة القانون العقاري**، جامعة البليدة 2، العدد: 14، 2021م، ص 19.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 27 28.

والاستقرار بالحريّة، والتضامن بالتنافس، والإنصاف بالجدارة. وهي أساس أي نهج شامل وطويل الأمد يهدف إلى ضمان رفاه الأجيال في الحاضر والمستقبل. وتتطلب التنمية المستدامة إدماج جميع الفئات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع، والتوزيع العادل للدخل والفرص، والاستثمار في التعليم والصحة والسكن، فضلا عن المساءلة الاجتماعية[1].

**2-البعد البيئي للتنمية المستدامة:** يعد هذا البعد بمثابة العنصر الجوهري لفكرة التنمية المستدامة، حيث يهتم بالبحث وإيجاد السبل الهادفة إلى تطوير الآليات الوقائية والتدخلية لحماية البيئة، من خلال الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد في الموارد غير المتجددة (كالبترول، الفحم، معادن)، اضافة إلى التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ، التنوع البيولوجي، المحيطات، الغابات؛ حيث أنه في إطار التنمية المستدامة تضع كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مبدأ الاحتياط والوقاية في برامجها العامة، ويأتي هذا التوجه الجديد نتيجة للأضرار التي لحقت بالبيئة بسبب التوجهات الانتاجية والاستهلاكية غير المحافظة على البيئة؛ وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة الموارد المعرضة للنضوب أو المؤثرة على البيئة[2].

لهذا لابد من مراعاة الحدود البيئية؛ حيث يُفتَرض أن لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى خلل وتدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز بذلك على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي. فالبعد البيئي يستهدف المحافظة على الطبيعة رغم ما يتم استهلاكه من مواردها، بل يتعدى ذلك إلى محاولة ضمان ما يمكن استهلاكه منها بالنسبة للأجيال اللاحقة؛ من خلال تقليص حجم الاستهلاك بوسائل وتقنيات تراعي العوامل المناخية، وفي الوقت نفسه

---

[1] الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية لما بعد 2015م، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://archive.unescwa.org/ar/our-work/%D8%A7%D9%84%D8%A3%

[2] في هذا الشأن تبرز التجربة الجزائرية في مجال توجهها لاستغلال الموارد الضخمة لمواد الطاقة الصخرية، حيث عمدت سنة 2012 الى اقرار استخراج الغاز الصخري في منطقة عين صالح بالجنوب، لكنها واجهت كما كبيرا من الرفض والاحتجاج خلال سنة 2014 بسبب ما كان يراه سكان المنطقة قد يشكل خطرا بيئيا على أهم مورد حيوي هو الماء سواء من خلال استغلال كميات كبيرة منه أو ثلوته بسبب استخدام تقنية التصديع المائي أو التكسير الهيدروليكي Haydreulic Fracturing ، وهي طريقة نقليدية وغير أمنة، ضف الى ذلك أن سكان المنطقة اعتبروا أن هذه الخطوة هو مساس بحقهم في ضمان حياة مستدامة خالية من أي تأثيرات بيئية قد تؤثر على حياتهم أو مستقبل الاجيال بالمنطقة، مما دفع بالحكومة فيما بعد الى تأجيل فكرة الاستغلال لفترة لاحقة.

تراعي الانسان وصحته. فالتنمية المستدامة ضرورة ملحة لتحقيق الرخاء والرفاهية؛ وهذا لا يتأتى إلا بوجود نوعية البيئة الجيدة والحفاظ عليها وتنميتها عبر الأجيال[1].

**3-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الانتاج؛ باستعمال آليات تنموية جديدة، تعتمد على التقنيات الحديثة وبرامج الابتكار الهادفة إلى توطين استخدام الطاقات النظيفة، والأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، لتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية؛ اضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك والتسيير المستدام للموارد الطبيعية، وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح، هذا البعد يستند إلى المبدإ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر؛ من خلال استغلال الموارد الطبيعية في النمو الأمثل وبكفاءة. فالأمر يستلزم تعديل أنماط الانتاج ثم الاستثمار وهياكل انتاجهما من ناحية وتعديل الاستهلاك من ناحية ثانية، فهو يستند على ايجاد توازن في جميع مراحل العملية الاقتصادية؛ انطلاقا من الانتاج وانتهاء بالاستهلاك[2]. كما تهدف صيغ استشراف التنمية المستدامة _من خلال المشاركة المجتمعية_ إلى تثمين تطوير الاقتصاديات الخضراء للموارد الطبيعية بكفاءة قصد حماية العالم الطبيعي؛ من خلال تعزيز النمو الموجه نحو السكان الفقراء والعمال، وهي سياسة مواتية تستند إلى البحث التطوعي ، والاستغلال الأمثل لموارد المناطق ، والمشاركة النشطة لجميع مواطني العالم ، والخبراء من ناشطي الجمعيات، في إطار تعزيز قيم المشاركة الدائمة؛ لأن الديمقراطية ضرورية للبيئة.

كما أن هذه القيم المندمجة في التنمية المستدامة، المستوحاة والمتولدة من مبدإ التضامن والمساهمة المجتمعية، تقودنا إلى فكرة الاقتصاد الاجتماعي الجديد ثم إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بغرض الوصول مستقبلا إلى مستوى من الفكر العملي؛ الذي تؤدي عبره قيم التضامن والمساهمة المجتمعية الناتجة عن التنمية المستدامة إلى تطور مؤهل على أنه مستدام لصالح تطور الاقتصاد الاجتماعي[3].

إن منح الأولوية لفكرة الاستشراف والاستدامة في التخطيط، وخلق مشاريع تنموية شاملة حقيقية من قبل الدولة ومؤسساتها وفق البرامج الأممية ذات الشأن بالتنمية المستدامة، الحافظة لحقوق الأجيال الحالية؛ من شأنه تحقيق الغاية الأمنية المستقبلية في ضمان الحقوق التنموية في جميع الأصعدة وعلى

---

[1] الهام شهرزاد روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29 30.

[2] **نفس المرجع**، ص 30.

[3] التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، دراسة متوفرة على الرابط:
https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/les-valeurs-engendr%C3%A9es-par-le-developpement-durable.html

المدى القصير والمتوسط والبعيد والمستقبلي. وكل ذلك يخلق استقرارا سياسيا، وتكافلا وسلما اجتماعيين؛ يضمن للشعب الرفاه والحياة الكريمة، ويحقق للنظام السياسي الشرعية القانونية والمشروعية السياسية للبقاء والاستمرار.

# الخـــــاتمة

## خـــاتمـــة:

ختاما لمسار البحث الذي عالجته هذه الدراسة، سعت الأطروحة المقدمة بعنوان "**رهانات الأمن المجتمعي في الجزائر**" إلى تحليل موضوع يضم أحد الأبعاد الأساسية للأمن الوطني؛ من خلال مستوى الأمن المجتمعي، الذي يعد في وقتنا الحاضر أحد أبرز المتغيرات الديناميكية والاستراتيجية لقياس أمن واستقرار الدول في بعديها الداخلي والدولي اقليميا وعالميا، وهو الموضوع الذي كان يحتاج إلى دراسة مفردة؛ على اعتبار أن كثير من الدراسات السابقة قد أدرجته في الحالة الجزائرية ضمن الإطار العام للأمن الوطني الشامل، مما جعل هذا الموضوع فرعيا في تحليل البناء الأمني الجزائري.

لاستكشاف هذا الموضوع برؤية تحليلية هادفة لتقديم قيمة علمية مضافة للدراسات الأمنية في الجزائر، ووفق رؤية منهجية رصينة تجمع بين الجانبين النظري والتحليلي؛ تم تبني البناء الشكلي منهجيا والمعرفي تحليليا باشتماله على أربع فصول مرتبة، يهدف من خلالها الباحث إلى ربط مختلف عناصر البحث بطريقة تفكيكية بنائية تكون نهايتها الوصول إلى نتائج علمية تفسيرية تنبؤية.

ففي الفصل الأول المعنـــون بـــ **التطور التنظيري لحقل الدراسات الأمنية** حرصت الدراسة على توظيف جميع المقاربات النظرية المنجزة في هذا التخصص العلمي بطريقة تأصيلية، تعود إلى تتبع الجذور المفاهيمية لتشكله؛ أين عمدت جهود مختلف المدارس الفكرية إلى تبني نظريات تحليلية للمساهمة في تأطير الطبيعة السلوكية لمختلف الحركيات المرتبطة بالظاهرة الأمنية والمتأثرة بالتحولات الفكرية والقيمية داخل الدول وفيما بينها.

تثمينا لذلك فقد تم ادراج مختلف النظريات بشكل تراتبي حسب طبيعة الاسهامات المستجدة في كل مرحلة علمية؛ دعت إلى إعادة النظر أو إثراء بعض الجوانب التحليلية المرتبطة بتحول الفكر الأمني من مركزية أمن الدولة إلى محورية أمن المجتمع، ثم خصوصية أمن الانسان بقطاعاته السبعة الموسعة لهذا المفهوم. اجمالا لذلك فإن ما تولت اليه الدراسة من أفكار ختامية لهذا الفصل نوجزها في الآتي:

– أثبت الحفر التاريخي في هذا المجال البحثي عن ارتباط الجهود التأصيلية للدراسات الأمنية بحقل العلاقات الدولية، من خلال تراث الفكر السياسي القديم الذي يعود إلى الحضارات التاريخية؛ أين كانت الدول القديمة تسعى إلى ضمان وصيانة أمنها عبر روافد القوة والمصلحة الوطنية.

– ارتباط أهم الاسهامات الفكرية لهذا الحقل بالتحولات العالمية والاقليمية والايديولوجية، حيث استقر حقل الدراسات الأمنية كمجال مستقل؛ يُلفت الاهتمام الفكري لمختلف الباحثين في فترات ومحطات تاريخية هامة:

ـ المنظور المثالي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى؛ من خلال قيم الأخلاق والعالمية.

ـ المنظور الواقعي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ من خلال فكرتي القوة والمصلحة الوطنية المنبعثة من المرجعية الدولاتية كوحدة للتحليل.

ـ المنظور الليبيرالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ من خلال قيم الحرية وأفكار السلام الديمقراطي وقضايا التكامل والتكتلات الاقليمية.

– منظور الأمن المجتمعي مع البدايات الأولى لتصدع المعسكر الشيوعي وإعادة النظر في الدور الأمني للدولة؛ من خلال قيم الهوية وقضايا التطهير العرقي والابادة الجماعية ومشكلة الأقليات في دول أوروبا الشرقية.

ـ منظور الأمن الانساني بعد نهاية الحرب الباردة وإعادة هيكلة النظام الدولي واتساع مفهوم الأمن ومحاولات ضبطه وربطه بمختلف القطاعات السبعة المدرجة في مصفوفة الأمن الانساني، والتي يعد الأمن المجتمعي أحد الأبعاد التحليلية لها.

– يشتمل مفهوم الأمن في أعلى مستوياته المفاهيمية على تلك الحالة الشعورية المرتبطة باشباع حاجة الانسان في التحرر، من كل ما من شأنه أن يؤثر على ذاته الطبيعية للاحساس بعدم الخوف أو الحاجة؛ سواء في تفاعلاته مع محيطه ومجتمعه أو في علاقته ورابطته بوطنه، وامتدادات ذلك إلى محيطيه الاقليمي والعالمي.

– يستند مفهوم الأمن المجتمعي في صلب اهتماماته الفكرية حسب الاسهامات الأصيلة للمفكرين المؤسسين إلى متغير الهوية كعنصر أساسي في فهم تشكل هذا المستوى المرجعي الثاني للأمن؛ والذي يؤدي دورا أساسيا في فهم الكثير من بنيات وتعقيدات تشكل العديد من الدول، التي تمثل فيها عناصر الهوية محددا أساسيا في سلوكاتها وتعرف قضاياها الأمنية على هذا الأساس.

– لا يقتصر فحوى الامتداد التأثيري للأمن المجتمعي على مجال مكاني محدد للجماعات المتمايزة داخليا فحسب؛ بل يتعداه إلى المستوى الاقليمي من خلال امتدادات المجال الحيوي؛ أو جغرافيا التَّماس الجيوسياسي المرتبط بتلاشي فكرة الحدود السياسية، أو المستوى العالمي عبر أبعاد الاختراق الكوني والعولمي الهادف إلى تشكيل الهوية العالمية المشتركة.

أما الفصل الثاني فقد تمت عنونته بـــ **محددات الأمن المجتمعي في الجزائر**، وذلك في محاولة للولوج إلى صلب موضوع بحثنا؛ من خلال استحضار أهم المقومات الحاضنة لفكرة الأمن المجتمعي في الجزائر، كزاد تحليلي لما تم استكشافه من استقصائنا للجانب النظري؛ بغية ربطه بإسقاط واقعي. ومن جملة ما توصلت إليه الدراسة في هذا الإطار نجمله في الآتي:

– إن ارتكاز متغير الأمن المجتمعي على عناصر الهوية في دراستنا، يستند عند بحثنا في التجربة الجزائرية على ثلاث(03) متغيرات أساسية هي اللغة والعرق والدين؛ التي مثلت لعقود من الزمن جوهر النقاشات الفكرية والميدانية الملموسة في التعبير عن مكونات الهوية الجزائرية، وتم ربط الكثير من الأزمات الأمنية بتوظيف واستغلال هذه العناصر؛ التي عُدَّت من الشواغل الأساسية للأمن المجتمعي في الجزائر طيلة مراحل بناء الدولة من خلال ما يلي:

– يمثل البعد اللغوي أبرز عناصر الهوية إثارة للنقاش بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وأكثر الشواهد التي تثير التصنيفات الفئوية للمتحدثين بهاته اللغة أو تلك، وفق تناظر المنطوق والمعتمد؛ حيث أن الأمن اللغوي في الجزائر خضع لتوظيفات بين ما هو عربي وأمازيغي، وتصنيفات بين ما هو عربي وفرنسي في علاقة الدولة بالمجتمع. لكن على الرغم من التجاذبات التي تحكم واقع اللغة التي يراد لها أن تكون مرآة عاكسة لحقيقة الاختلاف داخل الفئات المجتمعية ولطبيعة الانتماءات الفكرية والايديولوجية؛ إلا أن النظام السياسي كان أكثر وضوحا في التعامل مع موضوع اللغة مقارنة بعناصر الهوية الأخرى، من خلال التضمين القانوني لثنائية اللغة في السياسة اللغوية للجزائر، رغم فارق التطور بين اللغتين العربية الامازيغية، ودرجة القبول بين فواعل النظام الاجتماعي في الجزائر.

_ على خلاف ذلك تنتفي الكثير من التباينات العرقية في عناصر الهوية الجزائرية بصورتها الأمنية، فرغم اختفاء بعضها وراء النقاش اللغوي؛ إلا أن مسار تشكل الدولة برصيدها النضالي وبعدها الوطني، قد أضعف من قدرة بعض الأطراف على توظيف البعد الاثني في الحالة الجزائرية، رغم المحاولات المتكررة لاستغلال هذا العنصر الحساس في استهداف الدولة والمجتمع الجزائري ومحاكاة العديد من تجارب تفكيك الدول عبر هذا الرافد؛ لكن لا يمكن انكار أن الجزائر مرت بظروف أمنية داخلية لم يغب هذا الجانب في قراءة تلك المشاهد كتجربة الربيع الأمازيغي سنة 1980م وحركة العروش سنة 2000م في منطقة القبائل، وهي الحالات التي تشكلت في ظل ظروف راهنية حينها لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية وليس للمساس بتماسك المجتمع الجزائري؛ مع الاقرار كذلك بطبيعة البنى التقليدية التي تتمايز بنظم اجتماعية تشكل ثراء سوسيوثقافيا للشخصية الوطنية ولا تهدف الى استعاضة عن طبيعة القوانين الناظمة لسير الدولة وعلاقات مؤسساتها بالمجتمع، بل تحكمهما علاقة ودية تكاملية من خلال استغلال الدولة

لهذه البنى في كثير من الممارسات والمناسبات بما فيها المتعلقة بإحلال الأمن وضمان استقرار وتماسك المجتمع ضد الأخطار الداخلية والتهديدات الخارجية.

– يعد الجانب الديني أكثر عناصر الهوية تأثيرا على واقع المجتمع الجزائري، فرغم اعتبار الدين الإسلامي هو دين الدولة منذ القدم، ورغم اقرار الدولة الجزائرية للمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية كمرجعية للمؤسسة الدينية في الجزائر؛ إلا أن الخلافات العقدية والفرعية بين مختلف منتميي المذاهب والعقائد قوضت من التجانس الديني بين مختلف الجزائريين، من خلال مختلف التيارات الدينية الوافدة، ولعل حساسية هذا العنصر تبلورت خلال النقاشات الدينية والسياسية قبيل وأثناء أزمة تسعينيات القرن العشرين؛ لذا فإن طبيعة التعاطي الأمني مع هذا الجانب لا يتحدد إلا من خلال مدى تحول فكر ونشاط هذه الجماعات إلى المساس بالوحدة الدينية للمجتمع الجزائري وتهديد أمن الدولة.

عطفا على ذلك، فقد حاولت الدراسة الاستفادة من تطورات مشهد قراءة البنيات المجتمعية، عبر مساعي وجهود التمكين التي أقرتها المنظومات العالمية لحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية المستدامة؛ من خلال الاهتمام بالجانب الفئوي عبر تصنيفات الانتماء الجنسي، ففي الجزائر يطغى اهتمام الدولة بفئتي الشباب والمرأة في برامج وطنية تسعى لجعل هذه الفئات العمرية في موضعها الوظيفي الطبيعي؛ لاسيما ما تعلق بمجالات التمكين السياسي عبر المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي بتوفير الشغل، اضافة إلى ارساء منظومة حقوقية لحماية المرأة مجتمعيا؛ فضلا عن الاستفادة من مقدرات هذه الفئات في تحقيق الأمن المجتمعي وارساء تماسك اجتماعي حقيقي. لكن رغم ذلك لا تزال الكثير من التصورات رهينة الخطاب وعديد البرامج ناقصة الفعالية والتأثير في استقطاب هذه الفئات لولوج مجالات الحياة التي تهم تميزَيهم الجنسي والعمري.

موازة مع ذلك، لم تتمكن الجزائر من بناء رأسمال مجتمعي حقيقي، نتيجة للمسار التنموي الذي اتخذته الدولة وللطابع الاجتماعي غير المنظم بصفة واضحة؛ وكذا نظرا للاختلالات البنيوية المرتبطة بسلوكيات الفساد، على الرغم من توافر المجتمع الجزائري على طاقات بشرية تقودها الفتوة العالية للمجتمع. وبالرغم من التشارك في قيم التكافل وحب الوطن والارتباط المتفرد بين المجتمع والدولة؛ إلا أن ذلك لم يُمَكّن من بناء رأسمال مجتمعي حقيقي يساهم في استنهاض همم البناء وقوة الانشاء وأداء الواجبات، واحترام القوانين وامتلاك ثقافة التبليغ، وقيم العيش المشترك في بعض الجوانب المتعلقة بالأملاك العمومية والفضاء العام.

من جملة النتائج المتوصل إليها كذلك وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، مكنت العقيدة الديبلوماسية للجزائر القائمة على دعم وحدة الدول وسلامتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها من توفير

منعة حقيقية وتجاوب استباقي لمحاولات ضرب استقرارها الوطني والمساس بأمنها المجتمعي؛ عبر فضائها الاقليمي؛ المتأرجح بين دول هشة ومنتجة لفواعل التهديد كمالي والنيجر، ودول تسعى إلى توظيف قضايا الولاءات المجتمعية لضرب استقرار الجزائر ووحدتها كالمملكة المغربية، وليبيا في عهد معمر القذافي خلال فترة معينة من حكمه.

كما يمثل البعد الكوني من خلال أفكار العولمة الماسة بأمن القيم والسلوك المظهري وطريقة التفكير للمجتمعات أحد أبرز مستويات التهديد غير مرئية الأهداف والوسائل؛ والتي من شأنها أن تجعل المجتمع أمام واقع جديد يتجاوز أجندة الأمن المجتمعي للدولة في حماية القيم المجتمعية المشتركة، بظهور هويات فرعية جديدة؛ وبخاصة لدى الأجيال الجديدة، ومن خلال الأدوات التكنولوجية التي تدعم ترويج هذه الأفكار لغرض تنميطها؛ سعيا منها لتحقيق هوية عالمية مشتركة مجردة من قيم الانتماء المجتمعي والوطني.

بخصوص الفصل الثالث فقد حمل عنوان **العلاقة بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الأمن المجتمعي**، فقد دعت طبيعة الموضوع ومنهجية التقصي التي تعتمدها الدراسة إلى التطرق بالبحث في أهم مؤسستين لهما علاقة بموضوع الأمن وقضاياه في الجزائر؛ بافتراض مؤسس على استكشاف مدى حضور المؤسسة العسكرية ومؤسسة الأمن الوطني كنموذجين لمسايرة مختلف التحولات على صعيد الأمن والمجتمع، باعتبارهما ظاهرتين ديناميكيتين في التأسيس لكثير من نماذج العلاقات بين الدولة والمجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النقاط المدرجة في الآتي:

ـ الارتباط التاريخي الوثيق بين مؤسسة الجيش الوطني الشعبي والمجتمع الجزائري المجسد في **رابطة جيش أمة**؛ قد ساهم بشكل كبير في خلق انسجام وتجانس بين الجانبين. نتيجة للدور المتفرد للمؤسسة العسكرية في العقيدة الدفاعية للبلد. وللامكانيات البشرية والتكوينية التي تتوفر عليها هذه المؤسسة في أبعادها؛ المهني الاحترافي، والاجتماعي الانساني.

يظهر بجلاء ذلك البعد الاجتماعي في مهام الجيش الوطني الشعبي؛ من خلال انخراطه غداة الاستقلال في قيادة مسار تشييد وبناء الدولة على كافة المستويات ومساهمته الفاعلة في حماية الوطن والحفاظ على وحدة المجتمع، ودوره الريادي في مكافحة الارهاب وتأمين وحدة المجتمع وتماسكه، ونشاطه الاغاثي في انقاذ الأرواح وتوفير امكانيات الاسعاف والاجلاء خلال الكوارث والأزمات.

كان لهذه النظرة والجهود المبذولة من المؤسسة العسكرية دور في استجابة العديد من المواطنين عبر قوات الدفاع المدني لاسناد المؤسسة العسكرية في حربها على الارهاب؛ وقد أعطى انخراط المدنيين

في الحرب على الارهاب قيمة مضافة لشرعنة الحرب على الإرهاب؛ واضعاف مقدرة هذه الجماعات في كثير من مناطق الوطن.

استكمالا لهذا البعد فقد نجحت المؤسسة الشرطية في الجزائر في تبني قيم الأنسنة المستمدة من فكرة الأمن الانساني ومقررات حماية حقوق الانسان؛ التي جعلت من الشرطي الجزائري ينتقل من صورة نمطية تمثل العنف والخوف إلى صورة انسانية تلبي حاجة الأفراد في الحصول على الأمن وتأمين ممتلكاتهم، وتركزت هذه الجهود في الجانب التكويني واستغلال وسائل الاعلام والبعد الجواري؛ لتحقيق أدوارها الأمنية في مكافحة الجريمة والعنف المجتمعي والمساس بالحريات والحقوق الخاصة والعامة.

مكننا توظيف المقاربة الجزائرية لمكافحة الارهاب في فهم كثير من تمظهرات العلاقة بين الدولة في صورتها المؤسسية والمجتمع بمختلف مكوناته، حيث كشفت أزمة تسعينيات القرن العشرين عن كثير من الاختلالات التي كانت تشوب أفكار المجتمع وأداء المؤسسات، وقد أفرزت ظروف هذه الأزمة واقعا مجتمعيا جديدا قائما على فكرة السلم في تحقيق المطالب وتثمين المكاسب؛ سواء بالنسبة للمواطنين أو الفئات المجتمعية المتمايزة، مع الابقاء على المصلحة العليا للوطن في عقيدة كل الجزائريين.

أما الفصل الرابع تحت عنوان **آليات تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر**؛ فقد حرصت الدراسة على توظيف المقاربات التي تعد بمثابة قاعدة صلبة لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر عبر ثلاثية القانون، السياسة والاقتصاد؛ من خلال تبني آليات تكاملية تجعل من إرادة الدولة وروح المجتمع نافذة حقيقية لتوطين الأمن الانساني في بعده المجتمعي، القائم على تكريس القيم الأساسية لضمان تماسك المجتمع وانخراطه بسلوكياته الايجابية في التمكين لرؤية الأمن المجتمعي والتي تتجلى من خلال:

ـ جهود ترسيخ قواعد قانونية تساهم في تحقيق الأمن المجتمعي؛ من خلال ارساء منظومة حمائية أساسها الحق والواجب، في ظل تعطل الكثير من التطبيقات القانونية في مواجهة الاختلالات والأعطاب الأمنية التي تخضعها السلطة لرؤية تقوم على المزج بين ما هو قانوني وسياسي، في معالجة الكثير من المشاكل الأمنية ذات الحساسية والامتداد.

ـ الممارسة الديمقراطية بأبعادها المواطنتية والمدنية تعد سلوكا سياسيا حاضنا لقيم المشاركة وحرية الاختيار والرأي، وأسلوبا لصهر مختلف الولاءات والانتماءات ونقلها من مستواها التقليدي إلى مستواها الحداثي الوطني، مع الاقرار سياسيا في الحالة الجزائرية بأن الحفاظ على البنى التقليدية في صورة الارتباط المجتمعي ليست حالة مشوهة ومضادة للديمقراطية؛ كونها لا تمس بقيم الحفاظ على الدولة، وهي بمثابة أداة للتوظيف في إرساء السلم بدلا من إثارته.

ـ فكرة الأمن مقابل التنمية مقاربة لا تنتفي في تحليل الحالة الأمنية المجتمعية؛ فقد قامت العديد من مظاهر الرفض على أساس الشعور بالتهميش وعدم وضوح السياسات العمومية للتعاطي مع قضايا التنمية خاصة في المناطق البعيدة، وعلى الرغم من أن الفشل التنموي ليس مقتصرا بصورة بنيوية على قيمة مجتمعية او مناطقية مستهدفة، وإنما يتسم بعموميته دون تخصيصه، رغم سعي الدولة المتواصل إلى جعل السياسة الاجتماعية أحد أهم المفاتيح الجوهرية لضمان استقرار المجتمع وولائه.

**خـتـامـــا لمـــا تـــم اسـتـخـلاصـــه ممـــا سبـــق تلـخيصـه أعـــلاه فـــإن:**

ـ الدراسة أثبتت من خلال ربط الجانب النظري لمفهمة الأمن المجتمعي صحة الفرضية الأولى؛ فرغم توسع فكرة الأمن المجتمعي لتشمل كل ما يتعلق بتفاعلات المجتمع وفئاته مع بعضها البعض، إلا أن المعطيات التحليلية لعناصر الهوية ظلت الفكرة الجوهرية التي قامت عليها الدراسة، وخلص ذلك إلى اعتبار أن متغيرات اللغة والدين والعرق بمثابة العناصر الأساسية في بلورة السلوك الأمني في الحالة الجزائرية؛ من خلال تجربة الربيع الأمازيغي، أزمة تسعينيات القرن العشرين، حركة العروش، أحداث غرداية... وغيرها، وحتى الحراك الشعبي الذي عكس مستوى النضج المجتمعي وقع بعد فترة من الزمن في فلك التوظيف الايديولوجي بين قوى سياسية ومجتمعية في البلاد.

اختبار الفرضية الثانية أثبت صحة ادعائها؛ حيث أن النظام السياسي استمر لعقود من الزمن في تبني سياسات متوازنة حسب طبيعة المهدد والسياق الزمني للتهديد، وكان الغرض من ذلك هو سعي النظام السياسي إلى وضع هذه الحمولة المشكلة لوعاء الأمن المجتمعي في سياقات تستخدمها السلطة لتحقيق عديد الغايات السياسية والاجتماعية، مع الابقاء على هذه التنظيمات تسير وفق خصوصياتها في حدود الانتماءات المعترف بها من طرف الدولة.

ـ اثبات صحة الفرضية الثالثة من خلال استحضار الظاهرة الارهابية لقياس تفاعلات الأمن المجتمعي في سياق علاقة المؤسسة العسكرية والأمنية بالمجتمع؛ حيث أنه بالاضافة إلى الانسجام الكبير بين هذه القوى والمجتمع في مواجهة الظاهرة الارهابية، فان مختلف قوى المجتمع الجزائري ورغم مستوى العنف الذي اجتاح البلاد لم تستغل الظروف الأمنية لتعميق الأزمة أو ربطها بأي حالة للتطهير العرقي أو إبادة الأقليات؛ حتى أن أغلب الممارسات العنفية لم تكن بصفة انتقائية أو مخصصة، وإنما كانت موجهة ضد مؤسسات وشعب بأكمله.

ـ لم تختلف الفرضية الرابعة في اثبات مدى حجيتها، فضلا على أنها تنبني على جملة من المخرجات التي تؤسس لكل فعل أمني مجتمعي حقيقي يساهم في ارساء دعائم البناء الدولاتي، المحقق

لغايات التطور والازدهار في كنف التكامل والتماسك المجتمعي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الأسس القانونية العاكسة لذلك، والآليات السياسية المؤدية إلى تبني قيم الديمقراطية؛ واعادة تشكيل العلاقات السياسية بين مختلف القوى المدنية والسياسية الفاعلة، فضلا عن جملة البرامج التنموية الشاملة التي تحقق غاية الاشباع الاقتصادي لكل فئات المجتمع بصورة تجعل من الوطن حاضنا وراعيا للمجتمع على أسس الأمن الانساني دون تمييز أو تقصير في بلوغ ذلك.

**بناء على جملة النتائج التي تم بيانها فيما سبق؛ يمكن اجمالا حصر ما توصلت إليه خاتمة الدراسة بالقول:**

– إن موضوع الأمن المجتمعي بما يحتويه من مضامين تحليلية تجعل من جميع القضايا قابلة للأمننة، يعد اسهاما علميا هاما لفهم العديد من التحولات الأمنية للدول وتحديد سياساتها الأمنية، لكن هذا المستوى يبرز بشكل كبير داخل بيئات الدول التي تعد فيها قضايا الهوية ذات خصوصية في بنية وتشكل الدولة، حيث تعكس الأزمات الأمنية القائمة على بعد هوياتي حالة من الصراع المزمن؛ الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى استنزاف مقدرات الدولة وهشاشتها، كما حدث في عديد الدول العربية؛ سوريا، اليمن والعراق وكذا دول العالم الثالث؛ أبرزها الدول الافريقية.

– يعكس طرح قضايا الهوية في الجزائر مدى اهتمام الدولة بعنصر اللغة كمحدد أساسي لكثير من الحركيات الأمنية التي ترى الدولة بأنها تختفي وراءها؛ لذلك كان حسم هذا الموضوع بادراج الدولة لهذا البعد عبر اقرار لثنائية لغوية تتجاوز جميع النقاشات والتوظيفات المرتبطة بهذا العامل الهام.

– قد لا يبدو الارتباط وثيقا ومتلازما بين ارادة الدولة في التمثيل والتعيين السياسي على أي أساس لغوي أو عرقي؛ ورغبتها في تحقيق توازن جهوي في صورة توافقية أو غير ذلك، على اعتبار أن التعيين أو الممارسة السياسية في تاريخ الجزائر لم تكن حكرا على فئة أو جماعة؛ على الرغم مما يتداول عن تمركز إطارات منطقة القبائل في إدارات ومؤسسات حيوية، وربط حكم بوتفليقة مثلا بما سمي: "حكومة تلمسان"، وهي حالات لا تتوافر على شروط القياس العام والتعميم.

– أثبتت الدراسة أن الجزائر لا تنفي أيا من الخصوصيات التي يحتويها المجتمع الجزائري، بل كشفت التجربة عن تثمين الكثير منها ونقلها إلى مظاهر التنوع والثراء؛ التي تعد رصيدا هاما وقيمة تراثية تعكس عمق التاريخ الجزائري وأصالة جذوره التي ساهمت في جعل الجزائر اليوم دولة بمقومات وطاقات هائلة.

– ساهمت المؤسسة العسكرية والأمنية ببعدها الشعبي وباحترافيتها التكوينية في تجسيد قيم تحقيق الأمن المجتمعي؛ فعلى عكس العديد من الدول التي تقوم جيوشها على بعد طائفي أو ميليشياتي؛ فإن وحدة

الجيش الجزائري ومواكبة المؤسسة الأمنية لمختلف التحولات في إدراك المجال الأمني قد أفاد بشكل كبير في تجنب الصراع والتفكك بين أفراد المجتمع الجزائري.

– تمتع المجتمع الجزائري بمقومات الفتوة العالية، ونفاذ المرأة إلى التعليم أنتج منها عنصرا فاعلا في المجتمع اليوم؛ مما يستدعي ضرورة تكثيف سياسات التمكين التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها عبر مكاسب حقيقة لهذه الفئات، وعبر تقييم البرامج السابقة واستحداث خطط جديدة للتمكين السياسي والاقتصادي لتلك الفئات؛ تتماشى وطبيعة التحولات التي تمر بها الجزائر اليوم، وتجعل من تلك الفئات في صلب تصويب هذا التوجه.

ثتمينا لما سبق يجدر بنا القول أن الجزائر اليوم تقف أمام رهانات جديدة لا تتوارى خلفها تلك الاشكالات الموروثة أو المسكوت عنها، والتي تطفو على سطح النقاش والاختلاف كلما وجدت بيئة مخصبة لها. ولعل بعض الأطراف التي تريد للجزائر اليوم أن تكون رهينة للمساومات داخليا وخارجيا عبر هذا البعد؛ تجبرنا اليوم دولة ومجتمعا إلى ضرورة الاستفادة من آليات التمكين والتقويم التي تتطلبها هذه المرحلة، خصوصا وأن سعي قوى عالمية ومن ورائها دول وكيلة لتنفيذ مخططاتها عبر هذا البعد؛ لدليل على خطورته في تفكيك الدول، والمستهدف اليوم هو الجزائر.

لذا وجب على الدولة الجزائرية تعزيز كل ما من شأنه أن يسهم في تقوية بناء الدولة أولا، وتثمين أواصر تماسك المجتمع ثانيا؛ ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاستمرار في دعم ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية لاعادة بناء الثقة بين مؤسسات الدولة ومختلف القوى المجتمعية، وتسخير المقدرات التنموية الهائلة للنهوض بالاقتصاد الوطني والتوزيع العادل للثروات وتنمية كل المناطق بشكل متوازن؛ مع مراعاة خصوصية أي جهة أو جماعة، فطبيعة البنى التقليدية في واقعيتها لا تقف اليوم أمام حتمية إما الانصهار أو الاندثار؛ وإنما أمام محفزات المساهمة في بناء المؤسسات وتقوية الدولة، ويبقى على عاتق الدولة الجزائرية ايجاد قنوات لاستمرارية المحافظة على وحدة الأمة وزيادة تحصين القيم المجتمعية الأصيلة والمكتسبة لكل الخصوصيات الثقافية داخل المجتمع الجزائري. في ظل كل الوقائع التي تم الإشارة إليها، لاسيما مع وجودها في سياق قاري واقليمي، مضطرب يعاني من أزمات مزمنة، تتغذى من فواعل عبر وطنية، كان لها دور كبير في تفكيك المجتمعات وانتشار الاختلالات.

**ختاما للجهد البحثي في دراسة موضوعنا، يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات الهامة حول الموضوع:**

– ضرورة الاهتمام بمجال البحث في الدراسات الأمنية عامة والأمن المجتمعي خاصة؛ على اعتبار أن هذا الموضوع قد حاز على اهتمام عديد العلوم عبر متغير الهوية، كالفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ.... ويبقى اهتمام الباحثين الجزائريين والعرب في انتاج جهود بحثية تتجاوب وبيئة مجتمعاتها الأمنية أحد أبرز الأهداف المنشودة في هذا المجال.

– العمل على تثمين كل المقومات التي تساهم في تحقيق الأمن المجتمعي، لمنع توظيف أيا منها بغرض تقويض الأمن الوطني أو ضرب استقرار مؤسسات الدولة أو المساس بتماسك المجتمع؛ من خلال التشكيك في الهوية المشتركة للجزائريين أو استغلال أي وجه من أوجه التقصير غير المقصود لمؤسسات الدولة تجاه المجتمع لاذكاء الفتنة واستنزاف مقدرات الوطن.

– المواصلة في تعزيز قيم الاحترافية والمهنية لدى مختلف المؤسسات العسكرية والأمنية، وتكثيف قيم التواصل والانفتاح على الباحثين والمواطنين؛ بما يكرس لثقافة المؤسسة الأمنية في التعاطي مع القضايا الأمنية وتحقيق التكامل المرجو.

– العمل على ارساء ثقافة قانونية لدى الأفراد والمجتمع تمكن من انفاذ سلطة القانون بصورة الزامية وتلقائية بعيدة عن الانتقائية والانتقامية؛ بما يساهم في تكريس قيم المساواة والعدالة كأبعاد مؤسسة لمنظومة حقوق الانسان. حيث أن شعور الناس بكونهم سواسية أمام القانون وإتاحة الفرص، يبعد الانكفاء المجتمعي لتشكيل جماعات الرفض التي يقوم أغلبها على أسس هوياتية أو مصلحية؛ قد تصل إلى استهداف قيمة أساسية في ثقافة الدولة أو مؤسساتها.

– بدل المزيد من الجهود لاعادة ترميم التفكك الذي أصاب قطاعا كبيرا من قوى المجتمع المدني كبديل مؤسساتي لتحقيق القيم المدنية والحضارية للمصلحة العامة؛ عن طريق اشراكه في صناعة القرارات واعطاء الحلول والبدائل وجعله في صلب المبادرة لإحداث مشروع مجتمعي يقوم على الحفاظ على رابطة الدولة الأمة عبر ثنائية الوطن والمواطنة.

– تضمين القيم المجتمعية الأصيلة التي يحوزها الجزائريون كرصيد تاريخي وهوياتي وثقافي في مختلف البرامج التعليمية، وتعميم الأنشطة والاحتفالات بمختلف المؤسسات التعليمية في المناسبات والأعياد؛ لتعزيز روح الارتباط واشاعة ثقافة التنوع وتشارك القيم بين أبناء جيل الغد، بما يُمَكّن من تنشئتهم على أسس سليمة وادراك متجذر لانتمائهم لكل ما هو جزائري.

– انشاء مجلس أعلى للثقافة والنهوض بالخدمات الثقافية للمجتمع الجزائري وادماجها في برامج التنمية من خلال دعم تحويل الرصيد الثراتي والمادي الى منتجات فنية وترويجية في مجال الفن والموسيقى والثقافة والرسم والسينما، وكذا سلع استهلاكية كاللباس والماكولات والمنتجات وغيرها، والتي تعبر عن ثراء المجتمع الجزائري واكتفائه الثقافي والاجتماعي.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا: المصادر

### القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، المجلد: 07. د،ت،ن.

## ثانيا: المراجع:

### باللغة العربية:

### – الكتـب:

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للنشر،2012م.

2. الأشرف مصطفى، **الجزائر: الأمة والمجتمع**. ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع: الجزائر. 2007م.

3. أمارة محمد، **اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل**، كتاب دراسات، الكلية الأكاديمية–بيت بيرل، 2010م.

4. أمين سمير، ياشير فيصل،**البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د ت ن.

5. أندرسون جورج، **مقدمة عن الفدرالية**. ترجمة مها تكلا، كندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، 2007م.

6. أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م.

7. الأيوبي محمد ياسر، **النظرية العامة للأمن: نحو علو اجتماع أمني**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008م، ص 249.

8. اسماعيل قيرة واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م.

9. بادي برتران ، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: جان ماجد صبور، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015م.

10. بادي برتراند، غي هيرمت، **السياسة المقارنة**. ترجمة: عز الدين الخطابي، منشورات المنظمة العربية للترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013م، الطبعة الأولى.

11. بعلبكي أحمد وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2014م.

12. بغدادي عبد السلام إبراهيم ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000م.

13. بلعيد صالح ، **في المسألة الامازيغية**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، الطبعة الثانية، د.ت.ن.

14. بلعيد صالح، **في الأمن اللغوي**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، الطبعة:02، 2012.

15. بلقزيز عبد الإله ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2012م..

16. بلقزيز عبد الإله، **الدولة والدين في الاجتماع العربي المعاصر**، منتدى المعارف: لبنان، الطبعة الأولى، 2015م.

17. بلقزيز عبد الاله، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008م.

18. بن العجمي بن عيسى محسن ، **الأمن والتنمية**. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011م.

19. بن سالم البادي سعيد وآخرون، **الجريمة الالكترونية: في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها**، مجمع البحوث والدراسات، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، سلطنة عمان، 2017م.

20. بن عبد القادر الجزائري محمد (الأمير)، تحفة **الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**. الجزء: 01، الاسكندرية: المطبعة الإسكندرية، 1903م.

21. بن عنتر عبد النور ، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد160، أفريل 2005م.

22. بوخريسة بوبكر ، **الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار هومة للنشر للنشر والتوزيع، 2012م.

23. بوخلوف محمد، **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر**: التجربة الأفاق. الجزائر: دار الأمة، ص 21.

24. بوزيد بومدين، **مداخل إلى الدولة المعاصرة**، ذاكرة الأمة للنشر: الجزائر، 2014م.

25. بيلس جون، سميت ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004م.

26. الجابري محمد عابد، **القضايا في الفكر المعاصر: العولمة- صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح- الديمقراطية نظام القيم- الفلسفة والمدنية**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1997م، الطبعة الأولى.

27. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007م.

28. حزام والي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في اشارة لتجربة الجزائر**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، 2008م.

29. حسن ابراهيم ، **تاريخ الاسلام السياسي**. مكتبة النهضة المصرية، الجزء الأول، الطبعة السابعة، 1914م.

30. حسن مصدق، **يورغن هابرماس، ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2005م .

31. الخزرجي ثامر كامل ، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009م.

32. خليفة الكواري علي واخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، الطبعة 02، 2006م.

33. الخوخي محمد، **سؤال الهوية في شمال افريقيا**، افريقيا الشرق، المغرب، 2014م.

34. دنون طه عبد الواحد وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 1997م.

35. دورتي جيمس ، بالتسغراف روربرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م.

36. رحال عمر وآخرون، **الشباب والمجتمع: دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح**، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله، الطبعة الأول، 2010م.

37. زرواطي اليمين، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب (1978م-2008م). مطبوعات اي- كتب: لندن، 2014.

38. زعفر انتشي ليلى سادات وآخرون، **عمل المرأة مقاربات دينية واجتماعية**، ترجمة: محمود سبكار، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: بيروت، 2013م، الطبعة الأولى.

39. سرور احمد فتحي، **الوسيط في قانون العقوبات**، القسم العام، ص 544.

40. سويترز جوزيف، **ادارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (دراسات مترجمة)، الطبعة الاولى، 2016م.

41. السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1990م.

42. الصديقي سعيد ، "حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية"، في: حافظ عبد الرحيم، **السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود الإقليمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008م.

43. الصواني محمد يوسف، **نظريات في العلاقات الدولية**، بيروت: منتدى المعارف، 2013م.

44. الصواني يوسف، لاريمونت ريكاردو رينبه، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، بيروت، منتدى المعارف، 2013م.

45. عاشور محمد مهدي ، **التعددية الاثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية**، الطبعة الأولى ، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م.

46. عرفة محمد أمين خديجة ، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. ط1، الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2009م.

47. علاونة زياد، **المواطنة**. منشورات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، المملكة الأردنية.

48. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.

49. علي عبد القادر علي، **ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

50. علي معمر عبد المومن، **البحث في العلوم الاجتماعية: الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات**. منشورات جامعة 07 أكتوبر: ليبيا، الطبعة الأولى، 2008م.

51. عنصر العياشي ، **سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة: المؤسسات، الفاعلون والتحولات**. مؤسسة الكتاب الحر: الجزائر، 2020م.

52. عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**. دار الامين للنشر: مركز البحوث العربية، القاهرة.

53. عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2005م.

54. غرانغيوم جلبير ، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**. ترجمة: محمد اسليم، افريقيا الشرق: المغرب، 2011م.

55. غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007م.

56.فهمي عبد القادر محمد ، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**. ط 1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006م.

57.قاسمي عيسى، **الشرطة الجزائرية في عمق المجتمع**. دار الكتاب العربي: الجزائر، 2002م.

58.قربان ملحم ، **الواقعية السياسية**، بيروت: دار النهار للنشر، 1970م.

59.قوي بوحنية، **التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: تقييم حصيلة**. الأردن: مركز الملك فيصل للدراسات الاسلامية. 2018م.

60.قيرة اسماعيل واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م.

61.التنبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، منشورات منظمة تامانيوت، د.ت.ن.

62.كيغلي تشارلز، **السياسة العالمية: التوجهات والتحولات**، ترجمة: منير بدويدار، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر، 2017م.

63.لبيب سيد علي، إدماج الحداثة، في كتاب: **أفاق الجزائر 2010م: التنمية والديمقراطية**. مطبعة دار الغرب: وهران.

64.ماكسيمينكو فلاديمير، **الانتلجنسيا المغاربية**. ترجمة: عبد العزيز بواكير، دار ميم للنشر: الجزائر، 2019م، ص23.

65.محمد وقيع الله محمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية**، دمشق: دار الفكر،2010م.

66.مراد علي عباس ، **الأمن والأمن القومي.. مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2016م.

67.مراد علي عباس، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م.

68.مصباح عامر، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015م.

69.المصدق رقية، **الحريات العامة وحقوق الإنسان**.الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1999م.

70.مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، المعهد العالي للفكر الإسلامي: القاهرة، 1996م.

71.معراف إسماعيل، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م.

72. مقلد اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**.القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991م.

73. ملاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م**. الجزائر: دار المعرفة، الجزء الأول.

74. ميرشايمر جون ، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012م.

75. مينس ريتشارد، **الأمة والمواطنة في عصر العولمة**، ترجمة: عباس عباس، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م.

76. النوري حمو محمد عيسي، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا**، المجلد الاول، قسنطينة: دار البعث.د،ت،ن.

77. وزارة الدفاع الوطني، **نظام الخدمة في الجيش**. المطبعة الشعبية للجيش. د،ت،ن.

78. ولد النقرة أكناتة، **الطوارق.. من الهوية إلى القضية**. إصدارات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، موريتانيا، 2014م.

79. ونوغي مصطفى، "الديمقراطيات العريقة ومنطق بناء الأمن المجتمعي فيما بين الأقليات: سويسرا الفيدرالية أنموذجا"، الأقليات القومية والإثنية في العالم بين الاضطهاد والتوظيف (مؤلف جماعي)، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2021م.

80. وهبان أحمد، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات ،الإسكندرية، الطبعة الخامسة ،2007م.

## - الوثائق الرسمية:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **لقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016م الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016م.**

2. مرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020م، الجريدة الرسمية، العدد: 82، **المتضمن التعديل الدستوري**، بتاريخ 30 ديسمبر 2020م.

3. المرسوم الرئاسي رقم 12 - 01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة **2012**م، يتعلق بنظام **الانتخابات.**

4. مرسوم تنفيذي رقم 94- 87 المتمم لاحكام المرسوم التنفيذي رقم 93- 218 **المتضمن القانون الأساسي لسلك الشرطة البلدية**، الجريدة الرسمية، بتاريخ 10 ابريل 1994.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دليل التجنيد 2020 في مؤسسات التكوين للجيش الوطني الشعبي**، وزارة الدفاع الوطني، أركان الجيش الوطني الشعبي.

6. بيان أول نوفمبر، **المتحف الوطني للمجاهد**، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق. الجزائري العاصمة.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 32 (السنة الخامسة) أمر رقم: 68-82 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1968م **المتضمن سن الخدمة الوطنية**.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمن قانون **الخدمة الوطنية**، العدد: 48، 10 أوت 2014م.

**9.** المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 12 مارس سنة 2014م، **المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية**، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة بتاريخ، 19 مارس **2014م**.

10. المرسوم التنفيذي رقم 265/98 المؤرخ في 24 يناير 1998م المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للحرس البلدي وسيرها، الجريدة الرسمية عدد: 4 سنة 1998م.

11. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 سبتمبر 2001م المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للحرس البلدي، الجريدة الرسمية، عدد: 54 الصادرة بتاريخ 23 سبتمبر 2001م.

12. التعليمة رقم 004 المؤرخة في 05 أكتوبر 1988م، التي تحدد قواعد الخدمة والانضباط العام المطبق على سلك الحرس البلدي.

13. مرسوم تنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010م، **المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني**، الجريدة الرسمية رقم 78، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2010م.

14.أمر رئاسي 06- 01 **يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 11، بتاريخ 28 فبراير 2006.

15. القانون رقم 14- 06، المتضمن قانون **الخدمة الوطنية**، العدد: 48، 10 أوت 2014م.

16. مرسوم رئاسي رقم 06- 94 **يتعلق باعانة الدولة للاسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الارهاب**، الجريدة الرسمية، العدد: 11، الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2006.

17. المرسوم التنفيذي رقم 99- 143 **المتعلق بشرح اجراءات الاستفادة من الوئام المدني وكيفية اخطار لجان الارجاء وقواعد سيرها وصلاحيتها**، الجريدة الرسمية، العدد: 48، بتاريخ 20 جويلية 1999.

18. القانون 16- 13 **يتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد: 65، بتاريخ 06 نوفمبر 2016.

19. مرسوم رئاسي رقم 06- 93 **يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 11، الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2006.

20.اعلان رقم 01- 05 **يتعلق بنتائج استفتاء 29 سبتمبر 2005 حول الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد: 67، بتاريخ 05 أكتوبر 2005.

21.**ميثاق الأمم المتحدة**، صدر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم 26 جوان 1945م.

22.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966م.

23.العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م.

24.الميثاق الافريقي لحقوق الانسان اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشر، تونس 23 ماي 2004م.

25.قانون رقم 89- 08 مؤرخ في 25 ابريل **1989م يتضمن الموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر 1966م**، الجريدة الرسمية عدد 17 بتاريخ 26 ابريل 1989م.

26.المرسوم التنفيذي رقم 71-150 المؤرخ في3 جوان 1971م ، **المتضمن إنشاء أمن الولايات وأمن الدوائر**، الجريدة الرسمية رقم: 26، الصادرة بتاريخ: 08 جوان 1971م.

27.إعلان ومنهاج عمل بكين، **المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة**، بكين، الفترة ما بين 04- 15 سبتمبر 1995م.

28.قانون رقم 20- 05 يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد: 25، بتاريخ 29 أبريل 2020.

## - التقـاريـــر والدراسات:

1. تقرير التنمية الإنسانية العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م: الشباب وآفاق التنمية واقع متغير**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016م.

2. مازار مايكل جيه وأخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، مؤسسة راند RAND، 2016م.

3. أبو غزالة هيفاء، **المرأة العربية والديمقراطية**، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2014م.

4. دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه. تعميم المنظور الجنساني في إدارة المياه، **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**.

5. وافي العربي، مقاربة النوع والتنمية. العدد: 35، **السلسلة الشهرية المعرفة للجميع**، منشورات رمسيس، الرباط، 2008م.

6. المرأة العربية: تمكين وانجازات. تقرير صادر منظمة المرأة العربية، 2015م.

7. تقرير حول تحليل الوضع الوطني: **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي**، الجزائر 2010م.

8. بيرزات فارس، البارومتر العربي: الجزائر، عمان: **مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية**، 2008م.

9. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م: نحو اقامة مجتمع المعرفة، **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**، المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية.

10. كريكش نزاز، مسار الحوار الليبي: جدل النماذج التفسيرية وصراع الاستراتيجيات، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015م.

11. بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/03/13م.

12. غالم دالية، مجردون من السلاح انما أيضا من مقومات العيش، **مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الاوسط**، يناير 2019م.

13. تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية. **أوراق كارنيغي**، العدد: 07، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط: بيروت، يناير 2008م.

14. قوي بوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/03/13م.

15. الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية لما بعد 2015، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://archive.unescwa.org/ar/our-work/%D8%A7%D9%84%D8%A3%

16. التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، دراسة متوفرة على الرابط: https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/les-valeurs-engendr%C3%A9es-par-le-developpement-durable.html

17. **المبادئ الاساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية**، اعتمدت ونشرت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 12/ 2002م، المؤرخ في 24 جويلية 2002م.

18. اشكاليات الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا، اللجنة الاقتصادية لافريقيا: مكتب شمال افريقيا، هيئة الأمم المتحدة، 2014م.

19. قيرونيك بلاس بواسك وآخرون، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاغن، ديسمبر 2010م.

20. قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، سلسلة دراسات استراتيجية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد:169، 2012.

21. رحيمي مونية، أفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي، **مركز الجزيرة للدراسات**، تقرير منشور بتاريخ: 2012/12/18م.

## - المقالات والدوريات:

1. الامام سالمة، المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية في الجزائر: علاقة تأثير أم سيطرة، مجلة دفاتر السياسة والقانون.

2. أمحمدي فاطمة، سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية ضمن قطاع الأمن المجتمعي، **المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 0، 2017م.

3. باقي نصر الدين ، دور الزوايا في الاستقرار السياسي والاجتماعي للجزائر. **مجلة أفاق فكرية**، المجلد: 03، العدد: 07، 2017م.

4. بخدا عبد الكريم، قوي بوحنية، "الحكامة الأمنية" مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 17، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة. 2017م.

5. براردي نعيمة، الشرطة الجوارية مفهومها وأهدافها وتطبيقها، العدد: 09، **مجلة دراسات اجتماعية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية، الجزائر.

6. بشارة عزمي، الجيش والحكم عربيا: اشكالات نظرية. **سياسات عربية**، العدد:22، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة، سبتمبر 2016م.

7. بلحسن عمار ، الحداثة المعطوبة، **مجلة التبيين**، العدد:07، الجزائر، 1993م.

8. بلهول نسيم، في الأصول والأبعاد السوسيوتاريخية للمؤسسة الأمنية الجزائرية، دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وأخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطلعة الأول، 2015م.

9. بن خليف عبد الوهاب، "التعددية الاثنية وأثرها على بناء الدولة في افريقيا القرن الافريقي نموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، المجلد:3، العدد:06، 2016م.

10. بن زنين بلقاسم، المرأة الجزائرية والتغيير : دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية. العدد: 57-58 ، **إنسانيات: المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012م.

11. بن سعيد مراد، زياني مراد، النخبة والسلطة والأيديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 37، العدد 430، ديسمبر 2014م.

12. بن سعيدان محمد، الأسطول البحري ودوره في ايالة الجزائر خلال القرن 11 هـ/ 17م، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد: 12، العدد: 13.

13. بن ورقلة نادية، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. **مجلة دراسات وابحاث**، الجزائر: جامعة الجلفة، العدد: 11، 2013م.

14. بورغدة بورغدة، المرأة الجزائرية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. **مجلة الأسرة والمجتمع**، مخبر الأسرة، التنمية ، الوقاية من الانحراف والإجرام، جامعة الجزائر 2.

15. بوزغاية باية ، العربي بن داود، إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد: 03، العدد: 05.

16. بوزيدي يحي، هكذا يتشيع أبناء المغرب العربي، **مجلة الراصد**، العدد: 74، جويلية 2009م.

17. بوكليخة عبد الصمد، "السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي: الجزائر أنموذجا"، **مجلة أكاديميا**، العدد 05، 2016م.

18. بومدين عربي، الحركات الاحتجاجية في الجزار وعسر التحول، **مجلة سياسات عربية**، العدد: 19، مارس 2019م.

19. بومقورة نعوم، الحركات النقابية في الجزائر وسياساتها المطلبية: الأجر أنموذجا، **مجلة إضافات**، العدد01، شتاء 2008م.

20. بومهرة نور الدين، مهنة نصيرة، مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتربية المواطنة في الجزائر، **مجلة مقاربات**، العدد: 01، المجلد: 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

21. بوهلال الطيب، مقاربة سوسيوقانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري: مقارنة بين دستوري 1989م-2016م، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة**، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2019م.

22. بيداني الطاهر، تسلسل السلطة في المؤسسة الأمنية الجزائرية، دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وأخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطلعة الأول، 2015م.

23. جميل الراوي بشرى، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري. **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد:18، 2012م.

24. جميل الراوي بشرى، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري. **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد:18، 2012م.

25. جوزي فاروق، افتتاحية: المؤتمر الـ 36 لقادة الشرطة والأمن العرب من أجل تعزيز العمل الأمني العربي المشترك، **مجلة الشرطة**، العدد: 111، المديرية العامة للأمن الوطني، 2012م.

26. جيدور حاج بشير، مأزق الإسلام السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية عن الأجاء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد:19، جامعة ورقلة، جوان 2019م.

27. حجاج عثمان، الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.

28. حجاج قاسم، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية: دراسة للشراكة عسكري- مدني خلال فيضانات وادي ميزاب سنة 2008م، العدد:14، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016م.

29. حجاج مراد، تحديات وأفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011م-2020م، **مجلة مدارات سياسية**، العدد: 01، المجلد: 05، 2021م.

30. حجام العربي، طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد: 02، المجلد: 06، ديسمبر 2019م.

31. حسين عقيلة، المرجعية الفقهية في الجزائر. **مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية**، العدد: 07، كلية العلوم الإسلامية: جامعة الجزائر، 2014م.

32. حفاف سعاد بوضياف مليكة، البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض سعر البترول، **دراسات في التنمية والمجتمع**، العدد: 01، المجلد: 03.

33. حمد إسعاف، رأس المال الاجتماعي: مقاربة تنموية، المجلد: 31، **مجلة جامعة دمشق**، العدد: 03 ، 2015م.

34. حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا...الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 1، أكتوبر 2004م.

35. خوني وريدة ، دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني، مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري. أيام 27 و28 فيفري 2011، جامعة ورقلة.

36. دحماني مصطفى، التهديد البيولوجي الجديد للأمن المجتمعي (جائحة كوفد 19 أنموذجا)، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، العدد: 03، المجلد: 02، نوفمبر 2020م.

37. دخان نور الدين، الأمن الإنساني دراسة في المفهوم، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد9، الجزائر مركز البصيرة للبحوث والدراسات، دار الخلدونية ، 2006م.

38. رزيق نفيسة، نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية: دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 12-03، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 07 المجلد:02، 2017م.

39. رضوان محمد، **منازعات الحدود في المغرب العربي، مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية**، الجزائر، 1999م.

40. ركاش جهيدة، دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي، **مجلة المعيار**، العدد: 16، المركز الجامعي تسمسيلت.

41. روابح الهام شهرزاد، مقومات المدينة المستدامة، **مجلة القانون العقاري**، العدد: 14، 2021م.

42. زبوج سامية، مضامين السياسة الاجتماعية، **مجلة التراث**، العدد:29، المجلد: 01، جامعة الجلفة، ديسمبر 2018م.

43. الزبيدي عبد القوي وآخرون ، " أساليب الهوية والتأجيل الأكاديمي للإشباع لدى الطلبة العمانيين " ، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية** ، مجلد 11، العدد:03، 2015م.

44. زقاغ عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، جوان2011م.

45. زناتي محمد السعيد، بنيني أحمد، دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجرائم ومكافحتها. **مجلة تحولات**، العدد: 01، جامعة روقلة، 2019م.

46. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي العولمة، **مجلة المفكر**: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد:01، جامعة بسكرة، المجلد:05.

47. زياني صالح، حجيج أمال، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مخبر الأمن الانساني، جامعة باتنة، العدد 01، جويلية 2011م.

48. سامح فوزي، كيف يصبح رأس المال رصيدا مضافا للمواطنة، **مجلة الديمقراطية**، العدد: 67، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2017م.

49. ستيبان ألفريد، لينز جون ج، يوجندراياداف، بزوغ الأمم الدولة،**مجلة المشكاة**، المجلد21، العدد3، جويلية 2010م.

50. السراني عبد الله، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، روقة مقدمة في إطار الندوة العلمية بعنوان: **برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات**، بيروت،2011م.

51. سعود الطاهر، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجارب والمكاسب، **سياسات عربية**، العدد: 34، سبتمبر 2018م.

52. سلامي منيرة، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد:05، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ديسمبر 2016م.

53. سويقات بلقاسم، العدالة التصالحية بين المعارضة والتأييد، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 19، جوان 2018م.

54. سي بشير محمد، قضايا أمنية داخلية بين قيم الأمن وقيم المجتمع دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2015م.

55. السيد ابراهيم عجوة علي، الاعلام الأمني العربي، محاضرة مقدمة ضمن حلقة نقاشية بعنوان: **التوعية الأمنية...رؤية مستقبلية**، جامعة نايف للعلوم الامنية.

56. شعوة هبة، تطبيق الشرطة الجزائرية– قسم أمن ولاية سطيف– لمفاهيم الشرطة المجتمعية من خلال استخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي "الفيسبوك نموذجا"، **مجلة المعيار**، العدد: 44، مجلد: 22، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2018م.

57. صالح زياني، عمر بن سليمان، السياسة الاجتماعية بين المنظورين المهني والأكاديمي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 12، جامعة باتنة، جانفي 2018م.

58. طار هدى، تسعديت مسيح الدين، علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيوسياسي والتمرد. **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد:34، 2018م.

59. الطالب مبارك علي، الهوية وأشكال التدين في الجزائر...رهانات العصر. **مجلة العلوم الاجتماعية**: العدد: 01، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017م.

60. عبد الوهاب غربي ووهيبة دالع، مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر: علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد12، العدد01، أفريل 2021م.

61. عثمانين غازي، اللغة العربية والجامعة الجزائرية، **مجلة اللغة العربية**، المجلس الدولي للغة العربية، بيروت.

62. عامر الهواري، العيد هدفي، التكريس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني ضمانة لتجسيد دولة القانون الحديثة في الجزائر، **مدارات سياسية**، العدد: 01، المجلد: 05، مركز المدار المعرفي للابحات والدراسات، 2021.

63. علي غريبي ومصطفى بن جلول، الحقوق والحريات العامة وحدود ممارستها في التشريع الجزائري، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد: 02، المجلد: 07، جامعة باتنة 01، 2020.

64. عدان نبيلة، مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية، المجلد: 08، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 14، جامعة باتنة.

65. عربي بومدين ، بوسنية سعاد، "اللغة والهوية في الجزائر في زمن العولمة: نحو استكشاف العلاقة "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد:(481)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2019م.

66. عربي بومدين، أزمة الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء. **مجلة قراءات افريقية**، العدد: 28، 2016م.

67. عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، **مجلة سياسات عربية**، العدد25، مارس 2017م.

68. عزاز حسنية، **اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة**، مجلة عود الند، العدد: 08، ربيع 2018م.

69. عنصر العياشي، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا، **مجلة رواق عربي**، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد22، 2001م.

70. عوض محسن، **محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:121، 1989م.

71. العوفي حليمة، تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر، (1970م- 2014م)، **مجلة التنمية الاقتصادية**، العدد: 05، جوان 2018م.

72. تيطواني الحاج، أدلجة الاعلام في عصر العولمة والتحولات الدولية الراهنة في العالم العربي، **مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية**، الجزائر، العدد: 23، 2013م.

73. تيقان بوبكر، **الاعلام الأمني وعلاقته بتحسين أداء جهاز الشرطة الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014م.

74. ثنيو نور الدين، الشباب الجزائري والسياسة، **مجلة اضافات**، العدد23-24، صيف وخريف 2013م.

75. شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1962-1969)، **مجلة قضايا تاريخية**، العدد: 01، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للاساتذة الجزائر، 2016.

76. غربي عبد الوهاب، دالع وهيبة، مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر: علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد12، العدد01، أفريل 2021م.

77. غريب حكيم، الإعلام الأمني في الجزائر ودوره في مكافحة الإرهاب، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد:01، جامعة سيدي بلعباس، المجلد:08، جوان 2017م.

78. غزالي محمد، زرارقة فيروز، دور الأمن الحضري لمدينة سطيف في الوقاية من الجريمة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف، العدد: 24، 2017م.

79. غيوم اكزافييه ، العلاقات الدولية" ، ترجمة: قاسم المقداد، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، سنة 2003م.

80. فرحات علاء الدين ، المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي. **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد: 05، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

81. قاسي فوزية، عربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، **سياسات عربية**، العدد: 19، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016م.

82. قاشي علال، دور الحكم الراشد في إعادة هيبة الدولة لدى المواطن الجزائري، **مجلة المعيار**، العدد: 23، المجلد: 12، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة.

83.قريد سمير، الإعلام الأمني ودوره في نشر ثقافة المواطنة، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد: 01، جامعة الوادي، المجلد: 08.

84.قنيفة نورة، الإشكال الهوياتي اللغوي الجزائري..أو إشكالية أزمة الانتماء، **مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية**، العدد: 16، جامعة سطيف2.

85.قوي بوحنية، بن ناصر بوطيب، الإصلاحات السياسية واشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية: الجزائر أنموذجا، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد4، ديسمبر 2019م.

86.كبابي صليحة ، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، **مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية**، تلمسان:جامعة أبوبكر بلقايد، العدد: 09 ،2009م.

87.كربوسة عمراني، تحديات المرأة العربية في سوق العمل: نحو ميكانيزمات التمكين. مجلة الناقد لدراسات السياسية، العدد: 01، المجلد الثالث، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة ابريل 2019م.

88.الكروي محمود صالح ، مكانة الدين في النظام الملكي المغربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19،صيف2008م.

89.كواش منال ، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر. **مجلة تحولات**، العدد: 02، 2018م.

90.لخضاري منصور، في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر، دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2015م.

91.مبروك عبد النور، حقوق الانسان والحريات العامة في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد:05، العدد: 03، اكتوبر 2020م.

92.مجوب رزيقة ، الاقترابات النظرية للرأسمال الاجتماعي عند مارسال موس، مالك بن نبي، بيار بورديو، جيمس كولمان، روبيرت بوتنام. المجلد: 09، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، العدد: 01.

93.محدودة عبد الصمد، آليات حماية الحريات الاساسية بين التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد: 11، 2015م.

94.محمد بوسلطان، العدالة الانتقالية والقانون، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد:02، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013.

95.مستاري جيلالي، الخطاب الديني في المدرسة الجزائرية، بعض الملاحظات النقدية على كتب التربية الإسلامية في الثانوي، **انسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2010م.

96. موسوني محمد، مدخل الى التطور التاريخي للخطاب الديني في الجزائر، **مجلة أنتروبولوجيا الأديان**، العدد: 01، المجلد: 03، جامعة تلمسان.

97. مسعود عز الدين، سلماني سالم، شعار الأمن الفكري والمؤسسات الاجتماعية في الجزائر، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد: 11، جامعة زيان عاشور الجلفة، سبتمبر 2018م.

98. مصنوعة أحمد، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 03، المجلد: 02، جامعة الشلف، 2016م.

99. معروف فرحان شيماء، موقف الاتحاد الوروربي من التغيير في الوطن العربي، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد: 45، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق.

100. معمري خالد، حوار المنظورات في الدراسات الأمنية تفكيك البنى الابستمولوجية والأطر الأنطولوجية. **مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية**، تلمسان:جامعة أبوبكر بلقايد، العدد: 09، 2009م.

101. مقدم سعيد، عمليات إعداد وصناعة الدساتير، **مجلة المفكر**، العدد:09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013م.

102. منتصر جمال، تحولات في مفهوم الأمن، من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، جانفي 2018م.

103. موفق سهام، ضيف أحمد، رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد: 34 (02)، جامعة زيان عاشور الجلفة.

104. نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من من الايديولوجيا الشعبوية الى الدولة النيوباترمونيالية، **سياسات عربية**، العدد: 35، المركز العربي للأبحات ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2018م.

105. نوري دريس، الدولة والاقتصاد والمجتمع في الجزائر المعاصرة، في: مجموعة مؤلفين، **التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر من منظور العلوم الاجتماعية**، معسكر: مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية جماعة مصطفى سطمبولي، سيدي بلعباس: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ط1، 2018م.

106. هويدي عبد الباسط، الطيب بودرهم، نحو أداء اجتماعي متميز للمؤسسة الشرطية (مدخل أخلاقي مسؤول اجتماعيا). **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد:04، المجلد:08، 2020م.

107. ولد الصديق ميلود، فينومنيولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر. دراسة منشورة في مؤلف: نسيم بلهول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، 2015م.

108. يحي تقي الدين، **القيم الثقافية المكتسبة من خلال استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي**. مجلة تاريخ العلوم، العدد: 11، مارس 2018م.

109. يونسي عيسى، تلي نسمية، " النوع الاجتماعي (الجندر) مقاربة سوسيوتنموية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد13، العدد04، 2020م.

## - المذكرات الجامعية:

1. بركان إكرام ، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010م.

2. بن يحي عتيق ، **التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الانسان دراسة حالة: دارفور- السودان (2003م... واقع وأبعاد)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008م، جامعة الجزائر3.

3. بوزيدي يحي، المناطق الحدودية وأثرها على سياسات الدول: دراسة حالة إيران بعد 2001م"، **أطروحة دكتوراه علوم**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019م.

4. بوعمامة العربي، **الخطاب السياسي والمؤسسة الدينية في الجزائر: مقاربة سسيوتاريخية**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران1، 2012م-2013م.

5. بويبية نبيل، المقاربة **الجزائري اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، كلية العلم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م-2011م.

6. حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ،2005م.

7. حمزة حسام ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010م-2011م.

8. الحمليلي سيدي محمد، السياسة **الجنائية بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012م.

9. خياري لطفي، **توظيف الأقليات وتأثيرها على أمن واستقرار الدول: الطائفية في لبنان نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. 2015م-2016م.

10. روابحة عبد الوهاب، **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992م الى 2010م**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3.

11. زريق نفيسة، **علية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008م-2009م.

12. سويقات بلقاسم، **العدالة التصالحية في المسائل الجنائية: دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوره في الحقوق، جامعة بسكرة، 2019م- 2020م.

13. شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، السنة الجامعية 2014م-2015م.

14. شرقي عبد الغاني، **الاستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب بين 1992م-2007م**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولة، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر.

15. عباسي يزيد، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م-2016م.

16. قوجيلي سيد أحمد ، "**الحوارات المنظومة وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلوم الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2010م -2011م.

## - الملتقيات العلمية:

1. بلعقون تهامي، واقع استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليوم الدراسي حول: اللغة العربية في التعليم الجامعي: بين الواقع والمأمول، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، 19 أفريل 2019م.

2. بنت الشيخاني خيرة، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة: **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فبراير 2013م.

3. بوزيدي يحي، البحث عن الذات: المتشيعون في الجزائر وأزمة الهوية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي بعنوان: **المواطنة والهوية العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيام 27 و28 و29 فبراير، 2016م.

4. بوزيدي يحي، الحدود السياسية والامن القومي الجزائري: مقاربة جيوسياسية، مداخلة مقدمة لأشغال الملتقى الوطني بعنوان: **المشكلات الامنية في الفضاء المغاربي: منظورات نقدية عابرة للتخصصات**، يوم 10 فيفري 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس.

5. بوسنية سعاد ، " التمكين السياسي للمرأة: نحو ممارسات جيدة لترقية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر"، مداخلة غير منشورة في الملتقى الدولي الموسوم بـ : **المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، يومي 19 و20 أكتوبر 2015م.

6. بويبية نبيل، مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني الأول حول: **اشكالية الامننة في المغرب العربي**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد يحي الصديق بجيجل.

7. حمدوش رياض ، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008م.

8. داود محمد ، الهوية والتعدد اللغوي والثقافي في الجزائر: واقع ورهانات، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م.

9. درقاوي كلثوم، أي دور للتعدد اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م.

10. سدي علي، رأس المال الاجتماعي: القطعة المفقودة في اشكالية التنمية بالجزائر. مداخلة ألقيت في أشغال الملتقى الوطني الاول بعنوان: **دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية بالجزائر**، أيام 12-13 نوفمبر 2013م، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون بتيارت.

11. سعيدي ياسين، مكانة الشباب في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني بعنوان: **الانتخابات المحلية ودورها في تكريس مفهوم الديمقراطية**، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران2، 16 مارس 2018م.

**12.** الصاوي علي، " الشباب والحكم الجيد والحريات"، ورقة **مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، الرباط- المغرب (6-2005/7/8م) برعاية: UNDP-UNDESA.**

13. الصاوي علي، الشباب والحكم الجيد والحريات، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، أيام: 8-7 جويلية 2005م، الرباط.

14. علاق جميلة، ويفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

15. عنصر العياشي، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا. ورقة مقدمة لندوة **المشروع القومي والمجتمع المدني**، قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية و الآداب و العلوم الإنسانية، سورية، جامعة دمشق، 7-12 ماي 2000م.

16. عيادي عبد الكريم، الدراسات الثقافية العولمة وإعادة بناء -تشكيل- الهوية. مداخلة مقدمة في أشغال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، منشورات المجلس، 2018م.

17. قدار مريم، التعايش بين العربية و الأمازيغية مظهر من مظاهر ثراء لغوي وثقافي، أي دور للتعدد اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م.

18. مكيري مالية، التعدد اللغوي عبر وسائل الاعلام الجزائرية ودوره في تعزيز الانسجام الاجتماعي، ورقة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي بعنوان: **الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م.

## - المحاضرات والبحوث:

1. برقوق أمحند، **الأمن والإستراتيجية**، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أفريل 2012م.
2. عبد القادر عبد العالي، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2007م-2008م.
3. عدنان أبو رموز سيما عدنان، النوع الاجتماعي (الجندر). بحث مقدم في تخصص: ماجستير دراسات إسلامية معاصرة، القدس، 2005م.

## - المواقع الالكترونية:

1. آندري مورافسيك، »الاتحادية والسلام: منظور ليبيرالي- بنيوي« ، ترجمة عادل زقاغ، **موقع سياسة**، متوفر على الرابط التالي: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html
2. الحيدري إبراهيم، **مدرسة فرانكفورت من نقد الفكر إلى نقد المجتمع**، متوفر على: www.ahewar.org.
3. مامورا تاكايوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية.ترجمة: عادل زقاع، **موقع سياسة**، متوفر على الرابط التالي: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045
4. الثلوت فاطمة الزهراء ، **الأمن الإنساني بين شرعية التدخل والتعارض مع السيادة الوطنية**، 2020م، متوفر على الرابط:
https://cutt.us/bzpKH
5. وولت ستيفن، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن httpm//www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html، 2005.
6. صحراوي عز الدين ، " اللغة العربية في الجزائر : التاريخ والهوية ، على الموقع :
http://fll.univ-biskra.dz/images/pdf_revue/pdf_revue_05/sahraoui%20azzeddine.pdf
7. العفيف الباقر، "أزمة الهوية في شمال السودان"، ترجمة: الخاتم عدلان، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.alnilin.com/vb/showthread.php?t=72599،
8. وزير التعليم العالي ينشر نتائج الاستفتاء حول ترقية اللغة الإنجليزية، جريدة الشروق اليومي، 2019/11/07م، متوفر على الرابط:

https://www.echoroukonline.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-

9. عثماني مريم، شيتور يطمئن الكناس بعد التراجع عن تعزيز الانجليزية. جريدة الرائد، العدد، الجزائر، 20.جانفي 2020: متوفر على الرابط: http://elraaed.com/ara/watan/145981-

10. حسين محمد، **تجماعت: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية**، جريدة الاتحاد، متوفر على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011

11. بركاني سلطان، هكذا وصل الإسلام الى بلادنا، جريدة الشروق اليومي، 2021/02/07م، متوفر على الرابط: https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%88%D8%B5%D9%84-

12. عتبي حمزة ، لماذا تتعامل الجزائر بقسوة مع الطوائف الاسلامية الخارجة عن مذهب البلاد، **نقلا عن موقع العربية**، متوفر على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/2016/10/27/algeria-islamic-sects

13. فركوس محمد علي، تسليط الأضواء على أن مذهب أهل السنة لا ينتسب اليه أهل الاهواء، الكلمة الشهرية رقم 125، من **الموقع الرسمي للدكتور محمد علي فركوس**، على الرابط: https://ferkous.com/home/?q=art-mois-125

14. نسرين محفوف، ...وزارة محمد عيسى ترد على فركوس اليوم، من **موقع جريدة اليوم**: متوفر على الرابط: https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%AA%D8%

15. بوبوش محمد، التشيع في الجزائر وجوده وردود الفعل ضده، دراسة منشورة في كتاب: ايران ودول المغرب: المسألة الشيعية، 2016م، مركز المسبار للدراسات والبحوث، متوفرة على الرابط: https://www.almesbar.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%91%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D9%87

16.نشرة الديوان الوطني للإحصائيات. متوفرة على الرابط: http://www.ons.dz/-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%
-D9%85

17. الموقع الرسمي لوزارة العدل: https://www.mjustice.dz/ar/

18. بوعلي ياسمين، من موقع جريدة الحوار اليومي، على الرابط:
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82
%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/128358.html

19. بن رحو سهام، مأسسة النوع الاجتماعي: مدخل لتحقيق الأمن الإنساني للمرأة بالجزائر، دراسة متوفرة على الرابط: http://www.univ-
oran2.dz/images/these_memoires/FDSP/Doctorat/TDDSPA-
29/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A8%D9%86%20%
D8%B1%D8%AD%D9%88%20%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85.
pdf

20. بعض المعطيات الخاصة بانجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، جويلية 2017م، متوفر على الرابط:
https://www.msnfcf.gov.dz/pdf/%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%
A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA
%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%20%D
8%A8%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%2%D8%A7pdf

21. عادل النجار، جماعات الطوارق..أزمات متعددة وهوية واحدة، متوفر على الرابط:
file:///C:/Users/sabil/Downloads/33858356.pdf

22. قوي بوحنية، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي. **مركز الجزيرة للدراسات**، متوفر على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

23. تصريح رئيسة الهلال الأحمر الجزائري لقناة DW. متوفر على الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A
C%D8%A6%D9%88%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D
9%86-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A8%D8

24. بن عبد الله عبد الرزاق، 90 ألف مهاجر يتدفقون على الجزائر سنويا، وكالة الاناضول، متوفر على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%8
2%D9%8A%D8%A7/90-%D8%A3%D9%84%D9%81-
%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1-

%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-
%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%

25.حسون سعود أحمد، الرتب العسكرية...لها موقعها في التاريخ العسكري. مجلة درع الوطن **(مجلة عسكرية واستراتيجية)**، متوفر على الرابط:
http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/history/%D8%A7%D
9%84%D8%B1%D8%AA%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D
8%A9..%D9%84%D9%87%D8%A7-
%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D9%87%D

26.المراغي اسلام، من دفاتر النصر: لماذا تستورد الجزائر نصف سلاح القارة؟، **اضاءات**، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/from-books-victory-why-algeria-imports-half-arms-continent/

27.عزيز أحمد، الجزائر تقتحم الصناعات العسكرية...عين على النفقات وأخرى على التصدير. وكالة الأناظول، 2017م، متوفر على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%8
4-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%
D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

28. وزارة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire1_ar.ph

29. تسيير الكوارث الطبيعية: الدور الاخر للجيش الوطني الشعبي، **وكالة الانباء الجزائرية**، نشر بتاريخ: 2012/09/15م، متوفر على الرابط:
http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=62599

30.من موقع المديرية العامة للأمن الوطني: متوفر على الرابط:
http://www.dgsn.dz/IMG/pdf/_2-4.pdf

31. شوقي عبد الكريم، الشرطة الجزائرية ابن الثورة التحريرية، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد: 03 المجلد: 10، ديسمبر 2019م.

32. **مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**، دور الشرطة في واقع متغير...ضرورات المراجعة واتجاهات التطوير: الرابط:-https://www.policemc.gov.bh/mcms
store/pdf/76e774fc-023c-434d-b68a-
8f1ce09170e4_%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8
%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%88%
D8%A7%D9%82%D8%B9%20%D9

33. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم، متوفرة على الرابط: https://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf

34. مجلس أعيان الميزابيين الاباضية لقصر غرداية، الموقع الرسمي: http://www.ayanemzabghardaia.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3/d%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1.pdf

35.برقوق محند، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والسياسية، متوفرة على الرابط: https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%

36. **شكر عبد الغفار**، العلاقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية، **مقال منشور على الموقع الالكتروني:** https://bit.ly/3CfJ7rP

**باللغات الأجنبية:**

## Boocks:

1. Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, Paris : Montchrestien,2002.
2. Cherifi Brahm**, Le M'Zab: Etude d'anthropolpogie historique et culturelle.** éditions Sedia, 2015.
3. Elman Colin, **'' Realism''**, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, London : Routledge, 2008.
4. Kenneth Waltz , **Theory of International Politics,** New York, Mac-Graw-Hill,1979.
5. Mearcheimer John **, THE TRAJEDY OF GREAT POWER POLITICS**) NEW YORK: LONDON: W.NORTHEN AND COMPANY; 2003.
6. Roe Paul, Ethnic voilence and The societal Security Dilemma. Oxon, Englend and newyork: Routledge, First published, 2005.
7. Tlamçani Rachid, **Election et élites en Algérie**, Alger : CHIHAB EDITIONS, 2003.

## Journal:

1. Andrea Carla , Community Security : Letters from bosnia- Athreotical analysis and its Application to the case of bosnia Herzogovina. Peace conflict and Development: An **interdisciplinary Journal**, vol: July 2005.
2. Brahim cherifi**, Le M'Zab: Etude d'anthropolpogie historique et culturelle.** éditions Sedia, 2015

3. AXWORD LIOYD, "La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation", In: **Politique étrangère** ; N°2 - 1999 .
4. Bilgin Pinar,**'' Critical Theory''**, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, London : Routledge, 2008.
5. Boll Pierre-Herni**, LA POLICE DE PROXIMITE : NATION, INSTITUTION**, ACTION. EGZKIL ORE, Numiro :12, 1988.
6. Booth Ken , **Theory of world Security,**Cambredge University Press.2007.
7. Bruce Russet , "The Democratic Peace",**International Security,**N 19(4),1995.
8. Buzan Barry, New Patterns of Global Security in The Twenty first Cuntry, **International Affairs**, Vol, 67, (3) 1991.
9. Guillaume Duffour Frèdirick ,Aperçu Du Contributions Des Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant RéFlexif Des Théories De La Sécurité. www. Conflits. Org/ Document 1531 . Html.
10. Huntington Samuel, **''The Clash of Civilisation ?''**, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, volume 2, (London : Sage Library of International Relations), 2007.
11. Jervis Robert,"Cooperation Under the Security Dilemma",**World Politics**, Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978).
12. Kabeer Naila, "Gender, poverty, and inequality: a brief history of feminist contributions in the field of international development", **Gender & Development**, Vol. 23, No. 2, 2015, p 203.
13. karakaya polat Rabia, "the European union as a desecuritizer : securitization and securitization" , a Working paper presented to 58th political studies association annual conference, democracy governance and conflict dilemmas of theory and practice April 2008, Swansea university.
14. Keohane and Martin,"The Promise of Institutionalism Theory", **International Security,** 20(1), 1995.
15. McSweeney Bill, **Security, Identity and Interests :A sociology of International Relations**,(UK :Cambridge University Press ),2004.
16. Taurek Rita,''Securitization Theory and Securitization Studies'',**Journal of International Relations and Development** 9(2006).
17. Tickner J. Ann, Gendering World Politics: Issues and Approaches in The Post- Cold War Era, New York: Colombia University Press, 2001.
18. Waever Ole, « Securitzation and Desecuritization, in Barry Buzan and Lene Hanen, **International Security Studies** : Vol 3Widening Security "SAGE Publication, 2007.
19. Wendt Alexander, **Social Theory of International Politics**. Cambridge University Press, 1999.

## Rapport :

1. United nations development programme(UNDP), , Human development report 1999" **Globalisation with a Human Face**". New York: united Nations, Oxford University Press, 1999.
2. United Nations, "The Beijing Declaration and Platform for Action", **Beijing: The Fourth World Conference on Women**, 4- 15 September 1995, article 13, p 3, Available at: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/Events/bdpa.pdf

3. **Africa Center for Strategic Studies,** sur site: https://africacenter.org/spotlight/threat-from-african-militant-islamist-groups-expanding-diversifying/
4. Rapport GLOBAL FIREPOWER: https://www.globalfirepower.com/

# الفـــهارس

## 1. فهرس الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **الجدول رقم 01** | يوضح متوسط العمر في الجزائر | **101** |
| **الجدول رقم 02** | يوضح بالأرقام عدد النشء والشباب في الجزائر | **102** |


## 2. فهــرس المحتويــات:


| **الفهـــــرس** | |
|---|---|
| **شكــر وتقديــر** | **/** |
| **الإهـــداء** | **/** |
| **مقدمـــة** | **5-21** |
| **الفصل الأول: تطور الدراسات الامنية: السياقات والمضامين.** | |
| **المبحث الأول: المقاربات النظرية لتحليل فكرة الامن** | **24** |
| المطلب الأول: المنظور الواقعي للأمن | **24** |
| ▪ الواقعية من ثراث الفكر السياسي إلى حل العلاقات الدولية. | **24** |
| ▪ الدولة وحدة مرجعية في التحليل الأمني. | **26** |
| المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للأمن. | **34** |
| المطلب الثالث: المنظور النقدي للأمن. | **39** |
| **المبحث الثاني: فكرة الأمن المجتمعي..من أمن الدولة إلى أمن المجتمع** | **45** |
| المطلب الأول: المنظور البنائي للأمن. | **45** |
| المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن...من أمن الدولة الى أمن المجتمع. | **46** |
| ▪ فكرة الأمن المجتمعي | **48** |
| ▪ الأمننة | **49** |
| ▪ المعضلة الأمنية المجتمعية | **52** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: الأمن المجتمعي كأحد قطاعات الأمن الإنساني: المجتمع/ الإنسان/ المجتمع | 53 |
| **المبحث الثالث: المستويات التحليلية للأمن/ الأمن المجتمعي.** | 57 |
| المطلب الاول: المستوى الوطني المعضلة الهوياتية: الاحتواء/ المواجهة/ التمكين. | 57 |
| المطلب الثاني: المستوى الاقليمي التماس الجيوسياسي: الهيمنة/ الاحتواء. | 65 |
| المطلب الثالث: المستوى العالمي: الاختراق/ التفكك. | 69 |
| **الفصل الثاني: محددات الأمن المجتمعي في الجزائر.** | |
| **المبحث الأول: المحددات الهوياتية للأمن المجتمعي في الجزائر.** | 77 |
| المطلب الأول: البعد اللغوي (المجتمع، النخب، صناع القرار) | 77 |
| المطلب الثاني: البعد الاثني (العرب، الأمازيغ). | 86 |
| المطلب الثالث: البعد الديني (المالكية، الاباضية) (السنة الشيعة) (المسجد الزوايا) | 90 |
| **المبحث الثاني: المحددات الفئوية للأمن المجتمعي في الجزائر.** | 100 |
| المطلب الأول: الطفرة الشبابية في المجتمع الجزائري. | 100 |
| المطلب الثاني: تمكين المرأة...شعار الألفية. | 107 |
| المطلب الثالث: رأسمال المجتمعي في الجزائر. | 113 |
| **المبحث الثالث: المحددات الجيوأمنية للأمن المجتمعي.** | 121 |
| المطلب الأول: الدائرة الافريقية. | 121 |
| المطلب الثاني: الدائرة المتوسطية. | 129 |
| المطلب الثالث: الدائرة المغاربية. | 135 |
| **الفصل الثالث: العلاقة بين المؤسسات الأمنية والقوى المجتمعية لتحقيق الامن المجتمعي.** | |
| **المبحث الأول: أثر المؤسسات العسكرية على تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر(الجيش الوطني الشعبي)** | 142 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: تطور المؤسسة العسكرية في الجزائر | 142 |
| المطلب الثاني: التطور الهيكلي للمؤسسة العسكرية | 149 |
| ▪ على مستوى الرتب | 150 |
| ▪ على مستوى العتاد | 151 |
| ▪ على مستوى التكوين | 152 |
| المطلب الثالث: سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية | 153 |
| ▪ المكون البشري للمؤسسة العسكرية في الجزائر. | 153 |
| ▪ الدور الاجتماعي لليش الوطني الشعبي. | 155 |
| **المبحث الثاني: أثر المؤسسة الشرطية على تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر** | 159 |
| المطلب الأول: تطور المؤسسة الشرطية في الجزائر | 159 |
| المطلب الثاني: التطور الهيكلي للمؤسسة الشرطية في الجزائر | 165 |
| المطلب الثالث: توجهات الأنسنة في المؤسسة الشرطية في الجزائر | 171 |
| **المبحث الثالث: أثر القوى المدنية في تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر** | 180 |
| المطلب الأول: قوات الحرس البلدي. | 180 |
| المطلب الثاني: قوات الدفاع الذاتي. | 186 |
| **الفصل الرابع: آليات تحقيق الأمن المجتمعي** | |
| **المبحث الأول: الآليات القانونية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر** | 192 |
| المطلب الأول: تكريس الحقوق والحريات. | 193 |
| المطلب الثاني: المكافحة القانونية للممارسات التمييز والتفرقة. | 200 |
| المطلب الثالث: العدالة التصالحية. | 206 |
| **المبحث الثاني: الاليات السياسية لتحقق الامن المجتمعي** | 215 |
| المطلب الأول: المواطنتية كمدخل لتحقيق الأمن المجتمعي. | 215 |
| المطلب الثاني: المجتمع المدني كمخرج لتحقيق الامن المجتمعي. | 222 |
| المطلب الثالث: نحو بناء عقد اجتماعي جديد. | 229 |
| **المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية لتحقيق الأمن المجتمعي.** | 236 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: حوكمة الموارد: العدالة التوزيعية وتكافئ الفرص | **237** |
| المطلب الثاني: السياسة الاجتماعية: تكافل اجتماعي أم سلم اجتماعي | **241** |
| المطلب الثالث: الاستدامة: استشراف التنمية. | **247** |
| **الخاتمة** | **253** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **265** |
| **فهرس الجداول** | **295** |
| **فهرس المحتويات** | **295** |
| **ملخص الدراسة** | **300** |

# الملخص

**الملخص:**

تتجه هذه الدراسة في فصولها الأربع إلى بحث متغير الأمن المجتمعي الذي يعد أحد المستويات الهامة لتحليل الظاهرة الأمنية، التي عرفت موجات تحولية مرتبطة بكثافة التغيرات المراحلية الطارئة على واقع الدول والمجتمعات. وتتخذ هذه المذكرة من الجزائر وحدة تحليل لها باستحضار أهم المحددات المجتمعية لمقتضيات الظاهرة، كالعناصر الهوياتية والفئوية، فضلا عن القراءة الجيو-أمنية لامتدادات الأمن المجتمعي الجزائري عبر الدوائر الإقليمية والدولية للأمن الوطني، كما يفحص هذا الموضوع تلك التفاعلات المؤسسية بين مختلف البنى الرسمية والقوى المجتمعية المؤثرة في الواقع الأمني للبلاد لاسيما خلال تجربة مكافحة الإرهاب في تسعينات القرن الماضي. لتنتهي الدراسة إلى ضرورة اعتماد آليات مستخلصة من تلك الأبعاد الأساسية المدرجة في فكرة الأمن الإنساني، من خلال إرساء منظومة قانونية ضامنة للحقوق والحريات، وكذا البعد السياسي المجسد في قيم المواطنة والمدنية وتعزيز الانتماء الوطني، إضافة للبعد الاقتصادي القائم على فكرة العدالة التوزيعية وإتاحة الفرص واستدامة التنمية ضمانا لحصانة الأمن المجتمعي كمقوم أساسي لتحقيق الأمن الشامل.

**الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن المجتمعي ، الدولة، الهوية، الجزائر.**

## Abstract:

This study aims, through its four chapters, to discuss the societal security variable, which is one of the most important levels for analyzing the security phenomenon, that has known transformational waves associated with the intensity of the phased changes occurring in the reality of countries and societies. This thesis takes Algeria as a study case, by invoking the most important societal determinants of the requirements of the phenomenon, such as identity and factional elements, as well as a geo-security reading of the extensions of Algerian social security across regional and international circles of national security. This topic also examines those institutional interactions between the various official structures and the societal forces affecting the security reality of the country, especially during the experience of combating terrorism in the nineties of the last century.

The study concludes with the need to adopt mechanisms derived from those basic dimensions included in the idea of human security, through the establishment of a legal system guarantor of rights and freedoms, as well as the political dimension embodied in the citizenship and civic values, and strengthening the sense of national belonging, in addition to the economic dimension based on the idea of distributive justice, opportunities and sustainable development To ensure the immunity of societal security as a basic ingredient for achieving comprehensive security.

**Key Words: Community Security, society, Country, Algeria.**